منظمة التحرير الفلسطينية

التاريخ - العلاقات - المستقبل

تأليف:
عبد القادر ياسين
ومجموعة من الباحثين



باحث للدراسات
Baheth for Studies



هذا الكتاب:

يصدر هذا الكتاب، وقد انقضى من عمر منظمة التحرير الفلسطينية 45 عاماً. على أن الدّافع الأهمّ لإصداره هو ما آلت إليه أوضاع المنظمة، بحيث يأتي الكتاب إسهاماً متواضعاً في محاولات إقالة منظمة التحرير من كبوتها المديدة.

لذا، ربّما كان من المفيد طرح جملةٍ من الأسئلة المشروعة في هذا الإطار:

1. بتوقيع القيادة المتنفّذة في منظمة التحرير على «اتفاق أوسلو» ، تعهّدت تلك القيادة - ضمنا - بإسقاط صفة «التحرير» عن «المنظمة»، تماماً كما تعهّدت بنزع ثوب المقاومة وصفة التحرّر الوطني عن الشعب الفلسطيني. فما الذي فعلته الفصائل الفلسطينية، ووطنيّو «فتح» بالخصوص، لإبطال مفعول هذين التعهّدين الخطيرين؟!

2. إذا كان (الرّاحل) ياسر عرفات قد أودع «المنظمة» في الثلاّجة، فما الذي بادرت إليه باقي القيادات - الفتحاوية والفصائلية الرّافضة لاتفاق أوسلو - من أجل «إعادة تشغيل المنظمة»، وتفويت الفرصة على من جمّدوها؟!

3. إذا كان (الرّاحل) عرفات قد «دلف» إلى أوسلو، بليل، فلماذا لم يستمرّ مراهناً على «اتفاق أوسلو»، شأن محمود عباس راهناً؟!

4. هل يمكن الاستمرار في وصف «المنظمة» بأنها «الممثّل الشّرعي والوحيد للشعب الفلسطيني»، بينما أكثر من نصف هذا الشعب غير ممثّلٍ فيها، فيما تمّ تجاهل من تمّ تمثيله داخلها؟!

5. لماذا أعاقت القيادة الفلسطينية المتنفّذة (عرفات، وخلفه عباس) إلتحاق الفصائل الإسلامية - وقد تصدّرت المشهد الوطني الفلسطيني منذ عقدين - بالمنظمة؟! وهل كان لتلك الفصائل نفسها دورٌ في تأخير التحاقها؟!

لعلّ في هذا الكتاب ما يسهم في الإجابة على الأسئلة السّالفة، مع فصلٍ ختاميٍّ حول الآفاق المستقبلية لمنظمة التحرير الفلسطينية.



بيروت / لبنان

هاتف: 842882-01 تلفاكس: 843882-01 ص.ب: 25/408

E-mail: baheth@bahethcenter.net www.bahethcenter.net

منظمة التحرير الفلسطينية

التاريخ – العلاقات – المستقبل



بيروت - لبنان
www.bahethcenter.net
تلفاكس: 01/843882
information@bahethcenter.net
هاتف: 01/842882
isdarat@bahethcenter.net
النسخة الإلكترونية
www.ArabiceBook.com

منظمة التحرير الفلسطينية

التاريخ – العلاقات – المستقبل

تأليف

عبد القادر ياسين

ومجموعة من الباحثين

(إصدار باحث للدراسات)

فهرس المحتويات

الوثائق

المقدّمة

المقدّمة

يصدر هذا الكتاب، وقد انقضى من عمر منظمة التحرير الفلسطينية 45 عاماً. على أن الدّافع الأهمّ لإصداره هو ما آلت إليه أوضاع المنظمة، بحيث يأتي الكتاب إسهاماً متواضعاً في محاولات إقالة منظمة التحرير من كبوتها المديدة.

لذا، ربّما كان من المفيد طرح جملةٍ من الأسئلة المشروعة في البداية:

1 – بتوقيع القيادة المتنفّذة في منظمة التحرير على "اتفاق أوسلو" (1993)، تعهّدت تلك القيادة –ضمناً- بإسقاط صفة "التحرير" عن "المنظمة"، تماماً كما تعهّدت بنزع ثوب المقاومة وصفة التحرّر الوطني عن الشعب الفلسطيني. فما الذي فعلته الفصائل الفلسطينية، ووطنيّو "فتح" بالخصوص، لإبطال مفعول هذين التعهّدين الخطيرين؟!

2 – إذا كان (الرّاحل) ياسر عرفات قد أودع "المنظمة" في الثلاّجة، فما الذي بادرت إليه باقي القيادات –الفتحاوية والفصائلية الرّافضة لاتفاق أوسلو– من أجل "إعادة تشغيل المنظمة"، وتفويت الفرصة على من جمّدوها؟!

3 - إذا كان (الرّاحل) عرفات قد "دلف" إلى أوسلو، بليل، فلماذا لم يستمرّ مراهناً على "اتفاق أوسلو"، شأن محمود عباس راهناً؟!

4 – هل يمكن الاستمرار في وصف "المنظمة" بأنها "الممثّل الشّرعي والوحيد للشعب الفلسطيني"، بينما أكثر من نصف هذا الشعب غير ممثّلٍ فيها، فيما تمّ تجاهل من تمّ تمثيله داخلها؟!

5 – لماذا أعاقت القيادة الفلسطينية المتنفّذة (عرفات، وخلفه عباس) إلتحاق الفصائل الإسلامية –وقد تصدّرت المشهد الوطني الفلسطيني منذ عقدين– بالمنظمة؟! وهل كان لتلك الفصائل نفسها دورٌ في تأخير التحاقها؟!

6 – بعد هذا كلّه، كيف يمكن لمنظّمةٍ في الثلاّجة أن تفعّل علاقاتها الخارجية، خاصّة بعد أن وضِع ما تبقّى من المنظمة في خدمة رئاسة السلطة، وبعد أن اقتسمت خارجيّة السلطة مع الدائرة السياسية للمنظمة أمر الإشراف على السفارات الفلسطينية (ربيع 2003)، قبل أن يعمد رئيس الدائرة السياسية، فاروق القدّومي (مطلع العام 2008)؛ إلى إلحاق كلّ موظّفي دائرته

بخارجيّة السلطة، دون أن يفوته ترقية ابنه، رامي، إلى مرتبة سفير، حتى قبل أن يتخرّج من الجامعة! كلّ هذا لمجرّد أن ناصر القدوة –حين تولّى خارجيّة السلطة (مطلع 2005)– أدخل النظام المالي الأميركي إلى وزارته، فرفع رواتب أعضاء الهيئات الدبلوماسية الفلسطينية إلى أرقامٍ فلكيّة!

لعلّ في هذا الكتاب ما يسهِم في الإجابة على الأسئلة السّالفة، خاصّة في فصله الأخير. وتالياً، إجاباتٌ مقتضبةٌ على بعض هذه الأسئلة، تبقى في أمسّ الحاجة إلى التعميق والتأصيل:

1) لم تفعل الفصائل -ووطنيّو "فتح"- شيئاً يُذكر لإبطال مفعول إسقاط صفة التحرير عن المنظمة، أو نزع ثوب المقاومة والتحرّر الوطني عن الشعب الفلسطيني.

2) كما لم تحرّك تلك الفصائل ساكناً في سبيل "تشغيل" المنظمة، وتفويت الفرصة على محاولات تجميدها.

3) لقد دلف عرفات إلى نفق أوسلو، في محاولةٍ منه للإفلات من تصميم دول الخليج على الإطاحة به من رئاسة "فتح" و"المنظمة"، في ضربةٍ واحدة، عقاباً له على تأييد الرئيس العراقي السابق صدام حسين، في غزو الكويت. وفات عرفات أنه حاول تجنّب الدّلف فوقف تحت المزراب! إذ انزاح من تحت النظام السياسي الرّسمي العربي إلى نير التوازن الأميركي–الإسرائيلي. فإذا كان القائد الفلسطيني محصّلة للتوازنات الرّسمية العربية، منذ كانت الجامعة العربية، فإن دخول عرفات إلى مناطق الحكم الإداري الذاتي المحدود (الضفة والقطاع)، منذ 1994/7/4، قد أخضعه –هو وخليفته من بعده– للتوازنات الأميركية–الإسرائيلية، بالدرجة الأولى. وقد خابت "مضاربة" عرفات على أوسلو، فنقل هذه المضاربة إلى "انتفاضة الأقصى والاستقلال"، فكان ما كان!

4) يستحيل الاستمرار في تمثيل "المنظمة" للشعب الفلسطيني، بينما استمرأ عباس اختطافها، وتحويلها إلى رهينة، مصرّاً على إبقاء أكثر من نصف الشعب الفلسطيني خارجها. لكن هذا لا يعطي أحداً الحقّ في استسهال أمر إنشاء منظمةٍ بديلة، بذريعة أن شروط النهوض القوميّ العربي، أواسط ستّينيات القرن العشرين، واشتداد ساعد حركات التحرّر الوطنيّ العالمي، وارتفاع منسوب الدول الاشتراكية –صديقة القضايا العربية– في صنع القرار العالمي، لم تعد متوفّرة. وإن كان الأصعب أن نبقى نعضّ بالنّواجز على المنظمة، باعتبارها أهمّ إنجازٍ وطنيٍ فلسطيني، على مدى الستّين عاماً التي تفصلنا عن النّكبة.

5) يستحيل على منظمةٍ تمّ تجميدها، كلّ هذه المدّة، أن تفعّل علاقاتها الخارجية، خاصّة وأن من اختطفوها، وحوّلوها إلى رهينةٍ لديهم، دون أن يغتالوها، إنما فعلوا ذلك، لأنهم يدّخرون المنظمة لمهمّة التوقيع على الاتفاق النهائي (المفترض) مع الكيان الصهيوني. وهي كأي ذكرِ نحلٍ يموت بمجرّد قيامه بمهمّته!

لعلّ في رأس سلّم أولويّات إعادة تفعيل المنظمة، وهيكلتها على أساسٍ وطنيٍ وديموقراطي، توفير الضّمانات، حتى لا نعيد إنتاج الاختطاف والرّهن من جديد. ولعلّ في الشّرط الديموقراطي ما يقطع الطريق على أيّ فردٍ أو جماعة، إذا ما حاولوا اختطاف المنظمة، أو رهنها، أو تجميدها. وقد يجد القارئ إجابة أخرى على هذه الأسئلة في الفصل الأخير من الكتاب.

لقد تم تقسيم هذا الكتاب إلى خمسة عشر فصلاً، إحتوتها ثلاثة أبواب:

في الباب الأوّل، تمّ رصد "مسار المنظمة"، بدءاً من شروط ميلادها، فمسيرتها عبر الـ44 سنة الماضية، إلى موقف كلّ فصيلٍ فلسطينيٍ من "المنظمة" ودورها.

أما الباب الثاني، فتصدّى للعلاقات الأجنبية للمنظمة، بدءاً من الأمم المتحدة، إلى الاتحاد الأوروبي، فالولايات المتحدة، والاتحاد السوفييتي، والصّين الشعبية.

فيما عالج الباب الثالث العلاقات العربية للمنظمة، وإن بدأ بالأبعاد العربية لإنشاء المنظمة، قبل أن ينتقل إلى علاقات المنظمة بجامعة الدول العربية، ثمّ بـ"دول الطّوق" (مصر، الأردن، سوريا، ولبنان)؛ لينتهي الكتاب بفصلٍ عن "مستقبل المنظمة".

الأمل في أن يؤرّخ الكتاب لما تعهّد به عنوانه من قراءة مسيرة منظمة التحرير الفلسطينية، الخاصّ بعلاقاتها الخارجية، تحديداً، ما يؤكّد أهمّيته، راهناً، ولحساب الذّاكرة الوطنية الفلسطينية.

عبد القادر ياسين

الباب الأوّل: النشأة والنموّ

الفصل الأول

ظروف ميلاد منظمة التحرير الفلسطينية

عبد القادر ياسين

على مدى ستّة عشر عاماً تلت نكبة 1948 الفلسطينية، تضافرت جملةٌ من الكوابح والمعوقات التي حالت دون ظهور الكيان الفلسطيني، حيث قوّضت شتّى البُنى الفلسطينية السياسية، والاقتصادية والثقافية والنقابية. ويمكننا تقسيم هذه السنوات الستّة عشر إلى ثلاث حقبٍ زمنية، أولاها امتدّت بين عامي (1948–1955)، وخلالها اتّسمت حياة الفلسطينيين بالبؤس والحرمان وفقدان الأمل في تحرير بلادهم والعودة إليها.

وبدأت الحقبة الثّانية مع تبنّي الرئيس المصري (الرّاحل) جمال عبد الناصر النهجَ القوميّ التقدميّ منذ أواسط العام 1955، بعدما رفضت الإدارة الأمريكية برئاسة أيزنهاور، مدّ عبد الناصر بالسلاح، حتى يردّ الاعتداءات العسكرية الإسرائيلية على قطاع غزة، وعلى الحدود المصرية. وقد تفاقم الوضع مع حادثة بير الصفا، التي راح ضحيّتها زهاء أربعين جندياً مصرياً وفلسطينياً وسودانياً، وأدّت إلى قيام انتفاضةٍ فلسطينيةٍ عارمةٍ عام 1955، كان لها أكبر الأثر في دفع عبد الناصر لاتخاذ قراراته بالاستجابة لمطالب تلك الانتفاضة، والمتمثّلة في تحصين القطاع، وتسليح الشعب وتدريبه، فضلاً عن إلغاء مشروع سيناء، حيث كان عبد الناصر قد وعد الإدارة الأمريكية بتوطين اللاّجئين المقيمين في مصر، وقطاع غزة، في منطقةٍ بشمال غربيّ صحراء سيناء؛ بل هو ذهب أبعد من ذلك، بتشكيله لوحداتٍ فدائيةٍ فلسطينيةٍ تحت قيادة المخابرات الحربيّة المصرية، في قطاع غزة، حملت إسم "الكتيبة 141"، والتي توقّف نشاطها مع اغتيال قائدها الباكباشي "الرّائد" الشهيد مصطفى حافظ.

وجاء قرار عبد الناصر بتأميم قناة السّويس في يوليو/تموز 1956، رداً على سحب الإدارة الأمريكية، والبنك الدولي، عرضهما بتمويل السدّ العالي، بسبب رفض عبد الناصر إلغاء صفقة الأسلحة التشيكية عام 1955، وما تعرّضت له مصر من عدوانٍ ثلاثيٍ في خريف

1956، وفشله في تحقيق هدفه باستعادة القناة وإسقاط نظام عبد الناصر، ليمثّل كلّ ذلك ذروة النهوض القوميّ العربي، الذي تلاحقت تجلّياته، والتي برزت أهمّها في الثّورة الوطنية في لبنان، ثمّ الثّورة الوطنية في العراق، وبروز دولةٍ واحدة هي "الجمهورية العربية المتّحدة".

حصل هذا النهوض القومي في وقتٍ استعاد فيه الاقتصاد الفلسطيني عافيته. لكن قوّة النظام العربي ظلّت تحول دون تحكّم هذا الاقتصاد المتعافي في إخراج الكيان الفلسطيني إلى الوجود، فآثر الفلسطينيون الاتكال على ذلك النهوض لتحرير أرضهم.

إلاّ أنه مع الانفصال، وتفكيك الوحدة المصرية-السورية، وما تلاه من تمزّق وحدة الصفّ العربي، والهبوط النسبيّ في حالة النهوض، بجانب دوافع أخرى، أكّد الفلسطينيون على أن التحرير هو طريق الوحدة، وليس العكس. وهكذا تضافرت المحدّدات الفلسطينية والعربية والدولية، فكانت منظمة التحرير الفلسطينية التي انبثقت عن المؤتمر الوطنيّ الفلسطينيّ الأوّل الذي عقِد في القدس، خلال الفترة من 5/28 - 1964/6/2.

ويمكننا دراسة تلك المحدّدات الثلاثة على النّحو التالي:

1- المحدّد الفلسطيني:

شمل هذا المحدّد العديد من الجوانب الاقتصادية والاجتماعية والسياسية والعسكرية. على المستوى الاقتصادي، سعى الشعب الفلسطيني الذي يعاني من حالة البؤس والفقر، في البحث عن مخرجٍ من تلك الحالة، فكان السبيل هو الاتجاه إلى دول الخليج الغنيّة بنفطها، والتي كانت في حاجةٍ ماسّةٍ إلى العمالة في شتّى المجالات؛ وقد ساهمت التحويلات المالية للفلسطينيين في انتعاش الاقتصاد الفلسطيني. أما على المستوى الاجتماعي، فقد كان لانتعاش هذا الاقتصاد أثرٌ على الفئات الوسطى الفلسطينية، كمّاً وكيفاً. وعلى المستوى السياسي، أخذت هذه الفئات في البحث عن نفوذٍ سياسيٍ موازٍ لحضورها الاقتصادي، والذي بدأت نواته بين المدرّسين والتلاميذ، حيث أنشِئت العديد من الاتحادات الطلاّبية. لذا، لم يكن غريباً أن نرى على رأس "فتح" ثلاثة من رؤساء رابطة الطّلبة الفلسطينيين في القاهرة، وهم ياسر عرفات، وصلاح خلف، وفاروق القدّومي؛ كما سعى الفلسطينيون للانخراط في العمل العربيّ السياسيّ المشترك. وفكرياً، لعب الكتّاب والمبدِعون الفلسطينيون دوراً هاماً في انتشال شعبهم من حال البؤس واليأس. وعسكرياً، كان للهيئة العربية العليا دورٌ كبيرٌ في إعداد الجيش الفلسطيني

بمساندة الدول العربية، سوريا والعراق ومصر، والتي أسهمت بدورٍ كبيرٍ في هذا المجـال، حينما ضاعف الرئيس المصري عبد الناصر حجم "الحرس الوطني الفلسطيني" فـي قطـاع غزة، وأطلق عليه جيش فلسطين، والذي كان نواةً لجيش التحرير الفلسطيني عند قيام منظمة التحرير الفلسطينية.

2- المحدّد العربي:

إذا كان النهوض العربي (1956 – 1961) قد أعطى دفعةً قويةً للقضية الفلسطينية، إلاّ أنه بنفس هذه الدّفعة شكّل طبقةً قويةً تمثّلت بقوّة النظام العربي، حالت دون خـروج الكيـان الفلسطيني إلى الوجود. ومع وصول الفئات الوسطى إلى سدّة الحكم في كـلٍ مـن مـصر وسوريا والعراق والجزائر والسودان، تشكّل حافزٌ للفئات الوسطى الفلسطينية كـي تتقـدّم الصفوف، وتنتزع زمام المبادرة في الحركة الوطنية الفلسطينية؛ إلاّ أن إشارة البدء بتأسيس الفصائل الفدائية الفلسطينية كانت على يد عبد الناصر. ورغم ذلك، فـإن تأسـيس فـصائل المقاومة الفلسطينية كان في الكويت، وذلك يرجع إلى أربعة عوامل:

- تركّز أكثر من ربع مليون فلسطيني، آنذاك، في الكويت.
- احتلال الأكاديميين الفلسطينيين مواقع مؤثّرة في دولة الكويت، بما أسهم في ترجيح كفّة الفئات الوسطى الفلسطينية.
- إتساع هامش حرّية التعبير، آنذاك، في الكويت مقارنةً بالدول العربية والخليجية الأخرى.
- عدم اشتراك الكويت في عضوية "نادي المنتفعين بالقضية الفلسطينية" من بين معظـم الدول العربية، خاصةً ما أطلِق عليها "دول الطّوق" المحيطة بـ"إسرائيل"، ممّا سـمح للفئات الوسطى بحرّية الحركة دون خشيةٍ من ضرباتٍ أمنيةٍ إجهاضيةٍ عربيةٍ "شقيقة".

3- المحدّد الدولي:

لعب العامل الدولي دوراً في دفع الكيان الفلسطيني للظهور، حيث وفّر له المناخ الـدولي المواتي. وقد تمثّل هذا العامل في عدّة تعبيرات:

- زيادة مشاركة المعسكر الاشتراكي في صنع القرار السياسي العالمي، خاصّةً بعـد أن تحوّلت الاشتراكية إلى نظامٍ عالمي، يستظلّ بها أكثر من ثلث مجموع سكّان العالم، وبعد أن حقّق السوفييت التوازن النووي مع الولايات المتحدة الأمريكية.

- إحتدام الصدام الصيني–السوفييتي، بما وفّر تربةً خصبةً للكيان الفلسطيني، وذلك في الوقت الذي كان يسعى فيه السوفييت إلى التعايش السّلمي مع المعسكر الرأسمالي، مع ميْلهم إلى إطفاء بؤر التوتّر مع هذا المعسكر، في الوقت الذي شكّلت فيه ولادة كيانٍ فلسطينيٍ فتيلاً لإشعال الأزمة مع الولايات المتحدة عبر "إسرائيل". ومن ثمّ، فتجاهل الاتحاد السوفييتي لولادة منظمة التحرير الفلسطينية، يرجع إلى تضايقه من هذه الولادة، وإن أخفى ضيقه إكراماً لعبد الناصر، الذي تحمّل العبء الأساسي في إنشائها؛ وعلى الجانب الآخر، تحمّست الصين الشعبية لظهور المنظمة، سياسياً وعسكرياً، حيث كانت أوّل دولةٍ أجنبيةٍ تعترف بالمنظمة، وتفتح لها مكتباً في العاصمة الصينية بكين.

- زيادة حدّة الاستقطاب الدولي بين المعسكرين الرأسمالي والإشتراكي، والذي تزايد مع دخول الولايات المتحدة الحرب ضدّ فيتنام.

- التنافس والصراع بين الاحتكارات الغربية، وتعزيز النموّ غير المتكافئ في مختلف فروع الصناعة داخل الدول الغربية. فإذا كانت الولايات المتحدة قد أسهمت غداة الحرب العالمية الثانية في إقالة أوروبا الغربية من عثرتها الاقتصادية، إلاّ أنها سعت، في الوقت ذاته، إلى تثبيت أقدامها في مستعمرات حليفتيْها، بريطانيا وفرنسا، وذلك في الوقت الذي نجحت فيه الدول الغربية واليابان في مضاعفة إنتاجها الصناعي، واستعادة بعض أسواقها العالمية، الأمر الذي كان من شأنه زيادة حدّة التنافس بين تلك الدول وبين الاحتكارات الأمريكية. وبالتّداعي، نشب خلافٌ حول السوق الأوروبية المشتركة، وعمليات توحيد الأسعار، الجمارك، والعملة، فضلاً عن الأمن الأوروبي.

- النجاح الكبير الذي حقّقته حركات التحرّر الوطني في العالم، وحصول دولها على الاستقلال. فبعد الحرب العالمية الثانية، تحرّر 1300 مليون نسمة من الاستعمار.

- تكريس استراتيجيّة "حرب الشعب" طويلة الأمد، بعد التأكّد من فاعليتها في كوريا وكوبا وفيتنام، بما أغرى فصائل المقاومة الفلسطينية بتبنّي هذه الاستراتيجيّة العسكرية.

في ضوء كلّ ذلك، سعت "إسرائيل" إلى تحويل مجرى نهر الأردن. وهنا انقسم العالم العربي إلى رأيين: أحدهما أراد تعليق أمر التصدّي لـ"إسرائيل" على المقاومة الفلسطينية دون تحمل أدنى مسؤولية؛ أمّا الرأي الثاني، فقد أراد الإسراع بإقامة كيانٍ فلسطيني، تحت سيطرة

النظام العربي، بما يحقّق الرّغبة الفلسطينية في إقامة كيانٍ مستقل. وفي هذا الإطار، طــرح عبد الناصر، في صيف 1963، مبادرته التي تقضي بتولّي أحمد الشّقيري موقــع منــدوب فلسطين في جامعة الدول العربية؛ ثمّ دعا لعقد مؤتمر القمّة العربي الأوّل (1963)، والــذي طالب من الشقيري استعراض آراء مختلف التجمّعات الفلسطينية حول الصّورة التي ترغــب هذه التجمعات في ظهور الكيان الفلسطيني عليها. وبعد جهودٍ مضنية، تمكّن الشقيري من عقد المؤتمر الوطني الفلسطيني في القدس، بين 5/28 - 1964/6/2، والذي انبثقت عنه "منظمة التحرير الفلسطينية". فوجد مؤتمر القمّة العربية الثّاني (1964)، نفسه أمام الأمر الواقع، وبدأ الكيان الفلسطيني مسيرته، بعد ميلاده الجديد.

الفصل الثاني

المراحل الرئيسية في مسيرة منظمة التحرير

أحمد منصور إسماعيل

جسّدت نشأة منظمة التحرير الفلسطينية مرحلة البحث عن الهويّة الفلسطينية، وخوض معركة التحرير من خلال محاولة تأسيس كيانٍ فلسطينيٍ مستقل. في هذا السّياق، تتناول الدراسة مسيرة منظمة التحرير، منذ نشأتها، وحتى محاولات تقييمها، وإعادة بنائها، وفق ما استجدّ من أحداثٍ على المسرح السياسي، كإحدى محطّات مراحل التحرّر الوطني في تاريخ الشعب الفلسطيني، والتي كانت بمثابة الوعاء للنضال الوطني الفلسطيني، سواءً السياسي أو العسكري، على حدٍ سواء.

مرحلة التأسيس (1964ـ1967)

بعد تبلور العمل الفدائي الفلسطيني، وزيادة أعداد التنظيمات الفلسطينية، خشيت الأنظمة العربية أن تتورّط في حربٍ لا تريدها مع "إسرائيل"، فعمدت إلى استعادة زمام الأمور، بين يديها، مرة أخرى. وعلى الرّغم من الإهتمام المبكر للحكومة المصرية بفكرة الكيان الفلسطيني(*)، فإنها في عام 1963، بدأت تتعامل مع هذه القضية على محمل الجدّ، حيث دعا الرئيس جمال عبد الناصر، إلى عقد مؤتمرٍ للقمّة العربية، لبحث التهديدات الإسرائيلية بتحويل مياه نهر الأردن. وناقشت القمّة، التي عقِدت في يناير/كانون الثاني1964، القضية الفلسطينية والكيان الفلسطيني، وطالب الحكّام العرب بتجاوز الخلافات من أجل القضية الفلسطينية. وتمّ اختيار أحمد الشّقيري، ممثّلاً لفلسطين في مجلس الجامعة العربية، لأنه يتمتّع بصداقاتٍ

(*) في عام 1959، تقدّمت وزارة الخارجية المصرية إلى مجلس جامعة الدول العربية بتوصيةٍ من أجل العمل على إبراز كيانٍ فلسطيني. وواكب هذه الدعوة إنـ ـاء الاتحاد القومي الفلسطيني في مصر وقطاع غزة، وسورية. وفي أغسطس/آب 1960، دفع عبد الناصر بمذكّرةٍ إلى الجامعة العربية دعت لإبراز الشخصية الفلسطينية. وفي يوليو/تموز1962، حدّدت لجنة الخبراء التابعة لجامعة الدول العربية شكلاً للكيان الفلسطيني، إلاّ أن معارضة الأردن (كما هو حاله دائماً)، حالت دون تقديم المشروع إلى الجامعة!

وعلاقاتٍ طيّبة مع معظم الحكّام العرب، فضلاً عن خبرته الطويلة في الأمم المتحدة. كما أنه كان يحظى بتأييد وثقة الفلسطينيين، حيث كان شخصيةً وطنيةً مستقلة، ولم ينتمِ إلى حزبٍ سياسي[1].

وقد أقرّ البيان الختامي لمؤتمر القمّة العربية الأوّل "إقامة قواعد سليمة لتنظيم الشعب الفلسطيني، وأن يستمرّ السيّد أحمد الشّقيري، ممثّل فلسطين لدى جامعة الدول العربية، في متابعة اتصالاته بالدول الأعضاء، والشعب الفلسطيني، وتمكينه من القيام بدوره في تحرير وطنه، وتقرير مصيره"[2]. وبدأ الشّقيري، عقب انتهاء القمّة العربية، في عقد اجتماعاته مع وفدٍ يمثّل اللجنة التنفيذية للاتحاد القوميّ الفلسطيني، والمجلس التشريعي في قطاع غزة.

إجتمع الشّقيري مع عبد الناصر، الذي أعرب عن تأييده وتشجيعه لكلّ ما يؤدّي إلى قيام كيانٍ فلسطيني. ووجّه الشّقيري نداءً إلى الشعب الفلسطيني، في 4 فبراير/شباط1964، دعا فيه إلى تنظيمٍ شاملٍ وتعبئةٍ كاملةٍ لكافّة فئات الأمّة[3].

لاحقاً، وضع الشّقيري خطّةً للبناء الأساسي للكيان الفلسطيني، و"الميثاق القومي". واستند إلى خبرته على الصعيدين العربي والدولي، واضعاً في اعتباره الظّروف الخاصّة بالشعب الفلسطيني. وتضمّنت الخطّة، تشكيل مجلسٍ وطني، يمثّل مختلف التجمّعات الفلسطينية، تنبثق عنه لجنة تنفيذية، تعمل على مواصلة النضال الوطني، وكتائب عسكرية فلسطينية، تجسّد النشاط العسكري الفلسطيني، وصندوقٍ قومي، لتمويل الحركة الوطنية الفلسطينية، وجهازٍ إعلاميٍ يتولّى الدّعوة إلى القضية الفلسطينية. وأجرى الشّقيري اتصالاتٍ مع الملوك والرّؤساء العرب، وفقاً لقرارات مؤتمرهم الأخير.

شكّل الشّقيري لجنةً تحضيرية، لعقد المؤتمر الوطنيّ الفلسطينيّ الأوّل، عيّنها وأشرف عليها بنفسه. ثمّ تولّت لجنةٌ تحضيريةٌ أخرى، معيّنة كذلك، مهمّة تنسيق الأسماء المرشّحة، وأعدّت قائمةً نهائية، ضمّت مندوبين عن التجمّعات الفلسطينية المختلفة، وضمّ إليهم الشّقيري، الفلسطينيين، الأعضاء السّابقين في مجالس النّواب والأعيان، والوزارات الأردنية ومجالس

[1] محمّد كريشان، منظمة التحرير الفلسطينية: التاريخ، الهياكل، الفصائل، والأيديولوجية، دار البرق، تونس، ط(1)، 1986، ص15.
[2] أنظر: الموقع الإلكتروني لجامعة الدول العربية، www.arableagueonline.org
[3] منظمة التحرير الفلسطينية والأحزاب والفصائل الفلسطينية، الملتقى الفتحاوي، الحركات والقوى والفصائل الفلسطينية، 2004/6/21، www.fatehforums.com

البلديات والقرى. إنعقد المؤتمر في القدس في 1964/5/28، وبحضور الملك حسين(*)، وبمشاركة وزراء خارجية كلّ الدول العربية، عدا المملكة العربية السعودية، التي قاطعت المؤتمر. وقرّر المؤتمر انتخاب الشّقيري رئيساً له، وحكمت المصري، وحيدر عبد الشّافي نائبين للرئيس، ونقولا الدّار أميناً للسّر. وخرج المؤتمر بعدّة قرارات، عسكرية، وسياسية، ومالية، وإعلامية، أهمّها إعلان قيام "منظمة التحرير الفلسطينية"[4].

وقرّر المؤتمر تحويل نفسه إلى مجلسٍ وطنيٍ انتقالي، لمدّة سنتين، يتمّ خلالها انتخاب مجلسٍ جديد، إنتخاباً مباشراً، يشترك فيه أبناء الشعب الفلسطيني. كما أقرّ المؤتمر بأن أيّ فلسطينيٍ أراد أن ينضمّ إلى المنظمة، يجب ألاّ يكون عضواً في أي حزبٍ سياسي، وأن يكون ولاؤه لقضية فلسطين، وتحرير الوطن[5]. وقد أثيرت انتقاداتٌ كبيرةٌ على الساحة الفلسطينية، حول هذا الكيان الفلسطيني الجديد. فقد اختار الشّقيري ممثّلي الشعب الفلسطيني إلى مؤتمر القدس، على أساس صفتهم الفردية والشخصية، لا الحزبية التنظيمية، على الرّغم من أن النشاط الوطني لأبناء الشعب الفلسطيني، كان يتمّ من خلال التنظيمات والأحزاب. كما ضمّ المؤتمر أغلبيةً ساحقةً من ممثّلي الفئات العليا من الرأسمالية الفلسطينية، ممّن يديرون أعمالهم في البلدان العربية، ومن ممثّلي الفئات الوسطى، وعددٍ ضئيلٍ جداً من ممثّلي التنظيمات الفلسطينية الجديدة؛ فضلاً عن عدم وجود أيّ ممثّلٍ فلسطينيٍ من مخيّمات لبنان، الذين تمتلئ صدورهم بالثّورة لاستعادة الحقّ المغتصب[6].

كما برزت مخاوف أخرى، من هيمنة الأنظمة العربية، على الكيان الفلسطيني الجديد، وأثرتلك الهيمنة السلبية على استمرار الكيان، وقدرته على تحقيق أهدافه التي أنشئ من أجلها، مع الحرص على أن منظمة التحرير تمثّل تحوّلاً في تاريخ الحركة الوطنية الفلسطينية. لذا،

(*) تردّدت الأقاويل حول عدم رغبة الملك الأردني حسين في حضور مؤتمر القدس، نتيجة لضغوطٍ من السفارة الأمريكية في عمّان، حيث قدّم السفير الأمريكي مذكّرة شفوية، إلى الملك حسين، ذكر فيها:"بأن ذلك سوف يعطّل الجهود السّلمية التي بذلتها الولايات المتحدة، عبر السّنين، لإنهاء الصراع العربي ـ الإسرائيلي، بصورةٍ نهائية. وأنه إذا لم يكن من بدٍ لإنشاء الكيان الفلسطيني، فما معنى أن يتولّى مسؤوليته رجلٌ مثل الشقيري، باع نفسه للشيوعية، أثناء عمله في الأمم المتحدة"!

أنظر: منى عزّت، قصّة ظهور المنظمة، ص58.

[4] أحمد الشقيري، من القمّة إلى الهزيمة، دار العودة، بيروت، ج2، 1971، صـ100-108.

[5] عبد القادر ياسين (محرّراً)، أربعون عاماً على حياة منظمة التحرير الفلسطينية، المركز الفلسطيني للتوثيق والمعلومات، دمشق، طـ(1)، 2006، (أنظر: منى عزّت، قصّة ظهور المنظمة، صـ60).

[6] كريشان، مصدر سبق ذكره، صـ18.

يجب أن تكون منظّمة ثورية، لأن الشعب الفلسطيني لا يريد من المنظمة أن تكون مجرّد هيئةٍ سياسية، أو حكومة من الحكومات التقليدية، وإنما يريدها حركة نضالية، والعمل في إطارها، لا الوقوف منها موقف المتفرّج[7].

في مؤتمر القمّة العربي الثاني، الذي عقِد بالإسكندرية، في 5 سبتمبر/أيلــول1964، دار النقاش حول ثلاثة أمور[8]:

أوّلاً: إعلان قيام المنظمة، حيث رأت الوفود العربية بأن الشّقيري تجاوز السلطات التـــي أعطاه إيّاها مؤتمر القمّة الأوّل، وهي اقتصرت على مجرّد إجراء الاتصالات مع أبناء الشعب الفلسطيني، والحكومات العربية، حتى يتمّ تقييم النتائج في المؤتمر الثّاني للقمة، لاتخاذ ما يراه المؤتمر مناسباً. ولكن اللجنة التنفيذية للمنظمة، أكّدت بأن الكيان الفلسطيني حقٌ مشروعٌ من حقوق الفلسطينيين، وأن دور القمّة هو المساعدة، وتقديم الدّعم.

ثانياً: إنشاء "جيش تحرير فلسطين". وقد اعترضت بعض الوفود العربية، وفي مقــدّمتها (كما هو معروف) الأردن، على تشكيل قوّات مسلّحة فلسطينية، ذات قيــادةٍ مــستقلّة. وهــو رفض أن يسمح بتجنيد الفلسطينيين المقيمين في الأردن، وأن تتمركز القوّات على أرضه، في حين رحّبت وفودٌ عربيةٌ أخرى بقيام هذه القوّات الفلسطينية، وأبدت استعدادها للــسماح لهـــا بالعمل فوق أراضيها. وتمّ الاتفاق على إنشاء كتائب فلسطينيةٍ مسلّحة، من أبنـــاء فلــسطين المقيمين في مصر، وقطاع غزة، وسوريا، والعراق، على أن تخضع هــذه الكتائـــب لقيـــادةٍ موحّدة، وتصبح جزءاً من جيش التحرير الواحد، حين يأتي الوقت المناسب[9].

ثالثاً: الدّعم الماديّ، حيث وافق المؤتمر، بعد مناقشاتٍ مستفيضة، على تقديم مبلغ بقيمـــة مليون دينار أردني، سنوياً، لتغطية نفقات إنشاء الكتائب المسلّحة، بالتنسيق مع "القيادة العربية الموحّدة"، مع مليون آخر، يُدفع للصندوق القومي الفلسطيني، مباشرة، لتغطية نفقات منظمـــة التحرير غير العسكرية.

توقّفت ردود الفعل على المستوى الدولي، على المصالح المشتركة مع العرب. فقد كـــان "المعسكر الاشتراكي" يتمتّع بصداقاتٍ مع معظم الدول العربيـــة. وأخـــذ مـــشروع الكيـــان

[7] عزّت، مصدر سبق ذكره، صـ61.
[8] الكتاب السنوي للقضية الفلسطينية، 1965، بيروت، مؤسسة الدراسات الفلسطينية، 1967، صـ 165.
[9] المصدر السابق نفسه، صـ166.

الفلسطيني دفعةً مؤثّرة، بارتفاع نصيب هذا المعسكر في صنع القرار السياسي العالمي. كما دعمت الصين منظمة التحرير، وكانت أوّل دولةٍ تعترف بها، وتمدّها بالعون العسكري والماديّ. أمّا موقف المعسكر الغربي، بقيادة الولايات المتحدة، من نشأة المنظمة، فتجلّى في رفض الولايات المتحدة قيام المنظمة؛ ووجّهت الإدارة الأمريكية مذكّرة إلى بعض الدول العربية، "للتحذير" من المنظمة، واعدة بتسوية القضية الفلسطينية، من خلال الأمم المتحدة. ويرجع ذلك، في جانب منه، إلى موقف الشّقيري المعادي لواشنطن، عندما كان ممثّلاً لسورية في الأمم المتحدة[10]. بدأت المنظمة تخطو أولى خطواتها في طريق التحرير، واستمرّ الشّقيري رئيساً للمنظمة، مدّة ثلاث سنوات ونصف، كانت في مجملها حافلة بالانتقادات للشّقيري، وطريقة إدارته للمنظمة، وتوجّهاته السياسية والعسكرية، التي أثّرت سلباً على استقلاليّة المنظمة؛ فضلاً عن عدائه للتنظيمات والأحزاب السياسية الفلسطينية.

فالمجلس الوطني الذي تمّ إنشاؤه ليكون بمثابة السلطة التشريعية للمنظمة، والسلطة العليا فيها، التي تتولّى وضع سياسات وبرامج منظمة التحرير، يمكن القول بأنه فقد دوره، في حقبة الشّقيري، حيث غلب عليه الطّابع العشائري، والقبلي، لأنه تشكّل من الأعضاء الذين اختارهم الشّقيري، لعقد المؤتمر الأوّل في القدس، على حسب رغبته، بالإضافة إلى عدائه للأحزاب. كما عقد المجلس كلّ دوراته، دون أن يتمّ انتخاب أعضائه، بالإقتراع المباشر، من قبل الشعب الفلسطيني، وفق ما ينصّ عليه "النظام الأساسي" للمنظمة. وكان معظم أعضاء المجلس مرضيٌّ عنهم من قبل الأنظمة العربية التي كانوا يعيشون في كنفها، مما هزّ أساس مشروعيّة المجلس. كما تمتّع الشّقيري بصلاحياتٍ واسعة، حيث جمع بين رئاسة المجلس الوطني، ورئاسة اللجنة التنفيذية، ليصبح رئيساً للسلطتين، التنفيذية والتشريعية، في آن. وبالتّالي، لم يعد لرقابة المجلس الوطني على السلطة التنفيذية، أيّ معنىً.

وفقد المجلس استقلاله، حيث خضع لتوجيه دولٍ عربيةٍ بعينها، حيث صرّح الشّقيري بهذا، علناً، في الدورة الثّالثة للمجلس الوطني، في مايو/أيار1966، قائلاً: "إن منظمة التحرير الفلسطينية، لا تستطيع أن تعزل نفسها عن الخلافات والتناقضات العربية"[11].

كما أن القرارات العسكرية لمؤتمر القدس الأوّل، الخاصّة بإنشاء جهازٍ عسكريٍ

---

[10] للمزيد، ياسين (محرّراً)، مصدر سبق ذكره، (أنظر: عبد القادر ياسين: الأصداء الدولية، صـ 220:203).
[11] ياسين (محرّراً)، مصدر سبق ذكره، (أنظر: محمود عبده: المؤسّسات السياسية والإعلامية والفكرية، صـ70).

متخصّص، يخضع للقيادة العربية الموحّدة، ومقرّها القاهرة، جاءت حسب ما رأته الجمهورية العربية المتّحدة، في تلك الفترة، بحكم الوزن العسكري المتميّز للمتحدة، في تلك القيادة، التي ترأّستها.

... إلى أن حلّت الكارثة الثّانية، وهي نكسة حزيران 1967، فزادت الخلافات بين الشّقيري وثلاث دولٍ عربيةٍ محدّدة، وعمّقتها. وهذه الدول هي: الأردن، والسعودية، وتونس. وقد وقف الشّقيري في جانب العمل العربي الموحّد، والصمود العسكري، أمام العدوان الإسرائيلي حتى ردعه، ورفض تفرّد أيّ دولةٍ عربيةٍ بقبول تسويةٍ مع إسرائيل؛ حتى جاء "مؤتمر الخرطوم" في أغسطس/آب1967، والذي عُدّ اللحظة التي بدأ فيها التخلّص من الشّقيري، حيث فقد كلّ ما لديه من دعم الدول العربية، التي اختارت، بالإجماع، العمل السياسي.

وتفجّرت خلافاتٌ بين الشّقيري وبين معظم أعضاء اللجنة التنفيذية نفسها، والذي كان الشّقيري اختارهم، قبل ثلاث سنوات، ومنهم شفيق الحوت، مدير مكتب م.ت.ف، في بيروت، حيث ندّد بتفرّد رئيس المنظمة، وتجاوزاته اللاّدستورية، دون موافقة اللجنة التنفيذية، ورفع سبعة أعضاء من اللجنة مذكّرة إلى الشّقيري، طالبوه فيها بالتنحّي عن رئاسة المنظمة، حتى قدّم الشّقيري استقالته إلى الشعب الفلسطيني، في1967/12/24، وقبلتها اللجنة التنفيذية، في اليوم نفسه[12].

الفترة الإنتقالية (كانون الأوّل 1967 ـ تموز1968)

بعد استقالة الشّقيري، تسلّم يحيى حمّودة(*) رئاسة اللجنة التنفيذية، وتمّ فصل رئاسة المجلس الوطني عن رئاسة اللجنة التنفيذية، أي السلطة التشريعية عن السلطة التنفيذية. وأصبح المجلس هو الذي يختار اللجنة التنفيذية، ويمنحها الثّقة، أو يسحبها منها. وتمّ الإعلان، في يونيو/حزيران 1968، عن اتفاق إشراك جميع الهيئات والمنظمات في المجلس الوطني،

---

[12] كريشان، مصدر سبق ذكره، صـ 29.

(*) يحيي حمّودة: محامٍ وطني، يميل إلى اليسار، أُسندت إليه مهمّة القائم بأعمال رئيس اللجنة التنفيذية لمنظمة التحرير الفلسطينية، ثمّ رئاسة اللجنة غداة استقالة الشّقيري. وكان الشّقيري قد عيّنه في الدّورة الثالثة للمجلس الوطني الفلسطيني (1966)؛ ومنذ تولّيه رئاسة اللجنة التنفيذية، أعلن حمّودة أن المنظمة ستبذل قصارى جهدها لتوحيد مختلف الفصائل الفلسطينية، ومحاولة إيجاد تنسيقٍ بينها وبين التنظيمات الفدائية، من أجل تحقيق الوحدة الوطنية.

أنظر: الملتقى الفتحاوي، مصدر سبق ذكره.

الذي كان يضمّ، آنذاك، مائة وخمسون عضواً، بعد أن أجرت المنظمة مشاورات مع جميع قطاعات الشعب الفلسطيني، ومنظماته[13].

منذ تسلّم حمّودة رئاسة اللجنة التنفيذية، بذل جهداً كبيراً في توحيد مختلف الحركات والفصائل الفلسطينية، ومحاولة التنسيق بين إعادة بناء المنظمة ومؤسّساتها، وبين التنظيمات الفدائية الفلسطينية، بما يلائم مستجدات هذه المرحلة. وأعلن حمّودة، "أن المنظمة أداة للتحرير، وأنها ستعمل على إنشاء مجلسٍ وطني، تتمثّل فيه إرادة الشعب لتحقيق الوحدة الوطنية، وتعبئة الجهود القومية".

أرسلت المنظمة بعض أعضاء اللجنة التنفيذية إلى عمّان ودمشق، لبحث إمكانيّة تشكيل المجلس الوطني الفلسطيني الرّابع، تمهيداً لتشكيل القيادة الجماعيّة، وتحقيق الوحدة الوطنية. عقد المجلس الوطني دورته، في القاهرة، بين 10-17 يوليو/تموز1968، وحضرها مائة عضو، توزّعوا على النّحو التّالي: 50 مقعداً لمنظمة التحرير الفلسطينية، والصندوق القومي، والتنظيمات الطلاّبية والعمّالية الفلسطينية، و38 مقعداً للمكتب الدائم، الذي كانت تتزعّمه "فتح"، و10 مقاعد "للشعبية"، ومقعدان للمستقلّين.

اتخذ المجلس في هذه الدورة عدّة قرارات، من أهمّها تعديل المادّة (3) من "النظام الأساسي"، بما يتيح للمجلس الوطني، إنتخاب جميع أعضاء اللجنة التنفيذية، وتعديل المادّة(22)، لإنشاء جيش التحرير الفلسطيني، تكون له قيادة مستقلّة، تعمل تحت إشراف اللجنة التنفيذية، وتغيير إسم "الميثاق القومي الفلسطيني"، ليصبح "الميثاق الوطني الفلسطيني".

وهنا يمكن ملاحظة أن إعادة تشكيل منظمة التحرير الفلسطينية، اتخذت الطّابع الثوري، والقُطري على حساب القومي، خاصّة بعد تعديل بعض مواد الميثاق، والنظام الأساسي للمنظمة[14].

مرحلة الوحدة السياسية والأداء المتعارض (1968-1974)

مع نجاح الفصائل المسلّحة في تغيير تركيبة المجلس الوطني والسّيطرة على اللجنة التنفيذية، زادت سيطرة التنظيمات الفدائية على المنظمة؛ وتولّت "فتح"، رئاستها. وانتخِب

[13] الملتقى الفتحاوي، مصدر سبق ذكره.

[14] المصدر السابق نفسه.

ياسر عرفات، في الدّورة الخامسة للمجلس الوطني الفلسطيني، في فبراير/شباط1969، رئيساً للجنة التنفيذية، وقائداً عاماً لقوّات الثوّرة الفلسطينية. وقد برز التنافس الحادّ بين التنظيمات الفدائية. وكان من أبرز هذه الفصائل، "حركة التحرّر الوطني الفلسطيني"(فتح)، و"الجبهة الشعبية لتحرير فلسطين"، و"الجبهة الديموقراطية لتحرير فلسطين"، و"الجبهة الشعبية-القيادة العامّة"، و"طلائع حرب التحرير الشعبية" (الصّاعقة)، و"جبهة التحرير العربية"، و"منظمة فلسطين العربية"، و"جبهة النضال الشعبي الفلسطيني"، و"الهيئة العاملة لتحرير فلسطين"، و"قوّات الأنصار" و"قوّات التحرير الشعبية"، التابعة لجيش التحرير الفلسطيني. لكن تفاوتت هذه التنظيمات، في الحجم، والتأثير، والفاعليّة، والقدرات، العسكرية والتنظيمية، على حدٍ سواء؛ وكانت في طليعة هذه التنظيمات "فتح"، بسبب قدراتها ونشاطها العسكري، خلال عامي 1968، 1969. وقد ظهرت قدرات فصائل المقاومة على التصدّي والصمود أمام الهجمة العسكرية الإسرائيلية، وأثبتت جدوى الكفاح المسلّح، وحرب التحرير الشعبية في المواجهة، في معركة الكرامة (1968/3/21)[15].

واجهت حركة "فتح"، انتقاداتٍ واسعة، بعد أن تأكّدت سيطرتها على المجلس الوطني. وهذا ما اعترضت عليه "الجبهة الشعبية"، لأنها رأت أنه سيؤدّي، حتماً، إلى انفراد "فتح" بقيادة النضال الفلسطيني، ما يعدّ خرقاً لشعار وحدة النضال الوطني الفلسطيني، ويقود إلى أزماتٍ وانقسامات. وردّت "فتح" على هذه الانتقادات، مؤكّدةً "أن دخول المنظمة على أساس التكافؤ بين جميع التنظيمات فيه نوعٌ من عدم الواقعيّة، إلى جانب أنه يشلّ المنظمة؛ ولابدّ من

أن يكون للمنظمة (عمودٌ فقري)، وأن حجم (فتح) في السّاحة الفلسطينية، وانعكاساته، هو الذي يقرّر، وأن كلمة مندوب أيّ منظمةٍ مرتبطة بحجمها الواقعي في أرض العمل"[16].

معروفٌ أنه في أعقاب حرب 1967، قرّرت "فتح" الانتقال إلى داخل الأراضي المحتلّة،

وإعادة تأسيس الكفاح المسلّح فيها. وهي اختارت 28أغسطس/آب لبدء عمليّات الكفاح المسلّح، لتؤثّر على الملوك والرّؤساء العرب، أثناء اجتماع القمّة العربية الطّارئة في الخرطوم في ذات التاريخ. لكن نتيجة عدم تكافوء القوى المسلّحة بين "فتح" وقوّات الاحتلال

---

[15] أسعد عبد الرحمن (محرّراً)، منظمة التحرير الفلسطينية: جذورها -تأسيسها- مساراتها، نيقوسيا، منظمة التحرير الفلسطينية، مركز الأبحاث، 1987، صـ147.

[16] المصدر نفسه، صـ 144.

الإسرائيلي، اضطرّت الأولى للانسحاب إلى الضفّة الشرقية لنهر الأردن؛ واتخذت في مطلع العام 1968، قواعد ومعسكراتٍ ثابتة، مع إعطائها طابعاً شبه عسكري، في الأردن، وسوريا، ولبنان. ثمّ انضمّت عدّة منظّماتٍ فدائية، خلال عامي 1968، 1969، إلى "فتح"، مثل "جبهة التحرير الوطني الفلسطيني ج.ت.ف"، و"منظمة طلائع الفداء لتحرير فلسطين" (فرقة خالد بن الوليد)، و"جبهة ثوّار فلسطين"، و"قوّات الجهاد المقدّس"، وهي قامت بحلّ جميع أجهزتها العسكرية والسياسية. وفي المؤتمر الأوّل للمنظمات الفدائية الفلسطينية، الذي عقِد في يناير/كانون الثاني 1968، أعلنت كلٌّ من "جبهة تحرير فلسطين"، و"حركة الشباب الثّوري الفلسطيني"، و"الهيئة العاملة لدعم الثّورة"(*)، انضمامها إلى "فتح"، وإصدار البيانات باسم "قوّات العاصفة"[17].

أمّا "الجبهة الشعبية"، فقد أعلِن عن تشكيلها، في ديسمبر/كانون الأوّل 1967، باعتبارها عنصراً موحّداً للقوى الفدائية التي كانت قائمة قبل حرب يونيو/حزيران 1967. وجاءت "الجبهة الشعبية" موازية لحركة "فتح"، وضمّت كلاً من "الجبهة القوميّة لتحرير فلسطين" وفرعها العسكري "شباب الثّأر"، والتي أسّسها جورج حبش ووديع حدّاد، و"جبهة التحرير الفلسطينية" التي أسّسها عثمان حدّاد، و"منظمة أبطال العودة" التي أسّستها "حركة القوميين العرب" (1966)، بالتّعاون مع أحمد الشّقيري، واللواء وجيه المدني، القائد العام لجيش التحرير الفلسطيني، بالإضافة إلى عناصر فلسطينيةٍ مستقلّة، منها مجموعة من الضبّاط الوحدويين الناصريين[18].

على أنه سرعان ما نشبت الخلافات داخل "الجبهة الشعبية"، وظهرت الصراعات الفكرية، ممّا أسفر عن حدوث انشقاقات، ونشأة تنظيماتٍ فلسطينيةٍ جديدة، ومنها "الجبهة الشعبية لتحرير فلسطين-القيادة العامّة"، التي تزعّمها أحمد جبريل، و"الجبهة الديموقراطية لتحرير

(*) تكوّنت في العراق، في أعقاب هزيمة حزيران 1967، وقدّمت خدماتٍ طبّية ميدانية، حتى نجح أعضاؤها في جهودهم مع "ممثلي الصليب الأحمر الدولي"، في تأسيس "الهلال الأحمر الفلسطيني"، برعاية قوّات "العاصفة". وتمّ حلّ الحركة، التي اندمجت في حركة "فتح"، في الدّورة الثّامنة للمجلس الوطني (1971)، وأصبح زعيم الحركة السابق، عصام السّرطاوي، عضواً في المجلس الثّوري لحركة فتح.

[17] كريشان، مصدر سبق ذكره، صـ 31.

[18] عصام الدين فرج، منظمة التحرير الفلسطينية (1946-1993)، القاهرة، مركز المحروسة للبحوث والدراسات والنشر، ط(1)، 1998، صـ144.

فلسطين"، بقيادة نايف حواتمة؛ ومن بعدها جاءت "الجبهة الشعبية الثّورية لتحرير فلسطين"، التي تلاشت بعد أشهرٍ قليلة. وبعد حدوث هذه الانشقاقات، اعتمدت "الجبهة الشعبية"، بقيادة جورج حبش، في وثيقة "الاستراتيجية السياسية والتنظيمية"، الماركسية الآسيوية، وخاصّة ماركسيّة الأحزاب الفيتنامية[19].

مع نموّ الثورة الفلسطينية، واتساعها، شعرت السلطات الأردنية بأنها مهدّدة بخسارة معركة تمثيل الشعب الفلسطيني، وتذويبه في كيانها. لذلك، هي سعت إلى ضرب الثورة الفلسطينية، التي شكّلت ظاهرةً تتحرّك وتنمو خارج إطار توجّهات تلك السلطات، وسيطرتها.

وأصدرت، في10فبراير/شباط 1970، بياناً تضمّن أحد عشر بنداً، تحت عنوان "مجتمعٌ موحّدٌ ومنظّم"، وكلّها بنود تعمل على تعقيد عمل الفدائيين الفلسطينيين، أو تجعله مستحيلاً على الساحة الأردنية، حيث كانت قواعد المقاومة الفلسطينية المسلّحة، ومقرّات أجهزة الثّورة الفلسطينية ومؤسّساتها المتعدّدة، والتي يحتضنها التجمّع الفلسطيني الأكبر بين التجمّعات الفلسطينية في دول الشّتات. لكن الحكومة الأردنية عجزت عن تحقيق أيٍ من هذه الأهداف[20].

في تلك الفترة، ارتفع منسوب العمل الفدائيّ الخاصّ في الخارج، وأصبح يستهدف المصالح الإسرائيلية والأمريكية، من خلال عمليات خطف الطائرات، الإسرائيلية والأمريكية، إلى الأردن، وتفجيرها هناك. وقد ظهرت مع هذا النشاط، بوادر حلٍ سياسيٍ محتمل، ممّا دفع إلى بروز السّؤال عمّن سيمثّل الفلسطينيين في هذا الحل؟ ولم تُضِع الحكومة الأردنية الوقت، حيث استغلّت الانقسام الحادّ في الموقف العربي، ورفض منظمة التحرير مشروع روجرز، وإعلانها مسبقاً، عن بطلان ما قد يترتّب على تنفيذه، وتأكيدها العمليّ المستمرّ بأنها هي الممثّل الشّرعيّ والوحيد للشعب الفلسطيني، لتشرع الحكومة الأردنية في إعداد نفسها للانقضاض على الثّورة الفلسطينية.

ولم يمضِ إلاّ وقتٌ قليل، حتى اندلعت مصادمات أيلول/سبتمبر 1970 الدّامية، والتي دفعت المراقبين إلى اعتبارها مجازر ترتكبها السلطات الأردنية، وقوّاتها العسكرية، ضدّ الشعب الفلسطيني، وفدائيّيه، والتي عُرفت بـ "مذابح أيلول" أو بـ "أيلول الأسود".

---

[19] المصدر السابق نفسه، صـ 146.

[20] المصدر السابق نفسه، صـ 148.

حتى حرب أكتوبر 1973، كانت هناك بعض النّخبة المسيطرة في الأراضي المحتلة، والتي ضمّت "الصّفوة الكلاسيكية"، ومؤيّدي الأردن، والتي كانت تتعارض على طول الخطّ مع سياسات وأهداف الأردن، وتطالب بضرورة تحقيق تسويةٍ سياسية، تقوم على أساس دولتين فلسطينية وإسرائيلية. وبعد اندلاع حرب أكتوبر/تشرين الأوّل 1973، التي خاضها كلٌّ من الجيشين المصري والسوري، وقوّات الثّورة الفلسطينية(*)، وصدور قرار مجلس الأمن رقم 338، بهدف إقامة سلامٍ عادلٍ ودائمٍ في الشرق الأوسط، صار مؤيّدو منظمة التحرير الفلسطينية، والشيوعيون، أصحاب الدّور الأكبر، في التصدّي لمؤيّدي الأردن. وعقِد مؤتمر القمّة العربي، في الجزائر، في نوفمبر/تشرين الثّاني من العام نفسه، وقرّر اعتبار منظمة التحرير "الممثّل الشّرعي والوحيد للشعب الفلسطيني". ومع ظهور مرحلةٍ جديدةٍ من التسوية السياسية، التي بدأت تشكّل أجندة الدول العربية، وافق الأردن على القرار، رغم أنه، في يوليو/تمّوز من العام نفسه، كان أصدر بياناً مشتركاً مع مصر، أكّد فيه على أن "المنظّمة هي الممثّل الشّرعي للفلسطينيين خارج الأردن"، وعدّ هذا إدراكاً من الطّرفين -المصري والأردني- لمركزية القضية الفلسطينية في الصراع العربي-الإسرائيلي، فضلاً عن استدراج منظمة التحرير الفلسطينية في التوصّل إلى حلٍ سياسيٍ مع "إسرائيل"[21].

في الدّورة الثّانية عشر للمجلس الفلسطيني (1974)، تمّ اعتماد البرنامج السياسي، الذي حدّد أولويّات النضال الوطني الفلسطيني، في تلك المرحلة، والذي سمّي "برنامج النّقاط العشر"، ومضمونه إقامة السلطة الوطنية الفلسطينية، على أيّ جزءٍ يتمّ طرد الاحتلال منه، أو هو ينسحِب منه. وقد أحدث هذا البرنامج انشقاقاً كبيراً في الساحة الفلسطينية، أثّر سلباً على مستقبل الحركة الوطنية الفلسطينية.

مرحلة التعارض السياسي والصّدام بين الفصائل (1974 ـ 1982)

بعد أن تمّ وضع برنامج "النّقاط العشر"، في الدّورة الثّانية عشر للمجلس الوطني الفلسطيني، في سبتمبر/أيلول1974، حول اعتماد الطّرق الدبلوماسية وسيلة لتحقيق أهداف

(*) شاركت في حرب أكتوبر/تشرين الأوّل 1973 وحدات من جيش التحرير الفلسطيني، وكانت تضمّ مجموعة من الكتائب: كتيبة مصعب بن عمير، على الحدود اللبنانية ـ الإسرائيلية. أما قوّات حطّين، وقوّات القادسية، فكانت في الإقليم السوري؛ وكتيبة زيد بن حارثة في الأردن. فيما بقيت قوّات عين جالوت، تحت إمرة الجيش المصري.

[21] أحمد صخر بسيسو، منظمة التحرير الفلسطينية: بين مراحل الكفاح ودروب التسوية، منتدى إنتفاضة فلسطين، 2003/12/10.

منظمة التحرير الفلسطينية، وقبول مفهوم "السلطة الوطنية الفلسطينية"، ممّا يعني التخلّي التّام عن أهداف المنظمة السابقة، بشأن إقامة دولةٍ ديمقراطيةٍ على كلّ الأراضي الفلسطينية، قـام المعارضون الذين تقودهم "الجبهة الشعبية لتحرير فلسطين"، في 25أكتـوبر/تـشرين الأوّل 1974، بتكوين جبهةٍ معارضةٍ لهذا التوجّه، بهدف الاستمرار في الكفاح المـسلّح، كطريـقٍ وحيدٍ للتعامل مع "إسرائيل"[22].

ففي الوقت الذي تحالفت فيه "فتح"، مع الدول العربيـة (المعتدلـة)، حـسب المنظـور الأمريكي، فإن المعارضة انضمّت إلى التحالف الآخر، الأكثر تشدّداً. وضمّت "جبهة القـوى الرّافضة للحلول الاستسلامية" كلاً من "الجبهة الشعبية"، و"الجبهة الشعبية ــ القيادة العامّـة"، وجبهة "التحرير العربية"، وجبهة "النضال الشعبي"، والتي وقّعت بياناً أكّدت فيه على رفضها الحلول السّلمية، والتفاوض في ظلّ ظروفٍ دوليةٍ لن تسمح إلاّ بتسويةٍ استسلامية؛ كما ندّدت بكافّة الأطراف التي تعمل على تحقيق مثل هذه التسوية[23].

وكانت "الجبهة الشعبية-القيادة العامّة"، علّقت عضويّتها في اللجنـة التنفيذيـة لمنظمـة التحرير، في أغسطس/آب1974، ثمّ أعقبتها "الجبهة الشعبية" في 26 سبتمبر/أيلـول1974. ولكن "جبهة القوى الرّافضة" لم تصمد طويلاً، بسبب تباين الأفكار داخلها حول تحرير جزءٍ من الأرض قبل التفاوض، أم أن التفاوض يمثّل تسوية استسلامية!

وعقب مؤتمر القمّة العربي، الذي عقِد في الرّباط، والذي صدر عنه قرار، أكّد مجدّداً، وبالإجماع، بأن منظمة التحرير الفلسطينية، دون سواها، هي الممثّل الشّرعي والوحيد للشعب الفلسطيني، توجّه أبو عمّار إلى نيويورك، لحضور دورة الجمعيّة العامّة للأمم المتّحدة، في نوفمبر/تشرين الثاني 1974، حاملاً بندقيةً وغصن زيتون، حيث ألقى خطاباً سياسياً تناول فيه أبعاد القضية الفلسطينية، وحدّد، بوضوحٍ، أن أهمّ قرار اتخذته القمّة العربية التي عُقِدت في الرّباط بالمغرب، في 28 أكتوبر/تشرين الأوّل 1974، هو اعترافها بمنظمة التحرير الفلسطيني ممثلاً شرعياً ووحيداً للشعب الفلسطيني.

---

[22] ياسين (محرّراً): مصدر سبق ذكره، (أنظر: ناصر حجازي: المنظمة ومشاريع التسوية،صـ248).

[23] حسام محمّد (مؤلف)، أمل حسن رمضان (إعداد)، استراتيجية منظمة التحرير الفلسطينية، من التحرّر الكامل إلى التعايش السّلمي، سلسلة "قراءات استراتيجية"، مركز الدراسات السياسية والاستراتيجية، مؤسّسة الأهرام، www.ahram.org.eg/acpss/.1997.

وقد أطلق عرفات في خطابه كلماته الشهيرة:"أتيتكم أحمل بندقية الثّائر في يد، وغصن الزّيتون في اليد الأخرى، فلا تجعلوا غصن الزّيتون الأخضر يسقط من يدي". وكرّر: "لا تجعلوا غصن الزّيتون الأخضر يسقط من يدي"[24].

إنقسمت الساحة الفلسطينية بين الاتجاهين، واحتدم الخلاف، حتى وصل إلى الصّدام المسلّح، في بعض الأحيان، على نحوٍ هدّد مشروع النضال الوطني الفلسطيني بمجمله. وقد وصل تأثير النزاع إلى الدول العربية، حيث أيّدت بعض الدول العربية "جبهة القوى الرّافضة"، وأمدّتها بالدّعم السياسي، والمادّي، والمعنوي، فيما وقفت دولٌ أخرى إلى جانب القيادة المتنفّذة في م.ت.ف، والتي ضمّت "فتح"، و"الصّاعقة"، و"الديموقراطية"، بصورةٍ أساسية.

مع اندلاع الحرب الأهلية في لبنان، إثر مجزرة عين الرّمانة، في إبريل/نيسان1975، استجدّ تغيير في تماسك "جبهة الرّفض"، خاصّة بعد تجميد عضويّة "القيادة العامّة"، لتأييدها التدخّل السوري في لبنان، في صيف 1976، وحلول "جبهة التحرير الفلسطينية" المنشقّة عن "القيادة العامّة"، مكان الأخيرة، في صيف 1977. ومع تطوّر الأحداث، برزت على الساحة اللبنانية القيادة الفلسطينية، والتي واصلت اجتماعاتها على مستوى الأمناء العامّين، لمختلف التنظيمات الفلسطينية، وذلك لتدارس الأوضاع، ثمّ إعلان المواقف، رسمياً، عبر اللجنة التنفيذية للمنظمة، والمجلس المركزي[25].

إلاّ أن زيارة أنور السادات إلى القدس، بحثاً عن تسويةٍ سياسيةٍ للصراع العربي-الإسرائيلي، وإلقائه خطاب الكنيست الشهير، عملت على جمع ممثّلي الفصائل، مرّة أخرى، حيث رفض أولئك الممثّلون هذه الاتفاقية، وقرّروا إصدار وثيقة "الوحدة الوطنية الفلسطينية"، في 1977/12/24، أثناء انعقاد مؤتمر القمّة العربي المصغّر، في مدينة طرابلس، بهدف تنسيق مواقف الدول العربية، في مواجهة النتائج التي ستترتّب على خطوة "مبادرة" الرئيس السادات.

وبعد أن أصبح لبنان المركز الرئيسي للوجود الفلسطيني، بمؤسّساته، وقوّاته، وحركته السياسية، فضلاً عن التحالفات مع الحركة الوطنية اللبنانية، والمؤازرة الجماهيرية، منح الموقع اللبناني للثورة الفلسطينية قدرة لا يمكن تجاهلها، سواء لجهة النضال ضدّ العدوّ

[24] بسيسو، مصدر سبق ذكره.
[25] عبد الرحمن، مصدر سبق ذكره، صـ267.

الصهيوني، أو لناحية التأثير في التوازنات والسياسات في المنطقة. لقد أصبح هذا المركز الفعّال هدفاً لعداء المخطّطات الأمريكية ــ الإسرائيلية، التي أرادت من جانبها توظيف نتائج الحرب الأهلية لصالحها. وقرّرت "إسرائيل" شنّ عدوانٍ شاملٍ ضدّ لبنان، ومنظمة التحرير الفلسطينية، من أجل القضاء على الثورة الفلسطينية، وحلفائها اللبنانيين، من القوى والأحزاب الوطنية والتقدّمية. وظلّت القوّات الفلسطينية ــ اللبنانية المشتركة تقاوم طوال ثمانية وثمانين يوماً، وذلك منذ بدء العدوان، في الرّابع من يونيو/حزيران 1982، إلى اكتمال مغادرة قوّات منظمة التحرير بيروت، في 1سبتمبر/أيلول 1982.

مرحلة الانشقاق الكبير (1982ـ1987)

على إثر الخروج الفلسطيني من لبنان، وتوزّع الفصائل الفلسطينية على الساحة العربية (سوريا – تونس – بعض الدول العربية التي ليس لها تأثيرٌ واضحٌ على الساحة الفلسطينية)، احتدم الخلاف الفلسطيني. وكان لهذا التوزّع أثره في استقلاليّة القرار الفلسطيني، بحيث أرخت قيادة منظمة التحرير قلوعها للمشاريع الأمريكية للتسوية مثل (مشروع ريغان – مشروع بريجنيف)[*]؛ ثمّ حدث الانشقاق الكبير في "فتح"، في مايو/أيار1983، تحت مسمّى "فتح الانتفاضة"؛ وحدث اقتتالٌ بين حركة "فتح" والمؤيّدين لها، وبين التحالف المعارض، الذي عرِف "بالتحالف الوطني"[**].

وفي ذروة احتدام الخلاف الفلسطيني، عقِدت الدّورة السابعة عشر للمجلس الوطني، في عمّان بتاريخ 22- 1984/11/29، والتي افتقرت إلى النّصاب القانوني، والسياسي؛ وسرعان ما احتدم الخلاف بين الجبهتين "الشعبية" و"الديموقراطية"، حيال الموقف من هذه الدّورة، ما أدّى إلى انهيار "التحالف الديموقراطي"، وبدأت "الجبهة الشعبية" تعقد حوارات مع "التحالف الوطني"، انتهت بتأسيس "جبهة الإنقاذ"، في مايو/أيار1985[26]. إلاّ أنه مع نشوب حرب المخيّمات في لبنان، فقدت هذه الجبهة مبرّرات وجودها، وأعلنت منظمة التحرير في ربيع

(*) مشروع ريغان (1982) الخاص بمشكلة الشرق الأوسط، تباينت مواقف القوى والفصائل منه، بين رافضٍ له، وآخر رأى بعض الإيجابيات فيه. أما مشروع بريجنيف (1982)، فتبنّاه المجلس الوطني في الدّورة رقم 16، لكنّه رفض مشروع ريغان.
أنظر، أسعد عبد الرحمن، مصدر سبق ذكره، صـ246.

(**) وقد ضمّ التحالف الوطني كلاً من: (فتح الانتفاضة، الصاعقة، النضال الشعبي، جناح عبد الفتاح غانم في جبهة التحرير الفلسطينية، القيادة العامّة).

26 ياسين (محرّراً)، مصدر سبق ذكره، (أنظر: معالي أحمد عصمت، الوحدة الوطنية في المنظمة، صـ272).

1986، إلغاء "اتفاق عمّان"[*]. وبدأت القيادة المتنفّذة في منظمة التحرير تفقد الأمل في المشاريع الأمريكية للتسوية السياسية، ممّا مهّد لتوحيد الصفّ الفلسطيني، مرّة أخرى، حيث عقِد مؤتمر المجلس الوطني، في الجزائر (إبريل/نيسان1987)، الذي حضره أطراف "التحالف الديموقراطي"، فيما ظلّت "جبهة الانقاذ"، ما عدا "الجبهة الشعبية"، على مقاطعتها للمجلس. ولم تنقضِ شهورٌ قليلة، حتى اندلعت الانتفاضة الفلسطينية الأولى، في 1987/12/8، في المناطق الفلسطينية المحتلّة، والتي مثّلت مرحلة جديدة في نضال الحركة الوطنية الفلسطينية؛ فقد نقلت مركز النضال من الخارج إلى داخل الأراضي المحتلّة، وتمّ تشكيل "القيادة الوطنية الموحّدة"، التي ضمّت كلاً من "فتح"، و"الديموقراطية"، و"الشعبية"، و"الشيوعي".

وقد نجحت هذه الانتفاضة في تغيير الصورة السياسية للصراع الفلسطيني مع "إسرائيل"، وأكّدت إمكانيّة التغيير. فقد أعلن الأردن، في يوليو/تموز1988، عن تخلّيه عن مزاعمه في الضفة الغربية، وبدأت تظهر التيارات الإسلامية المقاومة على الساحة، مثل حركة المقاومة الإسلامية"حماس"، و"حركة الجهاد الإسلامي".

مرحلة التخبّط (1988ـ1993)

في نوفمبر/تشرين الثاني 1988، عقد المجلس الوطني الفلسطيني، دورته التاسعة عشر في الجزائر، حيث قامت المنظمة بعرض استراتيجيّتها للسلام، وأعلنت عن تأسيس دولةٍ فلسطينيةٍ مستقلّة. كما أعلنت موافقتها على قرارات الأمم المتحدة، (181)، (242)، (338)، كمرجعٍ أساسيٍ في عملية التسوية السياسية مع "إسرائيل"، ما عنى قبولها الاعتراف بدولة "إسرائيل" ضمن حدود ما قبل يونيو/حزيران 1967.

وانتخب المجلس ياسر عرفات، كأوّل رئيسٍ لدولة فلسطين. بعد هذه الدّورة، شهِد العالم مجموعة من التحوّلات الإقليمية والدولية أسهمت جميعها في الإسراع بتوجّه القيادة الفلسطينية المتنفّذة نحو السلام، من أهمّها انهيار الاتحاد السوفييتي، وانتهاء الحرب الباردة، ممّا دفع كثيرين في العالم العربي للاستنتاج بأنه لم يعد لديهم حليف يؤيّد مواجهتهم مع "إسرائيل".

---

[*] في فبراير/شباط1985، تمّ توقيع "اتفاق عمّان"، بين منظمة التحرير الفلسطينية برئاسة ياسر عرفات، والملك الأردني حسين، وهو قضى بالعمل المشترك بينهما، في أية تسوية للصراع العربي ـ الإسرائيلي. لكن هذا الاتفاق لم يصمد طويلاً، فهو ألغِي بعد عامٍ من توقيعه، في 1986/2/19.

علاوةً على ذلك، فإن النفوذ الأمريكي قد زاد، بصورةٍ كبيرة، ما دفع واشنطن إلى تحريك "عملية السلام"، خاصّةً بعد حرب الخليج الثانية ضدّ العراق في عام 1990[27].

إلاّ أنه عقب انتهاء الحرب على العراق، وتمركز القوّات الأمريكية في أغلب مناطق دول الخليج، أعلن الرئيس الأمريكي (جورج بوش)، في بيانٍ ألقاه أمام الكونغرس، "أن على الولايات المتحدة الأمريكية أن تعمل كلّ ما تستطيعه من أجل سدّ الفجوة بين "إسرائيل" والدول العربية، وبين "إسرائيل" والفلسطينيين ..... وأن السّلام الشّامل ينبغي أن يقوم على أساس قراري مجلس الأمن الدولي (242) و(338)، وعلى مبدأ الأرض مقابل السلام، وأنه لا بدّ لهذا المبدأ من أن يُدرس بالتفصيل من قبل جميع الأطراف، وأن يطبّق على نحوٍ يكفل أمن "إسرائيل" والاعتراف بها، وفي الوقت نفسه، يكفل حقوق الفلسطينيين السياسية المشروعة"[28].

ومن ثمّ دخلت منظمة التحرير في مفاوضاتٍ سرّيةٍ مع "إسرائيل"، بدءاً من مؤتمر (مدريد) 1991، والذي كان مناقضاً، أو غير متّفقٍ مع رؤية المنظمة للحلّ السّلمي، وحتى إعلان "اتفاق أوسلو" عام (1993-1994)، الذي غيّر من استراتيجية الصراع العربي-الإسرائيلي، وهدف إلى القضاء على فكرة تحرير فلسطين بالقوّة.

مرحلة التهميش (1995-2007)

أثناء مفاوضات "اتفاق أوسلو"، تبيّن أن "إسرائيل" لن تفي بالتزاماتها، وأن هناك أموراً عديدة ليست واضحة في هذه الاتفاقية. فأخضِعت إلى إعادة التفاوض مجدّداً، في العام 1995، وسمّيت بـ"اتفاقية أوسلو2"، والتي قادها أبو مازن(*). وطبقاً لاتفاقيّة عام 1995 بين منظمة التحرير و"إسرائيل"، تمّ الاتفاق على توسعة سلطات الحكم الذاتي في بعض المناطق المحتلّة، ما عدا القدس الشرقية؛ ولم يقف مسلسل التفريط عند هذا الحدّ، بل إن أبو مازن اندفع لإجراء مفاوضاتٍ سرّيةٍ مع يوسي بيلين، أنتجت وثيقة عرِفت بوثيقة أبو مازن-بيلين، في ت1/1995، أي بعد عودته إلى فلسطين بشهرٍ واحدٍ فقط. وقد تمّ الكشف عن هذه الوثيقة التي انتهك فيها أبو مازن أهمّ ثوابت القضية الفلسطينية، من حقوق اللاّجئين والقدس والسيادة،

---

[27] محمّد، رمضان (إعداد)، مصدر سبق ذكره.

[28] بسيسو، مصدر سبق ذكره.

(*) عاد أبو مازن إلى فلسطين المحتلّة، ونشر كتابه عن مفاوضات أوسلو السرّية (قنوات سرّية – الطريق إلى أوسلو)، في أيلول/1995، مستعرضاً فيه ما أنجزه في هذه المفاوضات!

وغيرها في عام 1996، على الرغم من إنكار أبو مازن لوجودها، إلى أن نشِرت تفاصيلها في شهر أيلول من العام 2000.

في عام 1996، عيّن أبو مازن رئيساً للجنة الانتخابات، وانتخِب ياسر عرفات رئيساً للسلطة في مناطق الحكم الذاتي. وفي العام نفسه، اختير أبو مازن، أمين سرّ اللجنة التنفيذية لمنظمة التحرير الفلسطينية، ومسؤولاً عن العلاقات الخارجية، وغيّرت منظمة التحرير بصورةٍ رسمية، الجمل والعبارات الموجودة في ميثاقها، والدّاعية إلى القضاء على "دولة" "إسرائيل". كما تعهّد عرفات بمحاربة "الإرهاب"، وأصبحت المنظمة تتجاوز ما كان محظوراً بالأمس، حتى باتت اللقاءات بين الطرفين الفلسطيني والإسرائيلي حدثاً اعتيادياً، ونجاحاً للدبلوماسية الفلسطينية التي استطاعت أن تشجّع شخصياتٍ إسرائيلية على الاتصال بالمنظمة؛ إلى أن اندلعت انتفاضة "الأقصى والاستقلال"، في سبتمبر/أيلول 2000، عقب الزّيارة الاستفزازية التي قام بها أرييل شارون، بالتواطؤ مع رئيس الوزراء الإسرائيلي، وقتها، إيهود باراك. وقد شاركت مختلف فصائل المقاومة الفلسطينية في هذه الانتفاضة، التي كبّدت الكيان خسائر بشرية ومادّية موجعة.

واتهمت الحكومة الإسرائيلية إحدى فصائل المنظمة (فتح) و"كتائب شهداء الأقصى"، التّابعة لها، بالإرهاب؛ كما وصفتها الإدارة الأميركية بالشيء نفسه، ووضعتها على قائمة المنظّمات الإرهابية المطلوب محاربتها وتفكيكها، الأمر الذي وضع المنظمة نفسها بين مطرقة الضّربات الإسرائيلية وسندان الضّغوط الأميركية[29]. وقد استمرّ هذا الوضع إلى أن توفّي ياسر عرفات في (2004/11/11).

كان أبو مازن يأمل في أن تنتهي الانتفاضة بعد رحيل عرفات. وهو شرع في انتقاد "عسكرة الإنتفاضة"[30]، في الوقت الذي قادت الإدارة الأميركية برئاسة بوش موجة "الإصلاح" في العالم العربي وفي فلسطين، عبر استحداث منصب وزير الداخلية والأمن، ووزير المالية، مع البحث عن "رئيس وزراء معتدل" طبقاً للمفهوم الأميركي، حتى تمّ تعديل الدستور واستحداث منصب رئيس الوزراء في السلطة الفلسطينية. وقد جرى الإعلان عن التشكيلة

---

[29] المصدر السابق نفسه.

[30] بسيسو: مصدر سبق ذكره.

الوزارية في 2003/4/23، وعيّن أبو مازن رئيساً للوزراء في 2003/4/29، إلى أن أصبح رئيساً للسلطة الفلسطينية، في 2005/1/9، بعد انتخاباتٍ كان هو المرشّح الأوحد فيها! وفي الوقت الذي تولّى فيه أبو مازن، رئاسة اللجنة التنفيذية لمنظمة التحرير، بعد ساعاتٍ من وفاة عرفات، بدأت مرحلة خطيرة في تصفية المنظمة، حيث أصدر أبو مازن قراراً بإغلاق الصندوق القومي الفلسطيني– فرع تونس، في 2005/11/2؛ كما تدخّل في شؤون الدّائرة السياسية فيما يتعلق بمكاتب وممثّليات فلسطين في الخارج، حتى باتت الدّائرة طبقاً لتصريحات السفير جمعة ناجي "هيكلاً مفرغاً بلا دورةٍ دموية"[31].

كما تراجع دور دائرة اللاّجئين، التي تهتمّ بشؤون اللاّجئين الذين هجّروا من فلسطين خلال النّكبة وبعدها، ويرفض الكيان السّماح لهم بالعودة إلى مناطقهم، بسبب وجود رئيسها زكريا الآغا، في رام الله، على الرغم من أن مقرّها الرّسمي في تونس؛ فضلاً عن أن أبو مازن أخذ على عاتقه تصفية قضية اللاّجئين في الشّتات، على اعتبار أنها تمثّل العقبة الأساسية في أيّ مفاوضاتٍ نهائيةٍ مع الطّرف الإسرائيلي!

لذلك، أصبحت منظمة التحرير في عهد أبو مازن مفكّكة وضعيفة، لأن هناك العديد من أعضاء المجلس الوطني واللجنة التنفيذية قد توفّوا، بالإضافة إلى ظهور قوىً إسلامية جديدة، فضلاً عن تحوّل منظمة التحرير من منظمةٍ ثوريةٍ نضالية، إلى مؤسسةٍ بيروقراطيةٍ تضمّ موظّفين وليس مناضلين ثوريين!

وكان عرفات قد عمد إلى تهميش منظمة التحرير، ولم يتذكّرها إلاّ حين اندلع الصراع بينه وبين محمود عباس (أبو مازن)، حين فرضته الإدارة الأميركية وإسرائيل رئيساً لوزراء سلطة الحكم الإداري الذاتي المحدود، ربيع 2003، حيث استدعى عرفات أعضاء اللجنة التنفيذية لمنظمة التحرير إلى مقرّه في المقاطعة، ووضعهم في حالة انعقادٍ دائم. وأرغم عرفات عباس على أن يحلف اليمين أمام اللجنة التنفيذية، باعتبار المنظمة هي المرجعيّة الرئيسية لسلطة الحكم الذّاتي؛ كلّ ذلك من أجل نصْب العراقيل أمام عباس، وليس حبّاً بمنظمة التحرير، بدليل أن عرفات سرعان ما أعاد أعضاء اللجنة التنفيذية للمنظمة إلى حجمهم بمجرّد نجاحه في إسقاط عباس!

---

[31] أنظر: عباس ومنظمة التحرير الفلسطينية، إصلاح أم تدمير، 2007/6/14.

والشيء نفسه فعله عباس، إذ استمرّ على نهج سلفه، عرفات، في تهميش منظمة التحرير، والإصرار على عقدها كلّما كان ذلك في مصلحته، لتمرير المشاريع والاتفاقات المشبوهة، على الرّغم من أنه كان يعترض على هذه الأفعال في عهد عرفات. إلاّ أنه تناسى كلّ ذلك، وظهر هذا جلياً حين انفجرت الخلافات بين سلطة عباس وقيادة "حماس"، بمجرّد انتصار الأخيرة في الانتخابات التشريعية في (2006/1/25)، وتشكيلها الحكومة. هنا تذكّر عباس منظمة التحرير، فاستدعى أعضاء لجنتها التنفيذية، وذكّر "حماس" بأن منظمة التحرير هي "المرجعيّة الرئيسية" لسلطة الحكم الذاتي! وهكذا حوّل عرفات، ومن بعده عباس، العلاقة مع منظمة التحرير إلى علاقة استخدام. أما لماذا أبقوا على منظمة التحرير، حتى الآن، فلمجرّد إبقائها في الثلاّجة إلى أن يأتي دورها في التوقيع على الحلّ النهائي؛ وبعدها يتمّ دفن منظمة التحرير، كأيّ ذكر نحل[32].

فحال منظمة التحرير، والتي تمثّل أعلى هيئةٍ سياسيةٍ للشعب الفلسطيني، هو انعكاسٌ لحال المجلسين الوطني والمركزي. فالمنظمة لم يجرِ تجديدها منذ سنوات طويلة، رغم ما مرّت به من متغيّرات، وهي أصبحت في وضعٍ مهلهلٍ ومترهّل، سواء في اجتماعاتها، أو قراراتها. ولا يجب أن يغيب عن أذهاننا، أن ثلث أعضاء اللجنة التنفيذية، والبالغ عددهم ثمانية عشر عضواً، صار مقعده شاغراً، أو مجمّد العضوية، أو معتقلاً، أو متغيّباً عن الاجتماعات!

وهذا الوضع يلقي بظلّه المشؤوم على جميع القوى والفصائل الفلسطينية، ما يعني أن على الحركة الوطنية الفلسطينية أن تعيد بناء منظمة التحرير، على أساس فصل الاختصاصات بين المنظمة والسلطة، بعدما وقعت المنظمة في فخ "أوسلو"، وأصبحت ضحيّة السلطة، سواء التي في غزة أو في رام الله. وبات السّجال دائراً حول دور وشرعيّة منظمة التحرير، ومدى تمثيلها لكافّة قطاعات الشعب الفلسطيني، ومدى تلبية برنامجها السياسي الحالي (في عهد أبو مازن) للحقوق والثّوابت الفلسطينية. فالسلطة بقيادة أبو مازن، ومعه حركة فتح، تلوّح بإحياء دور المنظمة لغاياتٍ أخرى، ومنها استيعاب حماس والحدّ من مغالاتها بادّعاء القيادة الشرعية، بعد فوزها في الانتخابات التشريعية، مع تعزيز شرعيّة قيادة فتح للساحة الفلسطينية. في حين تعتقد حركة حماس بأن الظّروف أصبحت مهيّأة لها للهيمنة على النظام

[32] مقابلة مع أ. عبد القادر ياسين في منزله، بتاريخ 2007/11/9.

السياسي الفلسطيني، بعد هيمنتها على أغلبيّة مقاعد المجلس التشريعي، ووصولها إلى سدّة رئاسة الحكومة في السلطة في يونيو/حزيران 2007. ولكن تمسّكها بمبدأ إعادة بناء المنظمة، لا ينصبّ على المنظمة القائمة بالتحديد، لأن حماس تعتبرها جزءاً من المرحلة الماضية، ومن تراث "فتح" ببنائها وكوادرها وتراثها السياسي. وهذا أمرٌ واضحٌ من خلال تعامل حركة حماس مع بنى ومؤسّسات السلطة، لا سيّما في قطاع غزة؛ فكيف بالنسبة للمنظمة!

فإذا كانت منظمة التحرير الفلسطينية، لا تزال هي الممثّل الشرعي والوحيد لكلّ ألوان وأطياف الشعب الفلسطيني، وهي الممثّل المعنويّ والثقافيّ والإنسانيّ له أيضاً، فإن مجرّد تهميشها أو تجاهلها، يعتبر إلغاءً لأربعة عقود من النضال والكفاح والاعتراف الدولي. فمنظمة التحرير تقف اليوم على مفترق طرق: إما الإحياء، وإما الإقصاء، بفعل التحوّلات الجارية في المنطقة التي تدفع باتجاه هذا الهدف. فالشعب الفلسطيني مازال متمسّكاً بمنظمة التحرير، باعتبار أنها تمثّل الأرض والشعب، وخاصّة اللاّجئين الفلسطينيين في مخيّمات اللجوء ودول الشّتات. لكن ثمّة ظروف جوهرية باتت تنفي دور المنظمة، لصالح السلطة؛ ولم يعد الوضع العربي الرّاهن يسمح بأيّ وجودٍ سياسيٍ فلسطيني، يحتوي على بنىً عسكريةٍ وخدميّةٍ في التجمّعات الفلسطينية الموجودة في البلدان العربية؛ فضلاً عن أن الوضع الدولي بات يعتبر المنظمة أثراً من الماضي، وأنه يجب التركيز على تدعيم الكيان الفلسطيني المتجسّد في السلطة الحالية القائمة في الضفة الغربية!

الفصل الثالث

الفصائل الفلسطينية ومنظمة التحرير

بيسان عدوان

مدخل

كلّ القصص لها بدايات، إلاّ أن معظمها ليس له نهايات. وهذا هو حال منظمة التحرير والفصائل الفلسطينية، والعلاقة المعقّدة بينهما، وما ترتّب عليها. فقد مرّت منظمة التحرير بمراحل مختلفة، بدأت مع دخول التيّارات الفلسطينية إلى بوتقة المنظمة، وتأثيرها في فلسفة، ونهج، واستراتيجيّات المنظمة، وعملها في الساحة الفلسطينية. ولم يقتصر الجدل بين المنظمة والفصائل الفلسطينية على ذلك فحسب، بل تعدّاه إلى تغييراتٍ في هيكليّة المنظمة ومؤسّساتها.

ورغم أن منظمة التحرير كانت الحاضنة الرّسمية الفلسطينية للشعب، والممثّل الشرعي له، حتى يومنا هذا، فإن انضمام مختلف القوى الفلسطينية إليها، لم يأتِ دفعةً واحدة، بل ترافق مع تغييراتٍ طالت المنظمة على الصعيد الداخلي: ميثاقها، مؤسّساتها، هياكلها، وآليات عملها؛ كما ترافق مع تغييراتٍ إقليميةٍ في المنطقة. لم يكن نفوذ القوى والتيّارات الفلسطينية في المسار التاريخي للمنظمة ضعيفاً؛ كما أن التنافس بين تلك التيّارات، داخل المنظمة وخارجها، لم يترك تأثيراتٍ بالغة على تشكيل الهيئات المختلفة، داخل أروقة المنظمة، ومن ثمّ على شكل القرارات الفلسطينية الكبرى، وعلى التمثيل الفلسطيني. في المقابل، كان لظهور تيّاراتٍ فلسطينية، من خارج إطار "منظمة التحرير الفلسطينية"، ذات مرجعيّاتٍ دينية، وفاعليّةٍ كبيرةٍ في التجمّعات الفلسطينية، تأثيره البالغ في تحديد الصّفة التمثيلية للمنظمة، ومن ثمّ على القضية الفلسطينية ومساراتها.

منذ قيام منظمة التحرير الفلسطينية، عام 1964، كانت المنظّمة بمثابة البيت الحاضن لكل الفلسطينيين، أو النظام الذي يستوعِب كلّ الفصائل، والأحزاب، والجمعيّات الفلسطينية، بغضّ

النظر عن أيديولوجيّتها، وسياستها، ما دامت تلتزم بالاستراتيجية الوطنية (المقاوِمة)، طبقاً لما نصّت عليه المادّة (8) من "الميثاق الوطني"، من أن "المرحلة التي يعيشها الشعب الفلسطيني، هي مرحلة الكفاح الوطني لتحرير فلسطين. ولذلك، فإن التناقضات بين القوى الوطنية، هي من نوع التناقضات الثانوية، التي يجب أن تتوقّف لصالح التناقض السياسي، الرئيسي، فيما بين الصهيونية والاستيطان من جهة، وبين الشعب العربي الفلسطيني، من جهةٍ ثانية. على هذا الأساس، فإن الجماهير الفلسطينية، سواءً التي في أرض الوطن، أو في المهجر، تشكّل، منظمات وأفراداً، جبهةً وطنيةً واحدة، تعمل لاسترداد فلسطين وتحريرها بالكفاح المسلّح"[1].

لم تغلق منظمة التحرير الصّفة التمثيلية على الفصائل أو الأحزاب، بل ذهبت إلى أبعد من ذلك، معتبرة أن أيّ فلسطيني هو، تلقائياً، عضوٌ في المنظمة. فقد نصّت المادّة (4) من "النظام الأساسي" للمنظمة، على أن "الفلسطينيون جميعاً أعضاء طبيعيّون في منظمة التحرير الفلسطينية، يؤدّون واجبهم في تحرير وطنهم، قدر طاقتهم وكفاءاتهم، والشعب الفلسطيني هو القاعدة الكبرى لهذه المنظمة"[2].

الفصائل الفلسطينية والمنظمة: معارضةٌ من الخارج

خلال خمسينيّات القرن العشرين، ظهر عددٌ من التنظيمات الفلسطينية، على امتداد الساحة العربية، منها ما كان عائلياً أو حزبياً أو عقائدياً. فكان هناك حركة الإخوان المسلمين، وحزب البعث، وحركة القوميّين العرب، والشيوعيون، إلى جانب الأحزاب الفلسطينية التقليدية القديمة، بجذورها العائلية. وفي منتصف الستّينيات، تبلورت مجموعاتٌ فدائيةٌ فلسطينيةٌ من اللاّجئين الفلسطينيين؛ فقد انطلقت "حركة فتح"، عام1965، فيما شرعت الأحزاب الفلسطينية بتشكيل قوّاتها، مثل حركة القوميّين العرب، التي أفرزت الجبهة الشعبية؛ ومن بعدها، أفرزت الجبهة الديمقراطية. وكذلك حزب البعث، في سورية، الذي أفرز "الصاعقة"؛ وحزب البعث في العراق، الذي أفرز "الجبهة العربية". وبعض هذه التنظيمات، تبنّى استراتيجية الكفاح المسلّح أسلوباً للتحرير. وما إن ظهرت منظمة التحرير الفلسطينية، حتى تباينت مواقف الأحزاب والقوى الفلسطينية المختلفة، ما بين مؤيدٍ ومعارض، كلٌ وفق أيديولوجيّته وخطّه السياسي.

[1] الميثاق الوطني الفلسطيني، المادّة 8.
[2] النظام السياسي الفلسطيني، المادّة 4.

بُعيد الإعلان عن عقد المجلس الوطني الفلسطيني الأوّل للمنظمة، عارض فكرتيْ (المجلس، والمنظمة التي ستنبثِق منه) فئتان فلسطينيتان، على الأقلّ؛ الأولى تمثّلت في ما بقي من العائلات التقليدية شبه الإقطاعية، التي قادت الحركة الوطنية الفلسطينية في مرحلة ما بين الحربين العالميتين، وأبرزها بقايا "الهيئة العربية العليا"، برئاسة الحاج أمين الحسيني، مفتي فلسطين. أمّا الفئة الثانية التي عارضت المجلس والمنظمة، فتمثّلت في نواة العمل الفلسطيني المستقلّ، سياسياً وعسكرياً[3]. وتوزّعت فصائل الفئتين، كالتّالي[4]:

- الهيئة العربية العليا: عقب إعلان الكيان الفلسطيني الجديد، قام رئيس الهيئة الحاج أمين الحسيني، بمحاولاتٍ لتعطيل إنشاء هذا الكيان، وأعلن أن إنشاء أيّ كيانٍ فلسطينيٍ يجب أن يتمّ من خلال الانتخاب العام، وليس كما دعا الشقيري؛ أي بالانتخاب المحدود.
- الحزب الشيوعي: رحّب الشيوعيون الفلسطينيون، في الأردن وقطاع غزة والشّتات، بقرار إنشاء منظمة التحرير الفلسطينية، عام 1964، مع تحفظٍ تمثّل في عدم الرّضا عن ظروف إنشائها وكيفيّته. فقد رأى الحزب الشيوعي، أن منظمة التحرير هي نتيجة منطقيّة، معبّرة عن الخصوصيّة الفلسطينية، عام 1964، على الرّغم من الهيمنة العربية عليها، في ذلك الوقت (1964)؛ وكذلك طبيعة الزّعامة الفلسطينية، التي كانت تتولّى قيادتها، والمتمثّلة في أحمد الشّقيري، الذي حاول أن يضفي عليها طابعاً عربياً، بدلاً من تعزيز خصوصيّتها الفلسطينية. بيد أن الحزب الشيوعي ناصر منظمة التحرير، خاصّةً عندما شنّت السلطات الأردنية حملةً إرهابيةً واسعة على أعضائها، في أعقاب انتفاضةٍ شعبيةٍ اندلعت في الضفة الغربية، بعد الاعتداء الإسرائيلي على قرية السّموع، قضاء الخليل، في نوفمبر/تشرين الثاني 1966. ودعا الحزب إلى الاعتراف بالمنظمة، ووقف التنكيل بأعضائها.
- حزب التحرير الإسلامي: عبّر عن رفضه للكيان الفلسطيني الجديد، استناداً إلى ضرورة قيام الدولة الإسلامية، أوّلاً، ثمّ الشّروع في الجهاد المقدّس ضدّ اليهود.
- حزب البعث: تمثّل في موقف شعبة فلسطين في حزب البعث، في لبنان، في أن المنظمة ليست الأداة النضالية التي تستطيع أن تتحمّل أعباء معركة تحرير فلسطين. بينما

---

[3] الموسوعة الفلسطينية، القسم الثاني، المجلّد الرابع، بيروت، مركز الدراسات الفلسطينية، 1990. (أنظر: أسعد عبد الرحمن، منظمة التحرير الفلسطينية، صـ178).

[4] أسعد عبد الرحمن (محرّراً): منظمة التحرير الفلسطينية: جذورها ـ تأسيسها ـ مساراتها، نيقوسيا، منظمة التحرير الفلسطينية، مركز الأبحاث، 1987، صـ147.

قدّمت حكومة حزب البعث، في سورية، تسهيلات ملموسة للمنظمة، وفي طليعتها تشكيل وحداتٍ عسكريةٍ فلسطينية، وافتتاح مكتبٍ رسميٍ لها في دمشق.

- حركة "القوميّون العرب": دعت، في بيانٍ مشتركٍ مع "جبهة التحرير الفلسطينية"، واتحاد طلاّب فلسطين، والشباب العربي الفلسطيني في لبنان، إلى انتخاباتٍ حرّة، ينبثق منها الكيان الفلسطيني. وهي الفكرة نفسها، التي دعت إليها "الهيئة العربية العليا". وإن أيّدت هذه الحركة الشّقيري، بسبب الضّغوط التي تعرّض لها من الحكومات العربية، التي لم ترِد من هذا الكيان أكثر من أن يكون شكلياً. وعليه، رفضت الحركة الإسهام في تحويل المنظمة إلى هيئةٍ شكلية، بدلاً من جعلها أداة ثوريّة للتحرير.
- حركة فتح: كانت تنظر بكثيرٍ من الشكّ إلى عملية نشأة الكيان الفلسطيني، بدءاً من تعيين الشّقيري، وذلك خوفاً من منافسة المنظمة لها، ومن تأثير الدول العربية، التي جاءت بالشّقيري، وأملت عليه شروطها، بينما كانت "فتح" تدعو إلى الاستقلال بالعمل الوطني الفلسطيني. وأكّدت الحركة بأن الكيان الفلسطيني يجب أن يكون ثورياً، ومرتكزاً على الكفاح المسلّح، وأن يكون التنظيم العسكري أساساً للكيان الفلسطيني.
- الاتحاد العام لطلبة فلسطين: أعلن اتحاد الطّلبة، إثر انتهاء مؤتمره العام، في غزة، عام 1964، أنه يمثّل قاعدة من قواعد منظمة التحرير.
- جبهة التحرير الفلسطينية - طريق العودة♦: أسّسها شفيق الحوت عام 1964، في لبنان. وأصبح الحوت ممثّلاً لها داخل المنظمة، ثمّ مديراً لمكتب المنظمة في بيروت، عام 1965، وعضواً في اللجنة التنفيذية. إنضمّت إليها، عام 1966، "جبهة التحرير الوطنية الفلسطينية"، التي كانت تضمّ أحمد السّعدي، وبهجت أبو غربيّة. وقد حلّت وتوقّفت نشرتها، حيث تشكّلت على أنقاض الجبهتين "منظمة فلسطين العربية"، التي اندمجت في حركة "فتح"، بعد ذلك.

لم تستطع المعارضة الشديدة لمشروع منظّمة التحرير أن تحقّق هدفها بالقضاء على المنظمة، في مهدها، ذلك لأن المنظمة كانت تعبّر عن تطلّعات معظم أبناء الشعب الفلسطيني، وتوقهم إلى تحمّل مسؤوليّاتهم في معركة تحرير فلسطين. وانتظرت الفئة الثانية من

♦ كانت تصدر نشرة باسم "طريق العودة "، وهي عقدت (الجبهة-طريق العودة) مؤتمرها العام، في أغسطس/آب 1964.

المعارضة الفلسطينية أكثر من ثلاث سنوات حتى تركب موجة المنظمة، فيما كان على الفئة الأولى الاقتناع بأن دورها انتهى تاريخياً[5].

الفصائل الفلسطينية والمنظمة: من الشّراكة إلى الهيمنة

لم تستطع منظمة التحرير بصيغتها التمثيليــة (1964-1968)، أن تعبّــر عــن الإرادة الفلسطينية النضالية. كما أن التنظيمات الفلسطينية لم تجد في المنظمة المظلّة التمثيلية لها، إلاّ بعد هزيمة 1967، التي عزّزت مكانة المنظمات الفدائية، وحطّت من مكانة "منظمة التحرير الفلسطينية"، بسبب ارتباطها بالأنظمة العربية التقدّمية. وقد لقيت المقاومة الفلسطينية تأييــداً جماهيرياً واسعاً، بل هي اكتسبت صفة تمثيليّة للشعب الفلسطيني.

عقب هزيمة يونيو/حزيران 1967، بدأت "حركة فتح" تتزعّم المطالبة بتجديد المنظمة بعد استقالة الشّقيري، وعقب تسلّم يحيى حمّودة* رئاسة اللجنة التنفيذية، حيث تمّ الإعلان عــن اتفاق إشراك جميع الهيئات والمنظّمات في المجلس الوطني، الذي كان يضمّ آنــذاك، مائــة وخمسين عضواً، بعد أن أجرت المنظمة مشاوراتٍ مع جميع قطاعات الــشعب الفلــسطيني، ومنظّماته[6]. ونتج عن ذلك، فصل رئاسة المجلس الوطني عن رئاسة اللجنة التنفيذيــة. كمــا صار المجلس الوطني هو الذي يختار اللجنة التنفيذية، ويمنحها الثّقة، أو يسحبها منها[7].

كانت البداية الأولى لنفوذ المنظمات الفدائية المسلّحة داخل المجلس الوطني فــي دورتــه الثّالثة، التي أقيمت، في غزة، عام 1966، حيث نجح ممثّلو تلك المنظمات في الضغط علــى الشّقيري، للإسراع في التنسيق والتفاهم معهم. وهم نجحوا في ذلك بعــد ازديــاد العمليــات الفدائية التي كانت تقوم بها "قوّات العاصفة"، وارتفاع أصواتٍ فلــسطينيةٍ وعربيــةٍ مطالبــةٍ بإعطاء دورٍ أكبر لتلك المنظمات داخل منظمة التحرير[8]. وقبيــل انعقــاد المــؤتمر الرّابــع (1-1968/9/6)، كان للمنظمات الفدائية ما أرادته؛ فبعد إقصاء الشّقيري عن رئاسة منظمة

---

[5] عبد الرحمن، الموسوعة...، مصدر سبق ذكره، ص 185.

[6] منظمة التحرير الفلسطينية والأحزاب والفصائل الفلسطينية، الملتقى الفتحاوي، الحركات والقوى والفصائل الفلسطينية، 2004/6/21، www.fatehforums.com.

[7] أحمد صخر بسيسو: منظمة التحرير الفلسطينية بين مراحل الكفاح ودروب التسوية، منتدى انتفاضة فلسطين، 2003/12/10.

[8] الوثائق الفلسطينية، لعام 1967، بيروت، مؤسّسة الدراسات الفلسطينية، 1069، ص 193-206.

التحرير في نهاية 1967، بدأت القيادة الجديدة بتكثيف اتصالاتها مع المنظمات الفدائية، لدمجها تحت راية المنظمة.

شكّلت الدورة الرّابعة للمجلس الوطني الفلسطيني نقلة نوعيّة في حياة المنظمة، حيث تنامت سيطرة التنظيمات الفدائية، ذات الصّفة التمثيلية لاستراتيجية المقاومة التي تبنّتها، الأمر الذي عدّ انقلاباً أبيض داخل المنظمة على القيادة التقليدية الفلسطينية والدول العربية، على يد الفصائل الفلسطينية الفدائية، والتي بدأت بفرض حضورها وتأثيرها••. ويمكن إيجاز ما أحدثته تلك التنظيمات من تحوّلات، داخل المنظمة والساحة الفلسطينية على السّواء، في النقاط التالية[9]:

- انضواء كافّة التنظيمات الفدائية تحت منظمة التحرير الفلسطينية، الأمر الذي ترتّب عليه تقليص المعارضة لمنظمة التحرير.
- استلام المنظمات الفدائية قيادة "المنظمة"، ومحاولة إعادة ترتيب البيت الفلسطيني داخلها.
- تغيير وتعديل بعض بنود "الميثاق القومي الفلسطيني"، الذي سمّي "الميثاق الوطني الفلسطيني"، وإبراز النّزعة الفلسطينية الوطنية، والاستقلال الوطني الفلسطيني، مع النصّ الصريح على أن الكفاح المسلّح هو الطّريق الوحيد لتحرير فلسطين، وبذلك يكون استراتيجيةً وليس تكتيكاً. كما تمّ إسقاط البند (24) الذي كان يحرّم أيّ سيادةٍ إقليميةٍ على الضفة الغربية وقطاع غزة.
- إرساء نظام الانتخابات في اللجنة التنفيذية ورئاستها من قبل المجلس الوطني، وقد نُصّ على ذلك في "الميثاق الوطني".
- بروز صيغٍ وأشكال من التنسيق العسكري والسياسي بين التنظيمات الفدائية، حيث تمّ تشكيل "مجلس التنسيق العسكري•"، كما تمّ إنشاء "مجلس الطّوارئ"♣، ومن ثمّ "قيادة الكفاح المسلّح الفلسطيني" في منتصف 1969.

•• كان من أبرز التنظيمات المتنافسة: "حركة التحرير الوطني الفلسطيني"(فتح)، "الجبهة الشعبية - لتحرير فلسطين"، "الجبهة الشعبية الديموقراطية لتحرير فلسطين"، و"الجبهة الشعبية-القيادة العامّة"، و"طلائع حرب التحرير الشعبية" (الصّاعقة)، و"جبهة التحرير العربية"، و"منظمة فلسطين العربية"، و"جبهة النضال الشعبي الفلسطيني"، و"الهيئة العاملة لتحرير فلسطين"، و"قوّات الأنصار" و"قوّات التحرير الشعبية" التابعة لجيش التحرير الفلسطيني.

[9] عبد الرحمن، الموسوعة....، مصدر سبق ذكره، ص187.

• أنشِئ المجلس بين فتح والصّاعقة والمنظمة، في أكتوبر/تشرين الأول 1968.

وسرعان ما سيطرت التنظيمات الفدائية على المنظمة، التي تولّت "فتح" رئاستها، وانتخِب ياسر عرفات، في الدّورة الخامسة للمجلس الوطني الفلسطيني، في فبراير/شباط 1969، رئيساً للجنة التنفيذية، وقائداً عاماً لقوّات الثورة الفلسطينية. وبرز التنافس الحادّ بين التنظيمات الفدائية داخل منظمة التحرير؛ وكانت "حركة فتح" في طليعة هذه التنظيمات، بسبب تنامي قدراتها ونشاطها العسكري خلال عامي 1968 و1969. بينما تفاوت التنافس بين التنظيمات، كلٌّ حسب حجمه، وتأثيره، وفاعليّته، وقدراته العسكرية والتنظيمية.

وعليه، فقد شكّل وصول الفصائل الفدائية، بقيادة "فتح"، إلى قيادة المنظمة، بحلول عام 1969، دفقاً في نشاط المنظمة، وفي الشعور الوطني عند الفلسطينيين، إضافةً إلى التغييرات في الأجيال والقيادة، ما أحدث تحوّلاتٍ بنيوية مهمّة في المنظمة، التي تعزّزت مكانتها في قلب الحياة السياسية الفلسطينية.

حركة التحرير الوطني الفلسطيني "فتح"

سطع نجم حركة "فتح"، خاصّةً عقب هزيمة يونيو/حزيران 1967، مع رفعها شعار الكفاح المسلّح. وفي يناير/كانون الثاني 1968، دعت الحركة إلى عقد مؤتمرٍ عام، في القاهرة، من أجل البحث في مسألة الوحدة الوطنية، وتدعيم الكفاح المسلّح وتصعيده، وتشكيل لجنةٍ تحضيريةٍ لمؤتمر وطني، تضمّ جميع حركات المقاومة، والشخصيات المستقلّة. وقد لبّت الدّعوة ثماني منظمات، فيما اعتذرت منظمة التحرير الفلسطينية و"الجبهة الشعبية لتحرير فلسطين".

كما اتُّفق على تشكيل المجلس الوطني، في دورته الرّابعة، من مائة عضو، لتدخل كلّ التنظيمات الفدائية إلى المنظمة، تمهيداً للدخول في اللجنة التنفيذية، ثمّ رئاستها، فيما بعد. وسرعان ما سيطرت التنظيمات الفدائية على المنظمة، وتولّت "فتح" رئاستها[10].

انضمّت عدّة منظماتٍ فدائيةٍ في عامي 1968 و1969، إلى حركة "فتح"، مثل "جبهة التحرير الوطني الفلسطيني"، و"منظمة طلائع الفداء لتحرير فلسطين" (فرقة خالد بن الوليد)، "جبهة ثوّار فلسطين"، "قوّات الجهاد المقدّس". وقامت هذه الفصائل بحلّ جميع أجهزتهما

* أنشأته الفصائل الفلسطينية خلال أحداث نوفمبر/تشرين الثاني1968 الدّامية في الأردن، وتفرّعت عنه لجانٌ شعبية وعسكرية ومالية.

[10] موسوعة مقاتل الإلكترونية، www.moqatel.com .

العسكرية والسياسية؛ وفي المؤتمر الأوّل للمنظمات الفدائية الفلسطينية، الذي عقِد في يناير/كانون الثاني 1968، أعلنت كلٌ من "جبهة تحرير فلسطين"، و"حركة الشباب الثّوري الفلسطيني"، "الهيئة العامّة لدعم الثّورة"*، انضمامها والتوحّد مع "فتح"، وإصدار البيانات بإسم "قوّات العاصفة"[11].

بعد انعقاد المجلس الوطني الفلسطيني الخامس، في القاهرة، أوائل فبراير/شباط 1969، وسيطرة "فتح" على اللجنة التنفيذية لمنظمة التحرير، وانتخاب السيّد/ياسر عرفات رئيساً لها، صدر بيانٌ عن حركة التحرير الوطني الفلسطيني، في 5 فبراير/شباط 1969، يَعُدّ منظمة التحرير الفلسطينية إطاراً يجمع في داخله كافّة التنظيمات الفلسطينية العاملة، لأن الميثاق المعدّل للمنظمة، يَعُدّها جبهة وطنية، تضمّ المنظمات والأفراد. ودعا البيان إلى عدم التدخّل في الشؤون العربية، أو فرض أيّ حلولٍ وتسوياتٍ للقضية الفلسطينية، وإلى وحدة المصير بين أبناء الشعب الفلسطيني وإخوانهم العرب، والحثّ على تحقيق الوحدة الوطنية للشعب الفلسطيني وتعبئتها وتنظيمها، من أجل إحراز النصر، وإلى استخدام السلاح والثّورة في مواجهة العدوّ[12].

وقد تمكّنت "فتح" من السيطرة على الشبكة الإدارية والمالية، وعلى جيش التحرير، الذي كان يضمّ اثني عشر ألف رجلٍ من وحداتٍ نظامية، إضافة إلى "قوّات التحرير الشعبية"، التّابعة للمنظمة، كذلك، لكون هذه القوّات جزءاً من جيش التحرير. وكان من أولى مهمّات "فتح" "تطهير" المنظّمة من بيروقراطيّتها، وحلّ مشكلات جيش التحرير الفلسطيني، المتراكمة خلال سنوات الرّكود السابقة؛ كما سعت "فتح" إلى تبديد عوامل الشّقاق داخل المقاومة، والنّاتجة من تعدّدية الفصائل. وتأسّست "قيادة الكفاح الفلسطيني المسلّح"، بقيادة "قائد جيش التحرير الفلسطيني"، للتحكّم في تعدّد المنظمات، ولتكون تلك القيادة قاعدة لتنسيق العمل، وخطوة نحو تنظيم جبهةٍ واسعة، تجمع الفدائيين[13].

---

[11] الملتقى الفتحاوي، مصدر سبق ذكره، 2004/6/21.

[12] د. عصام الدين فرج، منظمة التحرير الفلسطينية (1964-1993)، مركز المحروسة للبحوث والتدريب والنشر، (القاهرة)، ط (1)، 1998، صـ144.

[13] المصدر السابق نفسه، الصفحة نفسها.

الجبهة الشعبية لتحرير فلسطين

أعلِن عن تشكيل "الجبهة الشعبية"*، في ديسمّبر/كانون الأوّل 1967، باعتبارها عنصراً موحّداً للقوى الفدائية، التي كان لها نشاطٌ قبل حرب يونيو/حزيران 1967. كان "للشعبية" موقفٌ ضدّ الشّقيري رئيس المنظمة؛ وقد تمثَّل هذا الموقف في بيانها، الصّادر في 19 ديسمّبر/كانون الأوّل 1967، إذ أيّدت فيه مذكّرة أعضاء اللجنة التنفيذية لمنظمة التحرير، الذين طالبوا بعزل الشّقيري عن الرئاسة. كما دعت في بيانها إلى وضع كافّة إمكانيّات المنظمة في خدمة المقاومة الفلسطينية، والتنسيق بين المنظمات الفلسطينية، من أجل الوحدة، وتخليص المنظمة من التسلّط الفرديّ والارتجالي، كما دعت إلى إزالة العقبات من وجه العمل الفلسطيني، حتى ينمو بشكلٍ طبيعيٍ وفعّال.

وكان من الطبيعي أن تقاطع الجبهة الشعبية أعمال المؤتمر الأوّل لحركة المقاومة الفلسطينية، الذي عقِد في القاهرة، خلال الفترة من 17 إلى 20 يناير/كانون الثاني 1968، بدعوة من "حركة فتح". إلاّ أن "الشعبية" انضمّت إلى صفوف المنظمة، مرّة أخرى، عام 1968، وشاركت في أعمال المجلس الوطني الفلسطيني، واللجنة التنفيذية، في الدّورة الرّابعة 1968، التي حصلت فيها على عشرة من مقاعد المجلس الوطني المئة؛ ثمّ عادت وقاطعت أعمال دورته الخامسة (فبراير/شباط 1969)، بحجّة أنها لن توافق على التشكيلات المقترحة، التي ستسفر عن سيطرة فصيلٍ واحدٍ على النضال الفلسطيني.

بعد صدامات فبراير/شباط 1970، التي وقعت في الأردن، بين الفصائل الفدائية والجيش الأردني، شاركت الجبهة الشعبية في "القيادة الموحّدة"، والأطُر المنبثقة منها، وفي "اللجنة المركزية" لمنظمة التحرير الفلسطينية، التي كانت قد تشكّلت، بناء على بيان مايو/أيّار 1970؛ وظلّت الجبهة في صفوف المنظمة، حتى عام 1974، حيث انفصلت عنها، لتشكّل وتدعم قيادة المعارضة الفلسطينية لسياسة منظمة التحرير، التي تبنّت البرنامج السياسي المرحلي والنّقاط العشر؛ وهي المعارضة التي سمّيت، في تلك الفترة، "جبهة رفض الحلول

* وضمّت كلاً من "الجبهة القومية لتحرير فلسطين"، وفرعها العسكري "شباب الثأر"، والتي أسّسها جورج حبش ووديع حدّاد، و"جبهة التحرير الفلسطينية"، التي أسّسها عثمان حدّاد، "منظمة أبطال العودة"، والتي أسّستها "حركة القوميين العرب" (1966)، بالتعاون مع أحمد الشّقيري واللواء وجيه المدني، القائد العام لجيش التحرير الفلسطيني، بالإضافة إلى عناصر فلسطينيةٍ مستقلّة، منها مجموعة من الضبّاط الوحدويين الناصريين.

الاستسلامية الفلسطينية". غير أن "الجبهة الشعبية" عادت إلى اللجنة التنفيذية للمنظمة، عام 1981، بعد تصالُح الفصائل الفلسطينية، الرّافضة والموافقة[14].

الجبهة الديموقراطية لتحرير فلسطين

تأسّست "الجبهة الشعبية الديموقراطية لتحرير فلسطين"، في 22 فبراير/شباط 1969، بزعامة نايف حواتمة، بعد انشقاقٍ حصل في صفوف "الشعبية". وظلّت تُعرَف باسمها الآنف، حتى عام 1974. وكان معظم المنشقّين ينتمون إلى "حركة القوميّين العرب" سابقاً، أو هم ممّن انضمّوا إلى "الشعبية"، بعد تأسيسها، في أواخر عام 1967.

شاركت "الديموقراطية" في اللجنة التنفيذية للمنظمة، وفي اللجنة المركزية لحركة المقاومة، وفي القيادة الموحّدة، وفي دورتَيْ المجلس الوطني الثامنة والتاسعة. وهي قدّمت مجموعة من المشاريع المستفيضة لتصوّراتها حول الوحدة الوطنية، وغيرها من الموضوعات. لقد أيّدت "الديموقراطية" انطلاقة الكفاح المسلّح الفلسطيني (حركة فتح)، عام 1965، وتبنّت استراتيجية الحرب الشعبية الطويلة الأمد، المستنِدة إلى ثلاثة أعمدة، هي: الكفاح المسلّح، النضال السياسي، والنضال الجماهيري. كذلك، دعت، في بيانٍ في 22 فبراير/شباط، في مناسبة الذكرى الثانية لتأسيسها، إلى توحيد منظمات المقاومة الفلسطينية، وربطها ببناء الجبهة الأردنية-الفلسطينية، وذلك من أجل مواجهة الدّعوات إلى الحلّ السلمي، ومحاولات القضاء على المقاومة[15].

عارضت "الديموقراطية" جميع الحلول السلمية، وقرارَي مجلس الأمن 242 و338. كما عارضت اقتراح الدولة الفلسطينية، المزمع إنشاؤها على جزءٍ من أرض فلسطين، ورأت أنه لا يشكل حلاً جدياً، ولا يفي بحقوق الشعب الفلسطيني. كذلك، استنكرت الجبهة في بيانٍ لها، في 26 أغسطس/آب 1971، مشروع الحكم الذّاتي في الضفة الغربية، الذي طالب به بعض سياسيّي الضفة؛ إلاّ أنها أيّدت "فتح"، و"المنظمة"، في البرنامج السياسي المرحلي، الذي طرِح عقب حرب أكتوبر/تشرين الأوّل 1973، كاستراتيجيةٍ سياسيةٍ تسعى إلى إنشاء الدولة الفلسطينية المستقلّة، على أيّ جزءٍ من تراب فلسطين، بعد التحرير[16].

---

[14] عبد الرحمن، الموسوعة...، مصدر سبق ذكره، ص 165-199.
[15] موسوعة مقاتل، مصدر سبق ذكره.
[16] المصدر السابق نفسه.

الجبهة الشعبية لتحرير فلسطين ـ القيادة العامّة

ترجع نشأة "الجبهة الشعبية - القيادة العامّة"، إلى عام 1959، حين شرعت جماعة قليلة من الفدائيين، بقيادة الضّابط الفلسطيني في الجيش السوري، أحمد جبريل، تهيِّئ لعملٍ عسكريٍ فلسطيني. وهي حملت، خلال سنواتها الأولى، إسم "جبهة التحرير الفلسطينية"، واتخذت من سورية قاعدة لها، حتى عام 1967[17].

شاركت "القيادة العامّة" في اجتماع المجلس الوطني الرّابع، الذي انعقد في القاهرة، في يوليو/تموز 1967، إلاّ أنها لم تشارك في الدّورة الخامسة للمجلس في فبراير/شباط 1969. ثمّ عاودت المشاركة، بعد ذلك، في جميع جلسات المجلس الوطني، حتى انضمّت إلى الاتجاه المعارض للسياسة المرحليّة، والبرنامج السياسي، الذي تبنّته منظمة التحرير الفلسطينية؛ فشكّلت مع بعض التنظيمات، ما سمِّي "جبهة رفض الحلول الاستسلامية الفلسطينية"، وذلك في عقب حرب أكتوبر/تشرين الأوّل1973[18].

طلائع حرب التحرير الشعبية (الصّاعقة)

تكوّنت طلائع حرب التحرير الشعبية، في مايو/أيار 1968، بقرارٍ من حزب البعث العربي الاشتراكي، في سورية. ونفّذت أولى عمليّاتها تحت اسم (قوّات الصّاعقة)، في 8 يونيو/حزيران من العام نفسه. وقد شاركت الطّلائع مع "فتح"، في الدّعوة إلى مؤتمر القاهرة، عام 1968، وكان أوّل خطوةٍ نحو وحدة فصائل المقاومة. وقد حصرت تلك المنظمات المتعدّدة كلّ نشاطاتها العسكرية، تحت اسمَين هما: "العاصفة" و"الصّاعقة"[19] .

كان هدف (الصّاعقة) الإستراتيجي، هو تحرير فلسطين، باعتماد الكفاح المسلّح، والحرب الشعبية. ومن هذا المنطلق، سارعت للانضمام إلى المجلس الوطني والمنظمة، وسعت مع "فتح" لضمّ العديد من التنظيمات الفلسطينية إلى صفوف منظمة التحرير. لذا، دخلت (الصّاعقة) في "المنظمة"، واشتركت في كافّة مؤسّساتها القيادية، خلال أحداث أيلول الأسود، في الأردن (1970)؛ كما اشتركت في اجتماعات اللجنة المركزية لحركة المقاومة ومواقفها.

---

[17] المصدر السابق نفسه.

[18] عبد الرحمن، الموسوعة...، مصدر سبق ذكره، ص 169.

[19] موسوعة مقاتل، مصدر سبق ذكره.

وقاتلت قوّاتها القوّات الأردنية، وكان مصيرها كمصير بقيّة فصائل حركة المقاومة، وهو الخروج من الأردن[20].

عندما طرحت "حركة فتح" في المنظمة البرنامج السياسي المرحلي، بعد حرب 6 أكتوبر/تشرين الأوّل 1973، أيّدتها "الصّاعقة". كما أيّدت، كذلك، برنامج النقاط العشر، الصّادر عن المجلس الوطني الفلسطيني، في دورته الثّانية عشرة، المنعقِدة في القاهرة، من الأوّل إلى السّابع من يونيو/حزيران 1974[21].

جبهة التحرير العربية

لم تنضمّ الجبهة إلى "منظمة التحرير الفلسطينية"، لأنها اعتبرتها منظمة إقليمية، ما يناقض تكوين "جبهة التحرير" وفكرها القومي. ولكنّها انضمّت إلى "المجلس الوطني الفلسطيني"، إبّان أحداث سبتمبر/أيلول1970، لإبراز مشاركة القوى القوميّة في حماية الثورة الفلسطينية. وإن كانت الجبهة قد انضمّت إلى قيادة الكفاح الفلسطيني المسلّح، في أغسطس/آب 1969، ما يناقض تماماً مواقفها السياسية، لأن "قيادة الكفاح المسلّح" (القيادة السياسية)، هي منظمة التحرير، التي يعترف بها بعض الدول العربية، بينما رفضت الجبهة الانضمام إلى المنظمة. شاركت "جبهة التحرير" في رفض البرنامج الفلسطيني السياسي، المرحلي، الذي تبنّته "المنظمة"، وأسهمت في تشكيل "جبهة رفض الحلول الاستسلامية الفلسطينية"، عام 1974[22].

جبهة النضال الشعبي الفلسطيني

بعد حرب يونيو/حزيران 1967، أُعلِن عن إنشاء العديد من المنظمات الثّورية الفلسطينية المسلّحة، ومنها "جبهة النضال الشعبي الفلسطيني"، بزعامة صبحي غوشة. وقد انضمّت جبهة النضال، في صيف عام 1971، إلى "فتح"، بصورةٍ مؤقّتة، إلاّ أنها استعادت كيانها المستقل، بعد بضعة أشهر[23].

شاركت جبهة النضال في المؤتمر الأوّل لحركة المقاومة الفلسطينية، المنعقِد في القاهرة، بين 17 و20 يناير/كانون الثاني 1968، والذي دعت إليه "فتح". وأعلنت "جبهة النضال" عن

---

[20] عبد الرحمن، الموسوعة...، مصدر سبق ذكره، ص 170.

[21] المصدر نفسه، ص 171-172.

[22] موسوعة مقاتل، مصدر سبق ذكره.

[23] المصدر السابق نفسه.

ترحيبها بإنشاء القيادة الموحّدة الفلسطينية، وانضمّت إلى "قيادة الكفاح المسلّح الفلسطيني"، في 20 سبتمبر/أيلول 1969؛ ثمّ انضمّت إلى صفوف منظمة التحرير، منذ الدّورة السادسة للمجلس الوطني الفلسطيني، المنعقِد في القاهرة، في سبتمبر/أيلول 1969، والذي قرّر بأن بهجت أبو غربيّة، عضو المجلس، هو ممثّل جبهة النضال الشعبي؛ وكلّف المجلس الوطني اللجنة التنفيذية مواصلة الحوار مع جبهة النضال.

كما اشتركت جبهة النضال في اللجنة المركزية، واللجنة التنفيذية للمنظمة، إلاّ أنها نصرت، عام 1974، "جبهة رفض الحلول الاستسلامية"، على البرنامج السياسي المرحلي (برنامج النقاط العشر)، الذي وافق عليه المجلس الوطني الفلسطيني، في دورته الثانية عشرة، (يونيو/حزيران 1974)، ووافقت عليه اللجنة التنفيذية لمنظمة التحرير الفلسطينية. وإمعاناً في معارضتها لهذا البرنامج، تركت جبهة النضال صفوف منظمة التحرير؛ لتعود إليها، عام 1979[24].

الهيئة العاملة لتحرير فلسطين

كانت الهيئة العاملة، منذ نشأتها، على صلةٍ وثيقةٍ بـ"فتح". وقد وضعت كافّة إمكانيّاتها، بعد مؤتمر حركة المقاومة الفلسطينية، في القاهرة، عام 1968، تحت تصرّف القيادة العامّة لقوّات "العاصفة"، والمجلس العسكري للمنظّمات. ولكنّها انفصلت عن "فتح"، بتاريخ 8 نوفمبر/تشرين الثاني 1968؛ ورفضت "الهيئة" الاشتراك في الدّورة الخامسة للمجلس الوطني الفلسطيني 1969، لأنها رأت أن ذلك المجلس ما هو إلاّ "تجسيدٌ للتبعيّة، ولممارسة سياسة التصفية والاحتواء".

وهي شاركت في القيادة الموحّدة، التي تشكّلت من عشرة تنظيماتٍ فلسطينية، في فبراير/شباط 1970، وذلك من أجل الإسهام في تحقيق وحدةٍ وطنيةٍ سليمة؛ ولم تستمرّ الهيئة العاملة منفردة، بصفتها منظمة مستقلّة في الساحة الفلسطينية؛ إذ أعلنت عن حلّ نفسها، واندماجها في "حركة فتح"، إبّان انعقاد المجلس الوطني الفلسطيني التاسع، في يوليو/تموز 1971، قبيل مذابح جرش وعجلون، وخروج المقاومة نهائياً من الأردن[25].

---

[24] المصدر السابق نفسه.
[25] المصدر السابق نفسه.

الفصائل الفلسطينية والمنظمة: من الشّراكة إلى التنافس

مع نجاح الفصائل المسلّحة في تغيير تركيبة المجلس الوطني والسيطرة على اللجنة التنفيذية، بدأت مرحلة جديدة من حياة المنظمة، لم تختلف عن سابقتها، في وجود المعارضة، التي مثّلتها الجبهة الشعبية من جهة، والتنظيمات المنشقّة، والجديدة، من جهةٍ أخرى. واجهت حركة "فتح" انتقاداتٍ واسعة لسيطرتها على المجلس الوطني، ما أثار اعتراضاتٍ كثيرة من التنظيمات الأخرى، تولّت "الشعبية"، قيادتها[26]؛ معتبرة أن ذلك الانفراد بمثابة خرقٍ لشعار وحدة النضال الفلسطيني، ممّا يؤدّي إلى أزماتٍ وانقساماتٍ في الساحة الفلسطينية.

لقد تركّزت المعارضة، في البداية، على قضايا تنظيمية بحتة، من نوع تركيبة المجلس الوطني، واللجنة التنفيذية، وعدد الأعضاء، ونظام "الكوتا"، والحصص الفصائلية، ونظام اتخاذ القرار. ثمّ اتخذت المعارضة داخل المنظمة شعاراً مؤدّاه أن الخلاف بين "فتح" والمعارضة، يكمن في المنهج والإيديولوجيّة. وعلى إثر ذلك الخلاف، تغيّبت "الشعبية"، عن الدّورتين الخامسة والسادسة للمجلس الوطني[27]، فيما اشتركت كافّة الفصائل الفلسطينية في الدّورتين السابعة، والثامنة الاستثنائية، بسبب تداعيات الأحداث السياسية في الأردن (فبراير/شباط – سبتمبر/أيلول1970).

كان للأحداث السياسية والأمنيّة، آنذاك، والمعارضة الفلسطينية، تأثيرات هامّة في "منظمة التحرير الفلسطينية"، التي سيطرت عليها "فتح". ولعلّ أهمّها ما يلي[28]:

- تأليف اللجنة المركزية، التي مثّلت القيادة العليا للنضال الوطني الفلسطيني، ومن مهامها (البتّ في الأمور العاجلة والطّارئة، بما لا يتعارض مع الميثاق الوطني)، متابعة تنفيذ قرارات اللجنة التنفيذية- تجميد أو تعليق عضوية أيّ عضو، أو تنظيم، وقراراتها نافذة. كما أن من مهامها العمل، باستمرار، على إيجاد صيغٍ أكثر تقدّماً، وعمقاً، واتساعاً للوحدة الوطنية.

---

[26] الملتقى الفتحاوي، مصدر سبق ذكره، 2004/6/21.

[27] راشد حميد، مقرّرات المجلس الوطني (1964-1974)، بيروت، منظمة التحرير الفلسطينية، مركز الأبحاث الفلسطينية، 1975، ص 31.

[28] عبد الرحمن، الموسوعة...، مصدر سبق ذكره، ص 195-197.

- تنظيم العلاقات بين فصائل حركة المقاومة الفلسطينية، من خلال عددٍ مــن الأشــكال التنظيمية في المنظمة.

- استحداث مؤسّساتٍ وهيئاتٍ خدميّةٍ لصالح الثّورة والشعب الفلسطيني، كما تمّ تــشكيل الاتحادات الشعبية والمهنيّة المختلفة.

- تقليص عدد منظّمات المقاومة عن طريق دمجها الكامل في"فتح"*.

استمرّ الخلاف بين التنظيمات الفلسطينية داخل المنظمة، حول هيمنة "حركة فتح" عليها، رغم جهودها الفاشلة لتوحيد العمل الفدائي، خاصة مع اشتداد الاشــتباكات بــين الفــصائل الفلسطينية و"إسرائيل" في الأراضي اللبنانية. كان محور الخلاف بين الفصائل على قــضية الدّمج الفوري لمنظمات المقاومة في إطار "منظمة التحرير الفلسطينية"، الــذي دعــت إليــه "حركة فتح"، وتحفّظت عليه "الشعبية" و"الديمقراطية"، و"التحرير العربية". كما حصل الخلاف -أيضاً- حول صلاحيّات المسؤولين في ظلّ الوحدة الوطنية[29]. ورغم إقرار برنامجٍ سياسيٍ موحّد، وتحقيق صيغةٍ جبهويّةٍ للعلاقة بين الفصائل المقاومة، في مختلف مؤسّسات المنظمــة القيادية والوظيفية، فإنها انتكست مرّة أخرى نتيجة المعطيات السياسية التي أفرزتها حــرب أكتوبر/تشرين الأوّل 1973[30].

فقد فرضت هذه الحرب تطوّرات جديدة في المنطقة العربية، وفي القلب منهــا الــسّاحة الفلسطينية، كان من بينها تكريس الانقسام داخل "منظمة التحرير الفلسطينية"، حيــث جــرى إصدار برنامجٍ سياسيٍ مرحلي، عرِف ببرنامج النّقاط العشر، الذي نصّ على إقامــة ســلطةٍ وطنيةٍ فلسطينية، على أيّ شبرٍ يتمّ تحريره من الوطن، وذلك في محاولةٍ لتمهيــد الطريــق للاشتراك في مؤتمر جنيف الدولي، الذي كان مقرّراً انعقاده بعد حرب أكتوبر/تشرين الأوّل. وعليه، فقد انسحبت بعض الفصائل، وفي مقدّمتها "الشعبية" من اللجنة التنفيذية، على أســاس أن هذا البرنامج يشكّل خروجاً على "الميثاق الوطني" والقرارات السابقة.

نجحت المعارضة، جزئياً، في لجــم توجّه قيادة المنظمة، للمشاركة فــي مــؤتمر جنيف

* في 8 يوليو/تموز 1971، تمّ دمج "الهيئة العاملة لتحرير فلسطين" و"منظمة فلسطين العربية" في " فتح"، قبيل انعقاد الدّورة التاسعة للمجلس الوطني الفلسطيني.

[29] الكتاب السنوي للقضية الفلسطينية لعام 1969، بيروت، مؤسّسة الدراسات الفلسطينية، عام 1971، ص 156.

[30] عبد الرحمن، الموسوعة...، مصدر سبق ذكره، ص 199.

للسلام، الذي لم تُدع إليه. كما نجحت المعارضة في تغيير البند الشهير في "برنامج النّقاط العشر" أو البرنامج المرحلي، المقدّم من "الجبهة الديمقراطية"، والمدعوم من "حركة فتح" والصّاعقة، من صيغة "إقامة السلطة الوطنية على أيّ شبرٍ يُحرّر من أرض فلسطين"، إلى صيغة "إقامة سلطة الشعب الوطنية المقاتلة"، وذلك في المجلس الوطني، عام 1974.

غير أن هذه الإضافة لم تعن شيئاً، لكلٍ من قيادة المنظمة، أو لفصائل المعارضة، التي تكتّلت، تحت مسمّى "جبهة رفض الحلول الاستسلامية"♦، كجبهةٍ فلسطينيةٍ موسّعة، معارضة للقيادة الرّسمية للمنظّمة[31].

المعارضة الفلسطينية داخل المنظمة: انهيارٌ وتسوية (1980–1993)

عقب خروج قوّات منظمة التحرير الفلسطينية من بيروت، في الأوّل من أيلول (سبتمبر) 1982، وقعت مجزرة صبرا وشاتيلا. ففي الخامس عشر من أيلول (سبتمبر) 1982، طوّقت القوّات الإسرائيلية مخيّمي اللاّجئين الفلسطينيين "صبرا وشاتيلا" في بيروت الغربية.

وفي سياقٍ آخر يرتبط بمسعى النظام في سوريا إلى وضع منظمة التحرير تحت السيطرة، وذلك عبر الهيمنة على حركة "فتح" أو إضعافها، تصاعدت المحاولات لشقّ هذه الحركة من الداخل؛ فوقعت في صيف العام 1983 حركة انشقاقٍ في حركة "فتح" أسماها أصحابها "فتح الانتفاضة"؛ وأخذت قوّات من "الجبهة الشعبية لتحرير فلسطين–القيادة العامّة"، وأخرى تتبع قادة الانشقاق، بملاحقة أعضاء "فتح" وكوادرها السياسيين والعسكريين وقوّاتها، حيث اندلعت معارك ضارية على مشارف طرابلس وفي محيطها وفي مخيّمي البدّاوي ونهر البارد للاّجئين الفلسطينيين.

وقد تواصلت المعارك في شمال لبنان، كما استمرّ الحصار المفروض على طرابلس بضعة أشهر، من دون أن تتمكّن القوّات والقوى الواقفة خلف محاولة شقّ "فتح" من تحقيق أيّ إنجازٍ عسكريٍ أو سياسي، أو حتى الحيلولة دون منظمة التحرير الفلسطينية ومتابعة أعمالها

♦ ضمّت " جبهة رفض الحلول الاستسلامية" (1974-1980)، (الجبهة الشعبية لتحرير فلسطين، جبهة النضال الشعبي الفلسطيني، جبهة التحرير العربية، والجبهة الشعبية – القيادة العامّة).

[31] يسار أيّوب، المعارضة في منظمة التحرير الفلسطينية : تاريخٌ من الفشل، موقع أمين الإلكتروني، 15 أكتوبر/تشرين الأوّل2007.

على مختلف المستويات[32]. مع العلم بأن لهذا الانشقاق دوافع واعتباراتٍ أخرى غير التـأثير السوري، ولا مجال للتطرّق إليها تفصيلاً.

انتهى الاقتتال في طرابلس باتفاقٍ آخر أشرفت عليه الأمم المتحدة، ووقّع بحضور عددٍ من الدول العربية والأوروبية. ونظراً لما أصاب العلاقات السورية–الفلسطينية من أضرارٍ جسيمةٍ عقب حركة الانشقاق، ومن جرّاء مصادمات طرابلس، ولما أحدثه اجتماع أبو عمّار بالرئيس المصري حسني مبارك من مفاجأةٍ سياسية. فقد كان لهذين التطوّرين أن يثيرا جدلاً سياسـياً حادّاً في الساحة الفلسطينية، على نحوٍ أدّى إلى إنقسامها حول مسألة العلاقات مـع مـصر وسورية وما سيترتّب عليها من نتائج سياسية. ولتجاوز هذا الانقسام، تمّت الدعوة إلى عقـد المجلس الوطني الفلسطيني، فافتتحت أعمال دورته السابعة عشرة في العاصـمة الأردنيـة عمّان، في تشرين الثاني (نوفمبر) من العام 1984، من دون مشاركة بعض فصائل المقاومة الفلسطينية، أو تلك التي حكم قرارها بعدم المشاركة موقفٌ سياسيٌ ذو توجهٍ معيّن[33].

أدّى الظّرف الخارجي دوراً في جسْر الهوّة بين المعارضة الفلسطينية وقيـادة المنظمـة. وبتأثير توقيع اتفاقيات كامب ديفيد بين مصر و"إسرائيل"، والتقارب الـسوري – العراقـي، وتوقيع "الميثاق القومي المشترك"، ونشوب حرب المخيّمات في لبنان، أعلنت "جبهة رفـض الحلول الاستسلامية"، عن حلّ نفسها، والعودة إلى أطر المنظمة، التي عاشـت حتـى عـام 1987، مرحلة المشاركة الفصائليّة الأوسع في تاريخهـا[34]. وهـذا مهّـد لتوحيـد الـصفّ الفلسطيني مرّة أخرى، وعقِد مؤتمر المجلس الوطني في الجزائر في إبريـل/نيـسان1987، الذي حضره أطراف "التحالف الديموقراطي"، فيما ظلّت "جبهة الإنقاذ" ما عدا "الشعبية"، على مقاطعتها للمجلس. ولم تنقضِ شهورٍ قليلةٍ حتى اندلعت الانتفاضة الفلـسطينية الأولـى فـي ديسمبر/كانون الأول1987، في المناطق الفلسطينية المحتلّة[35].

شكّل الخروج الفلسطيني من لبنان عامل انشقاقٍ في وحدة الصفّ الفلسطيني، وأرخـت

---

[32] أحمد صخر بسيسو، منظمة التحرير الفلسطينية – بين مراحل الكفاح ودروب التسوية، مركز الإعلام والمعلومات، غزة، 2003.

[33] للاطّلاع على النصّ الكامل لما ورد في البيان بشأن الشرق الأوسط، أنظر، وثائق فلسطين، مائتان وثمانون وثيقة مختارة (1839 – 1987)، منظمة التحرير الفلسطينية، دائرة الثقافة، د. ط، 1987، ص 405 – 406.

[34] يسار أيّوب، مصدر سبق ذكره.

[35] ماجدة عبد الحميد، وميسون كمال (إعداد)، " ملف: منظمة التحرير الفلسطينية بعد الخروج من لبنان"، بغداد، مركز الدراسات الفلسطينية في جامعة بغداد، مارس/آذار 1986، ص 79- 101.

قيادة "المنظمة" ضلوعها للمشاريع الأمريكية للتسوية. ثمّ حدث الانشقاق الكبير في "فتح"، مايو/أيّار 1983، الذي أخذ مسمّى "فتح الانتفاضة". واندلع الاقتتال بين حركة "فتح" والمؤيّدين لها، وبين التحالف المعارض، الذي عرِف بــ"التحالف الوطني"، إلى أن عقِدت الدورة السابعة عشر للمجلس الوطني، في عمّان في نوفمبر/تشرين الثاني1984، والتي كانت تفتقر إلى النّصاب القانوني والسياسي. وقد عطّل الاجتياح الإسرائيلي انعقاد مؤتمرٍ لمنظمة التحرير في بيروت، عام 1981، وحتى أيّ نشاطٍ فلسطينيٍ لها، ما أسفر عن انشقاقاتٍ داخل المنظمة وفصائلها. لذا؛ انعقد المجلس الوطني الفلسطيني في عمّان، عام 1984، في ظروفٍ بالغة الدقّة والتعقيد، وقاطعه العديد من الفصائل، خاصة جبهة الرّفض من المعارضة الفلسطينية، التي سعت إلى تشكيل مجلسٍ وطنيٍ وقيادةٍ جديدةٍ ضدّ ياسر عرفات، على إثر زيارة عرفات لمصر والأردن، وعقده لمؤتمر المجلس الوطني السابع عشر، في عمّان خريف 1984، الذي أعطى الأردنيّين الحقّ في المشاركة بتمثيل الفلسطينيين. كل هذا أدّى إلى زيادة الخلاف بين المعارضين وقيادة المنظمة، وولّد انقساماً حاداً، لم يهدأ إلاّ بإلغاء المنظمة لاتفاق عمّان••، كمقدّمةٍ لعقد المجلس الوطني، في الجزائر، عام 1987، وتوقيع اتفاق عدن- الجزائر بين التحالف الديموقراطي وفتح المركزية، عام 1984، دون "جبهة الإنقاذ" التي شكّلت في سورية، والتي رفضت مقرّرات الدّورة السابعة عشر في عمان[36].

وسرعان ما احتدم الخلاف بين "الشعبية" و"الديموقراطية"، حيال الموقف من هذه الدّورة، ما أدّى إلى انهيار "التحالف الديموقراطي"، وبدأت "الشعبية" تعقد حواراتٍ مع التحالف الوطني، الذي انتهى بتأسيس "جبهة الإنقاذ"، في مايو/أيّار 1985[37].

وبالنتيجة، فقد أفرزت الساحة الفلسطينية ثلاثة محاور، أو تحالفات، هي[38]:

1) **التحالف الديموقراطي**: وضمّ الجبهتين "الشعبية" و"الديموقراطية"، و"جبهة التحرير الفلسطينية"، و"الحزب الشيوعي".

•• كان الأردن قد أعلن إلغاءه قبل ذلك لأسبابٍ متعلقةٍ به.

36 سمر مكّاوي، المقاومة الفلسطينية – سياسياً، مجلّة شؤون فلسطينية،(بيروت)، العدد 135، فبراير/شباط 1983، ص، ص 142-144.

37 حسام محمّد (مؤلف)، أمل حسن رمضان(إعداد): استراتيجية منظمة التحرير الفلسطينية، من التحرّر الكامل إلى التعايش السلمي، قراءات استراتيجية، مركز الدراسات السياسية والاستراتيجية، مؤسّسة الأهرام، 1997، www.ahram.org.eg/acpss .

38 عبد الرحمن، الموسوعة...، مصدر سبق ذكره، ص 251.

2) **حلفاء "فتح"**: وضمّ بجانب "حركة فتح" (جبهة "التحرير الفلسطينية"-جناح أبو العباس، و"جبهة التحرير العربية").

3) **التحالف الوطني**: الذي ضمّ (القيادة العامّة، فتح الانتفاضة، الشيوعي الثّوري، النضال) من خارج أُطر المنظمة.

جاء إعلان الاستقلال الفلسطيني سنة 1988م في الجزائر تعبيراً عن خيار المنظمة باعتماد الحلّ السّلمي للصراع الفلسطيني-الإسرائيلي. ثمّ تلا ذلك مؤتمر مدريد سنة 1991م، لتدخل المنظمة في المفاوضات ضمن الوفد الأردني. وبعد أن كانت منظمة التحرير ترفض قراري مجلس الأمن 242 و338، وتهاجم كلّ من يعترف بهما كأساسٍ للسلام، قبلتهما هي نفسها، ثمّ دخلت في مفاوضاتٍ سرّيةٍ في النروج، تمخّض عنها إعلان المبادئ في أوسلو، الذي شكّل أرضيّة اتفاقيات القاهرة، في مايو/أيّار 1994م، التي تمّ بموجبها إنشاء السلطة الوطنية الفلسطينية. ومع تعاظم الخلافات داخل الفصائل المعارضة لـ"منظمة التحرير الفلسطينية"، استفردت "فتح" بقيادة المنظمة دون شريكٍ أو منازع.

وشهد النّصف الثاني من الثمانينات تحرّكاتٍ سياسية نشيطة باتجاه التسوية السياسية، كان أبرزها على الصّعيد الفلسطيني، انعقاد المجلس الوطني التاسع عشر في الجزائر عام 1988، الذي صدر عنه "إعلان الاستقلال" الفلسطيني، والبيان السياسي، الذي اعترف بالقرارين 242 و338، كمرجعين أساسيّين في عملية التسوية بين المنظمة و"إسرائيل". إذاً، دخلت المنظمة في مفاوضاتٍ سرّيةٍ مع "إسرائيل"، إنتهت بإعلان "اتفاق أوسلو"، عام 1993، الذي غيّر من استراتيجية الصراع الفلسطيني-الإسرائيلي[39].بقيت منظمة التحرير رائدة "النضال" الوطني وممثّله للشعب الفلسطيني، حتى ظهور حماس كقوّةٍ شعبيةٍ جهاديةٍ أثبتت وجودها خلال الانتفاضة الأولى 1987. ومع أنه يمكن إرجاع الوجود السياسي الفاعل لحماس إلى سنة 1979، حين قرّرت "إسرائيل" السّماح بترخيص (المجمع الإسلامي) الذي كان الواجهة التي تشتغل من خلفه الحركة، إلاّ أنه تأكّد حضورها كمنافسٍ قويٍ وربّما بديل، عندما نشرت ميثاقها في أغسطس/آب 1988، والذي تشابه كثيراً مع ميثاق منظمة التحرير، مع إضفاء مسحةٍ دينيةٍ عليه[40]. فبعد انكشاف اتفاق أوسلو، واجهت "المنظمة"، بقيادة "فتح"، معارضة

[39] معين الطناني، منظمة التحرير الفلسطينية، موقع أمين الالكتروني، 15 أكتوبر/تشرين الأوّل 2006.
[40] د. إبراهيم ابراش، العلاقة الملتبسة بين المنظمة والسلطة وحماس، موقع أمين الإلكتروني، 12 أبريل/نيسان 2006.

شاملة من الفصائل الفلسطينية، مع انضمام فصيلين جديدين على الساحة الفلسطينية ظهرا في الانتفاضة الأولى (1987-1991)، هما "حركة المقاومة الإسلامية (حماس)"، و"حركة الجهاد الإسلامي". وقد انتظمت هذه المعارضة ضمن ما عرِف بـــ(الفصائل الفلسطينية العشرة)، ثمّ (تحالف القوى الفلسطينية). ولم يخلُ هذا التحالف من خلافات، خرجت على إثرها، الجبهتان "الشعبية" و"الديموقراطية" لتصبحا معارضة من داخل السلطة الفلسطينية، بعد تأسيسها، مـــع عودة العديد من قادة الجبهتين إلى الدّاخل[41].

ورغم قوّة المعارضة لاتفاقيّات التسوية التي أبرِمت بين "المنظمة" و"إسرائيل"، لم تستطع تلك المعارضة تشكيل حائط سدٍ للاتفاقيّات. وسرعان ما تمّ احتواؤها من قبل قيادة المنظمـــة، عبر الامتيازات التي منِحت لها، وكان أهمّها دخول قيادات وقواعد تلـــك المعارضـــة إلـــى أراضي الحكم الذّاتي الفلسطيني. ونتيجة لاستمرار الضغوط الخارجية على "فتح" و"المنظمة"، جرى تغيير بنود ومواد من "الميثاق الوطني"، عام 1998، ولم تستطع المعارضة الوقوف في وجه قيادة "فتح"؛ وامتنعت المعارضة عن المـــشاركة فـــي الـــسلطات التـــشريعية للـــسلطة الفلسطينية، حتى اندلعت "انتفاضة الأقصى والاستقلال"، في سبتمبر/أيلول 2000، التي أسّست لمبدأ طرحته "حماس"، التي تُعتبر معارضة من خارج "المنظمة"، وهو "شركاء فـــي الـــدّم، شركاء في السياسة".

معارضة جديدة من خارج المنظمة

مع انطلاقة الانتفاضة الأولى (1987)، ظهرت حالة من التوتّر بـــين حمـــاس وفـــصائل منظمة التحرير الفلسطينية، التي اتخذت لنفسها إطاراً جديداً هو (القيادة الوطنيـــة الموحّـــدة للانتفاضة)، حيث سعى كلا الجانبين إلى تأكيد أسبقيّته، وأولويّته، في قيادة الانتفاضة، مـــن خلال البيانات التي كانت تصدر عن الجانبين. وكانت "المنظمة" تسعى، بكلّ جهـــدها، إلـــى إدراج "حماس" و"الجهاد الإسلامي"، ضمن صفوفها، من أجل ترتيـــب البيـــت الفلـــسطيني، وتوحيد الجهود لمواجهة الاحتلال، بدلاً من الدخول في خلافاتٍ وصراعاتٍ جانبيـــة. وفـــي محاولةٍ لتوحيد الصفّ، من قبل منظمة التحرير، دُعيت "حماس" للمشاركة فى إطار "القيـــادة الوطنية الموحّدة"، عام1990. كانت المنظمة تستعدّ لعقد دورةٍ جديدةٍ للمجلس الـــوطني فـــي

[41] الطناني، مصدر سبق ذكره.

العام التّالي؛ ووجّهت دعواتٍ لكلٍ من "الجهاد"، و"حماس" للمشاركة، إلاّ أن الأخيرة رفضت المشاركة في اللجنة، وأرسلت عوضاً عن ذلك مذكّرة تحدّثت فيها عن شروط دخولها للمنظمة، وهي: تشكيل المجلس الوطني بالانتخاب الحرّ. وإذا تعذّر ذلك، فتمثيلها بنسبة 40% في المجلس الوطني[42].

بعد تأسيس سلطة الحكم الذاتي المحدود للضفة الغربية، وقطاع غزة، إثر "اتفاق أوسلو" (1993)، بدأت "حماس" مرحلة جديدة في علاقتها مع منظمة التحرير، حيث تطوّرت علاقة التوتّر - الذي كان أحياناً يصل حدّ الصراع- بين الحركة والسلطة. فقد رفضت حماس الدّخول في السلطة، ولم تشارك في انتخابات المجلس التشريعي، عام 1996. ورغم التوتّر بين حركة حماس وقيادات السلطة، إلاّ أن هذا لم يمنع مساعي عناصر قياديةٍ في حماس مع عددٍ من شخصيات السلطة الفلسطينية، والمسؤولين، وعددٍ من قيادات "حركة فتح"، من أجل إيجاد قنواتٍ مشتركةٍ لتخفيف التوتّر بين الفصيلين ومحاولة تجاوز نقاط الخلاف والابتعاد عنها.

حركة الجهاد الإسلامي في فلسطين

تأسّست حركة الجهاد الإسلامي عام 1980، إنطلاقاً من قطاع غزة، على أيدي شبابٍ خرجوا من صفوف الإخوان المسلمين، بعد اختلافهم مع حركة الإخوان. مارست "الجهاد" العمل السرّي في الضفة الغربية وقطاع غزة، ولم تكن هناك علاقات تنسيقٍ وتعاونٍ مباشرَين، بين "الجهاد" وفصائل المنظمة، طيلة السنوات العشْر الأولى، من عمرها، عدا "حركة فتح"، حتى قيام الانتفاضة الأولى، عام1987. ورغم الخلاف الإيديولوجي بين "فتح" و"الجهاد"، فقد نشأ بينهما بعض التعاون، وخاصّة بعد أن أصبح الاتجاه الإسلامي قوّة مؤثّرة في الأرض المحتلّة. يرتكز فكر "الجهاد" على "أن جبهة النضال، تتّسع للجميع"؛ لكن سرعان ما برز التعارض بين مواقف حركة الجهاد وسياسة منظمة التحرير، أثناء انعقاد الدّورة التاسعة عشرة للمجلس الوطني، حين أصدرت الحركة بياناً اعترضت فيه على الخطط السياسية المطروحة أمام المجلس. وعندما عقد المجلس دورته العشرين، لإقرار المشاركة في

---

[42] مذكّرة حركة المقاومة الإسلامية (حماس)، بتاريخ 1990/4/7، في؛ خالد حروب، حماس: الفكر والممارسة السياسية،(بيروت)، مؤسّسة الدراسات الفلسطينية، 1996، ص 453.

مؤتمر مدريد، وافقت أقلّيةٌ من حركة الجهاد على المشاركة في تلك الدّورة، وكان على رأسها الشيخ أسعد التّميمي، إلاّ أن الحركة أعلنت عدم تمثيله لها[43].

ولعلّ أحدث رؤيةٍ لحركة الجهاد، تلك التي عبّر عنها عضو مكتبها السياسي، الدكتور أنور أبو طه، الذي رأى أن دخول القوى الإسلامية إلى المنظمة "لا يعني التحاق هذه القوى بالمنظمة، ببرنامجها الرّاهن. بل إن هذا هو المدخل لجعل برنامج المقاومة، الذي تتبنّاه الحركة الإسلامية، هو برنامج الإجماع الوطني". فالدّخول إلى المنظمة – برأيه– "تعبيرٌ عن حاجةٍ وضرورةٍ وطنيةٍ كفاحيّة"؛ وإن لفت إلى أنه "ليس لدينا أيّة أوهام حول إمكانيّة إعادة منظمة التحرير، بسهولة". واستعرض أبوطه جملة من الشّروط والمتطلّبات، حتى تلتحق "الجهاد" بمنظمة التحرير: "منظمة تحرير تعكس إسمها، تماماً،على الواقع، باعتبارها أداة جهادية، هدفها (تحرير) فلسطين، وإطاراً جامعاً، لا يعمل وفق صيغة تخرِج المنظمة عن معادلة مشروع المقاومة، بل يجعلها الممثّل الحقيقيّ له". في السّياق نفسه، يعدّد هذا القيادي ما أسماه متطلّبات الالتحاق بالمنظمة[44]:

1) الميثاق: يراعي البعد الإسلامي للقضية الفلسطينية، ويعكس المشهد القائم في ساحة العمل الفلسطيني اليوم.

2) مقرّرات المجالس الوطنية السابقة: حاصل الإرادة السياسية التي أنتجتها، في حينه؛ أي أنها تنتمي إلى لحظةٍ سياسيةٍ منتهية، وليست إرثاً مقدّساً.

3) البرنامج السياسي: في كلمةٍ واحدة، هي "التسوية"، التي يجري تنفيذها من خلال السلطة. فيما إعادة بناء منظمة التحرير تتطلّب أن يكون برنامجها السياسي انعكاساً لرؤى القوى المكوّنة للمنظمة.

4) العلاقة بين السلطة والمنظمة: فكّ ارتباط، وفصلٌ كاملٌ بين المنظمة والسلطة، على أن تكون الثانية تحت إشراف المنظمة، لا أن تكون المنظمة جهازاً من أجهزتها.

5) الهيكلية وإعادة التكوين: بالتّالي، لا يصلح اعتماد المصالحة في انتخابات المجلس التشريعي كطريقٍ إلى المجلس الوطني.

---

[43] موسوعة مقاتل، مصدر سبق ذكره.

[44] د. محسن محمّد صالح (محرّراً)، منظمة التحرير الفلسطينية/تقيم التجربة وإعادة البناء، بيروت، مركز الزيتونة للدراسات والاستشارات، 2007 (أنظر: د. أنور أبو طه، إعادة بناء منظمة التحرير الفلسطينية/رؤية الجهاد الإسلامي، ص 214 – 216).

حركة المقاومة الإسلامية (حماس)

أخذت العلاقة بين حركة "حماس"، و"منظمة التحرير الفلسطينية"، أشكالاً متعدّدة من التنافس، والطّروحات، والرّؤى المتباينة. فبعد سنين طويلة من تفرّد المنظمة، وفصيلها القائد حركة "فتح"، بالساحة السياسية الفلسطينية، دون منافسٍ يذكر، ظهرت حركة سياسية، لديها مشروعها الإسلامي، الجهادي، لتهدّد تفرّد المنظمة بتمثيل الشارع الفلسطيني. ثمّ ما لبث بعض قادة منظمة التحرير أن اعترف بتمثيل حماس الشعبي، وحضورها على الساحة الفلسطينية، حتى بلغ الأمر بالرّجل الثاني في المنظمة صلاح خلف (أبو إياد)، حدّ القول: "إن حماس قوّة إسلامية موجودة داخل الأراضي المحتلة، وقاعدتها من أنظف القواعد المقاتلة". وهذا لا يعني أن الأصوات التي كانت تدعو لاستبعاد حماس قد غابت تماماً.

وبعد بروز حركة حماس، كان أمامها ثلاثة خيارات بالنسبة لتمثيل منظمة التحرير: الاعتراف بتمثيلها الأوحد للشعب الفلسطيني؛ أو إسقاط هذا الاعتراف، والسّعي إلى إبراز نفسها هي كبديلٍ لمنظمة التحرير؛ أمّا الخيار الثالث، فهو الاعتراف بتمثيلها لكن ليس الأوحد، والسّعي للاتفاق على إصلاح مؤسّسات المنظمة، ومن ثمّ دخولها. إلاّ أن ميثاق "حماس" منعها من دخول منظمة التحرير بسبب فلسفتها أو منهجها، المخالف للرّؤية الإسلامية؛ ففي الوقت الذي تتبنّى فيه المنظمة فكرة الدولة العلمانيّة، واعتماد الكفاح المسلّح وسيلة لمواجهة الاحتلال الإسرائيلي، تتبنّى "حماس" النّهج الإسلامي، والتربية والإعداد كوسيلةٍ رئيسيةٍ في البداية. وقد تجلّى ذلك في معظم مواد ميثاق حماس، الذي لم يعترف صراحة بأن المنظمة هي الممثّل الشّرعي والوحيد للشعب الفلسطيني؛ ففيما يشير الميثاق في مادّته السابعة بالتقدير إلى المنظّمة: "منظمة التحرير الفلسطينية من أقرب المقرّبين إلى حركة المقاومة الإسلامية"، ينتقد فكرة ''الدولة العلمانيّة''، بل يرفضها، مؤكّداً في المادّة نفسها "...ويوم تتبنّى منظمة التحرير الفلسطينية الإسلام منهج حياة، فنحن جنودها ووقود نارها التي تحرِق الأعداء"[45].

ورغم الاختلافات الإيديولوجية والاستراتيجية بين المنظمة –بفصائلها- و"حماس"، فإن ذلك لم يمنع حماس من وضع اشتراطاتٍ لدخولها المنظمة، تتعلّق بمنهج التمثيل النسبي وتعديله، فحسب، بما يتناسب مع وزنها في الساحة الفلسطينية.

---

[45] المادة 7 من ميثاق حركة المقاومة الإسلامية (حماس)، 1988.

حماس والمنظمة: من الممانعة إلى المواءمة السياسية

إستمرّت العلاقة الندّية بين "حركة فتح" المهيمنة على السلطة الفلسطينية، و"المنظمة"، وبين "حماس"، طيلة عقد التسعينيات. إلاّ أن "انتفاضة الأقصى والاستقلال 2000"، أحدثت تغييراً في هذه العلاقة، بسبب الشّراكة العسكرية بين جميع الفصائل، في مواجهة الاحتلال الإسرائيلي، خاصّة بعد أحداث 11 سبتمبر/أيلول 2001، ووضعها على قائمة الحركات الإرهابية، في أوروبا وأمريكا. ورغم تناقضات "حماس" حول الشراكة السياسية مع فصائل منظمة التحرير، بما فيها "فتح"، فإن الجنوح للشراكة الفلسطينية، فرض نفسه على الساحة، تحت شعار "شركاء في الدّم – شركاء في السّيادة والإرادة"[46].

أخذت حركة "حماس" الرأي العام الفلسطيني في الحسبان. كما قدّرت حالة الضعف التي عاشتها، نتيجة الإجراءات التعسّفية التي قامت بها أجهزة السلطة الفلسطينية، ضدّ كوادر "حماس" العسكرية، ومؤسّساتها الاجتماعية والتعليمية. وعليه، فقد أجرت الفصائل حواراتٍ مكثّفة لمناقشة تلك المشكلات، وتوصّلت إلى إصدار وثيقة، في أغسطس/آب 2002، استهدفت الحوارات السّالفة، لتعالج محاور رئيسة أهمّها، المشاركة في مؤسّسات المنظمة[47]، والانضمام إليها. وقد طرحت "حماس" في تلك الحوارات رؤيتها، أو بالأحرى شروطها للانضمام، وهي إعادة هيكلة وبناء مؤسّسات المنظمة. وحتى يتمّ ذلك، يمكن لها الانضمام مبدئياً إلى المجلس الوطني الفلسطيني، من خلال إعادة تشكيله مؤقّتاً، على أساس "الكوتا" الفصائلية، بحيث يحصل كلّ تنظيم فلسطيني، على مقاعد بقدر شعبيّته، وذلك لحين تُتاح الفرصة لإجراء انتخابات المجلس الوطني الفلسطيني. أمّا المجلس التشريعي، فحماس غير معنيّةٍ بدخوله لأنه أحد إفرازات أوسلو"[48].

لكن "استشهاد" كلٍ من الرئيس ياسر عرفات، والشيخ أحمد ياسين الزعيم الرّوحي لـ"حماس"، أحدث انقلاباً واضحاً في الساحة الفلسطينية، ونشأت حالة من الحراك الدّاخلي من خلال لقاءاتٍ وحواراتٍ فلسطينية، حول مسألتين مركزيّتين، هما المسار السياسي والوضع

[46] بيسان عدوان، حماس بين إجراءات التأقلم و"إسرائيل"، سلسلة كرّاسات استراتيجية، (القاهرة)، مركز الدراسات الاستراتيجية- الأهرام، أكتوبر/تشرين الأوّل 2006، ص 17.

[47] جريدة القدس (القدس)، 2002/11/28.

[48] متحدّث باسم حماس في حوار القاهرة، نقلاً عن: القدس (القدس)، في2004/11/29.

الداخلي. وقد سجّلت العديد من المواقف التي دلّت على حصول تحوّلاتٍ جذريةٍ في رؤية "حماس" السياسية[49]؛ خاصّة بعد الاندحار الإسرائيلي من قطاع غزة ومستوطناتها. فقد كان واضحاً أن حركة حماس اعتبرت هذا التطوّر ناتجاً عن المقاومة.

وقد ورد ذلك على لسان أحد قادتها[50]: "باعتبارنا شركاء في الدّم والمقاومة، فإن من حقّنا أن نكون شركاء في صوغ وصناعة القرار السياسي. هذه هي الصيغة التي يجري التفاوض أو التفاهم بشأنها".

لقد دشّنت التغييرات الفلسطينية الداخلية، ما عرِف بحوار القاهرة عام 2005، الذي وضع حجر الأساس للشّراكة الكاملة في النظام السياسي الفلسطيني، حيث أعلنت "حماس" بعد الحوار، مشاركتها في الانتخابات المحلّية، مع إمكانيّة المشاركة في انتخابات المجلس التشريعي القادمة. وجاء ذلك ضمن جملة تغييراتٍ شهدتها حماس، وأعلنت عنها؛ وهي: الاستعداد للمشاركة في هدنةٍ أو وقف إطلاق نارٍ متبادل، إمكانيّة التخلّي عن أسلوب العمليات الاستشهادية، والقبول بدولةٍ فلسطينيةٍ مستقلّةٍ على أراضي عام 1967، مقروناً بهدنةٍ طويلة الأجل، قابلة للتجديد[51].

إستطاعت "حماس" عبر الانتخابات التشريعية الفلسطينية، التي أجريت في يناير/كانون الثاني2006، تحقيق نجاحٍ غير منتظر. إذ انتقلت، مرّة واحدة، من المعارضة إلى السلطة؛ ومن مكانة التنظيم الثاني في الساحة الفلسطينية، إلى مكانة التنظيم الأوّل، بدلاً من "فتح"؛ ومن موقع الخارج عن الشّرعية، إلى موقع الشّرعية في النظام السياسي الفلسطيني. وهي شرعت فور تكليف الرئيس محمود عباس لها بتشكيل الحكومة، بإجراء المشاورات مع ممثّلي الفصائل، والكتل البرلمانية، لإشراكها في الحكومة الجديدة، والتي رأت أن برنامج الحكومة الفلسطينية الجديدة يجب أن يستند على "وثيقة الاستقلال"، والقانون الأساسي، وقرارات الشرعية الدولية، وإقامة الدولة الفلسطينية المستقلّة في حدود عام 1967، وعاصمتها القدس الشريف، وضرورة التزام الحكومة القادمة بالاتفاقيّات التي وقّعت مع منظمة التحرير

---

[49] عدوان، مصدر سبق ذكره، ص 18-19.

[50] سعيد صيام، (ندوة)، مجلة الدراسات الفلسطينية، (بيروت)، مؤسّسة الدراسات الفلسطينية، عدد 58، ربيع 2004، ص 44-47.

[51] صحيفة القدس (القدس)، في 2004/12/5.

الفلسطينية، ورفض الحلول أحاديّة الجانب[52]. إلاّ أن تلك المشاورات وصلت إلى طريقٍ مسدود[53]!

في بادئ الأمر، رفضت حركة حماس، مطالب اللجنة التنفيذية للمنظمة بتعديل برنامجها الحكومي، خاصّة الاعتراف بدور وشرعيّة المنظمة. لكن مع إصرار الرئيس عباس، على أن الحكومة المقترحة ستُعرض على اللجنة التنفيذية لمنظمة التحرير الفلسطينية للإطّلاع عليها[54]، إستجابت "حماس" بتعديل برنامجها الحكومي، لتنال الثّقة والمصادقة على تشكيلها للحكومة العاشرة[55]. كانت استجابة "حماس" للتعديلات التي منحتها ثقة المجلس التشريعي بالأغلبية*، بمثابة نقلةٍ جديدةٍ في علاقتها مع منظمة التحرير؛ إلاّ أن أداءها القسم القانوني أمام الرئيس، ووفقاً للقانون الأساسي، أفرز صراعاتٍ عديدة، فيما بعد، بين سلطتين: الحكومة والرئاسة، حول طبيعة عمل كلٍ منهما، وسلطاته وصلاحيّاته، والعلاقة بينهما، حتى بلغ الصراع ذروته في يونيو/حزيران 2007، حيث شهدت الساحة الفلسطينية انقساماً حاداً بين شرعيّتين، وكيانين؛ شرعيّة "منظمة التحرير الفلسطينية"، التي يمثّلها أبو مازن، في رام الله، وشرعيّة الانتخابات التشريعية، التي تمثّلها "حماس"، وحكومتها في غزة. وقد تحوّل الانقسام السياسي إلى نزاعٍ دمويٍ سيطرت بفعله حماس على قطاع غزة، وفرض أبو مازن سلطته على الضفة الغربية (المحتلّة)، ليتكرّس انفصالٌ سياسيٌ حادٌ بين حماس وفتح، لا يعلم أحدٌ متى ينتهي!

ولعلّ أحدث رؤية تقدّمت بها حماس، تلك المداخلة لعضو مكتبها السياسي أسامة حمدان، الذي رأى أنه "إذا كانت [المنظمة] كياناً سياسياً معنوياً للشعب الفلسطيني، فإنّ من الضروري الحديث عن إعادة البناء، لاعتباراتٍ عدّة، من أبرزها حالة الفساد والترهّل، وغياب المؤسّسة عن م. ت. ف. ومن الأسباب الوجيهة حدوث تطوّراتٍ جوهريةٍ في التركيبة السياسية الفلسطينية، منذ هيمنة (فتح) على م. ت. ف، وحتى الآن... ويكفي أن يتّفق الجميع، في آذار/مارس من العام 2005، في (إعلان القاهرة)، على ضرورة إعادة بنائها". وأردف

---

[52] المصدر السابق نفسه.

[53] صحيفة الأيّام (رام الله)، في 2006/3/15.

[54] صحيفة الأيّام (رام الله)، في 2006/3/20.

[55] تمت المصادقة بقرارٍ رئاسي، في 2006/3/25، نقلاً عن: صحيفة الأيام (رام الله)، في 2006/3/26.

* مُنِحت الثقة للحكومة العاشرة، بأغلبيّة 71 صوتاً، مقابل معارضة 36 صوتاً، وامتناع نائبين.

المسؤول نفسه: "نحن نسعى لتكون م. ت. ف، إطاراً فعلياً، بمستوى وطنٍ معنوي، يجري فيه تداول الإدارة (السلطة)، وتحمّل المسؤولية تجاه المصالح الإستراتيجية لشعبنا الفلسطيني، وقيادة وإدارة الصراع مع الاحتلال، في إطارٍ من التنافس الإيجابي (لصالح الحقوق والقضية، وقبل ذلك الإنسان)". ويتعرّض عضو المكتب السياسي لرؤية "حماس" للمنظمة، فيقول: "كان إنشاء منظمة التحرير الفلسطينية واحدة من أهمّ التطوّرات في التاريخ السياسي للشعب الفلسطيني بعد النّكبة. فللمرّة الأولى، توجد للفلسطينيين الممزّقين، بين ما تبقّى من وطنهم ومنافٍ متعدّدة، مؤسّسةٌ سياسيةٌ تجمعهم، وتمثّلهم... وبالرّغم من أن إنشاء المنظمة جاء بقرارٍ عربيٍ رسمي، وفي ظروف صراعاتٍ عربيةٍ داخلية، فإن المنظمة سرعان ما تغلّبت على الكثير من عقبات مرحلة التأسيس. وقد زاد من أهمّية المنظمة الاعتراف العربي والدولي بها، باعتبارها الممثّل الشّرعي والوحيد للشعب الفلسطيني". ويلفت حمدان إلى "أن المرحلة الأخيرة شهدت بروز ثلاثة تطوّرات"[56]:

1) إنشاء سلطة الحكم الذّاتي، وانتقال مركز القرار إلى السلطة، فيما حصِرت وظيفة المنظمة في التوقيع على الاتفاقيات بين السلطة والكيان الصهيوني.
2) محاولات تذويب المنظمة وإنهاء دورها الإقليمي والدولي لصالح السلطة.
3) بروز حركات فلسطينية (حماس، والجهاد) وتصاعد دورها، وتعاظم شعبيّتها، وهي لا تزال خارج المنظمة.

كما لم يفت المسؤول "الحمساوي" أن يشير إلى أن فوز حماس في انتخابات المجلس التشريعي الأخيرة (كانون الثاني/يناير 2006) غدا مبرّراً لتعطيل إعادة بناء المنظمة[57].

منظمة التحرير ومرحلة الإحياء الشّكلي!

شكّلت منظمة التحرير الفلسطينية مرجعيّة للسلطة الوطنية الفلسطينية. ومع ذلك، فقد بدأت القيادة الفلسطينية "تتغوّل" على منظمة التحرير لصالح السلطة. ورافق ذلك ترهّلٌ واضحٌ في مؤسّسات منظمة التحرير. وبدأ ثقل المنظمة يتركّز في مناطق السلطة، فيما ضعُف في

---

[56] د. محسن محمّد صالح (محرّراً)، منظمة التحرير الفلسطينية/تقييم التجربة وإعادة البناء، بيروت، مركز الزيتونة للدراسات والاستشارات، 2007، (أنظر: أسامة حمدان، إعادة بناء وتفعيل منظمة التحرير الفلسطينية/رؤية حركة حماس، ص 187 – 189).

[57] المصدر السابق نفسه، ص 189.

مناطق تواجد الفلسطينيين في الشتات، بالرّغم من كونها الإطار الحاضن للجميع. وكان الاجتماع الأخير للمجلس الوطني الفلسطيني، في غزّة، بتاريخ 1996/4/24م، الذي قرّر تعديل الميثاق الوطني الفلسطيني، وإلغاء المواد التي تتعارض مع الرّسائل المتبادلة بين منظمة التحرير الفلسطينية وحكومة "إسرائيل". وكلّف المجلس الوطني، اللجنة القانونية، إعادة صوغ الميثاق الوطني، على أن يتمّ عرض ذلك على المجلس المركزي في أوّل اجتماعٍ له". وبالرّغم من عدم قيام اللجنة القانونية بما أنيط بها، فإن التساؤل يبقى حول قانونيّة هذا القرار، والتعديل، وهل تمّ بالفعل. ومع ذلك، فإن ما تمّ هو تغييرٌ في نهج منظمة التحرير الفلسطينية، وتغييرٌ في العقليّة، والفكر الذي يقف وراء الميثاق[58].

وقد حصل تراجعٌ واضحٌ في دور مؤسّسات المنظمة، حيث لم يجتمع المجلس الوطني بعد ذلك، ولو لمرّةٍ واحدة، لتقييم المرحلة الجديدة، بعد فشل عملية "السلام"، وقيام انتفاضة الأقصى، وحدوث المتغيّرات الدولية بعد تفجيرات الحادي عشر من سبتمبر/أيلول 2001م، إلى وفاة الرئيس ياسر عرفات عام 2005[59]. بعد تأسيس السلطة الفلسطينية، وتراجع دور منظمة التحرير بعد رحيل عرفات، تصاعدت المواقف التي تنادي بإحياء منظمة التحرير، وتوسيعها، وإصلاحها؛ وهي ازدادت بعد الانتخابات الفلسطينية، التي أفرزت واقعاً جديداً تحتلّ فيه حركة المقاومة الإسلامية (حماس) موقعاً مميّزاً.

وقد شكّل حوار القاهرة، بين الفصائل، وما تمّ التوصّل إليه من اتفاق، محطّة هامّة في مسار إحياء وإصلاح منظمة التحرير، كونها المرّة الأولى التي يجري فيها التوصّل إلى صيغةٍ لإعادة بنائها على أسسٍ ديمقراطيةٍ وسياسيةٍ جديدة، بحيث تحقّق مشاركة الجميع على قواعد صحيحة. فقد تمّ الاتفاق على آليّةٍ لإعادة بناء مؤسّسات منظمة التحرير، على أسسٍ ديمقراطيةٍ وسياسية، ممّا يعني إعادة النّظر في طريقة التمثيل، وصياغة جديدة لميثاق المنظمة، بعد أن جرى إسقاط الكثير من بنوده، إثر توقيع اتفاق أوسلو (1993)؛ وبموجب الآليّة المتّفق عليها، جرى تشكيل لجنة تضمّ رئيس الهيئة التنفيذية للمنظمة، والأمناء العامّين

---

[58] خالد محمّد صافي، منظمة التحرير الفلسطينية بين دعوات الإصلاح ومطالب إعادة البناء، موقف إيلاف، 2 يونيو/حزيران 2007.

[59] مجلّة المختار، منظمة التحرير الفلسطينية، 26 آب/أغسطس 2007.

http://www.elmokhtar.net/modules.php?name=News&file=article&sid=668

للفصائل، ورئيس المجلس الوطني، ورئيس المجلس التشريعي، على أن تجتمع اللجنة في خارج فلسطين المحتلة، لضمان حضور الجميع، وتأكيداً على أن إطار المنظمة يشكّل جامعاً بين الدّاخل والخارج؛ كما حصل اتفاقٌ مبدئيٌ على أن يتألّف المجلس الوطني من 300 عضو بدلاً من 730، حيث يكون نصفهم من الداخل، وهم أعضاء المجلس التشريعي الذي سيجري انتخابهم قريباً، والنصف الآخر من الخارج، على أن يجري في إطار اجتماع اللجنة، تحديد معايير اختيارهم، إلى جانب الاتفاق على تمثيل حركتي حماس والجهاد الإسلامي، وباقي الفصائل الموجودة خارج المنظمة، في مؤسّسات منظمة التحرير، وفقاً لمقاييس تستند إلى التمثيل الموضوعي. وبات من المؤكّد أن نقطة الانطلاق لتنفيذ هذه القرارات بعد إجراء الانتخابات التشريعية الفلسطينية، أي أننا أمام استحقاقها الآن[60]!

لقد عانت منظمة التحرير الفلسطينية من تسلّط النهج الفرديّ والفصائليّ عليها، وكيف تمّ تجييرها لصالح العملية السلمية، وكيف تمّ تهميش فصائل المعارضة الرئيسية، التي عانت هي الأخرى من انشقاقاتٍ كانت بمثابة تداعياتٍ لعملية "السلام"، والواقع الفلسطيني الجديد. وبالرّغم من انعقاد المجلس المركزي خلال هذه الفترة، إلاّ أنه لم ينجح في مواجهة التحدّيات، وأهمّها إعلان الدولة الفلسطينية، التي جاء تاريخ استحقاقها سنة 1999م، وفي معالجة الترهّل الذي أصاب مؤسّسات المنظمة مع عدم القيام بسدّ الفراغات القيادية على أسسٍ سليمة. كما عانت المنظمة، كذلك، من الصراع على النفوذ، بين أبو مازن وفاروق القدّومي، مع إلغاء أبو مازن بعض مكاتب الصندوق القومي، والتنافس بين الطّرفين على السيطرة على السّلك الدبلوماسي. حصل كلّ ذلك في ظلّ الفشل في عقد جلسة للمجلس الوطني، أو المجلس المركزي، وفشل اللجنة التنفيذية، في اجتماعاتها المتكرّرة، في معالجة التحدّيات التي واجهت القضية الفلسطينية، خلال انتفاضة الأقصى، وعقبها، وما استجدّ من تحدّيات، بعد دخول حركة حماس في النظام الرّسمي الفلسطيني، وترؤّسها للحكومة الفلسطينية، عقب فوزها الكبير في الانتخابات التشريعية الثانية، في يناير/ك2 2006م، وما عانته السلطة من ضعفٍ وحصار، وما شهدته مناطقها من انفلاتٍ أمنيٍ بلغ أعلى المستويات، وحتى الدّخول في متاهات الصراع الداخلي.

---

[60] خالد صافي، مصدر سبق ذكره.

بعد فوز حركة حماس في الانتخابات التشريعية بداية عام 2006، ازداد الحديث، فلسطينياً، عن إعادة ترتيب البيت الفلسطيني، وخصوصاً منظمة التحرير، لتشكّل الإطار الجامع لكلّ الفصائل الفلسطينية، بعد أن حصلت تطوّرات ومتغيّرات، إثر توقيع اتفاق أوسلو، أدّت إلى خلافاتٍ سياسية، انعكست على واقع المنظمة، فيما نشأت منظماتٌ مقاومةٌ جديدة على أرض الواقع، احتلّت دوراً ريادياً، وباتت تحظى بشعبيةٍ كبيرة، وهي غير ممثّلة في إطار المنظمة. علاوة على أن الواقع المتردّي الذي وصلت إليه المنظمة، والخلل الذي طال بُنيتها التنظيمية، ومكانتها السياسية، يؤكّد ضرورة إصلاح منظمة التحرير. وقد برزت هذه الأهمّية في قضية انتزاع الصلاحيّات، من حكومة السلطة الوطنية لصالح الرّئاسة، تحت مغلّفٍ اسمه "منظمة التحرير الفلسطينية"، والذي يدعو للتناقض في حسم الأمور، ما يركن لهذا الإطار الميّت من وسيلةٍ لسحب الصلاحيّات التي كانت ممنوحة، أصلاً، للوزارة في عهد الرئيس (الرّاحل) أبو عمار. هذه الصلاحيات التي منِحت للوزارة في السابق، عندما تعرّض الرئيس الفلسطيني إلى ضغوطٍ دوليةٍ وإقليمية، لتقليص صلاحيّات الرّئاسة، في حين أن الدائرة السياسية لمنظمة التحرير، وهي أهمّ موقعٍ في المنظمة، شبه مجمّدةٍ منذ زمن طويل، وقد مورست على رئيسها أنواع الحصار والتشويه والعزل.

واليوم، تقف منظمة التحرير على مفترق طرق. ومحاولات الإقصاء والإلغاء لدورها جادّة وقوية. وتدفع التحوّلات الجارية في المنطقة باتجاه هذا الهدف، الذي يمثّل جزءاً من الرؤية الصهيونية التي تريد أن تتعامل مع فلسطينيّي الداخل، بوصفهم أقلّية قوميّة تسكن على "الأرض الإسرائيلية المحرّرة"! ونتيجة لاستمرار حالة التسيّب، وتراكم الأخطاء والسّلبيات، وعدم التجاوب مع دعوات الإصلاح، على مدى أكثر من عشر سنوات، أصبحت مسألة إصلاح المنظمة، وإعادة الاعتبار لها، واستعادتها لمكانتها ودورها، أكثر صعوبة؛ فهي تحتاج أوّلاً إلى إخراجها من دائرة التبعيّة للسلطة، بما في ذلك استقلال ميزانيّتها؛ حيث أن تصحيح المنظمة، وإعادة بنائها، واجبٌ تاريخيٌ يجب أن تتحمّله جميع الفصائل الفلسطينية من أجل استكمال مسيرة التحرير والاستقلال والعودة.



الباب الثاني: علاقات منظمة التحرير مع الدول العربية

الفصل الأول

الأبعاد العربية لإنشاء منظمة التحرير

نظيمة سعد الدين

لم تنشأ منظمة التحرير الفلسطينية من العدم. فقد سبق قيامها تطوّرات على مختلف الصّعد، الفلسطينية والعربية والدولية، أطرافاً ومجالات عدّة. وعلى الرّغم من اختلاف الأهداف عند كلّ طرف، وتباين التطوّرات المتعدّدة لطبيعة المنظمة، وما ستكون عليه، حتى داخل كلّ فئة، فلسطينياً، وعربياً، ودولياً، فإن ظهور المنظمة اعتبِر بمثابة مرحلةٍ جديدةٍ من مراحل الصراع العربي–الصهيوني، أثّرت، ولا تزال تؤثّر على الأحداث في المنطقة[1].

فقد أدّى اندلاع الثورة الجزائرية، عام 1954، وتحطيم مصر وسورية احتكار السلاح، عام 1955، وتأميم قناة السويس، عام 1956، وفشل حرب السّويس العدوانية، وإلغاء المعاهدة الأردنية-البريطانية، وطرد "غلوب باشا"*، وإسقاط "حلف بغداد"**، وتحقيق الوحدة بين مصر وسورية***، إلى تصاعد المدّ الوطني في الأوساط الفلسطينية، والتحرّك لتأسيس منظماتٍ فدائية[2].

---

[1] أسعد عبد الرّحمن (مشرفاً)، منظمة التحرير الفلسطينية، جذورها، تأسيسها، مساراتها، نيقوسيا، منظمة التحرير الفلسطينية، مركز الأبحاث، 1987، ص66.

* ضابط بريطاني عُرِف بقيادته للجيش العربي، بين العامين 1939 و1956، أثناء الحرب العالمية الثانية. خدم في فرنسا، ثمّ جرى نقله إلى العراق، عام 1920، حيث كان العراق مستعمرة بريطانية. بقي في منصب قيادة الجيش العربي الأردني حتى 1956/3/2، حيث أعفاه الملك حسين من مهامه، في قرار «تعريب قيادة الجيش العربي»، نتيجة للضغوط التى مارسها الشعب الأردني، و«إذاعة صوت العرب المصرية»، ورفض الجماهير الانضمام إلى «حلف بغداد». فقد سيطر غلوب باشا، ومعه عدد من الضبّاط الإنجليز، على الجيش الأردني؛ وبدأ الملك حسين بن طلال، ملك الأردن، في بداية ولايته للعرش، رحلة المتاعب التي لا تنتهي. وبلغ الخلاف بينه وبين غلوب مداه، عام 1956م، حينما عجز الملك حسين عن إقناع غلوب بترقية عدد من الضبّاط الأردنيين، وتهيئتهم لقيادة الجيش، في المستقبل؛ فكان أوّل قرار تاريخي يتخذه الملك حسين هو طرد الجنرال غلوب، ومعاونيه من الإنجليز، وتعريب قيادة الجيش الأردني. وبعد عام واحد، ألغى الأردن معاهدته مع بريطانيا، والتي كانت قد أبرمت عام 1948م. وقوبل قرار الملك بارتياح عربي، وتأييد شعبي.

** حلف بغداد هو حلف أنشأته بريطانيا، للوقوف بوجه «المدّ الشيوعي» في الشرق الأوسط، خلال الخمسينيات. وضمّ إلى جانب المملكة المتحدة كلاً من العراق، وتركيا، وإيران، وباكستان؛ إلاّ أن هذا الحلف حلّ بعد انسحاب العراق منه، إبّان إعلان ثوة 14 تموز «1958»، بقيادة عبد الكريم قاسم، التي انقلب فيها على النظام الملكي، وأعلن الجمهورية العراقية. وقد كان للسياسي العراقي البارز نوري السعيد، دور كبير في إنشاء هذا الحلف.

*** في 22 فبراير/شباط 1958م، أعلن جمال عبد الناصر وشكري القوتلي الوحدة بين مصر وسورية، تحت اسم «الجمهورية العربية المتحدة»، وانتخِب عبد الناصر رئيساً لها، حتى وقع الانفصال في 28 سبتمبر/أيلول 1961. وقد ترأس عبد الناصر أربع وزارات خلال مرحلة الوحدة.

ولعلّ تأسيس منظمة التحرير الفلسطينية هو من أهمّ الأحداث النضالية في تاريخ الشعب العربي الفلسطيني، بعد الحرب العدوانية التي أشعلتها العصابات الصهيونية، منذ صدور قرار التقسيم، وحتى توقيع اتفاقيّات الهدنة (1949) بين "دول الطّوق" و"إسرائيل"، والكارثة التي حاقت بالقضية الفلسطينية، جرّاء النتائج التي تمخّضت عنها النّكبة، بتحقيق المخطّط الأساسي للاستراتيجية الصهيونية[3].

منذ خريف 1962، إندلعت اشتباكات عسكرية بين مصر واليمن من جهة، والسعودية والأردن من جهةٍ أخرى. وفيها استمرّت الحملات الإعلامية المتبادلة بين بغداد والقاهرة، لتتوقّف في فبراير/شباط 1963، وتعود، مجدّداً، أشدّ حدّة، بعد بضعة أسابيع. كما دخل النظام السوري على الخطّ إلى جانب بغداد، فضلاً عن الاشتباكات المسلّحة بين الجزائر والمغرب؛ فقد جاء التفكير بإنشاء منظمة التحرير الفلسطينية، بعد أن كان الاحتراب العسكري والإعلامي قد امتدّ لسنواتٍ بين أقطارٍ عربيةٍ عدّة.

وجّه الرئيس المصري، جمال عبد الناصر، في خطابٍ ألقاه في مدينة بور سعيد، في 23 ديسمبر/كانون الأوّل 1963، الدّعوة إلى قادة الدول العربية، من أجل عقد مؤتمر القمّة العربية الأوّل، في القاهرة، لبحث تحويل "إسرائيل" لمجرى نهر الأردن، النهر العربي في منبعه، ومجراه، ومصبّه. ونصّ القرار الرّابع من القرارات العلنية لمؤتمر القمّة -كما هو معروف- على تنظيم الشعب الفلسطيني، بالطّلب إلى أحمد الشقيري، ممثّل فلسطين لدى الجامعة العربية، الاستمرار في اتصالاته بالدول الأعضاء والشعب الفلسطيني، بغية الوصول إلى القواعد السليمة لتنظيم الشعب الفلسطيني، وتمكينه من القيام بدوره في تحرير وطنه، وتقرير مصيره. وأصدرالمؤتمر قرارين هامّين آخرين، تعلّق أوّلهما بإقامة مشروعٍ عربيٍ مضادٍ للمشروع الصهيوني في نهر الأردن، فيما نصّ الثاني على إنشاء قيادةٍ عسكريةٍ موحّدة[4].

لم تكن منظمة التحرير الفلسطينية مستقلّة، ذاتياً، في السنوات الأولى لتأسيسها، بل كانت

[2] د. غازي حسين، الفكر السياسي الفلسطيني (1963 – 1988)، دمشق، دار دانية للطباعة والنشر والتوزيع، ط1، 1993، ص57.

[3] المصدر نفسه، ص 57.

[4] المصدر نفسه، ص 58.

في حاجةٍ للمناورة بحذر، لكي تضمن بقاءها، وهو ما نجح الشقيري في إنجازه، حتى لا تكون المنظمة أداة في النزاعات العربية[5]. كان الشقيري مدركاً لذلك، فذكر: "وِلدت المنظمة على فراش مؤتمر القمّة، أسيرة الظّروف العربية"[6]. فقد شهدت فترة الشقيري (1964–1967) خلافات عدّة للمنظمة مع الدول العربية، منها ما كان موجّهاً للشقيري نفسه، ومنها ما كان معارضاً لقيام الكيان نفسه، خوفاً من وجوده على أراضيها، مع عدم خضوعه لسلطة تلك الدول.

تطوّر فكرة الكيان الفلسطيني

لم تكن ثمّة وجودٍ للكيان الفلسطيني، قبل قيام منظمة التحرير الفلسطينية، عام 1964، إلاّ من خلال "الهيئة العربية العليا"، و"حكومة عموم فلسطين"، الممثّلة في الجامعة العربية بأحمد حلمي باشا. وكانت كلّ دولةٍ عربيةٍ تتعامل مع القضية الفلسطينية، من خلال مواقف الدول الأخرى من الرّموز الفلسطينية، مثل الحاج أمين الحسيني، والذي أدّى وجوده في القاهرة إلى فتور العلاقات بينه وبين الرياض. وفي وقتٍ لاحق، بدأت بعض الدول العربية تلاحظ النشاط الذي يبديه الشباب الفلسطيني، من أجل خلق كيانٍ مستقلٍ عن الدول العربية؛ ويبدو أن أكثر من جهةٍ عربية، نصحت الرئيس عبد الناصر باحتواء طموح الشعب الفلسطيني بكيانٍ سياسيٍ مستقل، ممّا جعل مصر تبادر إلى العمل لإقامة كيانٍ فلسطيني، مرتبطٍ بمصر، أو بجامعة الدول العربية، تشرف هي عليه، وعلى نشاطه[7].

ونتيجةً لعدم الاتفاق بين الدول العربية، لم يتخذ أيّ قرارٍ جديد، حتى عام 1963، حين بحثت الدّورة الأربعون لمجلس الجامعة في 15 سبتمبر/أيلول، في تعيين ممثّلٍ لفلسطين، خلفاً لأحمد حلمي، الذي توفّي في العام نفسه. ولقد اختارت الدّورة أحمد الشقيري لهذا المنصب، على الرّغم من معارضة كلٍ من الأردن والسعودية، حيث كان الشقيري يعمل مندوباً للسعودية في الأمم المتحدة، وسبق للسعودية أن استغنت عنه، في وقتٍ سابقٍ من العام نفسه[8].

[5] د.عصام الدّين فرج، منظمة التحرير (1964 – 1993)، القاهرة، مركز المحروسة للبحوث والتدريب والنشر، 1998، ص 49.

[6] د. خيرية قاسمية، أحمد الشقيري زعيماً فلسطينياً ورائداً عربياً، الكويت، لجنة تخليد ذكرى المجاهد أحمد الشقيري، 1987، ص 289.

[7] عبد الرّحمن، مصدر سبق ذكره، ص 66.

[8] أحمد الشقيري، من القمّة إلى الهزيمة، بيروت، دار العودة 1971، ص13.

في هذا المجال، صدر القرار رقم 1933، باختيار "السيد أحمد الشقيري" مندوباً لفلسطين لدى مجلس جامعة الدول العربية، وذلك طبقاً لملحق ميثاق الجامعة الخاصّ بفلسطين، "وإلى أن يتمكّن الشعب الفلسطيني من اختيار ممثّليه". ودعا القرار الشقيري لزيارة الدول العربية، من أجل "بحث القضية الفلسطينية، من جميع جوانبها، والوسائل التي تؤدّي إلى رفعها إلى ميدان الحركة والنشاط"[9].

وفي ختام مؤتمر القمّة العربية الأوّل، الذي عقِد في القاهرة، في الفترة ما بين 13-1964/1/16، خلص المؤتمر إلى ضرورة إنشاء كيانٍ فلسطيني، يجمع إرادة شعب فلسطين، ويقيم هيئة تطالب بحقوقه. وقد ركّزت القرارات الثلاثة الأخيرة للمؤتمر على القضية الفلسطينية، وتلك القرارات هي[10]:

- إنشاء لجنةٍ خاصّةٍ تشكّل من مبعوثين شخصيين للملوك والرّؤساء العرب، ينضمّ إليهم ممثّل فلسطين لدى مجلس الجامعة، وتجتمع برئاسة الأمين العام للجامعة، لمتابعة تنفيذ قرارات المؤتمر.
- تنشيط الجهود الإعلامية لمشروع قضية فلسطين، وقيام وزراء خارجية الدول العربية بزيارة مختلف العواصم، لكسب التأييد الأدبي للقضية الفلسطينية.
- تعهّد الدول العربية بأن ترتّب علاقاتها السياسية والاقتصادية، بغيرها من الدول، على أساس مواقف تلك الدول من الحقوق العادلة للشعب الفلسطيني.

وقد رفض الملك حسين أن يُشار في البيان الختامي للقمّة إلى الكيان الفلسطيني. غير أن الشقيري سارع إلى إلقاء خطابٍ أمام الملوك والرؤساء العرب، وجّه فيه حديثه إلى العاهل الأردني، قائلاً: "أريد أن يكون واضحاً أن الكيان الفلسطيني ليس حكومة، ولا يمارس سيادة، ولا يهدف إلى سلخ الضفة الغربية عن الكيان الأردني، وإنما هو تنظيمٌ للشعب الفلسطيني، يتعاون مع جميع الدول العربية"؛ ومن جهةٍ أخرى، طلب سعود بن عبد العزيز، ملك العربية

---

[9] قرارات مجلس جامعة الدول العربية الخاصّة بقضية فلسطين، منذ الدّورة الأولى حتى الدورة الخمسين، القاهرة، جامعة الدول العربية، 1970، ص21.

[10] وثائق فلسطين (280 وثيقة مختارة من 1839 – 1978)، تونس، دائرة الثقافة، منظمة التحرير الفلسطينية، 1987، ص419 – 420.

السعودية، تشكيل حكومةٍ لفلسطين. أما سوريا، فقد رأت أنه لا فائدة للكيان من دون الأرض، ولهذا طلبت إعطاء الضفة الغربية وقطاع غزة للكيان، ممّا أثار الأردن. كما أن بعض الدول العربية، كتونس والجزائر، أشارت إلى ضرورة إنشاء جبهة تحريرٍ وطنيةٍ متّحدة[11].

ونظراً لعدم اتفاق الدول العربية على طبيعة الكيان الفلسطيني، وأهدافه، صدر البيان الختامي المشترك، من دون ذكرٍ للكيان الفلسطيني، مكتفياً بدعوة الشعب الفلسطيني إلى تنظيم نفسه، ليشارك في تحرير وطنه.

وقد نصّ البيان على "أن مجلس ملوك ورؤساء دول الجامعة العربية، قياماً بواجب الدفاع المشترك، وإيماناً بحقّ الشعب العربي الفلسطيني المقدّس في تقرير مصيره، وتحرير وطنه من الاستعمار الصهيوني، قد اتخذ القرارات العملية اللازمة، لاتقاء الخطر الصهيوني الماثل، سواء في الميدان الدفاعي، أو الميدان الفنّي، أو ميدان تنظيم الشعب الفلسطيني، وتمكينه من القيام بدوره في تحرير وطنه، وتقرير مصيره[12].

على الرّغم من الصعوبات التي اعترضت الشقيري، فإنه تمكّن من إبراز الكيان الفلسطيني، خاصّةً بعد أن منحه الرئيس عبد الناصر الضّوء الأخضر، وشجّعه على المباشرة في إخراج الكيان الفلسطيني إلى النّور. وفي الوقت نفسه، وضعت السلطات المصرية أمام الشقيري وسائل إعلامها، ليتحدّث من خلالها إلى الشعب الفلسطيني، وهو المعروف بقدراته الخطابية اللاّفتة. وقد نجح الشقيري فعلاً في إثارة الحماسة عند الجماهير الفلسطينية، وبالذّات عند الحديث عن "الكيان الفلسطيني الموعود"[13].

منذ صدور قرار مجلس جامعة الدول العربية، في سبتمبر/أيلول1963، بدأ الشقيري عملياً الاتصال بالفلسطينيين، والزّعماء العرب، لإبراز الكيان. كما اغتنم الشقيري فرصة انعقاد مؤتمر القمّة العربي الأوّل، ليزيد من تلك الاتصالات، تمهيداً لعقد المجلس الوطني الفلسطيني المنتظر. وفي هذا السّياق، قام الشقيري بجولةٍ واسعةٍ في الدول العربية، بدأها بالأردن، الذي كانت لديه تحفّظات على الكيان الفلسطيني، حيث أصرّ العاهل الأردني على

---

[11] عبد الرّحمن، مصدر سبق ذكره، ص 70.

[12] الشقيري، مصدر سبق ذكره، ص 50.

[13] عبد الرّحمن، مصدر سبق ذكره، ص 71.

أن ينصّ مشروع الكيان على فصل الضفة الغربية عن الضفة الشرقية، قبل منح موافقته على قيام المنظمة[14].

فكرة الكيان وردود الفعل الرسمية العربية

تفاوتت مواقف الدول العربية بين تأييد الكيان الفلسطيني ورفضه، خلال جولة الشقيري في العواصم العربية. وإثر حصوله على موافقة الأردن، أصرّت سوريا على أن يحصل الكيان الفلسطيني على السّيادة على الضفة الغربية وقطاع غزة. وفي الوقت الذي كان المسؤول الفلسطيني يجري الاتصالات مع القادة البعثيين في دمشق، كانت وسائل الإعلام السورية تشنّ هجوماً على الشقيري، وعلى مشروع الكيان المقترح، مطالبة بإقامة الكيان عن طريق الانتخاب[15].

من جهةٍ أخرى، أعلن العراق موافقته الكاملة على هذا الكيان، واستعداده لتقديم التسهيلات له. وعكس موقف العراق هذا، إرتباطه بوجهة النظر المصرية، خاصّة بعد نجاح إنقلاب الرئيس عبد السّلام عارف ضدّ حلفائه السابقين من البعثيين، خريف 1963. ويرجع ذلك إلى علاقة الحكم العراقي الجديد الوثيقة بالرئيس عبد الناصر.

وهكذا انعكست مواقف دمشق وبغداد تجاه القاهرة على موقف العاصمتين من الكيان الفلسطيني، والذي تحمّست له مصر. أما موقف المملكة السعودية، التي كانت هي الأخرى، على خلافٍ مع عبد الناصر، فقد كان قريباً من الموقف السوري الرّافض، وإن اختلفت الأهداف والأسباب[16].

في الوقت الذي تابع فيه الشقيري جولته في العواصم، كانت حكومات هذه الدول تعلن عن مواقفها من الكيان الفلسطيني. وباستثناء الأردن وسوريا والسعودية، فإن بقيّة الدول العربية، التي زارها الشقيري، وهي العراق ولبنان والكويت وقطر والبحرين، والسودان، أعلنت تأييدها للكيان. وظهر فيما بعد أن المملكة السعودية كانت تؤيّد الكيان، ولكنّها ترفض أن يتزعّمه الشقيري بالذات، وبينها وبينه خلافات، وقعت حينما كان مندوباً لها في الأمم المتحدة.

---

[14] قاسمية، مصدر سبق ذكره، ص 19.

[15] عبد الرّحمن، مصدر سبق ذكره، ص 71.

[16] المصدر نفسه، ص 71- 72.

أما الأردن، فلم يرفض الكيان في بداية الأمر، بسبب شخص الشقيري، بل خوفاً من انسلاخ الضفة الغربية عن الضفة الشرقية، فيما يبدو أن سوريا أرادت إثارة المشاكل في وجه الأردن منذ البداية، عندما أصرّت على أن تعطي للكيان الضفة الغربية وقطاع غزة، مع معرفتها المسبقة بأن الملك حسين سيرفض ذلك[17].

هناك نرى موقف الحكم السوري غير الصّريح، حيث أنه لم يعارض قيام الكيان، ولكنّه وضع عوائق، لكي ترفض دولة مثل الأردن، قيام هذا الكيان. ونجد أن سوريا اتخذت هذا الموقف لأنها افترضت أن الكيان سيكون لعبة في يد عبد الناصر. وهكذا استمرّت مواقف الدول العربية الرّافضة والمؤيّدة للكيان الفلسطيني، على ما هي عليه، حتى انعقاد المؤتمر الوطني الفلسطيني الأوّل في القدس (1964).

وبالنظر إلى تلك الحقبة الزّمنية، التي تميّزت بالمدّ القومي، نجد العديد من المؤشّرات التي عبّرت عن صدق النيّة، وجدّية النضال من أجل تحرير فلسطين، وصدق الكفاح من أجل حرّية العرب وكرامتهم.

لقد أثارت إشارة الرئيس عبد الناصر إلى القواعد العسكرية الأجنبية في ليبيا، تجاوباً سريعاً من الحكومة الليبية، فأصدرت بياناً في اليوم التالي لخطاب الرئيس عبد الناصر، أكّدت فيه بشكلٍ قاطعٍ بأنه ليس لديها أيّ اتجاهٍ أو تفكيرٍ لتجديد أو تمديد الاتفاقيّتين البريطانية والأمريكية بصدد هذه القواعد[18].

كذلك ألقى اللواء أمين حافظ، رئيس المجلس الوطني لقيادة الثّورة السورية، خطاباً بتاريخ 1964/3/8، بمناسبة مرور عامٍ على ثورة 8 مارس/آذار 1963 في سوريا، رأى فيه أن الأصل في انعقاد القمّة العربية هو القضية الفلسطينية عامّة، ومنع تحويل مجرى نهر الأردن بشكلٍ خاص. إلاّ أن القمّة وفّرت الفرصة أمام الملوك والرّؤساء العرب كي يعملوا على تصفية الجوّ العربي من العلاقات المشحونة؛ وأردف الحافظ بأن "معركة التحرير تسلتزم بعث الكيان الفلسطيني من جهة، ودعم الأمّة العربية كلّها لهذا الكيان من جهةٍ أخرى. "إلاّ أن مثل هذا الكيان يجب أن يكون حقيقياً، وفي مستوى عدالة القضية، وأن يكون منبثقاً من إرادة

---

[17] المصدر نفسه، ص 72.

[18] الكتاب السنوي للقضية الفلسطينية عام 1964، بيروت، مؤسسة الدراسات الفلسطينية 1965، ص9.

الجماهير الفلسطينية، حتى يستطيع "أن ينهض على قدميه في المحيطين العربي والـدولي". وأكّد الرئيس السوري بأن سوريا ستدعمه، عندئذٍ، وتشارك في صنعه، وإلى أبعد الحدود[19].

في خطابٍ للملك حسين، ركّز على قرار المؤتمر، القاضي "بتنظيم الشعب الفلسطيني"، وتمكينه من القيام بدوره في تحرير وطنه، مشيراً إلى تساؤلات البعض، في وقتٍ من الأوقات، "عن المفهوم الحقيقي لأسلوب تنظيم الشعب الفلسطيني، لتمكينه من القيام بدوره في تحرير الوطن السليب". كما تساءل عن الأبعاد الحقيقية للكيان الفلسطيني المقترح، ومضمون هذا الكيان[20].

مع اقتراب موعد مؤتمر القمّة العربية الثانية، في مطلع أيلول/سبتمبر 1964، تميّزت البيانات العربية الرّسمية بروح المهادنة، بشأن الخلافات العربية – العربية والتفاؤل بالمستقبل. ففي 1964/7/29[21]، ذكر السيّد بهجت التّلهوني، رئيس الحكومة الأردنية، في بيانه الوزاري، أن مؤتمر القمّة هو بداية مرحلةٍ تاريخيةٍ هامّةٍ للأمّة العربية، وأنه من واجب حكومته حماية هذه المرحلة، وحراستها، ومضاعفة ما تحقّق للأمّة العربية فيها من مكاسب[22].

لقد مثّلت رؤية عبد الناصر للمنظمة دعماً لها، باعتبارها "نتيجةً هامّةً من نتائج العمل العربي الموحّد... (في مواجهة) قوى الاستعمار والصهيونية"، التي كانت تعتقد بأن تصفية شعب فلسطين، هي السّبيل لتصفية القضية. إلاّ أن قيام منظمة التحرير الفلسطينية، أتى ليثبت عجز تلك القوى عن تصفية الشعب الفلسطيني. ومن خلال المنظمة، أصبح ممكناً إحياء وجود شعب فلسطين، وفي ذلك إحياء للقضية كلّها[23].

حول سياسة السودان الخارجية، تحدث وزير الخارجية السوداني، محمّد أحمد محجوب، في بيانه الصّادر في 1964/8/4، عن وقوف السودان "إلى جانب شعب فلسطين، يؤيّد حقوقه السلبية، ويعمل لإرجاعه إلى وطنه المغتصب". كما أشار إلى استجابة السودان التلقائية للدعوة إلى مؤتمر القمّة العربية، وإلى موافقته على قراراته ووفائه بالتزاماته المالية النّاجمة

[19] المصدر نفسه، ص 9-10.

[20] المصدر نفسه، ص 11-12.

[21] المصدر نفسه، ص 12.

[22] عبد الرّحمن، مصدر سبق ذكره، ص 201.

[23] فرج، مصدر سبق ذكره، ص41.

عنه، وإلى اشتراكه في القيادة العسكرية الشقيقة، لتوضح وجهة النظر العربية حيال قيام "إسرائيل" بتحويل مجرى نهر الأردن[24].

من جهته، بعث الرئيس اللبناني، فؤاد شهاب، إلى الأمين العام لجامعة الدول العربية، عبد الخالق حسّونة، برقية، بتاريخ 1964/8/26، بمناسبة قرب انعقاد مؤتمر القمّة العربية الثاني، أكّد له فيها استعداد لبنان الدائم للمشاركة الإيجابية في كلّ ما يؤمّن الانسجام التّام بين العرب، لربح معركة المصير، التي خاضها ويخوضها ضدّ الصهيونية الغاصبة، وأن الشعب اللبناني إلى جانب إخوانه، باذلاً صامداً في سبيل فلسطين العربية". وقد أخطر، شهاب، حسّونة، في البرقية نفسها، إختيار وفد لبنان إلى المؤتمر، برئاسة الأستاذ شارل حلو، رئيس الجمهورية المنتخب، ليقول فيه كلمة لبنان، الصّادرة عن "وجدان شعبنا، وإيمانه بعدالة القضية العربية الكبرى، وبوجوب مجابهة عدوّنا المشترك، بما يقتضي من جهدٍ وتضحية"[25].

أما الأمير فيصل*، رئيس وفد السعودية، فشرح موقف بلاده بهذا الشأن، على النّحو التالي[26]:

1- لا تعارض السعودية إنشاء الكيان الفلسطيني، وإنما تتحفّظ على الطّريقة التي تمّ بها إنشاؤه، وأنها تصوّرت من قرار الملوك والرؤساء في المؤتمر الأوّل أن التكليف الصّادر إلى السيّد الشقيري هو تكليف دراسة، يُعدّ بعدها تقريراً للمؤتمر الثاني، ثمّ يرى المؤتمر رأيه.
2- كما ترى السعودية أن هناك جماعاتٍ من الفلسطينيين الذين لا يؤيّدون التنظيم الذي انبثق عن عملية إنشاء الكيان[27].

بعد صدور القرار

إثر انتهاء الجلسة الختامية لمؤتمر القمة الثاني، في يومه السادس (1964/9/11)، صرّح الشقيري، رئيس منظمة التحرير الفلسطينية، بأن قضية فلسطين "قد وضِعت، في هذا اليوم،

[24] الكتاب السنوي لعام 1964، مصدر سبق ذكره، ص 12-13.
[25] المصدر نفسه، ص 13.
* الذي أصبح ملكاً في سبتمبر/أيلول1964.
[26] المصدر نفسه، ص 18-20.
[27] المصدر نفسه، ص 21-22.

على أوّل الطّريق لتحرير فلسطين. فقد وافق مجلس الملوك والرؤساء على قــراراتٍ هامّــةٍ وخطيرةٍ بالنسبة لقضية فلسطين، بالإجماع. وصدرت هذه القرارات في جوٍ عربيٍ أصــيل، يتسم بالجدّ والعزيمة، كما اتّسم بالمروءة وبالنّخوة العربية"[28].

وبالنّظر إلى جملة الاعتراضات الرّسمية العربية كلّها على قيام المنظمة، فقد دار النقاش والجدل حول ثلاثة أمور[29]: إعلان قيام المنظمة: رأت بعض الوفود العربيــة أن الــشقيري، بدعوته إلى عقد مؤتمر فلسطين وبإعلان قيام منظمة التحرير، تجاوز السلطات التي أعطــاه إيّاها مؤتمر القمّة العربية الأوّل، حيث اقتصرت تلك السلطات على تكليفه إجراء الاتصال مع أبناء فلسطين والحكومات العربية، فيما يتعلق بإنشاء الكيان الفلسطيني، على أن يعود بنتــائج الاتصالات إلى مؤتمر القمّة الثاني، فيقرّر فيها المؤتمر ما يراه مناسباً، ممّا أثار جدلاً حاداً. وقد أكّدت اللجنة التنفيذية أن إنشاء الكيان الفلسطيني. هو حقٌ من حقوق الشعب الفلسطيني، وأن دور القمّة العربية هو المساعدة وتقديم الدّعم؛ وقد انتصرت وجهة النظر هذه، وترسّــخ بذلك استقلال منظمة التحرير. أمّا بخصوص إنشاء جيش التحرير الفلسطيني، فقد اعترضت بعض الوفود العربية، خاصّة وفدا الأردن والسعودية، على تشكيل قوّاتٍ مسلّحةٍ فلــسطينية، ذات قيادةٍ مستقلّة، ورفضا السّماح بتجنيد الفلسطينيين المقيمين فيهما، أو أن تتمركز قــوّات فلسطينية على أراضيهما. وبالمقابل، رحّبت وفودٌ عربيةٌ أخرى بقيام هذه القوّات الفلسطينية، وأبدت استعدادها للسّماح لها بالعمل فوق أراضيها.

وقد بذل وفد منظمة التحرير جهوداً كبيرة، للخروج بقــرارٍ عربــيٍ حــول الموضــوع العسكري، الذي يشكّل عماد الكيان الفلسطيني. ووافق، منعاً لإثارة بعض الوفــود، علــى أن تنشأ كتائب فلسطينية مسلّحة من أبناء فلسطين المقيمين في مصر، وقطاع غــزة، وســوريا، والعراق، بدلاً من "جيش التحرير الفلسطيني"، كخطوةٍ أولى، على أن تخضع هــذه الكتائــب لقيادةٍ فلسطينيةٍ واحدة، وتصبح جزءاً من جيش التحرير الواحد، وحيــث تــسنح الفرصــة بإنشائه. ووافق وفد منظمة التحرير أيضاً على أن يقوم تعاونٌ وتنسيقٌ بين القوّات الفلسطينية والقيادات العربية الموحّدة، في التشكيل، والتدريب، والتسلّح، والعمليات.

---

[28] المصدر نفسه، ص 22.

[29] الموسوعة الفلسطينية، القسم الأوّل، المجلّد الرابع، دمشق، 1984، ص 330-332.

1- الدّعم المالي: وافق المؤتمر، بعد تردّد بعض الوفود، على تقديم مليون دينارٍ أردني، سنوياً، لتغطية نفقات إنشاء القوّات المسلّحة الفلسطينية، بالتنسيق مع "القيادة العربية الموحّدة"، ومليونٍ آخر يُدفع للصندوق القومي الفلسطيني، مباشرةً، للمساعدة على تغطية نفقات منظمة التحرير غير العسكرية.

بعد التأسيس:

يصف أحمد الشقيري، في مذكّراته، وضع المنظمة مع الدول العربية، فيقول: "ما أشقى الشعب الفلسطيني، وما أتعسه. كنتُ في عمّان، فقالوا إن م. ت. ف جهاز مصري. وسافرتُ إلى دمشق، فقالوا إن الشقيري سلّم المنظمة للملك حسين. وها أنا في بغداد أسمع منكم أن جيش التحرير فيه عناصر بعثيّة، تدبّر خطّة للقيام بانقلابٍ في العراق. فلم يبق أمامنا إلاّ أن نلقي بالشعب الفلسطيني في البحر، ليستريح وتستريحون"[30].

هذا الكلام يعكس الأزمات التي تعرّضت لها منظمة التحرير، في بداية نشاطها مع بعض الدول العربية، حيث كان من المفترض أن تواجه المنظمة العدوّ الصهيوني، فوجدناها عانت، منذ سنواتها الأولى، من مواجهاتٍ مع الدول العربية، مع محاولاتها الدّائمة تحسين علاقاتها مع تلك الدول.

وقد تفهّمت الكويت طبيعة هذا الكيان الفلسطيني، وأيّدته، وهو في المهد. وكانت من الدول العربية التي شجّعت قيام الكيان، رسمياً وشعبياً، وحقّقت للشقيري كلّ مطالبه منها. وقد طلب الشقيري من الأمير العبد الله السّالم، خلال زيارته للكويت، في السادس من يناير/كانون الثاني 1965، السّماح بإقامة معسكراتٍ لتدريب الفلسطينيين العاملين في الكويت. وتمّت إقامة هذه المعسكرات، وقام الضبّاط الكويتيون بتدريب هؤلاء الفلسطينيين[31].

كانت الكويت في طليعة الدول العربية التي وافقت على خصم 5% من رواتب الفلسطينيين العاملين فيها. كما اختار الشقيري أحد الضبّاط الفلسطينيين العاملين مع الجيش الكويتي، وهو وجيه المدني، قائداً لجيش التحرير الفلسطيني. وكانت المنظمة ترسل المتطوّعين الفلسطينيين، بعد إتمام تدريبهم العسكري في الكويت، إلى العراق، ليلتحقوا بقوّات

[30] الشقيري، مصدر سبق ذكره، ص 294.

[31] المصدر نفسه، ص 115.

جيش التحرير هناك. كذلك قدّمت الكويت الدّعم المالي لجيش التحرير وللمنظمة، إلى جانب وقوفها مع المنظمة، في الإجتماعات والمؤتمرات العربية والدولية[32]. حذت الجزائر والعراق حذْو الكويت في تعاملهما مع المنظمة، بتفهّم وتأييد هذا الكيان، منذ نشأته. ولم يحدث أيّ سوء تفاهمٍ بين الشقيري والرئيس العراقي عبد السلام عارف، الذي كانت تربطه علاقات وطيدة بالرئيس عبد الناصر، في حين أن علاقة الشقيري الخاصّة بالرئيس الجزائري، أحمد بن بيلا، منذ دفاع الأوّل عن قضية الجزائر في الأمم المتحدة، ساعدت كثيراً في إقامة علاقاتٍ متميّزةٍ للمنظمة مع الجزائر[33].

يذكر الشقيري أن الموقف السعودي منه قد تأثّر بعاملين: الأوّل أن الأمير فيصل كان قد اعترض على اختيار الشقيري رئيساً للمنظمة، على الرّغم من خدمة الأخير، عدّة سنوات، ممثّلاً للسعودية في الأمم المتحدة. ويعترف الشقيري بأنه لعب دوراً مؤيّداً للنظام الجمهوري في اليمن، وهو ما كانت تعارضه السلطات السعودية، التي استغنت عن خدماته، في أغسطس/آب 1963. أما العامل الثاني، فهو تأييد الشقيري لعبد الناصر، فيما كانت علاقة الرئيس المصري سيّئة مع السعودية، بسبب حرب اليمن[34].

ويقول الشقيري إنه شرح للملك فيصل موقفه من حرب اليمن: "إذا أخطأت فأرجو معذرتك. أنا الآن رئيس منظمة التحرير الفلسطينية، وكلّ ما أرجوه منك أن تعاونني في حمل هذه الأمانة الضخمة". وردّ الملك: "أرجو من الأخ أحمد بأن يعتبر موضوع اليمن قد انتهى، وأنا لا أحمل لك إلاّ التقدير. ونحن لا ننسى مواقفك في سبيل القضية، وسأعمل كلّ جهدي لمؤازرتك"[35]. وقد طلب الشقيري من عاهل السعودية الموافقة على دفع مستحقّات السعودية إلى منظمة التحرير وجيش التحرير، مع فتح مكتبٍ للمنظمة في الرياض، وخصم 5% من رواتب الموظّفين الفلسطينيين العاملين في السعودية. لكن فيصل وافق على الطّلب الأول، ولم يوافق على الطّلبين، الثاني والثالث[36].

---

[32] المصدر نفسه، ص 115-116.

[33] المصدر نفسه، ص 116.

[34] الشقيري، مصدر سبق ذكره، ص 111-112.

[35] المصدر نفسه، ص 185.

[36] المصدر نفسه، ص 298.

لم تستمرّ العلاقة الحسنة بين المنظمة والسعودية طويلاً، حيث تدهورت بعد زيارة الشقيري للصين، وتوقّفت السعودية، إثر ذلك عن دفع مستحقّاتها المالية للمنظمة، وجيش التحرير، بذريعة أنها "أصبحت لا ترى في الشقيري الشخص الجدير بتمثيل الكيان الفلسطيني، المنبثق عن مقرّرات القمة". وجاء موقفها هذا دعماً للأردن، في خلافه مع الشقيري[37].

بعد التغييرات في قيادة منظمة التحرير أواخر عام 1967، تحسّن الموقف السعودي نسبياً تجاه المنظمة، من خلال علاقاتها التي توطّدت أوّلاً بأوّل مع"فتح"، التي أصبحت لها اليد الطّولى في تقرير شؤون المنظمة، بعد صيف عام 1968. وهكذا وافقت السعودية على ما كانت ترفضه في عهد الشقيري، وفتحت مكاتب لـ "فتح" دون "المنظمة"، في الأراضي السعودية، كما وافقت على خصم 5% من رواتب الموظفين الفلسطينيين العاملين في السعودية، ولعبت دور الوسيط بين المنظمة والسلطات الأردنية بعد تصاعد الخلاف بينهما[38].

لم يختلف موقف تونس من إعلان قيام المنظمة عن موقف سائر الدول العربية. فقد أكّدت تونس على استعدادها للمساهمة بقسطها في تنفيذ كلّ قرارات مؤتمر القمّة، تضامناً مع إخوانها، وتفاؤلاً بما أظهرته اجتماعات القمّة من عزيمة.

وفي حديثٍ دار بين الرئيس الحبيب بورقيبة وبين أعضاء "المكتب القومي للطّلبة الدستوريين"، في 1965/4/23، أكّد على ضرورة الجلوس على مائدة المفاوضات مع "إسرائيل"، مشدّداً على أهمّية تلك المفاوضات بالنسبة لعودة اللاّجئين؛ كما أكّد على: "أن الحلّ يقتضي احترام مبدأ وجود "إسرائيل"، ويضمن لنا في مقابل ذلك ربحاً هاماً، يفوق الأرض والمدن التي نسترجعها. إذ نتمكّن من إعادة اللاجئين، ومن إيجاد وضعٍ يسوده التوازن لفائدة العرب والفلسطينيين[39].

لقد أثار هذا البيان جدلاً واسعاً، وعلى مستوى تونس أوجد جبهة معارضة، متمثّلة في "الجبهة الوطنية الديمقراطية"، وجبهة موافقة، متمثّلة في المجلس القومي للحزب الدستوري التونسي.

كذلك رفضت عدّة دولٍ عربيةٍ ما جاء في خطاب بورقيبة، بعد أن أثار موجة عارمة من

---

[37] المصدر نفسه، ص 300.

[38] عبد الرّحمن، مصدر سبق ذكره، ص 113.

[39] الكتاب السنوي للقضية الفلسطينية عام 1965، بيروت، مؤسسة الدراسات الفلسطينية، 1967، ص240

السّخط، على مستوى العالم العربي. وعلى سبيل المثال، فقد عقد مجلس الأمّة الكويتي إجتماعاً طارئاً، في 1965/4/24، أصدر فيه بياناً إجتماعيّاً، إستنكر فيه ما ورد على لسان بورقيبة من تصريحات. كذلك صدرت من القاهرة تصريحات تندّد بمواقف بورقيبة، مشيرة إلى اتفاق تلك المواقف مع وجهات النظر الاستعمارية. وقد وصفت يوميّة "الأهرام" القاهرية هذه التصريحات بـ"المؤامرة"[40].

كان الشقيري يرى في إقامة دولةٍ عربيةٍ اتحاديةٍ هدفاً جليلاً، "يستحقّ من كلّ مواطنٍ عربيٍ السّعي المتواصل، والاستعداد للجهاد، والاستشهاد. فالوحدة العربية، شأنها في ذلك شأن الاستقلال العربي، لابدّ لها، في مرحلةٍ من المراحل، من أن تخوض معركة بالغة التضحيات. ..." إن الخصم في عهد الاحتلال هو العدوّ الأجنبي، وفي عهد الانفصال هو السلطة الوطنية، والتصدّي لها واجبٌ قومي، لأن عهد الانفصال يعطّل حياة الأمّة، ويعيق نهضتها، ويحمل خطر عودة الاحتلال[41].

لقد انتهت تجربة أحمد الشقيري المؤلمة مع أنظمة الحكم العربي، أثناء مؤتمر الخرطوم، وما تلاه من تقديم استقالته المشهودة. وقد وصف الشقيري التجربة الطويلة المرّة بهذه الكلمات: "قضيت أيامي وأعوامي في منظمة التحرير، وفي عنقي ثلاثة عشر جبلاً، يمسكها ثلاثة عشر ملكاً ورئيساً. وما أشدّ أن يقع المرء في حلبة الصراع، حين يكون المتصارعون هم الملوك والرؤساء؛ وأنكى من ذلك كلّه أن تكون الضحيّة هي "قضية فلسطين". وقد أصرّ الشقيري على الاستقالة، واعتذر عن عدم العودة عنها، قائلاً :" ليست لي مشكلة مع الشعب الفلسطيني، ولا مع الجماهير العربية. .. إن مشكلتي مع الملوك والرؤساء. أنا لا يمكنني العمل معهم. .. ولا يمكن العمل بدونهم. .. وهذه هي المشكلة"[42].

وبعد، فلعلّ وضع النظام السياسي الرّسمي العربي الحالي في حاجةٍ إلى إلقاء ضوءٍ شديدٍ عليه، ونقصد به الجامعة العربية "المريضة"، التي تعكس نفس السياسات العربية السابقة، ولهذا حديثٌ مؤلمٌ آخر!

---

[40] لمزيدٍ من التفاصيل، يمكن الرجوع إلى: الكتاب السنوي للقضية الفلسطينية عام 1965، بيروت، مؤسسة الدراسات الفلسطينية، 1967، ص 156 -257.

[41] الشقيري، مصدر سبق ذكره، ص 3-8.

[42] عبد الرّحمن، مصدر سبق ذكره، ص 242.

الفصل الثاني

منظمة التحرير والجامعة العربية

أشجان مسعود

لعبت جامعة الدول العربية، منذ تأسيسها، دوراً مؤيّداً ومسانداً للقضية الفلسطينية، مع أننا سنكتفي هنا بإلقاء الضوّء على سياسات الجامعة ومواقفها حيال منظمة التحرير الفلسطينية، خلال أهمّ مراحلها، وذلك منذ تأسيسها في عام 1964، وحتى توقيعها لاتفاق أوسلو، في أيلول 1993.

الجامعة العربية وتمثيل فلسطين

على الرّغم من أن الدّعوة إلى الوحدة العربية كانت مطروحة، منذ القرن التاسع عشر، فإن فكرة إقامة تنظيمٍ عربيٍ واحدٍ يجمع شمل كلّ العرب، لم تتبلور إلاّ مع مطلع الحرب العالمية الثانية فحسب. فلقد أكّدت أكثر من ذي قبل، نظرة القوى الاستعمارية والامبريالية للمنطقة العربية، باعتبارها وحدة اقتصادية استراتيجية واحدة، في الوقت الذي نشطت فيه الحركات الوطنية الدّاعية إلى الاستقلال في كلٍ من مصر والعراق[1]؛ فقد أدّى انقلاب رشيد عالي الكيلاني في العراق، والذي قضت عليه القوّات البريطانية في 30 أيّار/مايو 1941، إلى إعادة النظر في كثيرٍ من السياسات البريطانية في الوطن العربي، تجنّباً لروح العداء السّائدة تجاه بريطانيا[2].

لذا، راحت بريطانيا تفكّر في شكلٍ من أشكال الوحدة العربية، ترتبط في النهاية بعجلة سياستها الاستعمارية، لتحقيق مصالحها في المنطقة عن طريق أصدقائها في الوطن العربي. كما سعت في الوقت نفسه إلى استخلاص سوريا ولبنان من سيطرة النفوذ الفرنسي، فضلاً

---

[1] مفيد شهاب، جامعة الدول العربية "ميثاقها وإنجازاتها"، القاهرة، معهد البحوث والدراسات العربية، 1978، ص5-7.

[2] علي محافظة، "النشأة التاريخية للجامعة العربية"، جامعة الدول العربية "الواقع والطّموح"، بيروت، مركز دراسات الوحدة العربية، 1983، ص39.

عن مواجهة نفوذ الولايات المتحدة الأمريكية التي سعت إلى مدّه في الوطن العربي، ناهيك عن امتصاص الرّوح الثّورية العربية، الدّاعية إلى قيام وحدةٍ عربيةٍ قوية[3].

ولهذا كلّه، أدلى وزير الخارجية البريطانية، أنطوني إيدن، في 29 أيّار/مايو 1941، بتصريحٍ هام، وضع فيه الخطوط الأساسية لهذه السياسة الجديدة، حيث أظهر رغبة بريطانيا في تقوية الرّوابط الاقتصادية، والسياسية، والثقافية بين البلدان العربية[4]. وكرّر إيدن مضمون تصريحه السابق، في 24 شباط/فبراير 1943، مضيفاً بأن مشروع الوحدة يجب أن يأتي من جانب العرب أنفسهم[5]. كما طلب إيدن إلى مبعوثيه الدبلوماسيين، حثّ حكومات الأقطار العربية على السّير في هذا المشروع[6].

بدأت مشاورات الوحدة العربية في القاهرة في تموز/يوليو 1943، لتبادل وجهات النظر حول كيفية قيام وحدة، عربية[7]. ثمّ قامت الحكومة المصرية، بعد نجاح المشاورات التمهيدية، بدعوة مندوبي الدول، التي اشتركت في هذه المشاورات، إلى اجتماعٍ في شكل لجنةٍ تحضيريةٍ لمؤتمرٍ عربيٍ عام، لتسجيل المسائل المتّفق عليها، وتقريب وجهات النظر في المسائل الأخرى، ودراسة أسس التعاون العربي في المستقبل، وبحث شكل الوحدة المنشودة بين الدول العربية المختلفة[8].

طرِحت مسألة تمثيل فلسطين في المؤتمر العربي العام، عندما أرسل زعماء الحركة الوطنية الفلسطينية رسالة إلى رئيس وزراء الحكومة المصرية، مصطفى النحّاس، أعربوا فيها عن أملهم في أن يكون الأهتمام الأوّل في اجتماعات اللّجنة التحضيرية لهذا المؤتمر (المنعقدة في الإسكندرية في الفترة من 25 أيلول/سبتمبر-7 تشرين الأوّل/أكتوبر 1944) متّجهاً إلى فلسطين. فطلبت الحكومة المصرية وفداً من الأحزاب الفلسطينية يُمثّل فلسطين[9].

---

[3] نبيه بيّومي عبد الله، قضايا عربية في البرلمان المصري (1924-1958)، القاهرة، الهيئة المصرية العامة للكتاب، 1996، ص61-62.

[4] جلال يحيى، مصر الحديثة (1919-1952)، الإسكندرية، المكتب الجامعي الحديث، 1988، ص 382-383.

[5] شهاب، مرجع سبق ذكره، ص 8.

[6] جميل عارف، صفحات من المذكرات السرّية لأوّل أمينٍ عامٍ للجامعة العربية، عبد الرحمن عزّام، ج1، القاهرة، المكتب المصري الحديث، 1977، ص263.

[7] شهاب، مرجع سبق ذكره، ص 10.

[8] هارون هاشم رشيد، جامعة الدول العربية، تونس، دار سراس للنشر، 1980، ص22-23.

[9] مروة جبر، جامعة الدول العربية وقضية فلسطين (1945-1965)، نيقوسيا، مركز الأبحاث، منظمة التحرير الفلسطينية، 1989، ص 113.

وقد نشب خلافٌ بين الأحزاب الفلسطينية على من يتولّى هذه المهمة، لم يُحسم إلاّ بتوسّطٍ من رئيس وزراء سوريا، جميل مردم، الذي أوفده مؤتمر الإسكندرية إلى فلسطين لهذه الغاية. فتوصّل إلى اتفاقٍ بين الأحزاب على إيفاد موسى العلمي، وهو مستقل، ليمثّل فلسطين في المؤتمر. وكانت تلك بداية مرحلةٍ جديدة، سوف تستمرّ سنوات، وجدت فيها جامعة الدول العربية نفسها منخرطة في مسألة تمثيل الشعب الفلسطيني، مستندة إلى حقٍ منحته لنفسها، وضمّنته ميثاقها، في أن يكون لها القرار في اختيار من يمثّل فلسطين؛ كما ورد ذلك في الملحق الخاصّ بفلسطين من ميثاق الجامعة، والذي نصّ على ما يلي: "نظراً لظروف فلسطين الخاصّة، وإلى أن يتمتّع هذا القطر بممارسة استقلاله، فعلاً، يتولّى مجلس الجامعة أمر اختيار مندوبٍ عربيٍ من فلسطين للاشتراك في أعماله[10].

كما اهتمّت الجامعة العربية، مرّة ثانية، بمسألة تمثيل فلسطين، وذلك خلال انعقاد الدورة الثانية لمجلس الجامعة (31 تشرين الأوّل/أكتوبر - 14 كانون الأوّل/ديسمبر 1945). فقامت بتأليف لجنةٍ عربيةٍ عليا، لتمثيل فلسطين في الجامعة، وتنظيم العلاقات بين الشعب العربي الفلسطيني والجامعة العربية.لقد أوفدت الجامعة، في تشرين الثاني/نوفمبر 1945، رئيس الوفد السوري، جميل مردم، ومعه تقي الدّين الصّلح (لبنان)، وخير الدّين الزّركلي (السعودية)، إلى فلسطين، حيث فوّض رؤساء الأحزاب الفلسطينية جميل مردم باختيار لجنة؛ فاختار كلاً من توفيق صالح، وراغب النشاشيبي، وعوني عبد الهادي، والدكتور حسين خالدي، وعبد اللّطيف صلاح، ويعقوب الغصين (وهم ممثّلو الأحزاب الستّة في فلسطين)؛ واختير معهم أحمد حلمي عبد الباقي، ورفيق التميمي، وموسى العلمي، وإميل الغوري، ويوسف صهيون. وقد اختارت هذه اللّجنة الجديدة وفداً عنها شهِد بقيّة جلسات دورة المجلس[11].

أما بالنسبة إلى حقّ مندوب فلسطين في التصويت في المجلس، فقد توصّل مجلس الجامعة إلى أن "اشتراك الوفد الفلسطيني معناه أن يكون له حقّ التصويت في قضية فلسطين، وفي الأمور التي يستطيع أن يلزِم فلسطين بتنفيذها"[12].

---

[10] عصام سخيني، تمثيل الشعب الفلسطيني في عهد الانتداب البريطاني (مراجعة تاريخية)، شؤون عربية، (تونس)، العدد 44، كانون الأوّل/ديسمبر 1985، ص 79.

[11] جبر، مرجع سبق ذكره، ص113.

[12] جلال السيّد، فلسطين في الجامعة العربية بين الضّرورة والاختيار، شؤون عربية، تونس، العدد 25، آذار/مارس 1983، ص140.

كما جاء في القرار أن "تمثيل فلسطين بمندوبٍ واحدٍ، أو أكثر، بحيث لا يزيد عدد الوفود الفلسطينية على ثلاثة، ويشترك الوفد في جميع أعمال المجلس". أما طريقة اختيار المندوبين، فقد قرّر المجلس أن "يتمّ ترشيحهم من قبل اللّجنة العربية العليا، ثم يعيّنون من قبل مجلس الجامعة. وإذا تعذّر الترشيح، يردّ الأمر كلّه للمجلس"[13]. ومعنى ذلك، أن الترشيح معروضٌ للموافقة، أو الرّفض، من قبل المجلس.

قامت الجامعة العربية، بعد ذلك، بتأليف الهيئة العربية الفلسطينية في 12 حزيران/يونيو 1946، برئاسة الحاج أمين الحسيني، حيث أصبحت الهيئة الرّسمية الممثّلة للفلسطينيين[14].

اتخذت قضية فلسطين بُعداً دولياً عندما طلبت بريطانيا من الأمم المتحدة في 2 نيسان/إبريل 1947، إدراج القضية ضمن جدول أعمالها. ثمّ تشكّلت لجنة تحقيقٍ دوليةٍ خاصّةٍ بفلسطين لدراسة الوضع وتقديم تقريرٍ عنه. وقد انتهت من وضع تقريرها، في 31 آب/أغسطس 1947، ونصّت توصيات أغلبيّة أعضائها على إنهاء الانتداب البريطاني على فلسطين، وتقسيم فلسطين إلى دولتين مستقلّتين، عربية ويهودية، مع وضع القدس تحت وصايةٍ دولية[15].

في مؤتمر هوفر (6 أيلول/سبتمبر 1947)، وعاليه (7-15 تشرين/أكتوبر 1947)، قرّرت جامعة الدول العربية مقاومة اقتراحات اللجنة الدولية، وتقديم المعونة، من رجالٍ وسلاح، لأهل فلسطين، واتخاذ "احتياطاتٍ عسكرية"، وتنظيم العمل العسكري[16]. وفي 29 تشرين الثاني/نوفمبر 1947، صادقت الجمعية العامّة للأمم المتحدة، بأكثرية الثّلثين، على قرارٍ يدعو إلى تصفية الانتداب البريطاني وتقسيم فلسطين إلى دولتين، عربية ويهودية، بحدودٍ إقليميةٍ محدّدة، وإلى تدويل القدس، وإلى تعاونٍ اقتصاديٍ بين الدولتين[17].

قبلت الحركة الصهيونية بقرار التقسيم، وأعلنت عن قيام دولتها، ليلة انتهاء الانتداب

---

[13] سخيني، مرجع سبق ذكره، ص79-80.

[14] محسن محمّد صالح، القضية الفلسطينية: خلفيّاتها وتطوّراتها حتى سنة 2001، القاهرة، مركز الإعلام العربي، 2002، ص69.

[15] المرجع السابق، ص70-71.

[16] المرجع السابق، ص71.

[17] إميل توما، ستّون عاماً على الحركة القومية الفلسطينية، ط2، بيروت، دار إبن رشد، 1978، ص209.

البريطاني، في الخامس عشر من أيّار/مايو 1948. أمّا الهيئة العربية العليا، فرفضت، ومـن خلفها الدول العربية، قرار التقسيم، وناهضته بكلّ الوسائل، بما فيها الكفاح المسلّح[18].

وقد دعت "الهيئة العربية العليا" إلى عقد مؤتمرٍ وطنيٍ فلسطينيٍ في مدينة غزة، في الأوّل من تشرين الأوّل/أكتوبر 1948، وساندتها معظم الدول العربية، في محاولةٍ لإبـراز الكيـان الفلسطيني، الذي أصبحت الضرورة تقتضي وجوده. وقد أقرّ المؤتمر تشكيل "حكومة عمـوم فلسطين"، وتشكيل مجلسٍ وطني، يضمّ ممثّلي الشعب الفلسطيني. واختير أمين الحسيني رئيساً للمجلس، وأحمد حلمي عبد الباقي رئيساً للحكومة[19].

إلاّ أن هذه الحكومة بقيت إسماً بغير مسمّى، ولم يكن لها أيّ أثرٍ في المجـال الـدولي أو العربي، أو الفلسطيني. فقد سيطر الصهاينة على الجزء المخصّص لهم في قـرار التقـسيم، وعلى الأجزاء التي استطاعوا ضمّها بالقوّة نتيجة للحرب. كما سيطرت الجيوش العربية على البقيّة الباقية من فلسطين، ولم يُسمح لأمين الحسيني حتى بمجرّد الإقامة في غزة[20].

لم تنضمّ فلسطين إلى عضويّة الجامعة العربية، حتى بعدما أعلنت حكومتهـا الاسـتقلال التام، واعترفت بها الدول العربية، حيث أن هذه الدول كانت مقتنعة بصوريّة تلك الحكومـة، وعدم مغزى استقلالها. وكانت الدّعوة الموجّهة إلى أحمد حلمي عبد البـاقي لحـضور دورة مجلس الجامعة في تشرين الأوّل/أكتوبر 1948، كرئيسٍ لحكومة عموم فلسطين هي المـرّة الأولى والأخيرة؛ وأصبح يُدعى، بعد ذلك، كمندوبٍ لفلسطين لدى الجامعة، لحضور دورتي المجلس في كلّ عام، إلى أن توفّاه الله سنة 1963، فاختير أحمد الشقيري خلفاً له. وبتـسلّم الشقيري لهذه المهمّة، حيث كانت انطلاقة سنوات الستّينات في بعث الكيان الفلسطيني، وقيام منظمة التحرير الفلسطينية، بدأت مرحلة جديدة لتمثيل فلسطين في جامعة الدول العربية[21].

الجامعة العربية وإنشاء منظمة التحرير

بدأت بعض الدول العربية تلاحظ النشاط الذي يبديه الشباب الفلسطيني لخلق كيانٍ مستقلٍ عن الدول العربية. ويبدو أن أكثر من جهةٍ مصريةٍ وعربيةٍ نصحت الـرئيس عبد الناصـر

---

[18] جبر، مرجع سبق ذكره، ص123.

[19] المرجع نفسه، ص123.

[20] المرجع نفسه، ص123-124.

[21] المرجع نفسه، ص117-118.

باحتواء طموح الشعب الفلسطيني بكيانٍ سياسيٍ مستقل، مرتبطٍ بمصر أو بجامعة الدول العربية، تشرف عليه وعلى نشاطه[22]. ولهذا، قدّمت الخارجية المصرية توصية لمجلس جامعة الدول العربية في دورته الحادية والثلاثين في آذار/مارس 1959، من أجل العمل على إبراز الكيان الفلسطيني. ووافق المجلس على قراراتٍ مهمّةٍ تتعلّق بالشعب الفلسطيني، حيث كانت المرّة الأولى التي تبحث فيها الجامعة "في إعادة تنظيم الشعب الفلسطيني وإبراز كيانه". كما دعا قرار مجلس الجامعة لإنشاء جيشٍ فلسطينيٍ في الدول العربية المضيفة. إلاّ أن هذا لم ينفّذ بسبب معارضة الوفد الأردني، برئاسة هزاع المجالي[23].

أعادت مصر تقديم مذكّرةٍ لجامعة الدول العربية، وفيها طلبت بحث قضية "إبراز الشخصية الفلسطينية"، خلال اجتماع مجلس الجامعة في شتورة (لبنان) في آب/أغسطس 1960. غير أنه بسبب معارضة الأردن، لم يُتخذ قرارٌ بهذا الخصوص، ما دفع المؤتمر لرفع القضية إلى اللجنة السياسية (وزراء الخارجية)، لتبتّ فيها. ونتيجة لعدم الاتفاق بين الدول العربية، لم يُتخذ أيّ قرارٍ جديدٍ حتى عام 1963[24].

إستمرّت الجهود في الجامعة العربية لبعث الكيان الفلسطيني، حيث اتخذ المجلس أوّل قرارٍ ذا مغزىً بهذا الصّدد، في دورته الأربعين، بتاريخ 19 أيلول/سبتمبر 1963، تضمّن الموافقة على توصية لجنة الشؤون السياسية، وفيما يلي أهمّ نقاطها[25]:

1- التأكيد على أن الشعب الفلسطيني هو صاحب الحقّ الشرعيّ في فلسطين، وأن من حقّه أن يستردّ وطنه، ويقرّر مصيره، ويمارس حقوقه الوطنية الكاملة.
2- التأكيد على أن الوقت قد حان ليتولّى أهل فلسطين قضيتهم، وأن من واجب الدول العربية أن تتيح لهم الفرصة لممارسة هذا الحقّ.
3- تأكيد اللجنة على المبادىء العامّة التي تضمّنتها المذكّرة العراقية*.

---

[22] أسعد عبد الرحمن (مشرفاً)، منظمة التحرير الفلسطينية "جذورها، تأسيسها، مساراتها"، نيقوسيا، مركز الأبحاث، منظمة التحرير الفلسطينية، 1987، ص67.
[23] المرجع نفسه، الصفحة نفسها، وانظر أيضاً، جبر، مرجع سبق ذكره، ص 126-127.
[24] عبد الرحمن، مرجع سبق ذكره، ص 67.
[25] جبر، مرجع سبق ذكره، ص 129.
* قدمّت الحكومة العراقية مشروعاً لإبراز الكيان الفلسطيني"، صدر في 1963/9/11، وقام على أساس إقامة حكومةٍ فلسطينيةٍ في المنفى، تضع خطّة عربية لتحرير فلسطين، وتوحيد تمثيل الشعب العربي الفلسطيني، وتتخذ مقراً لها في أي ّقطرٍ عربيٍ يختاره.

لكن رئيس الوفد الأردني رفض هذه التوصية، مقترحاً التوصية التالية: والتأكيد علـــى أن الشعب العربي في فلسطين هو صاحب الحقّ الشرعيّ في فلسطين، وأن تحرير فلسطين يجب أن يتمّ بمؤازرة ومشاركة الدول العربية الشقيقة. وبعد أن يتمّ تحريـــر أرض فلـــسطين مـــن "إسرائيل"، يقرّر أهل فلسطين مستقبلهم وفق إرادتهم ومشيئتهم[26].

كما بحث مجلس الجامعة، أيضاً، في دورته الأربعين، مسألة تعيين ممثّل لفلسطين، خلفـــاً لأحمد عبد الباقي، الذي توفّي في العام نفسه. واختارت الدّورة أحمد الشقيري لهذا المنصب، بترشيحٍ من الجمهورية العربية المتحدة (مصر)، على الرّغم من معارضة كـــلٍ مـــن الأردن والسعودية، حيث كان الشقيري يعمل مندوباً للأخيرة في الأمم المتحدة واستغنت عنه في العام نفسه. وقد دعا مجلس الجامعة الشقيري لزيارة الدول العربية، مـــن أجـــل "بحـــث القـــضية الفلسطينية من جميع جوانبها، والوسائل التي تؤدّي إلى رفعها إلي ميدان الحركة والنشاط"[27]. كما عهد الشقيري بتأليف وفدٍ فلسطينيٍ إلى الأمم المتحدة، برئاسته، ليتولّى الدّفاع عن القضية الفلسطينية[28].

كلّ هذه الإرهاصات كانت تمهيداً لقيام منظمة التحرير الفلسطينية في عام 1964 الـــذي شهد انعقاد أوّل مؤتمر قمّةٍ عربيٍ شامل، بدعوةٍ من الرئيس المصري عبد الناصر، لمواجهة مشروعات "إسرائيل" الخاصّة بتحويل نهر الأردن[29]. إنعقد مؤتمر القمّة العربي الأوّل، فـــي القاهرة، في الفترة من (13-17) كانون الثاني/يناير 1964. وقد قـــرّر الرؤســـاء والملـــوك العرب في هذا المؤتمر، العمل من أجل إبراز الكيان الفلسطيني، وتجسيده، ليأتي ردّاً علـــى التحدّي الصهيوني والاستعماري[30]، وتخويل الشقيري بأن يتابع اتصالاته بالدول الأعضاء في الجامعة، وشعب فلسطين حيثما وجِد، "ليبحث معهم الطّريقة المثلى لتنظيم شـــعب فلـــسطين، وذلك تمهيداً لإتخاذ الإجراءات الكفيلة بهذا التنظيم"[31].

ثمّ قام الشقيري بزيارة عددٍ مـــن الدول العربية، للتشاور مـــع المسؤولين فيها، ومع أبناء

---

[26] المرجع نفسه، ص129.

[27] عبد الرحمن، مرجع سبق ذكره، ص 67.

[28] جبر، مرجع سبق ذكره، ص 130.

[29] المرجع نفسه، ص130.

[30] الموسوعة الفلسطينية، القسم العام، المجلّد الرابع، دمشق، 1984، ص313.

[31] الكتاب السنوي للقضية الفلسطينية لعام 1964، بيروت، مؤسسة الدراسات الفلسطينية، 1966، ص6.

فلسطين هناك، بشأن إقامة هذا التنظيم، حيث ناقش خلال جولته مشروعاتٍ خاصّة بميثاقٍ وطنيٍ فلسطيني، وبالنظام الأساسي للتنظيم الفلسطيني، واختصاصاته، من النّواحي السياسية، والدعائية، والتنظيمية، والمالية، فضلاً عن مشروع تعبئة طاقات الشعب الفلسطيني في معركة التحرير. فقد كان الشقيري يأمل في أن يتمّ التنظيم الكامل لشعب فلسطين، قبل موعد انعقاد مؤتمر القمّة العربي الثاني[32].

وعلى الرّغم من تخوّف فئاتٍ فلسطينيةٍ كثيرةٍ من هذا الكيان، الذي قرّرت الدول العربية إنشاءه، والخشية من سيطرة الإرادة الحكومية العربية عليه، فقد أثار القرار مشاعر أبناء الشعب الفلسطيني الصّادقة، ومطلبه القديم، منذ النزوح (1948)، بأن يكون له كيانه الذاتي المستقلّ، الذي يمكّنه من النضال ضدّ العدوّ الصهيوني[33].

وقد تقرّر عقد مؤتمرٍ فلسطينيٍ عام، ليطرح عليه مشروعي الميثاق والنظام الأساسي لمنظمة التحرير الفلسطينية، حيث اختار الشقيري اللجان التحضيرية للمؤتمر، في جميع البلاد العربية المضيفة للفلسطينيين. وقد قامت هذه اللجان بإعداد قوائم للمرشّحين من مختلف البلاد؛ وكان من بين هؤلاء الأعيان، والوزراء والنوّاب، ورؤساء البلديات، وأعضاء المجلس التشريعي في قطاع غزة، ورؤساء الغرف التجارية، وممثّلون عن مختلف المهن والاتحادات، وعن المغتربين، وأبناء المخيّمات[34].

إنعقد المؤتمر الوطني الفلسطيني الأوّل في 28 أيار/مايو 1964، بحضور الملك الأردني حسين، وبمشاركة كلّ الدول العربية على مستوى وزراء الخارجية، باستثناء السعودية، التي قاطعت المؤتمر، ومنعت الفلسطينيين المقيمين لديها من المشاركة فيه. كما حضره الأمين العام لجامعة الدول العربية عبد الخالق حسّونة، وهو ضمّ لعضويته 350 مندوباً فلسطينياً توافدوا من شتّى أنحاء البلاد العربية، حيث افتتح العاهل الأردني المؤتمر، موضحاً موقف بلاده من القضية الفلسطينية، وتمسّكه بوحدة الأردن، معتبراً انعقاد المؤتمر حدثاً مهماً في تاريخ نضال الفلسطينيين[35].

---

[32] المرجع نفسه، ص71.

[33] الموسوعة الفلسطينية، مرجع سبق ذكره، ص313.

[34] المرجع نفسه، ص314.

[35] عبد الرحمن، مرجع سبق ذكره، ص 75.

وقد أكّد الشقيري في المؤتمر أن هدف الكيان الفلسطيني هو تحرير الوطن السّليب، وليس سلخ الضفة الغربية عن المملكة الأردنية، معتبراً أن الأردن هو المنطلق الكبيــر لاســترداد فلسطين. وطرح الشقيري مشروع "الميثاق القومي"، "والنظام الأساســي" لمنظمــة التحريــر الفلسطينية[36].

وأصدر المؤتمر مجموعة "قراراتٍ خاصّة"، أبرزهــا إعــلان قيــام منظمــة التحريــر الفلسطينية، واعتماد "الميثاق القوميّ" للمنظمة، والمصادقة على النظام الأساســي، واللائحــة الداخلية للمجلس الوطني، وانتخاب الشقيري رئيساً للّجنة التنفيذية، واعتبار المؤتمر "المجلس الوطني الأوّل"، وانتخاب عبد المجيد شومان رئيساً لمجلس إدارة الصندوق القومي، عــضواً في اللجنة التنفيذية. كما أصدر المؤتمر مجموعة قراراتٍ عسكرية، وأخرى سياسية، وثالثــة مالية، ورابعة إعلامية، ومجموعة خامسة من القرارت العامّة. وفي الجلسة الختاميّة للمؤتمر يوم 2 حزيران/يونيو 1964، أعلن الشقيري ولادة منظمة التحرير الفلسطينية "ممثّلة للشعب الفلسطيني، وقائدة لكفاحه من أجل تحرير وطنه"[37].

شاركت اللجنة التنفيذية لمنظمة التحرير في جميع أعمال مؤتمر القمّة العربي الثاني، الذي عقِد في الإسكندرية، في أيلول/سبتمبر 1964، حيث قدّم الشقيري تقريراً عن إنشاء الكيــان الفلسطيني، تحدّث فيه عن الخطوط الرّئيسية التي وضِعت لهذا الكيان، وعن حماســة أبنــاء الشعب الفلسطيني له، وتصميمهم على خوض معركة الوطن السليب. وأكّــد علــى أن هــذا يستدعي إبراز الجهد العسكري للشعب الفلسطيني؛ كما تضمّن التقريــر قــرارات المــؤتمر الوطني الفلسطيني التي بلورت مطالب الشعب الفلسطيني[38].

رحّب مؤتمر القمّة العربي الثاني بقيام منظمة التحرير الفلسطينية، كمــا اعتمــد قــرار المنظمة بإنشاء جيش التحرير الفلسطيني[39]. وقد أثار هذا القرار بعض الاعتراضــات التــي أبدتها بعض الدول العربية، وفي مقدّمتها الأردن، وهي تركّزت على تشكيل قــوّاتٍ مــسلّحةٍ فلسطينية، ذات قيادةٍ مستقلّة. ورفض الأردن السماح بتجنيد الفلسطينيين المقيمين فيــه، وأن

---

[36] المرجع نفسه، ص76.

[37] المرجع نفسه، ص76.

[38] الموسوعة الفلسطينية، مرجع سبق ذكره، ص314.

[39] الكتاب السنوي للقضية الفلسطينية لعام 1964، مصدر سبق ذكره، ص 23.

تتمركز قوّات فلسطينية على أرضه؛ وبالمقابل، رحّبت وفودٌ عربيةٌ أخرى بقيام هذه القـوّات الفلسطينية، وأبدت استعدادها للسماح لها بالعمل فوق أراضيها. وقد بذل وفد المنظمة جهوداً كبيرة للخروج بقرارٍ عربيٍ حول الموضوع العسكري، الذي يشكّل عماد الكيان الفلسطيني؛ ووافق، منعاً لإثارة بعض الوفود، على أن تنشأ كتائب فلسطينية مسلّحة من أبناء فلسطين المقيمين في مصر، وقطاع غزة، وسورية، والعراق، بدلاً من "جيش التحرير الفلسطيني"، كخطوةٍ أولى على أن تخضع هذه الكتائب لقيادةٍ فلسطينيةٍ واحدة، وتصبح جزءاً من جيش التحرير الواحد، حين تسمح الفرصة بإنشائه[40].

رحّب الفلسطينيون بشكلٍ عام بإنشاء منظمة التحرير الفلسطينية، باعتبارها تمثيلاً للكينونة الفلسطينية، والهويّة الوطنية التي جرى تعيينها سابقاً، وخطوة مهمّة على طريق التحرير، حيث التقت معظم المنظمات الفلسطينية مع منظمة التحرير. إلاّ أن حركة فتح التي كان مولدها سابقاً على منظمة التحرير*، بعد عدّة لقاءاتٍ مع الشقيري وطرحها الكفاح المسلّح، ظلّت بعيدةً عن المنظمة، ثمّ أعلنت ميلاد الثورة الفلسطينية المسلّحة، في الفاتح من كانون الثاني/يناير 1965، وبدأت عملياتها العسكرية داخل فلسطين المحتلّة، حيث تمكّنت من شنّ حوالي مائتي عملية عسكرية منذ ذلك الوقت وحتى حرب حزيران/يونيو 1967[41].

انتهى مؤتمر القمّة العربي الثالث، الذي عقِد في الدّار البيضاء في 13 أيلول/سبتمبر 1965، مقتفياً أثر سابقيه، فأعلن دعمه لمنظمة التحرير الفلسطينية، وجيش التحرير، وأيّد فكرة إجراء انتخاباتٍ عامّةٍ للمجلس الوطني، الذي أعدّت اللجنة دستوره، كما قرّر تفويض القيادة العربية الموحّدة للتعاون مع "جيش التحرير الفلسطيني"[42].

الجامعة العربية والمنظمة (1967–1970)

إثر "هزيمة" الجيوش العربية في حرب حزيران/يونيو 1967، انعقد مؤتمر القمّة العربي الرابع، في الخرطوم، بين 29 آب/أغسطس و1 أيلول/سبتمبر 1967، وأقرّ "ضرورة تضافر

[40] الموسوعة الفلسطينية، مرجع سبق ذكره، ص 315.

* تأسست حركة "فتح" في تشرين الأوّل/أكتوبر 1959، في الكويت. وكان معظم قادتها قد نشؤوا في القاهرة، وشاركوا في نضالات (1955-1956)، في غزة، في منطقة القناة. وقد تميزت الحركة بالتأكيد على الهويّة الوطنية، حيث رأت أن تحرير فلسطين هو في الأساس، مسألة فلسطينية، ولا يمكن أن يُعهد به إلى الدول العربية.

[41] محسن محمّد صالح، فلسطين "دراسات منهجية في القضية الفلسطينية"، القاهرة، مركز الأعلام العربي، 2003، ص390.

[42] توما، مرجع سبق ذكره، ص 256.

جميع الجهود لإزالة آثار العدوان، وتأمين انسحاب القوّات الإسرائيلية من الأراضي التي احتلّتها، بعد الخامس من حزيران/يونيو 1967، وذلك في نطاق المبادىء الأساسية التي تلتزم بها الدول العربية"، وهي: عدم الصّلح مع (إسرائيل)، أو الاعتراف بها، وعدم التفاوض معها، والتمسّك بحقّ الشعب الفلسطيني في وطنه[43]. تضاءل نشاط الجامعة العربية، في الفترة (1967-1970)، بعد أن أصبحت القضية المطروحة مجرّد "إزالة آثار العدوان". لكن المقاومة الفلسطينية المسلّحة استطاعت أن تنتزع الاعتراف بوجودها، فلسطينياً، عربياً، وعالمياً[44]. فقد اضطرّت الأنظمة العربية، تفادياً لموجات السّخط الشعبي، وتجاوزاً لحالة الإحباط النّاتجة عن هزيمة 1967، لإفساح المجال أمام العمل الفدائي الفلسطيني، الذي استطاع أن يبني قواعد قوية وواسعة في الأردن ولبنان. واستطاعت التنظيمات الفدائية الفلسطينية، بقيادة "فتح"، الوصول إلى قيادة منظمة التحرير الفلسطينية[45].

مهّد لهذا الأمر وقوع خلافاتٍ في صفوف منظمة التحرير، خصوصاً بعد عام 1965[46]. وكنتيجةٍ لهذه الخلافات، قدّم أحمد الشقيري استقالته في 24 كانون الأوّل/ديسمبر 1967، فاتخذت اللجنة التنفيذية، في اليوم نفسه، قراراً يقضي بأن يتولّى يحيى حمّودة رئاسة المنظمة بالوكالة[47]. وأصدرت اللجنة، في 25 كانون الأول/ديسمبر 1967، بياناً أعلنت فيه بأنها ستعمل، بالتعاون مع جميع القوى الفلسطينية المقاتلة، على إقامة مجلسٍ وطنيٍ بمنظمة التحرير تنبثق عنه قيادة جماعيّة مسؤولة، تعمل على تصعيد النضال المسلّح، وتوحيده، وتحقيق الوحدة الوطنية، وتعبئة الجهود القومية، وتطوير أجهزة المنظمة، لما تتطلّبه المرحلة الراهنة[48]. وقد بدأت اللجنة التنفيذية، منذ مطلع 1968، تحرّكاتها واتصالاتها مع المنظمات الفدائية، وعلى رأسها فتح، في محاولةٍ للتوصّل إلى صيغة اتفاق حول القضايا المعلّقة، أو قضايا الخلاف، وأبرزها: مسألة انعقاد المجلس الوطني الفلسطيني، وإعادة تشكيل هذا المجلس، وقضايا الوحدة الوطنية[49].

---

[43] وثائق فلسطينية (1839-1987)، تونس، دائرة الثقافة، منظمة التحرير الفلسطينية، 1987، ص 422.
[44] السيّد، مرجع سبق ذكره، ص 143.
[45] صالح، القضية الفلسطينية...، مرجع سبق ذكره، ص 95.
[46] لمزيدٍ من التفاصيل حول الخلافات، انظر: عبد الرحمن، مرجع سبق ذكره، ص 93-101.
[47] المرجع نفسه، ص 137.
[48] وثائق فلسطين (1839-1987)، مصدر سبق ذكره، ص 358.
[49] عبد الرحمن، مرجع سبق ذكره، ص 137.

وكنتيجةٍ لهذه الاتصالات، وافقت "فتح" على دخول منظمة التحرير الفلسطينية، وتمكّنت في الدّورة الرابعة للمجلس الوطني الفلسطيني، في تموز/يوليو 1968، من فرض شروطها، بتغيير "الميثاق الوطني الفلسطيني"، الذي يعدّ دستور منظمة التحرير، إلى "الميثاق الوطني الفلسطيني"، حيث اتخذ طابعاً أكثر وطنيةٍ وثوريّة، كما غيّرت بُنية المجلس الوطني الفلسطيني ليقتصر عدد أعضائه على مائة فقط، بعد أن كان في حدود 450. وفي الدّورة الخامسة للمجلس الوطني الفلسطيني (1 شباط/فبراير 1969)، سيطرت قيادة منظمة التحرير الفلسطينية، وانتخِب الناطق الرّسمي لحركة "فتح"، ياسر عرفات، رئيساً للّجنة التنفيذية لمنظمة التحرير الفلسطينية[50].

مثّلت الفترة (1968-1970) في الأردن المرحلة الذهبية للعمل الفدائي[51]، بسبب الموقع الجغرافي للأردن المحاذي لأطول خطٍ على حدود فلسطين بوجهٍ عام، وللضفّة الغربية التي وقعت تحت الاحتلال حديثاً، بوجهٍ خاص، وكذلك بسبب وجود أغلبيّةٍ سكانيّةٍ فلسطينيّةٍ في الضفّتين.

وبالضّرورة، فقد شكّل العمل الفدائي الفلسطيني، المتمتّع بتأييدٍ جماهيريٍ واسع، قوّة لم يكن من السّهل على أيّ سلطةٍ أن تسيطر عليها. ونتيجةً لتمركز النشاط الفدائي الفلسطيني فيه، صار الأردن المستهدف الأوّل من الأعمال الانتقامية لقوّة الرّدع الإسرائيلية، التي عمدت إلى ضرب الأهداف المدنية إضافةً لقواعد المقاتلين. وقد تفاقم تأثير هذه العوامل جميعها مع توجّه السياسة الأردنية، التي قبلت قرار مجلس الأمن الدولي رقم 242*، وانخرطت في كلّ التطوّرات النّاتجه عنه. وهكذا، فإن رؤية الأردن لسبل حلّ الصراع وحلّ المشكلة الفلسطينية، اختلفت تماماً مع رؤية منظمة التجرير الفلسطينية وفصائل المقاومة، التي حدّدت موقفاً رافضاً من قرار مجلس الأمن رقم 242، وسواه من المشاريع السياسية. إضافةً إلى أن موقف الأردن تجاه الضفة الغربية، ومستقبلها، قد تعارض مع توجّهات المنظمة، الرّامية إلى تثبيت صفتها التمثيليّة للشعب الفلسطيني بأسره، وتعميقها، والتي ترفض الحدّ من نشاط المقاومة،

---

[50] المرجع نفسه، ص 137.

[51] صالح، فلسطين...، مرجع سبق ذكره، ص 391.

* يدعو قرار(242) الصّادر في 22 تشرين الثاني/نوفمبر 1967، إلى تسويةٍ تقوم على أساس انسحاب "إسرائيل" من الأراضي العربية المحتلّة عام 1967، مقابل اعتراف الدول العربية بإسرائيل، وتوفير حدودٍ آمنةٍ لها!

وفعاليتها، ممّا وسّع الفجوة بين الطرفين، وكان أحد أهمّ الأسباب التي دفعت بالعلاقات نحـو تصاعد الصّدام المسلّح بينهما[52].

حاولت الحكومة الأردنية الحفاظ على هيبتها ونفوذها وسيطرتها على الأوضاع في الساحة الأردنية، أمام المدّ المتصاعد لفصائل العمل الفدائي، كمّاً وكيفاً. وتمثّل ذلك فـي إصـرارها على ضبط انتشار المنظمات، وترتيب الأوضاع الداخلية، وعدم إعطاء "إسرائيل" مبـرّراتٍ للاعتداء على الأردن[53]؛ فأصدر مجلس الوزراء الأردني بياناً بتاريخ 10 شباط/فبراير 1970، تضمّن (11) بنداً من الإجراءات الأمنيّة التي تهدف، حسبما جاء في البيان، إلى قيام "مجتمعٍ موحّدٍ ومنظّم"[54].

تفجّرت الاشتباكات المسلّحة، وتداعت المنظمات الفدائية، وممثّلو الأحـزاب الـسياسية، والاتحادات النقابية والمهنية، إلى اجتماعٍ لتدارس الأوضاع المتردّية، والخطـوات الكفيلـة بالحيلولة دون تنفيذ الإجراءات الحكومية، والتي اعتبرتها المنظمات موجّهة في الأساس ضدّ العمل الفدائي، وأنها تستهدف وقف نشاطه وتضييق الخناق عليه. وطالبت هـذه المنظمـات الحكومة الأردنية بالعمل على تجميد هذه الإجراءات، واعتبارها في حكم الملغيّة. وأعلِن، إثر هذا الاجتماع، عن تشكيل "القيادة الموحّدة للعمل الفدائيّ والجماهيري"[55].

وقد عقِدت في عمّان ثلاثة اجتماعاتٍ بين ممثّلي الحكومة الأردنية وممثّلين عـن القيـادة الموحّدة للمنظمات الفدائية. وفي 12 شباط/فبراير 1970، صدر بيانٌ حول هذه الاجتماعـات جاء فيه: إن الجانبين اتفقا على "إيقاف كلّ عملٍ وتصرّفٍ استفزازيٍ من قِبل جميع الجهـات المعنيّة، وتجميد جميع الإجراءات والتدابير وأسباب التوتّر. وتقرّر الشروع فوراً في الدخول في بحثٍ وافٍ لوضع القواعد المناسبة الملزِمة للجميع[56].

كما توصّل الجانبان في 22 شباط/فبراير 1970، إلى صيغةٍ عامّةٍ جرى الإعلان عنها في بيانٍ مشتركٍ من الطرفين، أشاد "بجوٍ التفاهم التّام بين الجانبين، والحرص على تدعيم الوحدة

---

[52] عبد الرحمن، مرجع سبق ذكره، ص 176.
[53] المرجع نفسه، ص 182-183.
[54] لمزيدٍ من التفاصيل حول هذا الكيان، انظر: الكتاب السنوي للقضية الفلسطينية لعام 1970، بيروت، مؤسسة الدراسات الفلسطينية، 1974، ص 135.
[55] عبد الرحمن، مرجع سبق ذكره، ص 183.
[56] الكتاب السنوي للقضية الفلسطينية لعام 1970، مصدر سبق ذكره، ص 135-136.

الوطنية، وتقوية الجهد العام في مواجهة العدوان، وإعداد الشعب، وتعبئته، ليكون مع القوّات الأردنية المسلّحة الباسلة وقوى المنظمات الفدائية المناضلة"[57].

هكذا جرى تجميد الأزمة إلى حين، واتجه كلّ طرفٍ نحو مزيدٍ من الاستعداد والتهيّؤ للاحتمالات القادمة، حيث قرّرت فصائل المقاومة الفلسطينية تشكيل لجنة مركزية تشترك فيها كافّة الفصائل. ومن جهةٍ ثانية، واصلت الحكومة الأردنية استعداداتها من خلال التعبئة النفسية والشعبية، وتشكيل القوّات الخاصّة. كما أقدمت الحكومة الأردنية، بعد ضغطٍ إسرائيليٍ شديد، على إغلاق منطقة "غور الصافي" في وجه العمليات الفدائية، فاندلعت الاشتباكات المسلّحة في أيار/مايو 1970. وبالرّغم من اتفاق الطّرفين أكثر من مرّةٍ على تدارك الوضع، فقد استمرّت الصّدامات، بصورةٍ متقطعة، إلى أن تفجّرت مرّة أخرى، في حزيران/يونيو 1970[58].

ظهرت مبادراتٌ عربيةٌ جماعيّةٌ للتوسّط بين الطرفين، حيث تشكّلت "اللجنة الرّباعية" في إطار هذه المساعي، وذلك خلال تواجد بعض الزّعماء العرب في ليبيا لحضور احتفالات عيد الجلاء. وكانت الاشتباكات، في هذه الأثناء، جارية في الأردن، عندما قرّر الزّعماء العرب تشكيل هذه اللجنة للتوسّط بين الطّرفين؛ وهي ضمّت مندوبين عن الجمهورية العربية المتحدة، والجزائر، والسودان، وليبيا.

وقد وصلت "اللجنة الرباعية" إلى عمّان، بتاريخ 29 حزيران/يونيو 1970، وعقدت سلسلة من الاجتماعات مع الطّرفين، استمرّت حتى 10 تموز/يوليو 1970. وأسفر هذا النشاط عن اتفاقٍ جديدٍ بين المقاومة الفلسطينية والحكومة الأردنية، حدّدت في ضوئه المبادئ والمرتكزات التي يجب أن تستند عليها العلاقات بين الطّرفين، وكانت من خمس نقاطٍ هي[59]:

1- أن تكون اللجنة المركزية هي المسؤولة عن كافّة التنظيمات الفلسطينية وأعمالها.
2- أن تلتزم التنظيمات الفدائية بما تلتزم به اللجنة المركزية.
3- حرّية وحماية العمل الفدائي بما لا يمسّ أمن وسيادة الدولة المركزية.

---

[57] عبد الرحمن، مرجع سبق ذكره، ص 183، أنظر أيضاً: الكتاب السنوي للقضية الفلسطينية لعام 1970، مصدر سبق ذكره، ص 136.

[58] عبد الرحمن، مرجع سبق ذكره، ص183-185.

[59] المرجع نفسه، ص 186.

4- التأكيد على بسالة الجيش الأردني وعزمه على خوض معركة التحرير إلى جانب المقاومة.
5- التأكيد على أن المقاومة الفلسطينية ركيزةً أساسيةً للمعركة ضدّ العدوان، ومن أجل التحرير.

وقد تعهّد الطرفان من جهتهما، بالالتزام بهذه المبادئ.

بعد هذا الاتفاق، طرأ تطورٌ جديدٌ على الساحة الأردنية، أسهم بصورةٍ أساسيةٍ في تفجّر الوضع مجدّداً بين الطرفين. وتمثّل هذا التطوّر بإعلان الحكومة الأردنية رسمياً، بتاريخ 26 تموز/يوليو 1970، عن موافقتها على مبادرة وزير الخارجية الأمريكي، وليم روجرز*. وكانت الجمهورية العربية المتّحدة قد أعلنت عن موافقتها على هذه المبادرة، قبل ذلك بثلاثة أيام. وقد أدّت هذه الموافقة إلى إحداثِ شرخٍ مع المقاومة الفلسطينية، فتردّت الأوضاع بصورةٍ فجائيّةٍ في الأردن، وعقدت منظمة التحرير الفلسطينية دورةً استثنائيةً للمجلس الوطني الفلسطيني، في عمّان، بتاريخ 27 آب/أغسطس 1970، أعلنت الرّفض لقرار مجلس الأمن 242، و"مبادرة روجرز"، ودعت الدّورة للعمل على إحباط هذه المبادرة. كما أصدرت اللجنة التنفيذية لمنظمة التحرير الفلسطينية بياناً أكّدت فيه على أن الساحة الأردنية هي ساحةٌ نضاليّةٌ مؤهّلةٌ لإسقاط المشاريع السياسية المطروحة. وتلا هذا التطوّر، وقوع صداماتٍ عسكريةٍ أردنية–فلسطينية، تفاوتت في حدّتها واستمراريّتها[60].

عقد مجلس الجامعة العربية، في القاهرة، في الفترة 5-6 أيلول/سبتمبر 1970، إجتماعاً طارئاً لبحث تطوّر الوضع بين السلطات الأردنية والمقاومة الفلسطينية، في سبيل وقف الصّدام. وقد وافق المجلس على قرار تأييد الاتفاق الذي عقِد بين الحكومة الأردنية واللجنة المركزية لمنظمة التحرير الفلسطينية بإشراف "اللجنة الرباعية"، الموقّع في 1 تموز/يوليو. وقرّر المجلس أن تشكّل على الفور لجنة خاصّة، تضمّ ممثّلين عن حكومات الجمهورية العربية المتّحدة، وليبيا، والسودان، والجزائر، والأمانة العامّة لجامعة الدول العربية، "لمراقبة

* تقضي "مبادرة روجرز" بأن توافق الأطراف المعنيّة على وقف إطلاق النار، وإيقاف حرب الاستنزاف بين مصر وإسرائيل، ثمّ بدء المشاورات بإشراف مبعوث الأمم المتحدة، يارانغ، من أجل إقامة سلامٍ عادلٍ ودائمٍ في المنطقة، بناءً على قرار مجلس الأمن 242.

[60] المرجع نفسه، ص 186-187.

تنفيذ الاتفاقات المعقودة، أو التي تعقد بين اللجنة المركزية لمنظمة التحرير الفلسطينية وحكومة الأردن، أو الاتصال بأصحاب العلاقة لإزالة الشكوى، ووضع الحلول السّريعة لهذا الغرض، على أن تباشر مهمّتها فوراً، وأن ترفع تقارير دوريّة إلى مجلس الجامعة، وأن تقترح دعوته للانعقاد عند الاقتضاء". وقد وافق المجلس على توجيه نداءٍ إلى الأطراف المعنيّة، ناشدها فيه العمل على "إيقاف أيّ صدام، مهما كان نوعه، ومبرّراته، وحقن الدّماء العربية الزكيّة، وتوجيه الطّاقات العربية لخدمة هدف التحرير"[61].

وصلت اللجنة الخماسيّة، برئاسة أمين شبلي (من السودان)، إلى عمّان، في 5 أيلول/سبتمبر 1970، وبدأت بإجراء اتصالاتها مع الطّرفين. وقد لعب شبلي دوراً كبيراً في إقناع قادة المقاومة الفلسطينية بالتنازل عن بعض شروطهم، للتوصّل إلى اتفاقٍ مع الحكومة الأردنية، وتلافي صدامٍ قد لا تُحمد عقباه.

وبالفعل، فقد تمّ التوصّل بين الوفدين الفلسطيني والأردني إلى ذلك الاتفاق، يوم 15 أيلول/سبتمبر. وفجأة، أعلن الأردن عن تشكيل حكومةٍ عسكريةٍ برئاسة الزعيم محمّد داوود (16 أيلول/سبتمبر) وفرض الأحكام العرفيّة على البلاد، ممّا اعتبِر إشارة سافرة إلى النيّة في حسم الأمر مع المقاومة. وقد ردّت اللجنة المركزية لفصائل المقاومة على هذا التطوّر الجديد بتعيين ياسر عرفات قائداً عاماً، وتعيين قائد جيش التحرير الفلسطيني رئيساً لأركان المقاومة الفلسطينية، بكلّ أطرافها. ودعت اللجنة المركزية إلى إضرابٍ عام، يوم 17 أيلول/سبتمبر 1970، حيث طالبت بالعمل على إسقاط الحكومة العسكرية. وهكذا تجمّعت العوامل السياسية والعسكرية لتفجير الصراع بصورةٍ دمويّة، في 17 أيلول/سبتمبر 1970، وعلى نحوٍ لم يسبق للساحة الأردنية أن شهدته من قبل[62].

عقد مجلس جامعة الدول العربية في 17 أيلول/سبتمبر جلسة استثنائية، في مقرّ الجامعة بالقاهرة، للتباحث حول الوضع في الأردن، واتخذ قراراً طلب فيه[63]:

1- إيقاف المجزرة، فوراً، حقناً للدماء العربية الزكيّة، دون قيدٍ أو شرط.

[61] الكتاب السنوي للقضية الفلسطينية لعام 1970، مصدر سبق ذكره، ص 127.

[62] عبد الرحمن، مرجع سبق ذكره، ص 188.

[63] الكتاب السنوي للقضية الفلسطينية لعام 1970، مصدر سبق ذكره، ص 127.

2- إعادة الأوضاع في الأردن إلى حالتها الطبيعية، مما يسهّل عمل اللجنة الخماسيّة لتتمكّن من استئناف مهمّتها.

3- عودة الأمين العام المساعد إلى عمّان (سليم اليافي)، ليحمل إلى اللجنة الخماسيّة ما دار في اجتماعات المجلس، في جلسته الطّارئة، بتاريخ 17 أيلول/سبتمبر 1970، لتهتدي به في اتصالاتها، وتنفيذ مهمّتها.

إستمرّت المعارك الدّامية بين الطّرفين، لمدّة عشرة أيامٍ متتالية، واشتركت فيها قوى الطّرفين المتواجهة في كلّ مكانٍ في البلاد. وقد بدأت سلسلة من الوساطات، كان لمصر الدّور الأكبر فيها، حيث أوفدت رئيس الأركان المصري إلى عمان، حاملاً رسالة من الرّؤساء العرب، المصري عبد الناصر، والليبي معمر القذافي، والسوداني جعفر النميري، يطلبون فيها وضع حدٍ للقتال الدامي. وتلا ذلك الرّسائل والبرقيّات التي بعث بها الرئيس عبد الناصر إلى كلٍ من الملك حسين وياسر عرفات، بتاريخ 19 و20 أيلول/سبتمبر 1970. وفي 22 أيلول/سبتمبر 1970، نجح عبد الناصر في عقد مؤتمر قمّةٍ عربيةٍ في القاهرة، حضره رؤساء وملوك كلٍ من الجمهورية العربية المتّحدة، والمملكة العربية السعودية وسوريا، والسودان، وليبيا، واليمن الشمالي، واليمن الجنوبي، والكويت، وتونس[64].

وقد رفضت اللجنة المركزية لحركة المقاومة الفلسطينية حضور المؤتمر، لرفضها الأسلوب الذي عالج به القادة العرب الوضع في الأردن؛ كما قاطعه العراق. وقد وجّه ياسر عرفات رئيس منظمة التحرير الفلسطينية، رسالة إلى الملوك والرؤساء العرب، قال فيها: "عمّان تحترق لليوم السادس. الآلاف من شعبنا تحت الأنقاض. عشرات الألوف من البيوت تهدّمت. مئات الآلاف من شعبنا في الشوارع والجوامع، حيث قتلانا في الساحات، والجوع أو العطش يقتل الباقين ". كما دعا عرفات الملوك والرؤساء للانتقال إلى الأردن للاطّلاع على الحالة فيها[65].

هذا الوضع استدعى تشكيل لجنةٍ عربية، على مستوى رفيع، برئاسة الرئيس السوداني جعفر النميري، يوم 24 أيلول/سبتمبر 1970. وقد تمكّنت اللجنة من التوصّل مع جميع

[64] عبد الرحمن، مرجع سبق ذكره، ص 188.

[65] وثائق فلسطين (1839-1987)، مصدر سبق ذكره، ص 423-424.

الأطراف إلى اتفاقٍ جديدٍ لوقف إطلاق النار بتاريخ 25 أيلول/سبتمبر 1970، وإطلاق سراح عددٍ من قادة المقاومة، حيث غادروا مع النميري إلى القاهرة؛ إلاّ أن القتال استمرّ رغم ذلك، فأرسل الرئيس عبد الناصر برقية جديدة للملك حسين، بتاريخ 26 أيلول/سبتمبر 1970، يخبره فيها أن تقرير اللجنة العربية يدين الموقف الأردني، وأن الرئيس النّميري سيعلن ذلك على الملأ[66].

عقد الرئيس النّميري مؤتمراً صحفياً، في اليوم نفسه، أذاع فيه تقريراً عن المساعي التي بذلها الوفد الذي ترأّسه، خلال وجوده في عمان، لمعالجة الصّدامات بين السلطة الأردنية والفدائيين. وأردف أنه تمّت موافقة الملوك والرؤساء العرب على إذاعة هذا التقرير، بعد أن استمعوا إليه؛ كما أشار إلى الجهود التي بذلها للاتصال بعرفات، وإلى عدم التعاون من قبل الملك حسين لإنجاز هذه المهمّة، حيث حمّله مسؤولية ما وقع من حوادث، بإصراره هو والسلطة الأردنية على التمادي في إبادة الشعب الفلسطيني[67].

وقد بعث الملك حسين، في 26 أيلول/سبتمبر 1970، ببرقيّتين إلى كلٍ من الرئيس جمال عبد الناصر، والملك فيصل، يتّهم فيها تقرير النميري بتحريف الحقيقة، مؤكّداً على أن السلطات الأردنية قد نفذت وقف إطلاق النار، وأن الحالة في الأردن تعود إلى وضعها الطبيعي. ثمّ أجرى الملك حسين مكالمةً هاتفية، في اليوم نفسه، مع عبد الناصر، أعلن فيها موافقته على قبول لجنةٍ عسكريةٍ للمراقبة إلى عمّان، حتى تشرف على وقف إطلاق النار، لتحاول أن تعيد الأوضاع إلى مجاريها الطبيعية، حيث طالب الملك الحكومة الجديدة بالتقيّد بالاتفاق، الذي أعلِن في 23 أيلول/سبتمبر بين السلطات الأردنية واللجنة المركزية لمنظمة التحرير الفلسطينية[68].

عقد الملوك والرؤساء العرب في القاهرة في 27 أيلول/سبتمبر 1970، إجتماعاً بحضور الملك الأردني، وعرفات، وقّعوا على إثره "إتفاقية القاهرة"، التي تضمّنت عدّة نقاط، أبرزها، وقف إطلاق النار، إيقاف جميع العمليات العسكرية، وسحب القوّات الأردنية والقوّات الفدائية إلى خارج العاصمة عمّان، وعودة الأوضاع العسكرية والمدنية في إربد إلى ما كانت عليه،

---

[66] عبد الرحمن، مرجع سبق ذكره، ص 188-189.
[67] الكتاب السنوي للقضية الفلسطينية لعام 1970، مصدر سبق ذكره، ص 118-119.
[68] المصدر نفسه، ص 145.

قبل تفجّر الوضع، وإطلاق سراح المعتقلين من الطرفين، وتشكيل "لجنة عليا"، لمتابعة تنفيذ الاتفاق، يرأسها الباهي الأدغم رئيس وزراء تونس، وتضمّ ممثّلين آخرين، يسمّي أحدهما الملك حسين، ويسمّي الثاني ياسر عرفات. وقد بدأت الحكومة الأردنية، في 82 أيلول/سبتمبر1970، برفع حظر التجوال، تدريجياً، فيما أعلنت الهيئة العليا للمتابعة تشكيل "الهيئة العسكرية العربية لمراقبة وقف إطلاق النار" بعضويّة عشرة ضبّاط من الدول العربية، التي وقّعت كشهودٍ على اتفاق 27 أيلول/سبتمبر1970[69].

واصلت اللجنة العليا مساعيها لتثبيت وقف إطلاق النار، إلى أن توصّلت بتاريخ 22 تشرين الأول/أكتوبر1970 إلى خطةٍ تفصيلية، عرِفت باسم "إتفاقيّة عمان". ومن أبرز النتائج اللاّحقة لهذا الاتفاق، إنسحاب الفدائيين من العاصمة عمَّان، وتجميعهم في منطقتي جرش وعجلون. واستمرّت لجنة المتابعة العربية بمساعيها لتنفيذ اتفاقيتي القاهرة وعمَّان، حتى أواخر 1970[70]. بذلك، استطاعت الجامعة العربية أن تتّخذ موقفاً مؤثّراً تجاه الأزمة "الأردنية-الفلسطينية"؛ فماذا عن موقفها من الاعتراف بالمنظّمة ممثّلاً شرعياً وحيداً للشعب الفلسطيني، وموقفها من الأزمة اللبنانية اللاّحقة أو دورها في مشروع السلام العربي (مشروع فاس).

الجامعة العربية والمنظمة (1973-1982)

ظلّت مسألة تمثيل منظمة التحرير للشعب الفلسطيني عالقة، حتى حرب تشرين الأوّل/أكتوبر1973. وقد أدّت عوامل عدّة إلى إثارة هذه المسألة بحدّةٍ في أواخر عام 1973. ومن هذه العوامل حرب أكتوبر نفسها، والتحرّك السياسي الذي تبعها، بهدف إيجاد تسوية للصراع العربي-الإسرائيلي، وتحقيق منظمة التحرير مستوىً من القوّة، أتاح لها اعترافاً عالمياً واسعاً. وفي هذه الفترة، طرِحت مسألة التمثيل الفلسطيني، سواءً على صعيد القضية والشعب، أو على صعيد الأراضي الفلسطينية في الضفة الغربية وقطاع غزة، التي بدا أن التسوية ستشلّها[71].

تداول مؤتمر القمّة العربي السادس، الذي انعقد في الجزائر (26-28 تشرين الثاني

69 عبد الرحمن، مرجع سبق ذكره، ص 189.
70 المرجع نفسه، ص189.
71 المرجع نفسه، ص 289.

نوفمبر 1973)، هذه المسألة، حيث أقرّ توصيةً لوزراء الخارجية العرب، باعتبار منظمة التحرير الفلسطينية الممثّل الشرعي الوحيد للشعب الفلسطيني (على الرغم من تحفّظ الأردن على هذا القرار)[72].

ظلّت مسألة تمثيل الشعب الفلسطيني موضع أخذٍ وردٍ على الساحة العربية، إلى أن حسِمت فلسطينياً، في المجلس الوطني الفلسطيني، الذي أقرّ في البرنامج المرحلي، الصّادر عن دورته الثانية عشرة (1-6 حزيران/يونيو 1974)، مبدأ إقامة السلطة الوطنية الفلسطينية على الأراضي التي يتمّ تحريرها من الاحتلال. وحسِمت، عربياً، في قمّة الرباط العربية، في العام نفسه، حيث رفع وزراء الخارجية العرب توصية إلى القمّة، في 25 تشرين الأوّل/أكتوبر1974، جاء فيها: "إن أيّ أرضٍ من فلسطين يتم تحريرها عن طريق ممارسة الصراع، بأساليبه المختلفة، تعود لأصحابها الشعب الفلسطيني، تحت قيادة منظمة التحرير الفلسطينية، مع التأكيد على حقّه في إقامة سلطته الوطنية المستقلّة على الأراضي التي يتمّ تحريرها".

وعندما انعقدت القمّة العربية في الرّباط (29 تشرين الأوّل/أكتوبر1974)، أقرّت التوصية، وأكّدت بأن منظمة التحرير الفلسطينية هي الممثّل الشرعي والوحيد للشعب الفلسطيني*. وأعلن الأردن التزامه بقرارات هذه القمّة، والتي شملت النقاط الأساسية التالية[73]:

1- تأكيد حقّ الشعب الفلسطيني في العودة إلى وطنه، وتقرير مصيره.
2- تأكيد حقّ الشعب الفلسطيني في إقامة السلطة الوطنية المستقلّة، بقيادة منظمة التحرير الفلسطينية بوصفها الممثّل الشرعي الوحيد للشعب الفلسطيني، على أيّة أرضٍ فلسطينيةٍ يتمّ تحريرها.
3- قيام الدول العربية بمساندة هذه السلطة عند قيامها، في جميع المجالات، وعلى جميع المستويات.

---

[72] الكتاب السنوي للقضية الفلسطينية لعام 1973، بيروت، مؤسسة الدراسات الفلسطينية، د.ت.، ص144، أنظر أيضاً: وثائق فلسطين (1839-1987)، مصدر سبق ذكره، ص 424.

* أصدر مجلس الجامعة العربية في 9 أيلول/سبتمبر1976، قراراً بقبول فلسطين عضواً كامل العضوية في جامعة الدول العربية.

[73] عبد الرحمن، مرجع سبق ذكره، ص 290.

4- دعم منظمة التحرير الفلسطينية في ممارسة مسؤولياتها على الصعيدين القومي والدولي في إطار الالتزام العربي.

5- دعوة سوريا، والأردن، ومصر، ومنظمة التحرير الفلسطينية، لوضع صيغةٍ لتنظيم العلاقات بينها، في ضوء هذه المقرّرات، ومن أجل تنفيذها.

6- إلتزام جميع الدول العربية بالحفاظ على الوحدة الوطنية الفلسطينية، وعدم التدخّل في الشؤون الداخلية للعمل الفلسطيني.

وبالرّغم من أن بعض الدول العربية لم تحافظ على التزامها بذلك، فإن الدول العربية، في مرحلة ما بعد حرب أكتوبر، أصبحت أكثر حرصاً على تجنّب التدخّل في المسائل الفلسطينية الداخلية. وأصبحت منظمة التحرير الفلسطينية، في نفس الوقت، أكثر قدرةٍ على ممارسة مسؤولياتها، وأصبح واضحاً للدول العربية أنه لم يعد من الممكن أن تفرض الدول العربية حلولاً وإجراءات حول القضية، لا ترتضيها منظمة التحرير الفلسطينية، وأصبحت المنظمة هي المسؤولة الأولى، وليست الدول العربية، عن اتخاذ القرار النهائي المتعلّق بمستقبل القضية[74].

أسهم اعتراف الدول العربية في مؤتمر القمّة العربي السّابع بمنظمة التحرير الفلسطينية ممثّلاً شرعياً وحيداً للشعب الفلسطيني، في تسريع وتيرة الاعتراف الدولي بالمنظمة. وما إن انعقدت دورة الجمعيّة العامّة لهيئة الأمم المتحدة التاسعة والعشرين (14 تشرين الأوّل/أكتوبر1974)، حتى قرّرت إدراج قضية فلسطين كموضوعٍ مستقلٍ على جدول أعمالها، واعترفت بالمنظمة ممثّلاً شرعياً وحيداً للشعب الفلسطيني، حيث دعتها إلى شرح موقفها من القضية الفلسطينية، في مطلع شهر تشرين الثاني/نوفمبر 1974، وصادقت بالأكثرية السّاحقة، على قبولها عضواً مراقباً في جميع أجهزتها. وإلى جانب ذلك، اتخذت قرارها 3236، الصّادر في 20 تشرين الثاني/نوفمبر 1975، التي أكدّت فيه حقّ الشعب الفلسطيني في تقرير المصير، وفي الاستقلال، والسيادة الوطنية، وفي العودة إلى وطنه، والنضال من أجل حقوقه، بجميع الوسائل، طبقاً لأهداف ومبادىء الأمم المتحدة[75].

---

[74] عادل حسين غنيم، القضية الفلسطينية (دراسات معاصرة لبعض جوانبها)، القاهرة، دار الكتاب الجامعي، 1982، ص 153.

[75] توما، مرجع سبق ذكره، ص 268-269.

وقد أدّت الصدامات العنيفة التي حدثت بين الجيش الأردني والمقاومة الفلسطينية، في سبتمبر/أيلول1970، وفي يوليو/تموز1971، إلى إخراج العمل الفدائي الفلسطيني من الأردن، وحرمان المقاومة من أهم ساحاتها. غير أن المقاومة استطاعت أن ترسّخ قاعدة قوية لها في لبنان، لكنّها اضطرّت لخوض صراعٍ عنيفٍ مع الجيش اللبناني لتحقيق ذلك، وانتزعت "اتفاقيّة القاهرة"*، في تشرين الثاني/نوفمبر1969، التي تخوّلها حقّ العمل المسلّح عبر لبنان. ثمّ ما لبثت أن وجدت نفسها تدخل في مستنقع الحرب الأهلية اللبنانية، حيث استهدف التحالف الكتائبي الماروني، الذي أشعل فتيل الحرب في نيسان/إبريل 1975**، التواجد الفلسطيني، أساساً[76]. فقد تهدّدت مصالح هذه الأحزاب اليمينية المارونية (الكتائب والأحرار) الإقتصادية والسياسية، نتيجة لنموّ الحركة الوطنية اللبنانية، المتحالفة مع الثورة الفلسطينية. وقد عمدت منظمة التحرير إلى عدم المشاركة بشكلٍ رئيسيٍ في القتال، خلال الأشهر الأولى من الحرب؛ ورغم إدراكها أن الحرب موجّهة ضدّها أساساً، الأمر الذي ظهر واضحاً في محاولة الأحزاب اليمينية تصوير ما يجري باعتباره قتالاً فلسطينياً- لبنانياً، فإن المنظمة فعلت كلّ ما بإمكانها لتهدئة الوضع. لكن، مع الأشهر الأخيرة من عام 1975، تطوّرت الحرب بشكلٍ اضطّر المقاومة الفلسطينية إلى التدخّل بقوةٍ وفعاليّة. وفي 24 تشرين الأوّل/أكتوبر1975، أعلنت المقاومة الفلسطينية والحركة الوطنية اللبنانية عن تشكيل (القوّات المشتركة)، بقيادةٍ موحّدة. وتصاعد القتال بحدّةٍ في الأشهر التي أعقبت نهاية العام 1975 وبداية 1976، وهو امتدّ إلى مختلف المناطق اللبنانية[77].

عمدت سوريا، ذات النفوذ القوي في لبنان، إلى التدخّل العسكري المباشر في الأحداث اللبنانية، في محاولةٍ للسيطرة على الوضع، فيما بين نيسان/إبريل وحزيران/يونيو1976. فدخلت دفعاتٍ عدّة من القوّات السورية إلى الأراضي اللبنانية، واندفعت باتجاه المناطق التي

* تضمّنت " اتفاقية القاهرة " تسهيل العمل الفدائي الفلسطيني، وتنظيم الدخول والخروج، والتجوّل للفدائيين، وإيجاد انضباط وتنسيق وتعاون مشترك بين الثورة الفلسطينية والجيش اللبناني، وقيام قيادة الكفاح المسلح بضبط تصرّفات أفرادها، وعدم تدخّلهم في شؤون لبنان. كما تمارس السلطات اللبنانية- مدنية وعسكرية، صلاحياتها في جميع المناطق اللبنانية، في كلّ الظروف.

** قام مسلّحو "حزب الكتائب"، في نيسان/إبريل 1975، بقتل مجموعة من الفلسطينيين واللبنانيين الذين كانوا يستقلون باصاً، في طريق العودة إلى مخيّم تل الزعتر. وقد تفجّر الوضع، إثر هذه المذبحة، التي عرفت بمذبحة عين الرمانة، والتي اعتبرت بداية الحرب الأهلية اللبنانية.

[76] صالح، القضية الفلسطينية، مرجع سبق ذكره، ص 97-98.

[77] عبد الرحمن، مرجع سبق ذكره، ص 283-285.

كانت تحت سيطرة الحركة الوطنية اللبنانية والمقاومة الفلسطينية. وقد رأت هذه الأطـراف، بأن التدخّل السوري على هذا النحو، هو محاولة للسيطرة عليها، من شأنها أن تخلّ بميـزان القوى في غير صالحها، وتحجّم دورها، سواء في مطالب الحركة الوطنية اللبنانية بتطبيـق الديموقراطية اللبنانية، أو بالنسبة لوجود الثورة الفلسطينية، وفعاليّتها وحرّية حركتهـا. وقـد تصدّت القوّات المشتركة، الفلسطينية واللبنانية، لتقدّم القوّات السورية. ومع تفاقم الوضع على هذه الصّورة خلال صيف1976، بدأت الدول العربية محاولات تطويق الوضع، والحدّ مـن الاتجاه إلى تدويل الأزمة[78].

وقد تتالت الاتصالات العربية مع تطوّر الأحداث في لبنان، لعقد مؤتمر قمّةٍ فـي سـبيل معالجة الأزمة اللبنانية. وتباينت الآراء بشأنه، ما بين أن يقتصر الاشتراك فيه على الأطراف المعنيّة، مباشرة، أو أن يشمل سائر الدول الأعضاء في جامعة الدول العربية، إلى أن بـرز الاتجاه إلى عقد مؤتمر قمّةٍ مصغّرٍ في الرياض، تشترك فيه سـتّة أطـراف هـي: لبنـان، وسورية، ومصر، والمملكة العربية السعودية، والكويت، ومنظمة التحرير الفلـسطينية، مـن أجل التمهيد لعقد مؤتمر القمّة العربي الشامل، ولضمان نجاحه. وقد اختتم المؤتمر الـسّداسي أعماله في 16 تشرين الأوّل/أكتوبر 1976، بإصدار بيانٍ بوجوب إنهاء الأزمـة اللبنانيـة، فضلاً عن قراراتٍ تنفيذيّةٍ تضمن ذلك، كان أهمّها[79]:

1- إنهاء الاقتتال في الأراضي اللبنانية كافّة، من قِبل جميع الأطراف، إبتـداءً مـن 21 تشرين الأوّل/أكتوبر.
2- تعزيز قوّات الأمن العربية، لتصبح قوّة ردع، يقع على عاتقها فرض الالتزام بوقـف الاقتتال، والفصل ما بين المتحاربين، وردع أيّ مخالفٍ لذلك.
3- تطبيق " اتفاقية القاهرة "، وملاحقها، التي أعلن رئيس منظمة التحريـر الفلـسطينية التزامه الكامل لها.
4- حفظ الأمن الداخلي في لبنان، والإشراف على جمع الأسلحة الثقيلة، ومساعدة السلطة اللبنانية في استلام المرافق، والمؤسّسات العامة.

---

[78] المرجع نفسه، ص 285.

[79] الكتاب السنوي للقضية الفلسطينية لعام 1976، بيروت، مؤسسة الدراسات الفلسطينية، 1979، ص 100-102.

كما أكّد المؤتمرون على ضرورة الحفاظ على سيادة لبنان ووحدته، وفي الوقت نفسه، على ضرورة حماية منظمة التحرير. كما أكّدت المنظمة، من جانبها عدم رغبتها في التدخّل في الشؤون الداخلية اللبنانية. وعلى خلفية هذا المؤتمر، عقِدت قمّة عربية ثانية في القاهرة (25-26 تشرين الأوّل/أكتوبر 1976)، صادقت على قرارات مؤتمر الرياض السّداسي. وباشرت "قوّات الردع العربية"، التي تكوّنت من ثلاثين ألفاً من الجنود السوريين وقوّاتٍ رمزيّة من عددٍ آخر من الدول العربية، أعمالها. ولم يمضِ وقتٌ طويلٌ حتى أضحت القوّات السورية هي كلّ قوّات الردع، بعد أن انسحبت قوّات الدول الأخرى؛ وشهدت الفترة التي تلت هذه الأحداث هدوءاً نسبياً على جبهة الحرب في بيروت، والداخل اللبناني، بينما بدأت المعارك مع "إسرائيل" في الجنوب اللبناني[80].

ما إن خفّت حدّة الأزمة اللبنانية، حتى جاءت زيارة الرئيس المصري أنور السادات إلى القدس المحتلّة، في 19 تشرين الثاني/نوفمبر 1977. وهكذا انشغلت الدول العربية بالتصدّي لهذا الانفراد، ومعالجة ما نجم عنه من آثار. وقد استطاعت تلك الدول في أعقاب توقيع مصر لاتفاقيتي كامب ديفيد*، مع "إسرائيل" والولايات المتحدة، أن تصوغ موقفاً عربياً موحّداً، في مؤتمر القمّة التاسع ببغداد (2-5 تشرين الثاني/نوفمبر 1978)، أكّدت فيه التزامها بقرارات الأمم المتحدة في تسوية الصراع العربي–الإسرائيلي، وجمّدت عضوية مصر في الجامعة العربية، ونقلت مقرّ الجامعة إلى تونس[81]. كما تقرّر تشكيل صندوقٍ للدّعم القومي، تموّله دول النفط العربية، وتتوزّع مساعداته على كلٍ من سوريا، والأردن، ومنظمة التحرير الفلسطينية، ولبنان، باعتبارها أطراف مواجهةٍ مباشرة. كما تمّ إقرار تقديم دعمٍ ماليٍ سنويٍ لكلّ من الأردن ومنظمة التحرير، مشتركين، لتوجيهه في رعاية صمود أبناء الشعب الفلسطيني في الأراضي المحتلّة[82].

---

[80] عبد الرحمن، مرجع سبق ذكره، ص 285-286.

* وقعت اتفاقية كامب ديفيد بين مصر والكيان الإسرائيلي، برعاية الولايات المتحدة في 17 أيلول/سبتمبر 1978. ودخلت حيّز التنفيذ في 26 آذار/مارس 1979. والاتفاقية مقسومة إلى وثيقتين: "الأولى ترسم أسس علاقة الكيان الإسرائيلي مع البلاد العربية، ومستقبل الضفة الغربية وقطاع غزة، وأما الثانية، فتحدّد أسس "معاهدة السلام بين مصر والكيان الإسرائيلي".

[81] أحمد صدقي الدّجاني، مسيرة الشعب الفلسطيني وآفاق الصراع العربي – الإسرائيلي في الثمانينات، بيروت، مؤسسة الدراسات الفلسطينية، 1980، ص14.

[82] عبد الرحمن، مرجع سبق ذكره، ص 291.

جرى التأكيد على إدانة اتفاقيتي كامب ديفيد، والاستمرار في تطبيق أحكام المقاطعة على النظام المصري، في مؤتمر القمّة العربي العاشر، الذي عقِد في تونس، في 22 تشرين الثاني/نوفمبر 1979. كما جرى التأكيد أيضاً على استمرار تقديم الدّعم المالي لمنظمة التحرير الفلسطينية، لدعم صمود الفلسطينيين في مواجهة العدوّ الصهيوني، سواء في الأراضي المحتلّة، أو في الجنوب اللبناني[83].

وفي الفترة بين (25-27) تشرين الثاني/نوفمبر 1980، عقِد في عمّان مؤتمر القمّة العربي الحادي عشر في ظلّ وضعٍ عربيٍ متفكّك، وفي ظلّ تفشّي الخلافات العربية، وتراكم المشاكل في وجه العمل العربي المشترك. وقد حاولت منظمة التحرير الفلسطينية أن تؤجّل انعقاد المؤتمر، حتى تتهيّأ أسباب نجاحه، وحتى لا تتّسع الهوّة بين الدول العربية، وخصوصاً وأن سوريا كانت مع تأجيل المؤتمر. وكان قرار المنظمة المناسب القاضي بعدم المشاركة في المؤتمر تجنّباً لمزيدٍ من الانشقاق، وحفاظاً على "جبهة الصمود والتصدّي"، التي كانت تشكّلت لمواجهة كامب ديفيد، وضمّت كلاً من سوريا والجزائر واليمن الديمقراطي، إضافة إلى منظمة التحرير الفلسطينية. وأوردت المنظمة في بيان، أسباب عدم حضورها للمؤتمر؛ كما أعلنت كلٌ من سوريا، والجزائر، واليمن الديمقراطي، ولبنان، عدم رغبتها في المشاركة. ومع ذلك، عقِد المؤتمر في عمّان، وصدرت عنه قرارات، جرى التأكيد فيها على قرارات قمّتي بغداد وتونس، فيما يتعلّق بالقضية الفلسطينية[84].

في تموز/يوليو 1981، انفجرت الاشتباكات المسلّحة الفلسطينية- الإسرائيلية في لبنان. ثمّ أعقب ذلك اقتراح الأمير فهد بن عبد العزيز، وليّ العهد السعودي (في ذلك الحين)، "مبادرة سلام" لحلّ النزاع في الشرق الأوسط، وذلك في الشهر نفسه[85]. وتضمّنت هذه المبادرة ثماني نقاط هي[86]:

1- إنسحاب "إسرائيل" من جميع الأراضي العربية التي احتلّتها عام 1967، بما فيها القدس العربية.

---

[83] وثائق فلسطين (1839-1987)، مصدر سبق ذكره، ص 431-433.
[84] عبد الرحمن، مرجع سبق ذكره، ص 293.
[85] المرجع نفسه، ص 293.
[86] وثائق فلسطين (1839-1987)، مصدر سبق ذكره، ص 437.

2- إزالة المستعمرات التي أقامتها "إسرائيل" في الأراضي العربية بعد عام 1967.
3- ضمان حرّية العبادة، وممارسة الشعائر الدينية لجميع الأديان في الأماكن المقدّسة.
4- تأكيد حقّ الشعب الفلسطيني في العودة، وتعويض من لا يرغب في العودة.
5- تخضع الضفّة الغربية وقطاع غزّة لفترةٍ انتقالية، تحت إشراف الأمم المتحدة، ولمدّةٍ لا تزيد عن بضعة أشهر.
6- قيام الدولة الفلسطينية المستقلّة، بعاصمتها القدس.
7- تأكيد حقّ دول المنطقة بالعيش بسلام.
8- تقوم الأمم المتحدة، أو بعض الدول الأعضاء فيها، بضمان تنفيذ تلك المبادىء.

وقد أدّت هذه المبادرة إلى بروز خلافاتٍ بين الدول العربية، حيث أيّدها البعض علانية، فيما عارضت دول "جبهة الصمود والتصدّي" هذا المشروع، ضمناً. وكانت الأردن من بين الدول التي أيّدت المشروع. أما منظمة التحرير الفلسطينية، فإن موقفها لم يتحدّد بشكله النهائي، في حينه، واكتفى رئيس اللجنة التنفيذية للمنظمة بالقول إن الخطّة السعودية تقدّم بدايةً حسنةً لسلامٍ دائم في المنطقة، معرباً عن تشاؤمه بوجهٍ عامٍ إزاء احتمال تحقيقها. وانطوى الموقف الفلسطيني لاحقاً على رفض المبادرة، وذلك من خلال التنسيق الذي ظهر بين دول "جبهة الصمود والتصدّي"، وفي القمّة العربية في فاس في 25 تشرين الثاني/نوفمبر 1982، حيث عقد المؤتمر جلسة واحدة، وفشل في أن يحقّق إجماعاً عربياً لجهة الحضور، ولجهة مناقشة مبادرة الأمير فهد. وقرّر المجتمعون تأجيله إلى أجلٍ غير مسمّى، بعد تخلّف رؤساء تسع دولٍ عن حضوره[87]. ثمّ نشأت ظروف وعوامل جديدة، استدعت أن يستأنف المؤتمر أعماله، من أهمّها: الاجتياح الإسرائيلي للبنان، وتدمير معظم البنية التحتيّة لمنظمة التحرير الفلسطينية، وإجبار نحو عشرة آلاف من مقاتليها على الخروج من لبنان، في صيف 1982، بالإضافة إلى مشروع الرئيس الأمريكي، رونالد ريغان، الذي أعلنه في 2 أيلول/سبتمبر 1982، إثر الاجتياح الإسرائيلي للبنان، ويدعو إلى تحقيق الحكم الذّاتي في الضفة الغربية وقطاع غزة بالإرتباط مع الأردن، على أن يتحدّد الوضع النهائي لهذه الأراضي عن طريق المفاوضات[88].

---

[87] عبد الرحمن، مرجع سبق ذكره، ص 293-294.

[88] صالح، فلسطين....، مرجع سبق ذكره، ص 461، أنظر أيضاً: وثائق فلسطين (1839-1987)، مصدر سبق ذكره، ص 329-335.

إستأنف المؤتمر أعماله في مدينة فاس في المغرب، خلال الفترة بين 6-9 أيلول/سبتمبر 1982، حيث تبنّى مشروع الملك فهد، والذي عرِف بمشروع السلام العربي. وقد أيّد المجلس الوطني الفلسطيني السادس عشر، المنعقِد في الجزائر، في 22 شباط/فبراير 1983، (مشروع فاس)، حيث مثّل هذا المشروع الخطّ السياسي العربي العام، الذي ساد حقبة الثمانينيّات، والذي يجمع بين الاعتراف الضمنيّ بالكيان الإسرائيلي، وإقامة الدولة الفلسطينية على الضفّة الغربية وقطاع غزّة[89].

الجامعة العربية والمنظمة (1987-1993)

عانت منظمة التحرير الفلسطينية من استضعافٍ سياسي، إثر المحاولات المتوالية لاجتثاثها عسكرياً. ووصلت حالة تهميشها إلى مدىً كبيرٍ في مؤتمر القمّة العربي في عمّان، في تشرين الثاني/نوفمبر 1987[90].

عقِدت هذه القمّة الاستثنائية، في الفترة من 8-11 تشرين الثاني/نوفمبر 1987، في ظلّ انقسامٍ عربي، وحرب الخليج الأولى، وجمود القضية الفلسطينية، واستمرار الحصار على المخيّمات الفلسطينية في لبنان. إلاّ أن تطوّرات الحرب الإيرانية–العراقية كانت السبب الرئيسي لعقد هذه القمّة، حيث تمّت في هذا المؤتمر إدانة موقف إيران (واعتبارها عدوّاً للعرب، وليس إسرائيل) لإصرارها على الاستمرار في الحرب[91]! ولم يرِد ذكر القضية الفلسطينية في بيان القمّة الختامي، إلاّ في نهايته، على خلاف المألوف، حيث جاء ذكرها هامشياً؛ بالإضافة إلى ذلك، اقترح الأردن تطبيع علاقات الدول العربية مع مصر، وذلك دعماً للعراق في حربه مع إيران، رغبة في عزل سوريا وليبيا، وكانتا تقفان بجانب إيران. وفي شهر كانون الثاني/يناير من ذلك العام، كانت مصر قد حضرت مؤتمر منظمة الدول الإسلامية، الذي انعقد في الكويت، وذلك للمرّة الأولى منذ توقيعها على "معاهدة السلام" مع "إسرائيل" عام 1979. هذه التحرّكات الرّامية إلى الوفاق مع مصر، أذِنت بنهاية آمال الفلسطينيين بتسوية الصراع في سياقٍ عربي-إسلاميٍ واسع، حيث حلّت استراتيجية

---

[89] صالح، فلسطين....، مرجع سبق ذكره، ص 462-463.

[90] صالح، القضية....، مرجع سبق ذكره، ص 116.

[91] راندا أبو الدهب، فلسطين في القمم العربية، صامد الاقتصادي (عمّان)، عدد 125، نيسان/أيار/حزيران 2001، ص102-103.

الاعتماد على الذّات، والوحدة في المذهب محلّ التعويض على دبلوماسية الزعامة العربية[92].

لقد أدّى اليأس من وعود التسوية السلمية، أو العون الخارجي، والشعور الشعبي القوي بضرورة المبادرة الذاتية، وإثبات الهويّة، وانتزاع الحقّ من الغاصبين، إلى اندلاع الانتفاضة، في 9 كانون الأوّل/ديسمبر 1987[93]. وقد عدّتها منظمة التحرير الفلسطينية رافعة سياسية لها، فحاولت استثمارها بشكلٍ مبكر؛ وهي قامت بتشكيل "القيادة الوطنية الموحّدة" للإنتفاضة (بعد شهرٍ من اندلاعها)، حيث شاركت الفصائل الفلسطينية، وخصوصاً "فتح"، بفاعلية في الانتفاضة. فيما ردّ الكيان الصهيوني باغتيال أبي جهاد (الرجل الثاني في "فتح") في تونس، في 16 نيسان/إبريل 1988، وذلك ضمن حملته الشرسة لقمع الانتفاضة[94].

ولدعم الانتفاضة الفلسطينية، عقِدت القمّة العربية، في الجزائر، ما بين 7-9 حزيران/يونيو 1988. وهي قرّرت تقديم كافّة أنواع المساندة والدعم لاستمرار مقاومة وانتفاضة الشعب الفلسطيني، من خلال منظمة التحرير الفلسطينية، والتأكيد على رفض الحلول الجزئية والمنفردة، بشأن الصراع العربي–الصهيوني، ورفض المشاريع التي تتنكّر لحقوق الشعب الفلسطيني، ودعوة مجلس الأمن إلى "تحمّل مسؤولياته الكاملة تجاه انتهاكات إسرائيل"، ودعوة الولايات المتّحدة إلى تغيير موقفها المعادي للشعب الفلسطيني، ومنظمة التحرير. كما أكّد المؤتمر على مشروع السلام العربي، وطالب بعقد مؤتمرٍ دوليٍ للسلام في الشرق الأوسط، كما أدان قصف مقرّ منظمة التحرير في تونس (تشرين الأول/أكتوبر 1985)، واغتيال الشهيد خليل الوزير (أبو جهاد)[95].

كما أفادت منظمة التحرير الفلسطينية من قيام الأردن بفكّ روابطه الإدارية والقانونية مع الضفّة الغربية، في 31 تموز/يوليو 1988، لتؤكّد تمثيلها الرّسمي الوحيد لأهل الضفّة الغربية[96].

نجحت قيادة المنظمة في عقد المجلس الوطني الفلسطيني التاسع عشر، في الجزائر (12-15 تشرين الثاني/نوفمبر1988)، وفي دورةٍ غير عادية، حملت إسم "دورة الانتفاضة"،

---

[92] سميح فرسون، فلسطين والفلسطينيون، بيروت، مركز دراسات الوحدة العربية، 2003، ص 442-443.
[93] صالح، الطريق إلى القدس، القاهرة، مركز الإعلام العربي، ص 239.
[94] صالح، القضية....، مرجع سبق ذكره، ص 116.
[95] أبو الدهب، مرجع سبق ذكره، ص 103-104.
[96] صالح، القضية....، مرجع سبق ذكره، ص 116-117.

وشاركت في حضور المجلس معظم فصائل منظمة التحرير الفلسطينية؛ وفي هذا المجلس، تمّ وضع برنامجٍ فلسطينيٍ قائم على الاعتراف بقرار الأمم المتحدة رقم 181، الصّادر في تشرين الثاني/نوفمبر 1947، بتقسيم فلسطين إلى دولتين، عربية ويهودية؛ كما أعلن المجلس استقلال دولة فلسطين، ودعا إلى تسويةٍ سياسية، من خلال مؤتمرٍ دولي، قائمٍ على أساس قراري مجلس الأمن 242 (الصّادر في تشرين الثاني/نوفمبر 1967) و338 (الصّادر في تشرين الأوّل/أكتوبر 1973)*. كما دعا إلى الاعتراف بحقّ تقرير المصير للشعب الفلسطيني[97].

لقي الإعلان عن استقلال دولة فلسطين ترحيباً دولياً واسعاً، حيث اعترفت بهذه "الدولة" حوالي 120 دولة، خلال بضعة أشهر. ورغم أن الولايات المتحدة ودول أوروبا الغربية لم تعترف بها، ورغم أنها عملياً، كانت "أملاً"، لم يقم بعد على أرض الواقع، فإن ذلك أعاد تحريك القضية دولياً، وأعاد لمنظمة التحرير الفلسطينية حضورها السياسي[98].

وقد أيدّ مؤتمر القمّة العربي الاستثنائي، في الدّار البيضاء، في الفترة 23-26 أيار/مايو 1989، القرارات التي اتخذها المجلس الوطني الفلسطيني، في دورته التاسعة عشر، وهي اعتبار قراري مجلس الأمن، رقم 242 و338، أساساً لعملية التسوية. كما أعلنت القمّة تمسكها بمبدأ الأرض مقابل السلام[99].

في أواخر الثمانينيّات وأوائل التسعينيّات، حدثت تغيّرات على المستوى العربي والدولي، أضعفت كثيراً الموقف الفلسطيني والعربي. فقد حدث مزيدٌ من الضعف والتفكك في الساحة العربية، خصوصاً إثر الاجتياح العراقي للكويت، في 2 آب/أغسطس 1990، وما نتج عنه من عداءٍ بين البلاد العربية، واستنزاف الموارد والثّروات العربية، وتدمير البُنية العسكرية للعراق، وتهجير وهجرة مئات الآلاف من الفلسطينيين من الكويت، في أثناء الاجتياح العراقي، وبعد انسحابه منها، وما تلاه من حجب الدعم عن منظمة التحرير الفلسطينية،

---

* صدر قرار(338) عن مجلس الأمن، في تشرين الأول/أكتوبر 1973، ويدعو فيه إلى وقف إطلاق النار، والبدء في المفاوضات، وتنفيذ قرار مجلس الأمن (242) بجميع أجزائه، بهدف إقامة سلامٍ عادلٍ ودائمٍ في الشرق الأوسط.

[97] صالح، الطريق....، مرجع سبق ذكره، ص 243-244.

[98] صالح، القضية....، مرجع سبق ذكره، ص 117.

[99] أبو الدهب، مرجع سبق ذكره، ص 104-105.

لوقوف المتنفّذين فيها إلى جانب النظام في العراق. وبشكلٍ عام، فإن هذا الاجتياح، وما استتبعه من "حرب الخليج" ونتائجها، كانت له آثار كارثيّة على قضية فلسطين[100].

أما في الإطار الدولي، فقد شهدت هذه الفترة انهيار الاتحاد السوفياتي، وتفكّكه، وكذلك كتلة الدول الاشتراكية، وتحوّلها من حالة المنافسة والعداء لأمريكا وحلفائها، إلى حالةٍ من التوافق و"الاسترضاء". وفي ضوء التحوّل نحو الرأسمالية والديمقراطية الغربية، والحاجة إلى المساعدات الاقتصادية من الغرب، حصل اختلال في التوازن السياسي الدولي، الذي كان يستفيد منه الجانب الفلسطيني والعربي، إلى حدٍ ما، عندما كانت هناك حالةٌ من التنافر والاستقطاب تسمح بمجالٍ للمناورة. وهكذا أبرزت الولايات المتحدة كقوّةٍ وحيدةٍ أولى في العالم، خصوصاً بعد حرب الخليج الثانية في أوائل 1991، وهي استثمرت ذلك في فرض هيمنتها، وإرادتها، وتصوّراتها لنظامٍ عالميٍ جديد[101].

وقد سعت الولايات المتحدة إلى استثمار حالة التمزّق العربي، التي أعقبت حرب الخليج. فدعا الرئيس الأمريكي جورج بوش، بعد بضعة أيامٍ من إجبار العراق على الانسحاب من الكويت، في 6 آذار/مارس 1991، إلى عقد مؤتمرٍ دوليٍ لتسوية الصراع العربي-الإسرائيلي. وكانت الدّعوة مبنيّة أساساً على تطبيق قرار مجلس الأمن الدولي رقم 242[102].

رحّبت الجامعة العربية بهذه الدّعوة، حيث اتخذ مجلسها في دور انعقاده العادي السادس والتسعين، على مستوى وزراء الخارجية، في أيلول/سبتمبر 1991، قراره رقم 5092، الذي يرحّب بالمساعي الرامية لإقامة سلامٍ عادلٍ وشاملٍ في الشرق الأوسط، ويساند الأعضاء الخمسة المشاركين* في المفاوضات المقبلة، ويفوّض الأمين العام ببذل جهوده في هذا الاتجاه[103].

إنعقد "مؤتمر مدريد للسلام في الشرق الأوسط" في 30 تشرين الأول/أكتوبر 1991، برعاية الولايات المتحدة والاتحاد السوفييتي، وبحضورٍ أوروبيٍ شكلي. وشاركت أكثر البلاد

---

[100] صالح، القضية...، مرجع سبق ذكره، ص 117-118.

[101] صالح، الطريق...، مرجع سبق ذكره، ص 245.

[102] صالح، فلسطين...، مرجع سبق ذكره، ص 470.

* أي: مصر، الأردن، سوريا، لبنان، فلسطين.

[103] أحمد عصمت عبد المجيد، جامعة الدول العربية والقضايا المعاصرة، شؤون عربية (القاهرة)، عدد 73، مارس/آذار 1993، ص14.

العربية في المؤتمر (مصر، الأردن، سوريا، لبنان، المغرب، تونس، الجزائر، ودول مجلس التعاون الخليجي الستّة). وتمكّن الكيان الصهيوني من فرض شروطه على التمثيل الفلسطيني، فتمّ استبعاد المشاركة الرّسمية لمنظمة التحرير الفلسطينية في المؤتمر، حيث شارك ممثّلــون فلسطينيون عن الضفّة والقطاع (بمباركة منظمة التحرير) تحت الغطاء الأردني، وضمن وفد أردنيٍ- فلسطينيٍ مشترك[104]. وقد تلا المؤتمر مفاوضات عربية-إسرائيلية مباشرة. لكن، لم تنفع حوالي سنتين من المفاوضات بين الجانب الفلسطيني والجانب الإسـرائيلي فـي كـسر التصلّب الصهيوني[105].

عمدت الولايات وإسرائيل إلى الدبلوماسية السرّية، فبدأت مفاوضات سرّية في أوسلو بين وفدين إسرائيلي وفلسطيني بعيداً عن مائدة المفاوضات الرئيسية، وهي انتهت إلى التوقيع على "اتفاق أوسلو"، في 13 أيلول/سبتمبر 1993 الذي عرِف باتفاق إعلان المبادىء "غزة – أريحا أوّلاً"[106].

شكّل اتفاق "غزة – أريحا" مفاجأة للدول العربية عامّة، والأردن وسوريا ولبنان المشاركين في مفاوضات مؤتمر السلام للشرق الأوسط خاصّة. وقد تفاوتت ردود الفعل الأوّلية على هذه المفاجأة؛ فبعضها جاء رافضاً وبعضها أظهر ميلاً للهدوء وعدم الانفعال، وبعضها جاء مؤيّداً أو مباركاً. وقد أدّى الاتفاق إلى حالةٍ من التنافس الشديد مع الأطراف العربية، ذات العلاقــة المباشرة بــ"عملية السلام". وقد كان هذا الاتفاق بالنسبة لهذه الأطراف مصدر قلقٍ حقيقــي، لاعتباراتها ومصالحها بالأساس[107].

إتفاق أوسلو: تحوّلٌ مفصلي

اتّسم "اتفاق أوسلو" بالمرحلية، إذ تضمّن حكماً ذاتياً في قطاع غزة وأريحا، أوّلاً، على أن يغطّي مناطق فلسطينية أوسع في مراحل تالية، خصوصاً تلك المأهولة بالــسكّان. وتــشمل صلاحيات السلطة التعليم، والصحّة، والشؤون الاجتماعية، والضرائب المباشرة، والسياحية؛

---

104 صالح، فلسطين...، مرجع سبق ذكره، ص 470.

105 صالح، القضية...، مرجع سبق ذكره، ص 120.

106 حسين شريف، المفهوم السياسي والاجتماعي لليهود عبر التاريخ (1900ق.م/1995م)، الجزء الرابع، الشرق الأوسط في ظلّ النظام الدولي الجديد (1981-1995)، القاهرة، الهيئة المصرية العامة للكتاب، 1996، ص 330.

107 عماد يوسف وآخرون، الانعكاسات السياسية لاتفاق الحكم الذاتي الفلسطيني "غزة-أريحا أوّلاً"، عمّان، مركز دراسات الشرق الأوسط، 1994، ص125.

بينما تجرى المفاوضات حول القضايا الحسّاسة والوضع النهائي، بعد سنتين من بدء الحكم الذّاتي. على أن السلوك الصهيوني الذي اتسم بالمماطلة والتسويف والتعجيز، أدّى إلى فشل الطرفين، الفلسطيني والإسرائيلي، في الاتفاق على تفصيلات المرحلة الأولى (غزة – أريحا). وانقضت المدّة المحدّدة لانسحاب القوّات الإسرائيلية، قبل أن تبدأ هذه القوات بالانسحاب، ما أدّى إلى عقد عدّة اتفاقيّات، خدمت أساساً المصالح الصهيونية، بشكلٍ أفضل؛ فكان اتفاق القاهرة (4 أيار/مايو1994)، الذي عُرِف بأوسلو1، واتفاق طابا في (28 أيلول/سبتمبر1995) "أوسلو2"، مروراً باتفاقيّة "واي بلانتيشن" (23 تشرين الأول/أكتوبر 1998)، ومذكّرة شرم الشيخ (4 أيلول/سبتمبر1999)[108].

وقد أيّدت الجامعة العربية هذه الاتفاقيّات، حيث أعلن أمينها العام، بعد توقيع اتفاق طابا (أوسلو2)، أن السلام ليس منحةً من "إسرائيل"، ويستحيل هيمنة 5 ملايين نسمة على 240مليون عربي[109]! كما وافقت الجامعة على المشاركة في أعمال مؤتمر الدّار البيضاء الاقتصادي* (30 تشرين الأوّل/أكتوبر-1 تشرين الثاني/نوفمبر 1994)، ومؤتمر عمّان الاقتصادي (29-31 تشرين الأوّل/أكتوبر1995)، حيث صرّح أمينها العام "بأن الغياب عن المشاركة، في أيّة مؤتمراتٍ لبحث مستقبل المنطقة ليس في المصلحة العربية". كما أكّد على أن التعاون لا بدّ له من شروطٍ أبرزها، حلّ كافّة المشاكل السياسية أوّلاً؛ ولا يمكن الموافقة على التعاون الاقتصادي مع "إسرائيل" قبل أن تعقد سلاماً شاملاً وعادلاً مع الدول العربية"[110]. كان مؤتمر القمّة غير العادي، في القاهرة، في حزيران/يونيو1996، أوّل مؤتمر قمّةٍ عربيٍ بعد "اتفاق أوسلو"، وإقامة الحكم الذّاتي الفلسطيني وسلطته الوطنية في غزة والضفة الغربية، والذي لم يختلف عن المؤتمرات السابقة، منذ مؤتمر فاس، بتأكيده على أن "خيار السلام هو الخيار العربي الاستراتيجي"[111]. وهو الخيار الذي أصبح شعاراً عربياً، ويتردّد خلال مؤتمرات القمّة العربية اللاّحقة!

---

[108] صالح، القضية...، مرجع سبق ذكره، ص 121، أنظر أيضاً: صالح، فلسطين...، مرجع سبق ذكره، ص 478.
[109] شريف، مرجع سبق ذكره، 389.
* الهدف المعلن من المؤتمر الاقتصادي لدول الشرق الأوسط وشمال أفريقيا، هو العمل على إقامة سلامٍ دائمٍ وشامل، وتحقيق مشاركةٍ جدّيةٍ بين رجال الأعمال والحكومات لتعزيز "السلام" بين العرب و"إسرائيل"!
[110] المرجع نفسه، ص 509-522.
[111] نائلة القلقيلي، تطوّر موقف الدول العربية حول مسألة الكيانية الفلسطينية، رؤية (غزة)، عدد 24، تشرين الأوّل/أكتوبر 2003، ص35-36.

واعتبِر التوقيع على اتفاق إعلان المبادئ بواشنطن، في 1993/9/13، والذي تمّ التوصل إليه بعد مفاوضاتٍ سرّيةٍ في أوسلو، بين "إسرائيل" ومنظمة التحرير، بمثابة نقطة تحوّلٍ بارزةٍ على صعيد الصراع العربي – الإسرائيلي عامّة، والمسار الفلسطيني منه خاصّة. وكان التوصّل لهذا الاتفاق بمثابة مفاجأةٍ تامّةٍ للكثيرين، بمن فيهم الوفد الفلسطيني، الذي كان يتفاوض في واشنطن، مع "إسرائيل"، في عشر جولات متلاحقة من المباحثات[112].

وقد واجهت قيادة منظمة التحرير منذ التوصّل إلى اتفاق إعلان المبادئ، مطالب متزايدة بشأن عملية بناء مؤسّسات الحكم الذاتي، كان أبرزها المذكّرة التي قدّمتها (120) شخصية من الأراضي المحتلّة، على رأسهم د. حيدرعبد الشّافي، لعرفات، في 1994/1/5، وتضمّنت تسعة مطالب، أهمّها: تأسيس مجالس متخصّصةٍ في مجالات العمل الوطني، واعتماد مبدأ الكفاءة المهنيّة والسياسية لدى إحياء العملية التفاوضية، والإشراف عليها، وتشكيل قيادةٍ عليا للحوار الوطني، والعمل على إنجاحه[113].

لكن، سرعان ما جاء ردٌ من أحد مسؤولي "فتح" في 1994/1/11، (إن الحديث عن الإصلاح، والأداء، في ظلّ الظروف الراهنة، هو شكلٌ من أشكال تدمير منظمة التحرير الفلسطينية)[114]!

والمعروف أن "اتفاق أوسلو" أدّى إلى تهميش دور منظمة التحرير، خاصّة بعد دخول ياسر عرفات إلى غزّة، إبتداءً من 1994/7/4. هذه كانت فلسفة أوسلو التي حوّلت "منظمة التحرير الفلسطينية" من حركة الشعب، الذي يتطلّع للحرّية والسيادة، والتي استقطبت احترام الدنيا، وأصبح الذين يعترفون بالمنظمة أكثر من الذين يعترفون ب"إسرائيل"، فحوّلتها "أوسلو" إلى منظمة للتسوّل وتقبيل الأيادي، ولتنفيذ كلّ مؤامرةٍ تدمّر تطلّعات الشعب الفلسطيني لإقامة دولته المستقلة[115].

فمنذ "أوسلو"، جرى مسخ منظمة التحرير، واستطاعت "إسرائيل" الاستيلاء على معظم الأراضي الفلسطينية، وأقامت المستعمرات في الضفة الغربية، أكثر ممّا فعلته منذ قيام الكيان.

---

[112] التقرير الاستراتيجي العربي، عام 1994، مركز الأهرام للدراسات الاستراتيجية، القاهرة، 1995، ص 224.
[113] المصدر نفسه، ص 227 – 228.
[114] المصدر نفسه، ص 228.
[115] المجموعة 194، عرفات حجازي، كيف سيكون تفعيل منظمة التحرير، بتاريخ 2007/4/18، www.group194.net

وبعد إقامة جدار الفصل العنصري، بقي للفلسطينيين أراضٍ ممزّقة وغير متّصلةٍ بعضها ببعض، تحدق بكلّ قطعةٍ منها الكتل الاستيطانية الصهيونية والطّرق الالتفافية الإسرائيلية[116].

إستدعى الخلاف على "مؤتمر الدوحة" عقد قمّةٍ عربيةٍ في وقتٍ مبكر، وإن لم يكن نجاحها أكيداً في تجنّب الانقسام العربي.

وقد انعقدت قمّة عربية في يونيو/حزيران عام 1996، وتضمّن بيانها الختامي تحذيراً، من أن: "أيّ إخلالٍ من جانب "إسرائيل" بالمبادئ والأسس، التي قامت عليها (عملية السلام)، أو تراجعٍ عن الالتزامات، والتعهّدات، والاتفاقيّات، التي تمّ التوصل إليها، أو المماطلة في تنفيذها، من شأنه أن يؤدّي إلى انتكاسة (عملية السلام)، ممّا يضطّر الدول العربية كافّة إلى إعادة النظر في الخطوة المتّخذة تجاه "إسرائيل"، في إطار هذه العملية"[117]. وكان مفهوماً على نطاقٍ واسع، أن المقصود هي الإجراءات التي اتخذتها دول عربية عدّة في مجال "تطبيع" العلاقات مع "إسرائيل"، عقب "إتفاق أوسلو"، عام 1993[118].

فقد تحدّث عرفات، خلال زيارته إلى مصر في 22 مايو/أيار 1997، عن أهمّية عقد قمّةٍ عربية. لكن وزير الخارجية المصري، أحمد ماهر، أكد بأن عقد القمّة جزءٌ من التصوّر العام، ولكنّه ليس مطروحاً حالياً. وهو ما عاد وأكّده الرئيس المصري، حسني مبارك، في اليوم التّالي، عقب لقائه بالملك الأردني حسين، في العقبة، حيث قال: "إن القمّة العربية موضوع نتباحث فيه، عندما نصل إلى الطريق المسدود، فعلاً، أي فقدان الأمل في التحرّك؛ أمّا قمّة عربية، اليوم، فماذا تعني؟ أعتقد أنه ليس هناك داعٍ، في الوقت الحالي، لقمّةٍ عربية، بل نعطي فرصة لأيّ جهدٍ يبذل، سواء من جانبي، أو من جانب الملك حسين، أو أي طرفٍ آخر. فالقمّة يجب أن تكون في نهاية المطاف"! ومع ذلك، ظلّت القيادة الفلسطينية تكرّر دعوتها إلى عقد القمّة كلّما اشتدّت الضغوط عليها[119].

ثمّ عاد عرفات، في 1996/8/9، إلى المطالبة بعقد قمّةٍ شاملة، يحضرها العراق. ولكن

---

[116] المصدر السابق نفسه.

[117] التقرير الاستراتيجي العربي، عام 1997، مركز الأهرام للدراسات الاستراتيجية، القاهرة، ص 128.

[118] المصدر السابق، ص 128.

[119] المصدر السابق، ص 130 – 131.

حديثه عن أنه سيشترك مع رئيس دولة الإمارات والعراق في الترتيب لعقدها، كان دليلاً على أن أياً من الدول الرئيسية، ليست مستعدّة لهذه القمّة[120]. تنبع أهمّية منظمة التحرير من أن مستقبل الصراع عموماً يرتبط بها، حتى وإن كانت معظم الحروب، وبعض اتفاقيّات السلام، قد تمّت خارج إطارها. لكن فكرة الحلّ على المسار الفلسطيني–الإسرائيلي تتّسم بالتعقيد الشديد؛ فالتعامل مع قضايا الوجود، يختلف عن التعامل مع المشكلات الإستراتيجية المرتبطة بالأراضي المحتّلة والأمن. فهناك أبعاد مختلفة للإطار العام الذي يحكم مفهوم الحلّ على هذا المستوى[121].

إتسمت الحكومات الفلسطينية الثلاث التي شكّلها أحمد قريع، بسِمتين رئيسيّتين، هما: المرور بمخاضٍ صعب، في أيام التشكيل؛ وخروجها معبّرة عن توجّهات حركة "فتح" أكثر من كونها تمثّل حكومة وحدةٍ وطنية. كما تمحور أداؤها على قضايا بعينها، مثل الإصلاح، وخاصّة في الجانب الأمني، كذلك كشفت كلّ حكومة عن مساحةٍ من الصراع بين رئيس السلطة، ورئيس الوزراء. وقد برز دور المؤسسات، في مرحلة ما بعد عرفات، لاسيّما المجلس التشريعي، من خلال دوره الرّقابي، والإشرافي على الحكومة[122].

في 2003/4/29، تشكّلت حكومة محمود عباس (أبو مازن)، وأصبح نبيل شعث وزير الخارجية، فأخذ تمثيل فاروق القدّومي في الدائرة السياسية[123]! وفي حكومة قريع الثالثة، جاء ناصر القدوة وزيراً للخارجية، وقام بإخراج القدّومي من اجتماعٍ في قمّة الجزائر (22–2005/3/23)[124]. لقد ظلّ ياسر عرفات، طيلة نصف قرن، محور كافّة السياسات والتفاعلات الفلسطينية، والمحرّك لدولاب العمل الفلسطيني. فهو الرّئيس المنتخب للسلطة، ورئيس منظمة التحرير، ورئيس حركة "فتح"، ورئيس دولة فلسطين التي أعلنها المجلس الوطني في دورته، في الجزائر عام 1988، إلى جانب سيطرته على الأوضاع المالية للمؤسسات الفلسطينية[125]، ما أدّى بعد وفاة عرفات إلى إرباك المستوى السياسي الفلسطيني أيمّا إرباك.

---

120 المصدر نفسه، ص 131.

121 التقرير الاستراتيجي العربي، عام 1999، مركز الأهرام للدراسات الاستراتيجية، القاهرة، ص 244.

122 التقرير الاستراتيجي العربي، عام 2004–2005، مركز الأهرام للدراسات الاستراتيجية، القاهرة، ص235 – 236.

123 فهد سليمان، قراءة في الحكومات الفلسطينية من إقامة السلطة إلى انتخابات التشريعي الثانية، دمشق، الجبهة الديموقراطية لتحرير فلسطين، 2006/1/20، ص 12.

124 المصدر السابق، ص 25.

125 المصدر السابق، ص 239.

وفي إطار الفصل بين السلطات والصلاحيات، في سلطة الحكم الذّاتي الفلسطيني –التي اعتبرتها خارطة الطريق نقطة مفصليّة– فيما يتعلّق بإعادة هيكلة السلطة، نجد أن رئاسة كلٍ من المنظمة، وفتح، قد تقرّر مصيرهما، وفقاً للأطر التنظيمية، والنّظم الداخلية؛ فانتقلت زعامة فتح إسمياً، إلى فاروق القدّومي، فيما تولّى أبو مازن رئاسة المنظمة[126].

لكن، عندما جاءت الحكومة العاشرة (حماس)، وتولّى محمود الزهّار وزارة الخارجية، قام أبو مازن بإرسال القدّومي مرّة أخرى ممثّلاً للخارجية، في اجتماعٍ لدول عدم الانحياز، في ماليزيا. وكان عباس قد سبق أن نزع هذا التمثيل من القدّومي! وقد انسحب الزهّار من هذا الاجتماع (2006/5/29)، احتجاجاً على حضور القدوّمي، الذي قال إنه سيدرّب الزهّار على الدبلوماسية[127]!

كانت القضية الفلسطينية البند الدّائم، وربّما الأهمّ على جدول أعمال كافّة القمم والاجتماعات العربية، العادية والطّارئة. بيد أن نتائج تلك القمم والاجتماعات لم ترتق إلى مستوى أهمّية القضية، كونها القضية المركزية للعرب؛ ودائماً ما كانت النتيجة مزيداً من الشجب والإدانة والاستنكار للأوضاع المتردّية، التي تمرّ بها الأمّة. مع ذلك، فإن القضية الفلسطينية شهدت تطوّرين مهمّين:

ففي اجتماع وزراء الخارجية العرب خلال الفترة من (8–2004/5/10)، في سياق الإعداد لقمّة تونس، بحضور الأمين العام، وبرئاسة وزير الخارجية التونسي، الحبيب بن يحيى، ومشاركة وزراء الخارجية العرب، عدا دولة الإمارات التي مثّلها وكيل وزارة الخارجية، حيث اتفق الوزراء على مشروع القرار الخاصّ بفلسطين، والذي تضمّن، للمرّة الأولى إدانة العمليات العسكرية التي تستهدف مدنيين، دون تمييز، سواءً كانوا فلسطينيين، أو إسرائيليين، وهو الأمر الذي أعادت القمّة العربية في تونس تبنّيه، والتأكيد عليه في بيانها الختامي[128].

ولعلّ أكثر ما أثّر سلباً على القضية الفلسطينية، ومن ثمّ على دور منظمة التحرير، في الجامعة العربية، هو تعامل الجامعة مع رئاسة السلطة (محمود عباس)، من دون الحكومة

[126] المصدر نفسه، ص 240 – 241.

[127] موقع دنيا الوطن، غزة، 2006/5/29.

[128] التقرير الاستراتيجي العربي، عام 2006، مركز الأهرام للدراسات الاستراتيجية، القاهرة، ص 306.

المنتخبة. وفي سبيل ذلك، اتخذت الجامعة مواقف، تعتبر غير محايدة. ففي اجتماعات البرلمان العربي، والتي عقِدت في الفترة من (26 – 2007/10/29)، نجد أن روحي فتّوح، العضو الفلسطيني في البرلمان العربي، قدّم استقالته وأخذ مكانه عزّام الأحمد! والغريب في الأمر أن مكاتبات هذا البرلمان تمّت باسم السيّد سليم الزّعنون، رئيس المجلس الوطني الفلسطيني، علماً بأن مستوى التعاون المفروض، هو على مستوى رؤساء المجالس التشريعية[129].

[129] البرلمان العربي، برنامج عمل الدّورة العادية الثانية، (26 – 2007/10/29)، القاهرة، 2007.

الفصل الثالث

منظمة التحرير ومصر

رضوى عبد القادر

جمال عبد الناصر وتأسيس المنظمة

في أحد أيّام صيف 1963 اللاّهب، صعد سفير مصر في لبنان، عبد الحميد غالب، الجبل، وأسرع بسيّارته إلى قصر أحمد الشقيري، في كيفون، بعد أيامٍ من واقعتين عابرتين؛ أوّلهما مغادرة الشقيري لموقعه كرئيسٍ للوفد السعودي في الأمم المتحدة، بعد رفضه تنظيم حملة دعاويّة ضدّ الرئيس المصري جمال عبد الناصر، بسبب الخلاف الذي احتدم بين القاهرة والرّياض، بمجرّد أن أيّدت الأولى ثورةً وطنيةً اندلعت في اليمن (1962/9/26)، وأطاحت بحكم الأئمّة هناك، فيما وقف الحكم السعودي، بكلّ قوّته، وراء الإمام المخلوع (البدر)، ما وضع النظامين المصري والسعودي، في مواجهةٍ دامية، زهاء خمس سنوات متّصلة.

حين استقبل الشقيري ضيفه المصري، لم يدُر بخلده، أبداً، أن جمال عبد الناصر يطلب إلى الشقيري الحلول محلّ أحمد حلمي عبد الباقي، مندوباً لفلسطين في جامعة الدول العربية، بعد وفاة عبد الباقي.

وأغلب الظنّ أن الشقيري التقط رسالة الزّعيم الرّاحل عبد الناصر، كما أرادها هذا الزّعيم. إذ ما كان له أن يرشّح الشقيري لمندوبيّة فلسطين في جامعة الدول العربية، بينما كان الشقيري، أواسط خمسينيّات القرن العشرين، أميناً عاماً مساعداً للجامعة نفسها؛ أي بما يفوق بمراحل أهمّية موقع مندوب فلسطين في الجامعة. نقول ما كان لعبد الناصر أن يرشّح الشقيري للموقع الأخير الهامشيّ والمتواضع، لولا أنه كان يضمر أمراً هاماً، وموقعاً مرموقاً، ودوراً تاريخياً للشقيري.

قبِل الشقيري المهمّة. وبعد بضعة أسابيع (1963/12/23)، كان عبد الناصر يدعو العرب

إلى الالتئام في قمّةٍ عـــربية، لمواجهة الأخطار المترتّبة على نيّة "إسرائيل" تحويل مجـــرى نهر الأردن. وكما هو معروف، إلتأمت القمّة في القاهرة (13 - 1964/1/17)؛ وبدعمٍ قويٍ من عبد الناصر، تمّ تكليف الشقيري باستمزاج مختلف التجمّعات الفلسطينية في الشّكل الـــذي تراه مناسباً لإظهار الكيان الفلسطيني. وإن تجاوز الشقيري تكليف القمّة بكثير، مستنداً إلـــى دعم عبد الناصر القويّ له، فكان ظهور (منظمة التحرير الفلسطينية) ــ كما سبق وبيّنا - مـــا وضع القمّة العربية الثانية (الإسكندرية 1964/9) أمام الأمر المقضي.

وبذا تكون "مصر عبد الناصر" وراء إعلان "منظمـــة التحريـــر الفلـــسطينية". حتـــى أن الشقيري اعترف بهذا الفضل، مؤكّداً بأنه "لولا الجمهورية العربية المتحدة، ولولا الرئيس عبد الناصر، بالذّات، لما قامت منظمة التحرير الفلسطينية"[1].

أغلب الظّن أن عبد الناصر أراد احتواء الشّوق الشعبي الفلسطيني، قومياً، حتى لا ينفلت ذاك الشّوق لأخذ القضية الوطنية بين يدي الشعب الفلسطيني، وقواه الحيّة، ويتجلّى في أعمالٍ فدائيةٍ ضدّ "إسرائيل"، فتورّط هذه الأعمال وتداعياتها، وردّ الفعل عليها، مصر في حربٍ هي غير مستعدّةٍ لها مع إسرائيل. من هنا، كانت إدانة عبد الناصـــر المبكـــرة للعمـــل الفـــدائي الفلسطيني، حتى حرب 1967، بينما وقف ذاك الزّعيم العربي، بكل قـــوّة، وراء الـــشقيري والمنظمة.

وقد أغرى دعم عبد الناصر غير المحدود للشقيري والمنظمة، الأخير على الاتفـــاق مـــع الصين الشعبية، حتى ترسل أسلحة عبر ميناء الإسكندرية المصري، دون أن يحمِّل الشقيري نفسه مشقّة استشارة القاهرة. وقد اعترف الشقيري في مذكّراته: "لم أتحدّث مع الرئيس عبـــد الناصر حول هذا الموضوع. ولسنا في حاجة إلى موافقته؛ مصر بلدنا، والإسكندرية ثغرنا"[2].

هنا لم يلتقط الشقيري الفروق بين الدولة (مصر) وبين الثّورة (المنظمة). فمثـــل ســـلوك الشقيري مع الصين قد يُغضِب السوفييت، الذين يحرص عبد الناصر على عدم إغضابهم. بل إن الشقيري مسح الحدود بين القوميّ والقطري؛ وإن فطن الشقيري، ولكن بعد فوات الأوان، بأنه تجاوز الحدود، وتعدّى على سيادة مصر[3].

---

[1] أحمد الشقيري، من القمّة إلى الهزيمة مع الملوك والرؤساء العرب، ط١، بيروت، دار العودة، 1971، ص 332.

[2] المصدر نفسه، الصفحة نفسها.

[3] المصدر نفسه، ص72.

وتجلّت هذه الأزمة في سلوك الصّحف المصرية، التي تجاهلت تماماً زيــارة الــشقيري للصين. بل إن تلك الصّحف أغفلت المؤتمر الصّحفي الذي عقده الشقيري في القاهرة حــول الزيارة. كما تجلّت في تجاهل مكتب عبد الناصر عدّة مذكّراتٍ للشقيري، طالباً مقابلة الرئيس عبد الناصر، عقب عودة الشقيري من الصين.

إستمرّ الجفاء بين عبد الناصر والشقيري، إلى ما بعد إقدام السلطات الأردنية على إعلان الحرب على منظمة التحرير، وشنهّا حملة اعتقالاتٍ واسعة، في إبريل/نيسان 1966، ضــدّ القوى الحيّة الفلسطينية في الأردن (البعث/حركة القوميين العرب/الشيوعي). كما أغلقت تلك السلطات مكاتب المنظمة هناك.

لقد ساند عبد الناصر الشقيري في مجال التجنيد الإجباري للفلسطينيين في مصر وقطــاع غزة، كما أجّر الأوّل للشقيري محطّة إرسالٍ إذاعي، ولكن تحت الرّقابة المصرية الصّارمة.

بيد أن الهزيمة المرّة في حرب 1967، عادت وباعدت بين الــرّجُلين، بعــد أن عجــز الشقيري عن ضبط خطاه (الثّورية) الغاضبة مع خطى عبد الناصر (رجل الدولــة). وظــلّ إيقاع الأوّل على ما كان عليه قبل الهزيمة. وكان مؤتمر الخرطــوم (أغــسطس/آب 1967) بمثابة القشَّة التي قصمت ظهر البعير. واستغلّ أعداء الشقيري من بين حكّام العرب التباعــد بينه وبين عبد الناصر، وميْل الأخير لمهادنة أولئك الأعداء، تحــت وطــأة هزيمــة 1967، ففرضوا إزاحة الشقيري من على رأس منظمة التحرير*. وقد كان.

فيما كان عبد الناصر وعد قيادة "فتح" صيف 1967، في أوّل لقاء بين الطرفين، بنقل قيادة منظمة التحرير إلى "فتح"، حيث لم يعد يخشى أن يستدرجه العمل الفدائي الفلــسطيني إلـــى حربٍ مع "إسرائيل"، بعد الهزيمة واحتلال سيناء المصرية مع الجولان السوري، وقطاع غزة والضفة الغربية الفلسطينية. بل أصبح مطلب عبد الناصر المُــلحّ: "أن أحرقوا الأرض مــن تحت أقدام المحتلّين الإسرائيليين"، على ما طلب من قادة فتح الذين التقاهم، آنذاك، وهم: ياسر عرفات (أبو عمّار)، صلاح خلف (أبو إياد)، وخالد الحسن (أبو السّعيد).

بعد ذلك، نجح عبد الناصر في إقامة علاقة دعمٍ متوازنةٍ مــع كــلٍ مــن "فتح"، و"الجبهة

* جلسة مع رئيس المجلس الوطني الفلسطيني الأسبق، خالد الفاهوم (وقد كان عضواً في اللجنة التنفيذية للمنظمة، حول انعقاد مؤتمر الخرطوم، وهو وقف إلى جانب الشقيري)، في مكتبه بدمشق، 1985/11/4.

الشعبية"، و"منظمة التحرير"، فحرص على توجيه التحيّة للتنظيمات الثلاثة في معظم خطبه، التي ألقاها، ما بين مطلع عام 1968 وصيف 1970. وقد أوكل عبد الناصر أمـر "الجبهـة الشعبية" للمخابرات العامّة، وأمر "فتح" للمخابرات الحربية المصرية.

ومع اندلاع الاشتباكات بين الجيش اللبناني والمقاومة الفلسطينية، نجح عبد الناصر فـي عقد "اتفاق القاهرة" بين الطّرفين، الذي نظَّم الوجود الفلسطيني في لبنان، وضمِن له الحماية[4].

حين أعلن عبد الناصر قبوله "مشروع روجرز"[*]، في 1970/7/23، نظّمت بعض فصائل المقاومة الفلسطينية مظاهراتٍ حاشدة في الأردن، ردّدت فيها شعاراتٌ جارحة لعبد الناصر. ولعلّ أكثر ما تأسّى له هذا الزّعيم العربي أن "فتح" انخرطت في هذه المظاهرات، بينما كانت قيادة "فتح" على علمٍ مسبقٍ بنيّة عبد الناصر قبول "مبادرة روجرز". وجـاء ردّ فعـل عبـد الناصر سريعاً، إذ عمدت أجهزته الأمنية إلى ترحيل كلّ المشتبه بانتمائهم لأيٍ من الجبهتين "الشعبية" و"الديمقراطية"، فيما اكتفى عبد الناصر بإغلاق "إذاعة الثورة المصرية" في القاهرة، بعد إذاعتها لبعض مانشيتات يوميّة "فتح" في عمّان، خاصّة تلك التي دعت القادة العرب الذين تعبوا من النضال أن يتنحّوا. وكان المقصود بأولئك القادة، عبد الناصر تحديداً.

هنا سارع النظام الأردني إلى التقاط الفرصة الذّهبية التي واتته، فوجّه ضربته القاصـمة إلى المقاومة الفلسطينية، بعد أن دخلت في تناقضٍ علنيٍ مع سندها العربي الرئيـسي (عبـد الناصر)، خاصّةً وأن الصفّ الوطني اعتراه شقٌ غير قليل، حين اختطف مقاتلون من "الجبهة الشعبية" ثلاث طائرات، وهبطوا بها في "مطار الثّورة" الذي استحدثوه في مدينة "الزّرقـاء" الأردنية. فكانت مذابح سبتمبر/أيلول 1970، التي نظّمها النظام الأردني ضدّ أبناء الـشعب

---

[4] للمزيد، يمكن الرجوع إلى:

- اليوميّات الفلسطينية، المجلّد 10، بيروت، منظمة التحرير الفلسطينية، مركز الأبحاث، 1970، ص327، 383، 407، 614.

- الموسوعة الفلسطينية، القسم الثاني، المجلّد الخامس، بيروت، 1990 (أنظر: د. حسن صعب، القضية الفلسطينية في جامعة الدول العربية، ص 975).

[*] مشروع روجرز: مع تصاعد المقاومة الفلسطينية، وحرب الاستنزاف على الجبهة المصرية ـ الإسرائيلية، أعلن وزير الخارجية الأمريكية "وليم روجرز" في 1970/6/25،عن مبادرته لوقف إطلاق النار، والبدء بمباحثات تحت إشراف د.غونار يارنغ، الممثّل الشخصي للأمين العام للأمم المتحدة، بهدف تنفيذ قرار مجلس الأمن 242، لتحقيق اعترافٍ متبادلٍ بين "إسرائيل" والدول العربية، وانسحاب "إسرائيل" من الأراضي التي احتلّتها، ولإقامة سلامٍ عادلٍ ودائم. وفيما وافقت مصر (7/23)، والأردن (7/23)، على مبادرة "روجرز"، رفضتها المنظمة بشدّة (7/25).

الفلسطيني في الأردن، وفصائله الفدائية. استمرّت هذه المذابح نحو 20 يوماً، وذهب ضحيّتها زهاء 20 ألف شهيد، عدا الجرحى والأسرى[5].

بيد أن عبد الناصر تناسى انزعاجه من المقاومة الفلسطينية، ونزل بكلّ ثقله، حتى أوقف هذه المذابح، وعقد قمّة عربية في القاهرة، أرهقته، بحيث لم يحتمل، فقضى نحبه في (1970/9/28).

تعامل السادات مع الفلسطينيين

بوصول أنور السادات إلى سدّة الرئاسة المصرية، ونجاحه في التخلّص من اليسار الناصري في السلطة، والذي عُرِف باسم "مراكز القوى"، دخلت علاقة السادات بالمنظمة منحىً آخر، رغم أنه أعاد فتح "إذاعة الثّورة الفلسطينية" في القاهرة.

فقد تمكّن أربعة شبابٍ من "فتح" من اغتيال وصفي التّل**، في القاهرة، في 1971/11/28، بسبب مسؤوليته الكبرى عن مجازر سبتمبر/أيلول. عندها، سارع السادات إلى إدانة عملية الاغتيال؛ وعلى منواله نهج كاتبٌ صحفيٌ وثيق الصّلة بالسادات، هو رئيس

---

[5] للمزيد، يمكن الرجوع إلى:
نبيل شعث (إشراف)، المقاومة الفلسطينية والنظام الأردني، بيروت، منظمة التحرير الفلسطينية، مركز الأبحاث، 1972

** وصفي التّل: ولِد في قريةٍ صغيرة، بالقرب من مدينة إربد، شمال المملكة الأردنية الهاشمية. تخرّج من الجامعة الأمريكية في بيروت، ليعمل مدرّساً، قبل أن يلتحق بالمدرسة العسكرية البريطانية، في صرفند بفلسطين (1942)، ويتخرّج برتبة ملازمٍ في الجيش البريطاني، ثم ياوراً ومستشاراً في مكتب مسؤول المخابرات البريطانية في الشرق الأوسط، كلايتون. وبعد انتهاء الحرب العالمية الثانية (صيف 1945)، عمل التّل مديرًا لمكتب رئيس "المكتب العربي"، موسى العلمي، الذي دعمته جامعة الدول العربية، بإيعازٍ من رئيس وزراء العراق، آنذاك، الطّاغية نوري السعيد. وقد وضع العلمي لمكتبه هدفًا مؤدّاه "الدّعاية للقضية الفلسطينية في الغرب؛ لإنقاذ الرأي العام الأمريكي والبريطاني من براثن الدّعاية الصهيونية".

انضمّ التّل إلى "جيش الإنقاذ، بقيادة فوزي القاووقجي. وفي سوريا، تمّ اعتقال التّل بتهمة التجسّس، لكن حسني الزّعيم أخلى سبيله، بطلبٍ من السفير البريطاني في سوريا، وعاد التّل إلى الأردن، ليصبح نائب مدير الجمارك، ثم مديراً للمطبوعات.

في نهاية العام 1955، عيّنته وزارة هزّاع المجالي مسؤولاً للدّعاية فيها، وهي الوزارة التي أتت لإلحاق الأردن بحلف بغداد الاستعماري، وإن أخفقت في تحقيق هدفها، بفعل نضال القوى الوطنية في الأردن، وسرعان ما سقط المجالي وحكومته.

عُيِّن التّل رئيساً لوزراء الأردن، لأوّل مرّة، في العام 1962، غداة انفصال سوريا عن مصر، فدعم الحكم الأردني قوّات الإمام المخلوع، البدر، ضدّ قوّات الثّورة في اليمن. واتهمه عبد الناصر، في إحدى خطبه، بأنه جاسوس "عند الأمريكان، وجاسوس عند الإنجليز".

عاد التّل رئيساً للوزراء، عام 1965، في مواجهة منظمة التحرير و"فتح" الوليدتين، فناصبهما العداء، ولاحق أعضاءهما بالاعتقال والاغتيال.

توارى التّل، بعد هزيمة 1967، ثمّ حاول إنشاء فصيلٍ فدائي، ليخترق قلعة الفدائيين الفلسطينيين من داخلها، وليقترف بفصيله هذا خطايا يلصقها بحركة المقاومة الفلسطينية، فيعزلها شعبياً.

في 3/9/1970، أصدر الملك حسين مرسوماً، قضى بتشكيل "مجلس الملك الخاص"، وضمَّ إضافة إلى التّل، زيد الرّفاعي، وحابس المجالي، وبدأت مجزرة سبتمبر/أيلول، في اليوم التّالي.

المصدر: جلال السيّد، مصرع وصفي التّل، الكاتب (القاهرة)، العدد 130، السنة الثانية عشرة، يناير/كانون الثاني، 1972، ص 73 - 81.

تحرير يوميّة "الأخبار" القاهرية، موسى صبري. وبعد يومين، استدار السادات مئة وثمانين درجة عن موقفه الأوّل، حيث التقت عقيلة السادات، السيدة جيهان السادات، وفداً من فرع مصر لاتحاد المرأة الفلسطينية، وشرحت لهنّ كيف أنها انتقدت السادات لتسرّعه بإدانة مقتل التّل، بينما السادات نفسه لطالما لجأ في شبابه، لاغتيال "أعداء الوطن"! هنا عدّل السادات موقفه. على أن الأمر كان أعمق من هذا؛ إذ كان السادات لا يزال في حاجةٍ إلى مهادنة حركة المقاومة الفلسطينية، في معركته ضدّ النّاصريين واليساريين في مصر. حتى أنه فاجأ الجميع بأن أعلن، في دورة المجلس الوطني الفلسطيني بالقاهرة (إبريل/نيسان 1972)، عن قطع علاقات القاهرة الدبلوماسية مع الأردن، إحتجاجاً على إعلان الملك حسين مشروع "المملكة العربية المتّحدة"*[6].

حين حاصرت القوى الناصرية واليسارية السادات، بالحركة الطلاّبية التي انفجرت في وجهه، مطلع العام 1972، إحتجاجاً على إخلاله بالوعد الذي سبق أن قطعه بجعل العام 1971 "عام الحسم" مع الاحتلال الإسرائيلي، إكتفى السادات بإخراج الخبراء السوفييت من مصر، ذاك العام. وحين اقترب هذا العام من الغروب، ألقى السادات خطابه الشهير، والذي تذرّع فيه باندلاع الحرب الباكستانية - الهندية، ممّا نشر الضّباب في السماء الدولية، وحمل هذا الخطاب إسم "خطاب الضّباب"! وقد استنجد السادات بقيادة "فتح"، طالباً إمداده بفدائيين يمكنهم القيام بأعمالٍ فدائيّةٍ ضدّ المحتلّين الإسرائيليين في سيناء، في سبيل امتصاص احتقان الشارع المصري. وإن عاد السادات وتراجع عن طلبه هذا، بعد أن احتجّت القيادة العسكرية المصرية بأن انتقال فدائيين فلسطينيين إلى الجبهة المصرية، وقيامهم بأعمالٍ فدائيّة، من شأنه أن يسيء إلى سمعة ومعنويّات الجيش المصري. ووصل الفدائيون الفلسطينيون إلى قناة السّويس، ليرابطوا هناك، تفترسهم البطالة!

---

* المملكة العربية المتّحدة: إنتهز الملك حسين الضربة القاصمة التي تلقتها الحركة الفدائية الفلسطينية على أيدي الجيش الأردني (1970، 1971)، وطرح مشروعه هذا، في 1972/3/15، الذي قضى بتشكيل تلك المملكة في الأردن وفلسطين، على أن يصبح الملك رئيساً لها ولسلطتها التنفيذية، وقائدًا أعلى لجيشها!

- الوثائق الفلسطينية العربية لعام 1972، بيروت، مؤسسة الدراسات الفلسطينية، 1974، ص 142 - 146.

- الكتاب السنوي للقضية الفلسطينية لعام 1972، بيروت، مؤسسة الدراسات الفلسطينية، 1974، ص 7، 14 – 15، 147 - 151.

[6] الموسوعة الفلسطينية، القسم الثاني، المجلّد الخامس، بيروت، 1990 (أنظر: أسعد عبد الرحمن، النضال الفلسطيني في إطار منظمة التحرير الفلسطينية، ص 201 - 202).

بعد حرب 1973، ورَّط السادات القيادة المتنفّذة في منظمة التحرير الفلسطينية بضرورة التحرّك السريع لإعلان موافقتها على المشاركة في "مؤتمر جنيف" لتسوية الصراع العربي-الإسرائيلي، بينما لم يكن أحد من المعنيين قد دعا منظمة التحرير لحضور ذاك المؤتمر. أما السادات، فأراد أن يتدثّر بالكوفيّة الفلسطينية -الصاحب الأصليّ للقضية- في الصّلح الذي كان يسعى السادات له مع العدوّ الإسرائيلي، ما قسم الساحة الفلسطينية ما بين موافقٍ على التسوية ورافضٍ لها؛ بينما لم تكن هذه التسوية معروضة من ذوي الشّأن على الجانب الفلسطيني. هنا تبلورت "جبهة القوى الرّافضة للحلول الاستسلامية"، وضمّت كلاً من "الجبهة الشعبية"، و"جبهة التحرير العربية"، و"جبهة النضال الشعبي"، و"الجبهة الشعبية- القيادة العامّة". ومنذ صيف 1976، حلّت "جبهة التحرير الفلسطينية" المنشقّة عن "القيادة العامّة" محلّ الأخيرة في "جبهة القوى".

وكما كانت حرب 1973 مفصلاً مهماً في سياسة السادات الداخلية، فإنها كانت كذلك في سياسته الخارجية، أيضاً. فقد اعتمد السادات سياسة "الانفتاح الاقتصادي" على الغرب الاستعماري، ونسف علاقاته مع السوفييت و"المعسكر الاشتراكي"، مؤكّداً بأنه لم يكن يريد من حرب 1973 أكثر من تحريك الأمور، وتعزيز موقعه، قبل الانعطافة الحادّة نحو الغرب. ثمّ كانت "اتفاقيّة فصل القوّات الثانية"، مطلع 1975، ممّا دعا قيادة منظمة التحرير إلى الإعراب عن أسفها لمضمون هذه الاتفاقيّة، فتوتّرت علاقة تلك القيادة بنظام السادات، الذي اكتفى بإغلاق "إذاعة الثّورة الفلسطينية" من القاهرة، وتنظيم حملة دعاويّة ضدّ منظمة التحرير، وفصائلها؛ وزاد الطّين بلّة أن السادات طلب من قيادة المنظمة الاعتراف بقرار مجلس الأمن الدولي 242، وإنشاء حكومةٍ فلسطينيةٍ في المنفى، بما يؤهّلها لدخول مفاوضات التسوية للصراع العربي-الإسرائيلي؛ ناهيك عن أن مجموعة من عناصر صبري البنّا (أبو نضال) ارتهنت بعض العاملين في السفارة المصرية بمدريد، بعد أيّامٍ من "اتفاق الفصل الثاني"، ممّا جعل ردّ فعل السادات يصل إلى حد تهديد "كلّ الشعب الفلسطيني" بالويل والثّبور وعظائم الأمور، فيما لو مُسّ أيّ من عناصر السفارة بأيّ سوء!

وحين تدخّلت القوّات السورية لوقف الحرب الأهلية اللبنانية، صيف 1976، أعاد السادات الحرارة إلى علاقته بقيادة منظمة التحرير، وأعاد فتح "إذاعة الثّورة الفلسطينية" من القاهرة،

لتقوم بواجباتها تجاه التدخّل السوري، نكاية بدمشق! لكن الحرارة في العلاقة سرعان ما بردت، في الظّاهر. وأقول في الظّاهر، لأن ياسر عرفات استحدث ستّ قنواتٍ بينه وبين نظام السادات، حتى بعد توقيع الأخير اتفاقات كامب ديفيد (1978/9/18)، ومعاهدة الصّلح مع "إسرائيل" (1979/3/26)، ورغم مقرّرات القمّة العربية، التي انعقدت في بغداد، العام 1978، وقضت بمقاطعة نظام السادات.

لقد ارتبطت معاملة الفلسطينيين في مصر بسياسة الحكم، إرتباطاً حميماً. فقد شهد أبناء فلسطين في مصر عصرهم الذّهبي في ظلّ الحكم الناصري، ذي الخطاب القوميّ العربي، بينما أخذت معاملتهم تسوء تحت حكم السادات، في اطّراد. فقد أزاح عبد الناصر، منذ العام 1954، كلّ القيود التي كانت الحكومات المصرية المتعاقبة، منذ النكبة الفلسطينية (1948)، قد كبّلت بها الفلسطينيين في مصر، في الإقامة، والتنقّل، والعمل، والتعليم. وساوى عبد الناصر بين الفلسطينيين والمصريين في الحقوق والواجبات، وإن استثنى الفلسطينيين من حقّي الترشيح والتصويت في شتّى أنواع الانتخابات النيابية والمحلّية.

إنعكس الخلاف السياسي بين حكم السادات وقيادة منظمة التحرير (1975)، سلباً، على معاملة الفلسطينيين في مصر، وهي المعاملة التي ازدادت سوءاً مع تنفيذ السادات لمبادرته بالصلح مع "إسرائيل" (1977/11/19). وقبل أن تحطّ طائرة السادات في مطار بن غوريون الإسرائيلي، مساء اليوم نفسه، كانت أجهزة أمن السادات تعتقل مئات الطّلبة الفلسطينيين وأربعة من أعضاء الهيئة الإدارية للاتحاد العام للكتّاب والصحفيين الفلسطينيين (فرع مصر)؛ وأغلقت تلك الأجهزة مقرّ الفرع. وعندما عاد السادات من زيارته المشؤومة لـ"إسرائيل"، بادر إلى طرد مدير مكتب منظمة التحرير في القاهرة، جمال الصّوراني، ومعتمد "فتح" في مصر، ربحي عوض، ورئيس اتحاد طلبة فلسطين، صخر بسيسو.

وقد وفّر إقدام مجموعةٍ تنتمي إلى "فتح/المجلس الثوري" (جماعة أبو نضال البنّا) على قتل الأديب المصري المعروف، يوسف السباعي، في لارنكا بقبرص، يوم 1978/2/18، للسادات، فرصة ذهبية، حتى يطبق على أعناق الفلسطينيين في مصر. وفي يوليو/تموز 1978، صدر قرارا رئيس الجمهورية المصرية، رقما 47 و48 لسنة 1978، اللّذان قضيا بإلغاء القرارات التي كانت تساوي بين المصريين والفلسطينيين في المعاملة؛ كما حظرت

وزارة القوى العاملة المصرية اشتغال الأجانب -وبضمنهم الفلسطينيين- في الأعمال التجارية، أو الاستيراد والتصدير، إلاّ لمن كان متزوّجاً بمصرية، منذ أكثر من خمس سنوات! كما حُرِم أبناء الفلسطينيين في مصر من تلقّي التعليق في المدارس الحكومية، وفرِضت رسوم ما بين (600 - 1200) جنيه إسترليني على الطّالب الجامعي الفلسطيني في مصر؛ بل إن الطّلبة الفلسطينيين حرِموا من دخول كلّيات القمّة (الطّب/الهندسة/الصيدلة/الاقتصاد والعلوم السياسية/والإعلام)، فانحسر النشاط الاقتصادي في مصر مع طيّ مظلّة المساواة عن الفلسطينيين هناك. وامتدّ العسف إلى إقامة الفلسطينيين في مصر، وتنقلّهم، منها وإليها[7].

تعامل مبارك مع الفلسطينيين ومنظمة التحرير

استمرّ العمل بكلّ تلك التشريعات الجائرة، وإن ألغى الرئيس حسني مبارك الحظر على كلّيات القمّة.

وبعد زيارةٍ قام بها مبارك لإحدى المزارع، أبدى إعجابه بها، لكنّه استشاط غضباً، حين علم بأن صاحبها من أصلٍ فلسطيني، وإن كان حاز على الجنسيّة المصرية. وعلى الفور، أصدر مبارك قراراً جمهورياً، حمل الرّقم 104، لسنة 1985، وقضى بإلغاء الفقرة الثالثة من القانون رقم 15 لسنة 1963، التي استثنت أبناء فلسطين من صفة "الأجانب"، في مجال حقّ امتلاك الأراضي الزراعية. والأنكى أن القرار جاء بأثرٍ رجعي - لأوّل مرّةٍ في تاريخ التشريع في العالم أجمع - فحتّم على الفلسطيني أن يبيع ما سبق أن اشتراه من أراضٍ، في مدّةٍ أقصاها خمس سنوات؛ ناهيك عن أن القرار نفسه منع الفلسطيني المعني عن بيع الأرض لزوجته، إذا كانت مصرية[8]!

ولعلّ ما يثير الاستهجان أن مبارك عاد، بعد نحو سبع سنوات، وألغى قرار حرمان الأجانب من تملّك أراضي في مصر، ولكن بعد أن حاقت كوارث بعديدين، ممّن عمدوا إلى بيع أراضيهم، شكلياً ومجّاناً، إلى مواطنين مصريين، طمعوا في تلك الأراضي، ضاربين عرض الحائط بالضّمير، واستحوذوا على ما ائتمِنوا عليه من أراضٍ.

---

[7] عبد القادر ياسين؛ ساري حنفي؛ أوليفيه سان مارتن، الفلسطينيون في مصر وشمال سيناء، رام الله: شمل، سلسلة "دراسات"(٥)، 1996 (أنظر: عبد القادر ياسين، الفلسطينيون في مصر، ص27 - 33).

[8] د. محمّد خالد الأزعر، الفلسطينيون في مصر بين الحاضر والمستقبل، القاهرة، دار المستقبل، 199، ص711.
- لوي أ. براند، الفلسطينيون في الوطن العربي/بناء المؤسسات والبحث عن الدولة، بيروت، مؤسسة الدراسات الفلسطينية، 1991، ص66.

خلال الحرب العدوانية التي شنّتها القوّات الإسرائيلية على لبنان، صيف 1982، لم يفعل النظام المصري أكثر من سحب سفيره من تل أبيب. وبعد خروج المقاومة الفلسطينية من بيروت، أخذ أعضاء من اللجنة التنفيذية للمنظمة يتردّدون على مصر، ويلتقون بمسؤولين مصريين!

وبقدر ما أخذ العداء يستفحِل، دون مبرّر، بين القيادة المتنفّذة للمنظمة ودمشق، بقدر ما أخذت هذه القيادة تقترب من نظام مبارك. واشترط عرفات لزيارة القاهرة إعلان مبارك إلغاء اتفاقات كامب دايفيد، وتمسّكها بحقّ الشعب الفلسطيني بحقّ تقرير المصير، وبأن منظمة التحرير هي الممثّل الشرعيّ والوحيد للشعب الفلسطيني. وقد حرص عرفات على وضع الرئيس المصري في صورة تطوّر نزاعه مع دمشق. وقيل إن غوّاصة مصرية هي التي حملت عرفات إلى طرابلس الشام، ليبدأ من هناك اقتتالاً فلسطينياً شرساً ضدّ معارضيه!

وحتى يضمن عرفات سلامته، سارع إلى الاتصال بالكاتب الصحفي المصري المعروف لطفي الخولي، كي يتّصل بالرئيس مبارك ليحصل على ضماناتٍ لأمن عرفات من الحكومة الإسرائيلية. وحتى بعد أن طمأنه الخولي بأن مبارك حصل على الضمانات المطلوبة، فإن عرفات عاد واتصل بمستشار مبارك للشؤون السياسية، أسامة الباز، وكرّر عليه الطّلب، فأفهمه الباز بأن مبارك حصل على هذه الضمانات من الإسرائيليين[9]. لذا، لم يكن غريباً أن ينزل عرفات في ميناء بورسعيد المصري (1983/12/24)، ويقابل محافظها، قبل أن يتوجّه إلى القاهرة، ليلتقي بمبارك، ويعلن بأن هواه مصري(!)؛ فاتسعت دائرة المعارضة لعرفات، داخل "فتح" وخارجها، حتى وصفته الصحيفة المركزية للجبهة الشعبية "الهدف" بأنه "سادات فلسطين". وفي موازاة الهجمة الفلسطينية، جاءت هجمة عربية ضدّ خروج عرفات على الإجماع العربي.

مع إرخاء عرفات قلوع المركبة الفلسطينية لرياح المشاريع الأمريكية، منذ خروج المقاومة الفلسطينية من بيروت، إستمرأ توثيق علاقاته بنظامي القاهرة وعمان، وافتعال المعارك مع دمشق، مدّعياً بأنها وقّعت -منذ العام 1984- "كامب ميرفي*"!

---

[9] صحيفة القبس (الكويت)، 1984/4/30(حسب تصريح لعرفات نفسه).

* نسبة إلى ريتشارد مورفي، مساعد وزير الخارجية الأمريكي لشؤون الشرق الأوسط، آنذاك.

لذا، كان طبيعياً أن يدعم نظام مبارك خطوات عرفات للتقارب مـع النظـام الأردنـي، وخاصّة "اتفاق عمّان"، الذي وقّعه عرفات مع الملك حسين، في العاصمة الأردنية، عمّان، في 1985/2/11.

لكن صلاح خلف تمكّن أن يحشد ضدّ هذا الاتفاق داخل اللجنة المركزية لفتح، أوّلاً، قبـل أن تسقِطه اللجنة التنفيذية لمنظمة التحرير، بعد سنةٍ واحدةٍ علـى توقيعـه. والمعـروف أن "الجبهة الشعبية" قد غادرت "التحالف الديمقراطي"، ومعها خرج جناح طلعت يعقـوب فـي "جبهة التحرير الفلسطينية"، بمجرّد الاختلاف مع "الجبهة الديمقراطيـة" حـول دورة عمّـان للمجلس الوطني. وبذا انهار "التحالف الديمقراطي"، ودخلت الجبهة الشعبية وجناح يعقوب في تحالفٍ مع أطراف "التحالف الوطني"، المعارض لأداء عرفات، حيث حمل التحالف الجديـد إسم "جبهة الإنقاذ" (1985/5). وبعد أيّام، شنّت "حركة أمل" اللبنانية حربهـا ضـدّ مقـاتلي المخيّمات الفلسطينية، ما أهال التراب على "جبهة الإنقاذ"، بمجرّد ميلادها، وأقنـع "الجبهـة الشعبية" وجناح يعقوب بعقم توجّههما الجديد، بالتساوق مع اقتناع عرفات بلا جدوى الاعتماد على المشاريع الأمريكية، ما مهّد لعقد "الدّورة التوحيدية" للمجلس الوطني الفلـسطيني، فـي الجزائر، في إبريل/نيسان 1987. لكن "التوحيدية" لم تضمّ ثلاثاً من الفـصائل المنـضوية، أصلاً، تحت لواء منظمة التحرير، وهذه الفصائل هـي: جبهـة النـضال الـشعبي/القيـادة العامّة/والصّاعقة. وقد وجّهت دورة المجلس الوطني المشار إليها تحيّة إلى "الحركة الوطنية المصرية"، ما أزعج الرئيس مبارك، بعد أن فهم أن المقصود هو المعارضة المـصرية دون النظام المصري. فتوتّرت العلاقات الفلسطينية-المصرية، من جديد، وهدّد مبارك بالتوقّف عن تسويق مواقف منظمة التحرير الفلسطينية في أوروبا. على أنه سرعان ما تمّـت محاصـرة الأزمة، وإنهاء التوتّر بين الطّرفين. في 1989/5/14، تبنّت حكومة "إسرائيل" مبادرة لتسوية القضية الفلسطينية، سبق أن قدّمها رئيس الوزراء الإسرائيلي، إسحق شـامير، إلـى الإدارة الأمريكية، التي تبنّتها. واعتبرت المبادرة أن إجراء انتخاباتٍ في الأراضي الفلسطينية المحتلّة هو مدخلٌ لتشكيل وفدٍ فلسطيني، يبحث مع "إسرائيل" في التسوية. وربط شـامير إيـضاحها بقبول طرفٍ عربيٍ بها، مؤكّداً بأنه "لن يبدأ المسار حتى يوافق العرب عليه برمّته"[10]!

---

[10] صحيفة عل همشمار الإسرائيلية، 1989/6/4، أورد ترجمتها العربية: الملف (نيقوسيا)، العدد 4/64، تموز/يوليو 1989.

ثمّ تقدّم الرئيس المصري حسني مبارك، بعشرة أسئلةٍ حول مبادرة شامير. ونفت الحكومة المصرية أن يكون ما صاغه مبارك اتخذ شكل "مبادرة"، بل مجرّد تساؤلات. لكن "وكالة أنباء الشرق الأوسط" الرّسمية المصرية، نشرت البنود العشرة للمبادرة المصرية، وهي[11]:

1) تتعهّد "إسرائيل" بقبول نتائج الانتخابات.

2) يشرف مراقبون دوليّون على الانتخابات.

3) تتوفّر حماية قضائية للمرشحين.

4) تنسحِب القوّات الإسرائيلية من مناطق الانتخابات.

5) تُجري إسرائيل مباحثاتٍ نهائية، بعد 3 أو 5 سنوات.

6) توقِف الاستيطان.

7) يتمتّع المرشّحون بحريّةٍ كاملةٍ للتعبير.

8) يُحظّر على الإسرائيليين دخول الأراضي المحتلّة، يوم الانتخابات.

9) يشترك الفلسطينيون في القدس الشرقية في الانتخابات.

10) تقبل "إسرائيل" بمبدأ "الأرض مقابل السلام".

وقد اجتمعت اللجنة التنفيذية لمنظمة التحرير في (9 – 12/10)، ورأت بأن المشروع المصري ينقصه ثلاث نقاط جوهرية (حقّ تقرير المصير/دور المنظمة في أيّ مفاوضاتٍ للتسوية/والمؤتمر الدولي إطاراً للمفاوضات). وعليه، رفضت اللجنة التنفيذية المشروع المصري، مؤكّدة بأن لا انتخابات قبل جلاء الاحتلال الإسرائيلي؛ فيما ردّ الرئيس مبارك على سؤال صحيفةٍ كويتية: "سنتّفق نحن مع المنظمة على أسماء الفلسطينيين عن الخارج، ونخطِر الإسرائيليين"[12]؛ وأيّد الأردن - على لسان وليّ العهد الأمير الحسن- موقف منظمة التحرير في مسألة الانتخابات[13]. وأبدى الكاتب السياسي المصري المرموق، محمّد حسنين هيكل، تخوّفه من أن تجد مصر نفسها تلعب دور الوسيط بين "إسرائيل" ومنظمة التحرير. و(الوسيط) عليه أن يُقنِع، أو يضغط على الأطراف لتقديم تنازلاتٍ متبادلة. والضغط على "إسرائيل" لا

[11] الأهرام (القاهرة)، 1989/9/15.

[12] القبس (الكويت)، 1989/9/22.

[13] المصدر نفسه، 1989/9/13.

تتوافر لمصر وسائله، وهكذا سوف تجد نفسها -بإلحاح الرّغبة في تجنّب الفشل- ضـــاغطة على الطرف الفلسطيني، وحده. ورجّح الكاتـــب نفـــسه أن تكـــون تحرّكـــات الإســـرائيليين والأمريكيين مجرّد عمليات التفافٍ حول الانتفاضة، وحول منظمة التحرير، وحول الـــشعب الفلسطيني[14].

لكنّ التوتّر عاد مجدّداً إلى العلاقات المصرية-الفلسطينية، حين وقف عرفات مع الرئيس العراقي صدّام حسين، في غزوه للكويت، صيف 1990، بينما اختار مبارك الوقـــوف فـــي الضفّة الأخرى. وتطلّبت إعادة العلاقات إلى مجاريها بين قيادة المنظمة والنظـــام المـــصري بضعة أشهر!

ويبقى السؤال المشروع حول سبب انحياز عرفات لصدّام، بينما دأب الأوّل على الحرص على عدم التعارض مع أيٍ من النظامين السعودي والكويتي، طـــوال فتـــرة تزعّمـــه "فـــتح" و"منظمة التحرير"!

المعروف أن صدام كان وعد عرفات بأن تعود الإدارة الأمريكية للتفاوض معه، صاغِرة! وأغلب الظّن أن عرفات قدّر بأن الرئيس العراقي قد "اختطف" الكويت، ولن يطلِقها قبـــل أن تعيد الإدارة الأمريكية وإسرائيل الأراضي الفلسطينية المحتلّة إلى عرفات! كما أن الانتفاضة الفلسطينية، التي اندلعت منذ 1987/12/8، حقّقت تقدّماً ملموساً، قد يكون أزعـــج عرفـــات، خشية ظهور قيادةٍ فلسطينيةٍ بديلةٍ في الداخل أولاً، وثانياً لأن ذاك التقدّم يقطع الطريق علـــى أيّ تسويةٍ مع "إسرائيل" كان يتطلّع إليها عرفات؛ ومن ثمّ، لا مفرّ من تراجع الانتفاضة، بعد انقطاع المدد الماليّ عنها من الفلسطينيين في الخليج عموماً، وفي الكويت خـــصوصاً، بعـــد تحوّل الأخيرين إلى عبءٍ على الانتفاضة وشعبها.

إلى ذلك، علينا ألاّ نهمل قلق عرفات من تحويل أكثر من ثلاثة أرباع مجموع ما يتمّ جمعه في الكويت من تبرّعاتٍ إلى "حماس". وبالتّالي، فإن تجفيف هذا النّبع وحرمان "حماس" منـــه غدا هدفاً رئيسياً لعرفات.

ناهيك عن أن أسماء الحكّام العرب الذين تظاهروا بتأييد صدّام حسين يلفت النظر. فهناك ملك الأردن، الحسين بن طلال، ورئيس جمهورية اليمن، علي عبـــد الله صـــالح، ورئـــيس

[14] الأهرام (القاهرة)، 1989/9/24.

الجمهورية التونسية، زين العابدين بن علي؛ في ظلّ ارتباط هؤلاء الحكّام الثلاثة المعــروف بالولايات المتحدة. وأغلب الظّن أن دورهم كان توريط صدّام، أكثر فــأكثر، فــي "أوحــال" الكويت، وعدم السّماح لأيٍ كان بالتأثير عليه في الاتجاه المعاكس. لذا، ليس غريباً أن الثلاثة -ومعهم عرفات- دأبوا على التأكيد لصدّام بأن التهديدات الأمريكية له هي من باب المناورة، ولذرّ الرماد في العيون، وأن الولايات المتحدة ليست جادّة في مواجهة الاحــتلال العراقــي للكويت.

وكأنّ مبارك التقط الدور الذي قام به عرفات في حرب الخلــيج الثانيــة، فوجــدنا الأوّل يتجاهل معاداة النظامين الكويتي والسعودي لعرفات، الأمر الذي تأكّــد حــين أرادت الإدارة الأمريكية استثمار "الهزيمة العربية" في حرب الخلــيج الثانيــة (1990-1991)، فــضربت "الحديد وهو ساخن"، ودعت أطراف الصراع العربي-الإسرائيلي إلى "مؤتمر مدريد" للسلام، الذي انعقد في 1991/10/30. وقد دعم مبارك الوفد الفلسطيني بالمستــشارين، كمــا أمــدّ عرفات بمستشارٍ من الخارجية المصرية، في مفاوضات أوسلو السرّية. وحين استشاره الوفد الفلسطيني في أمر صيغة "اتفاق أُوسلو"، أعطاها صوته! ثمّ أرغم مبارك عرفات على توقيع "اتفاق أوسلو" في القاهرة (1994/5/4) الذي تضمّن تراجعاً شكلياً من الجانب الإســرائيلي، الذي التهم مزيداً من الأراضي الفلسطينية.

حرص مبارك على إيصال عرفات إلى معبر رفح الحدودي، وأدخله بنفسه إلى قطاع غزة (1994/7/4). ثمّ اتخذ مبارك موقف الوسيط بين الطرفين الفلسطيني والإسرائيلي. وعدا عن أنه لا يجوز لأحدٍ أن يتوسّط بين شقيقه وعدوّه، فإن الوسيط سرعان ما يتحوّل إلى ضــاغطٍ على الطّرف الفلسطيني لحساب الإسرائيلي؛ ذلك أن الأخير يرفض مشاريع الوسيط، ويلــحّ على إدخال تعديلاتٍ عليها، حتى تصبح على مقاس ذلك العدوّ. ويحمل الوســيط مــشاريعه المعدّلة، ويضغط على الطّرف الفلسطيني كي يقبلها، علماً بأن الوسيط لا يملك القدرة علــى الضّغط إلاّ على الطّرف الفلسطيني المهيض الجناح!

لكن "انتفاضة الأقصى والاستقلال"، التي اندلعت يوم 2000/9/28، والــردّ الإســرائيلي الشّرس عليها، اضطرّت مبارك إلى سحب سفير بلاده من تلك أبيب، ليعيده - بعد حــين- بذريعة استمرار الاتصال مع "إسرائيل" لصالح الشعب الفلسطيني!

وحين عاود نظام مبارك ممارسة ضغوطه على عرفات، ضجر الأخير ذات مرّة، وسأل أسامة الباز، هاتفياً، عما إذا كان يتحدّث معه من تل أبيب!

بعدما استعدّ عرفات للسفر من رام الله إلى بيروت، لحضور القمّة العربية هناك (مارس/آذار 2002)، نصحه مبارك بعدم المغادرة، لأن الإسرائيليين ينوون عدم السّماح له بالعودة. وفي اليوم التّالي لقمّة بيروت العربية، اجتاح شارون بقوّاته الضفة الغربية، فأعاد احتلال كلّ مُدنها، عدا أريحا، حيث فرضت تلك القوّات حصاراً محكماً حول "المقاطعة"، مقرّ عرفات في رام الله؛ وهو الحصار الذي استمرّ، في تقطّع، حتى انتهى بقتل عرفات بالسّم، وأراحت "إسرائيل" رأسها منه!

لكن، قبل الإقدام على قتل عرفات، أعطت "إسرائيل" لنفسها فرصة بالضّغط لاستحداث منصب رئيس وزراء في مناطق الحكم الذاتي الفلسطيني، تُنقل إليه معظم صلاحيّات رئيس السلطة، على أن يتمّ ترشيح محمود عباس (أبو مازن) لهذا المنصب المستحدث. وتمنّع عرفات، مدّة من الزّمن، إلى أن نصحه الاتحاد الأوروبي بضرورة الاستجابة للطلب الأمريكي-الإسرائيلي، خاصّة وأن القوّات الأمريكية على وشك اجتياح العراق؛ فاستجاب عرفات (مارس/آذار 2003) لذلك المطلب، وإن تمسّك بمعظم صلاحياته. كما رفض تعيين محمّد دحلان وزيراً للداخلية في حكومة عباس، رغم ضغوط القاهرة المتوالية عليه في هذا الشّأن. وإن انتهت المزاحمة بين عرفات وعباس، بإزاحة الثاني، بعد أقلّ من أربعة أشهر، مشيّعاً بمظاهرات من "فتح" هتفت بسقوطه، بعد أن أسمته "كرزاي فلسطين"!

لاحقاً، أعادت "إسرائيل" محاصرة "المقاطعة"، وبداخلها عرفات ومساعدوه، وصمتت هواتف القادة العرب، فلم يعد أحد منهم يتّصل به، ناهيك عن عدم احتجاج أيٍ منهم على إذلال "زميلٍ" لهم.

وبوفاة عرفات في (2004/11/11)، طوِي سفرٌ من تاريخ منظمة التحرير، وصفحة من علاقاتها بالنظام المصري، في انتظار سفرٍ آخر، وصفحةٍ أخرى!

والمعروف أن القاهرة هي التي نظّمت استقبال جثمان عرفات من باريس، في احتفالٍ رسميٍ مهيب، قبل نقل الجثمان إلى رام الله، حيث دفِن. كما أبدت القاهرة ارتياحها، حين خلف محمود عباس (أبو مازن)، عرفات في سدّة رئاسة "منظمة التحرير" والسلطة

الفلسطينية، مع ما عرِف عن عباس من أخذه بالتفاوض مع "إسرائيل" كاستراتيجية، بعد إلقاء المقاتلين الفلسطينيين بنادقهم؛ أي هو تفاوضٌ لا يعتمد على ميزان قوىً في ميدان القتال!

وسرعان ما تحمّست القاهرة لهدنةٍ تعلنها الفصائل الفلسطينية، فدعت قيادات كلّ الفصائل إلى مصر لهذا الغرض، في مارس/آذار 2005. وانتهت الاجتماعات إلى إعلان "نداء القاهرة"، في 17 من الشهر نفسه، وفيه أعلنت الفصائل الفلسطينية التهدئة مع "إسرائيل" (الهدنة).

لكن، بقي حبراً على ورق ذلك الاتفاق على تفعيل المنظمة، وإعادة هيكلتها، على أساسٍ وطنيٍ وديمقراطي، بعد ضمّ "حماس" "والجهاد" إليها، على أن يتمّ التفعيل عبر لجنةٍ عليا، تضمّ أعضاء اللجنة التنفيذية لمنظمة التحرير، والأمناء العامين للفصائل، فضلاً عن شخصيات وطنية مستقلّة، ويترأسها عباس نفسه، على أن تلتقي، دورياً، مرّة كلّ شهر، الأمر الذي عطّله عباس، دون أن تضغط أيٌ من الفصائل أو القاهرة لتنفيذ قرار التفعيل وإعادة الهيكلة.

أمّا القاهرة، فلم تعمد إلى الحصول على تعهّدٍ إسرائيليٍ بالتهدئة، ما جعل الكيان الإسرائيلي يستمرّ في اعتداءاته، مؤكّداً بأن الفصائل إنما تعهّدت بالتهدئة من جانبها فحسب! وإن كانت التهدئة الفصائلية قد أسهمت مع الانسحاب الإسرائيلي من قطاع غزة في تعزيز الاتجاه الحمساوي المطالب بأفقٍ سياسيٍ لكفاح "حماس"، فكان قرار قيادة "حماس" بدخول الانتخابات التشريعية (يناير/كانون الثاني 2006)، وكانت المفاجأة حين اكتسحت "حماس" تلك الانتخابات، ونالت نحو 44 في المائة من الأصوات، وما يقرب من ثُلثي مجموع مقاعد المجلس التشريعي.

هنا "صحت" "إسرائيل" والأدارة الأميركية، لتطالبان بضرورة اعتراف حكومة "حماس" بـ"إسرائيل"، وبالقرارات الدولية، والاتفاقات التي سبق لمنظمة التحرير والسلطة الفلسطينية أن عقدتاها. ولم يكن غريباً أن تتماهى رئاسة السلطة، مع الموقف الأميركي–الإسرائيلي في هذا الصّدد؛ وكلّ ما فعله الحكم المصري أن استمهل واشنطن وتل أبيب ستّة أشهر، بدلاً من ثلاثة أشهر، حتى تليّن "حماس" موقفها، وترضخ للمطالب الأميركية–الإسرائيلية. دعمت القاهرة عباس في صراعه مع "حماس"، سياسياً وعسكرياً؛ كما عمدت إلى إغلاق الضفّة

المصرية من معبر رفح، بعيد اضطرار "حماس" إلى حسم الموقف في قطاع غزة (يونيو/حزيران 2007)، بعد أن طال أمد الانفلات الأمنيّ هناك، الذي استمرأته أجهزة الأمن الخاضعة لعباس؛ فأزالت "حماس" بذلك عقبة كأداة من طريق الحركة الوطنية، والوحدة الوطنية الفلسطينية؛ فضلاً عن تخلّص "حماس" ممّن حال دون تمكينها من أن تمارس السلطة، منذ نجاحها في الانتخابات التشريعية، مطلع 2006. بينما لم تكن القاهرة ملزمة بأيّ اتفاقٍ مع أيّ طرفٍ بصدد المعبر، بما في ذلك الاتفاق الذي كافأ به محمّد دحلان الاحتلال الإسرائيلي (2005/11/15)، بمجرّد الانسحاب من قطاع غزة. فيما استمرّت معاناة شعب قطاع غزة من الحصار، الذي تحوّل إلى "خنقٍ وعصر" من كلّ الجهات، حتى اقتحم أهالي القطاع معبر رفح، في 2008/1/23، بعد أن طوّر الاحتلال حصاره، فقطع التيّار الكهربائي عن قطاع غزة، ومعه الأدوية واحتياجات الأطفال، ممّا هدّد بكارثةٍ بيئية. لكن اقتحام المعبر لم يحلّ مشكلة أهالي القطاع، إلاّ مؤقتاً. فقد سعت مصر إلى تجديد الحصار عبر بناء جدارٍ فاصلٍ مع غزة، بحجّة منع التهريب والتسلّل. ويبقى الهدف الحقيقي هو محاصرة حماس وشعبها المقاوم، التزاماً بما يسمّى بالالتزامات الدولية (من اتفاقيّة المعابر وغيرها).

وقد ظهر الدّور المصري بأسوأ تجليّاته، قبل، وأثناء، وبعد الحرب الإسرائيلية على قطاع غزة المحاصر، في نهاية العام 2008 والشهر الأوّل من العام 2009، حيث أسهم المصريّون في تشديد الحصار على حماس وشعب غزة، بحجّة الالتزام باتفاقية المعابر (!)، مقابل دعمهم العلني لمحمود عباس!

لكن، في الوقت ذاته، ما يزال المصريون يلعبون دور الوسيط بين فتح وحماس، لحلّ النزاع بينهما، على أساس التسليم من الطرفين الفلسطينيين، كما من الدول العربية، بهذا الدّور الإجباري، رغم كلّ التباساته!

الفصل الرابع

منظمة التحرير والأردن

عبد القادر ياسين

دأب النظام الأردني على معارضة كلّ محاولات إظهار الكيان الفلسطيني، منذ العام (1959-1960)، داخل جامعة الدول العربية[1].

لذا، عانت منظمة التحرير، منذ كانت مجرّد مشروع، وحتى انعقاد المؤتمر الوطني الفلسطيني الأوّل في القدس (5/28- 1964/6/2) من تلك المعارضة. وقد تردّد الملك حسين في مغادرة العقبة إلى القدس، لافتتاح ذاك المؤتمر، وإن عاد وحسم أمره بالانتقال إلى القدس، وألقى خطابه في افتتاح المؤتمر، ضارباً عرض الحائط برسالةٍ وصلته من السفير الأمريكي في الأردن، تحذّره من أن مثل هذا المؤتمر من شأنه التشويش على المحاولات الأمريكية الدؤوبة، لعقد تسويةٍ بين العرب وإسرائيل[2]!

لقد كان طبيعياً أن يتحفّظ الحكم الأردني من "منظمة التحرير الفلسطينية"، حيث يعني قيام المنظمة أن ثمّة شخصين ومقعد واحد، لا يتسع إلاّ لأحدهما؛ أي أن المنظمة تهدّد السيادة الأردنية على الضفة الغربية، ما دفع الشقيري إلى التأكيد بأن المنظمة لن تمارس سيادة إقليمية[3]. فوافق الحكم الأردني على قيام المنظمة، وإن على مضض!

وفي هذا السياق، دعا الملك حسين رئيس وزرائه، وصفي التّل، مطلع عام 1965، إلى التعاون الوثيق مع منظمة التحرير، ما دام أبناء الشعب الفلسطيني" قد اختاروا المنظمة سبيلاً لحشد جهود أبناء فلسطين، وتنظيمها"[4].

---

[1] د. أحمد صدقي الدّجاني، د. علي الدين هلال، سيّد ياسين (إشراف)، الفلسطينيون في الوطن العربي، القاهرة، معهد البحوث والدراسات العربية، 1978 (أنظر: د. عبد المنعم سعيد، إنشاء منظمة التحرير، ص633).

[2] لمزيدٍ من التفاصيل، يمكن الرجوع إلى:

- أحمد الشقيري، من القمّة إلى الهزيمة مع الملوك والرؤساء العرب، بيروت، دار العودة، 1971، ص60 - 70.
- فيصل حوراني، الفكر السياسي الفلسطيني (1964 - 1974)، بيروت، منظمة التحرير الفلسطينية، مركز الأبحاث، 1985، ص30 - 31

[3] الكتاب السنوي الفلسطيني لعام 1964، بيروت، مؤسسة الدراسات الفلسطينية، 1966، ص 72.

[4] الكتاب السنوي الفلسطيني لعام 1965، بيروت، مؤسسة الدراسات الفلسطينية، 1967،

لكن قيادة المنظمة ارتابت في إعادة الملك حسين وصفي التّل رئيساً لوزراء الأردن. وقد أعلن "التّل" أن حكومته تساند المنظمة، إلى أبعد الحدود، الأمر الذي كرّره "التّل" أمام أعضاء اللجنة التنفيذية للمنظمة، وفي بيانه الوزاري. لكن إذاعة "صوت فلسطين" من القاهرة، التّابعة للمنظمة، أذاعت، في 6 مايو/أيار 1965، تصريحاً لمصدرٍ رسميٍ في المنظمة، كشف أن الحكومة الأردنية حالت دون تنفيذ المنظمة لأيٍ من برامجها في الأردن[5]؛ الأمر الذي عاد وتأكّد، حين رفض التّل، في 1965/8/30، مطالب الشقيري (إنشاء كتائب عسكريةٍ فلسطينية/فتح معسكراتٍ للتدريب العسكري/السّماح بقيام مقاومةٍ شعبية/وحريّة حركةٍ للمنظمة في مجال التوجيه القومي). ووصل الأمر بالتّل حدّ اتهامه لأيّ فلسطينيٍ يقيم في الأردن، ويشارك في اللجنة التنفيذية للمنظمة، بالخيانة العظمى[6]!

ما إن اقتربت سنة 1965 من نهايتها، حتى وصلت الخلافات بين الطّرفين ذروتها، حيث أخذت إذاعة المنظمة من القاهرة تهاجم ممارسات الحكم الأردني، الذي ردّ بحملةٍ دعاويةٍ مضادّة، وأخفق لقاء بين الطّرفين في القاهرة (1966/2/17)، في تهدئة تلك الخلافات، رغم أنه تمخّض عن اتفاقٍ على أن يدرس الطّرف الأردني موضوعات الخلاف الثلاثة، وتدريب الشباب الفلسطيني في الأردن، بواسطة مدرّسين وضبّاط أردنيين، مع تسليح المدن والقرى الأمامية في مواجهة "إسرائيل"، مقابل فتح المنظمة مكاتب لها في الضفة الغربية، وتخصيص ساعةٍ واحدة، يومياً، من محطّة الإذاعة الأردنية، تحرّرها المنظمة، وأن يتمّ منح أعضاء اللجنة التنفيذية للمنظمة جوازات سفرٍ دبلوماسيةٍ أردنية[7]. لكن الاتفاق لم يتعدّ الحبر على الورق، ما جدّد الحملات الدّعاوية المتبادلة بين الطرفين؛ ووصل الصّدام ذروته، مع إقدام السلطات الأردنية -ما بين 6 و9 أبريل/نيسان 1966- على اعتقال المئات من البعثيين، والقوميين العرب، والشيوعيين؛ وتوّج هذا كلّه بطلبِ الحكم الأردني من جامعة الدول العربية حلّ منظمة التحرير[8]! وفي 1966/7/4، أعلن رئيس الوزراء الأردني قطع علاقات بلاده

[5] اليوميات الفلسطينية، المجلّد الأوّل، بيروت، منظمة التحرير الفلسطينية، مركز الأبحاث.

[6] الشقيري، مصدر سبق ذكره، ص281 - 282.

- جلال السيّد، مصرع وصفي التّل، الكاتب (القاهرة)، العدد 130، السنة الثانية عشرة، يناير/كانون الثاني 1972، ص73 - 81.

[7] الكتاب السنوي الفلسطيني لعام 1966، بيروت، مؤسسة الدراسات الفلسطينية، 1968، ص134.

[8] المصدر نفسه، ص139.

بالمنظمة. وفي نوفمبر/تشرين الثاني، تلقّت نار الخلاف المزيد من الزّيت، بعد الغارة العسكرية الإسرائيلية على قرية السموع، في الضفة الغربية، والمظاهرات الاحتجاجية التي اندلعت في أنحاء متفرّقةٍ من الضفة احتجاجاً على تلك الغارة. وفي مطلع العام 1967، سحب الحكم الأردني اعترافه بالمنظمة، متّهماً المسيطرين عليها بأنهم "هدَّامون، يساريون، ومتآمرون، وعملاء استخبارات"[9]!

مع طلب عبد الناصر سحب قوّات الطوارئ الدولية من سيناء، وقطاع غزة، توتّرت العلاقات العربية-الإسرائيلية، فطار الملك حسين، في خطوةٍ دراماتيكية، إلى القاهرة، أواخر مايو/أيار 1967، ليوقّع "اتفاقية الدّفاع المشترك" مع مصر، وليحضر الشقيري التوقيع على هذه الاتفاقيّة، وليطير مع الملك حسين، بطائرةٍ واحدة، أقلّتهما إلى عمّان. توارى "التّل"، بعد هزيمة 1967، ليعود ويطلّ برأسه، محاولاً إنشاء فصيلٍ فدائي، ليخترق قلعة العمل الفدائي الفلسطيني من داخله، وليقترف بفصيله هذا خطايا يلصقها بالمقاومة الفلسطينية، فيعزلها شعبياً[10].

في الساعات الأخيرة من قمّة الخرطوم العربية (أغسطس/آب 1967)، نشط وزير الخارجية التونسي، آنذاك، المنجي سليم، للاتصال بأعضاء اللجنة التنفيذية لمنظمة التحرير، وأبلغهم بأن حكومات كلٍ من القاهرة، وعمّان، وتونس، أجمعت على إقصاء الشقيري عن رئاسة المنظمة. وطالب سليم أولئك الأعضاء بالعمل على أن تعقد اللجنة التنفيذية للمنظمة إجتماعاً لها، حتى تسقِط الشقيري، بالتصويت[11].

ونقل بعض من فاتحهم سليم ما سمعوه إلى الشقيري، حيث انعقدت اللجنة التنفيذية، في القاهرة، فعلاً؛ وجرى التصويت، ليتوزّع أعضاء اللجنة مناصفة بين مؤيّدٍ لاستمرار رئاسة الشقيري للمنظمة وبين معارضٍ له. ولكن أحد مؤيّدي الشقيري -وهو رئيس الصندوق القومي، عبد الحميد شومان- غيَّر موقفه، فعمّم على كلّ مكاتب المنظمة بإلغاء توقيع الشقيري على الأوراق المالية للمنظمة. وبعدما أخفق الشقيري في كسب موعدٍ للقاء الرئيس عبد الناصر، ثلاث مرّات في أيّامٍ معدودة، لم يجد مفرّاً من تقديم استقالته إلى الشعب الفلسطيني،

---

[9] الشقيري، مصدر سبق ذكره، ص 143.

[10] السيد، مصدر سبق ذكره.

[11] جلسة مع خالد الفاهوم، عضو اللجنة النفيذية للمنظمة، آنذاك، في مكتبه بدمشق، 1984/11/4.

عبر إذاعة "صوت فلسطين" من القاهرة، في 1967/12/24، ليخلفه يحيى حمّودة في رئاسة اللجنة التنفيذية، وإن بالوكالة[12].

النظام الأردني في مواجهة الفدائيين

كان طبيعياً أن تفسح هزيمة الجيوش العربية، في حرب 1967، في المجال للعمل الفدائي الفلسطيني، أوّلاً لقناعةٍ شعبيةٍ عربيةٍ بعجز الحرب النظامية عن مواجهة "إسرائيل"، وثانياً لتراخي قبضة السلطة الأردنية، وأجهزة قمعها، بفعل الهزيمة، ما منح العمل الفدائي حرّية حركةٍ كبيرة، نسبياً.

مع ذلك، لم يألُ النظام الأردني جهداً لخنق العمل الفدائي الفلسطيني في المهد، غير مرّة؛ بداية بالبيانات الرّسمية (فبراير/شباط 1968)، ثمّ بالتشريعات التعسّفية، والمحاولات الدّؤوبة التي بذلها النظام الأردني، في سبيل شقّ الصفّ الوطني الفلسطيني؛ تارة بتقسيم العمل الفدائي الفلسطيني، ما بين "عقائدي" و"غير عقائدي"، وأخرى بين "شريف" و"غير شريف"، وذلك في بداية المواجهات المسلّحة (نوفمبر/تشرين الثاني 1968، فبراير/شباط، يونيو/حزيران، سبتمبر/أيلول 1970، يوليو/تموز 1971)[13].

بعد صدامات سبتمبر/أيلول 1970، توصّلت قمّة عربية عقِدت على عجل، في القاهرة، إلى ما عرِف بـ"اتفاق القاهرة"، الذي نصّ على خروج الفدائيين الفلسطينيين من المدن الأردنية إلى أحراج جرش، وعجلون. وبعد تنفيذ الفدائيين هذا البند، ضرب الجيش الأردني حصاراً خانقاً من حول الفدائيين، منذ أبريل/نيسان 1971، ثمّ اجتاح مواقع الفدائيين الفلسطينيين (13 - 20 يوليو/تموز 1971)، وتمكّن من "تطهير" المنطقة من الفدائيين، بعد مذبحةٍ دامية، ذهب ضحيّتها المئات من الشهداء، وأضعافهم من الجرحى والأسرى[14]. وقد ساعد على "انتصار" الجيش الأردني، أوّلاً خروج الفدائيين من المدن والقرى والمخيّمات،

---

[12] لمزيدٍ من التفاصيل، يمكن الرجوع إلى:

عبد القادر ياسين (محرّرًا)، أربعون عاماً من حياة منظمة التحرير الفلسطينية، دمشق، سلسلة "كتاب ملف"(١)، 2006 (أنظر: حنان كمال، ملابسات استقالة أحمد الشقيري، ص211 - 238).

[13] لمزيدٍ من التفاصيل، أنظر:

نبيل شعث (مشرفاً)، المقاومة الفلسطينية والنظام الأردني، بيروت، منظمة التحرير الفلسطينية، مركز الأبحاث، 1971.

[14] لمزيدٍ من التفاصيل، يمكن الرجوع إلى:

بلال الحسن، المقاومة الفلسطينية، شؤون فلسطينية (بيروت)، العدد الرابع، أيلول/سبتمبر 1971، ص167 - 169.

الأقرب إلى خروج السمك من الماء، وثانياً لأن القيادة الفلسطينية المتنفّذة وافقت على تجميع أسلحة الفدائيين في مخازن يحرسها الجيش الأردني، وثالثاً لأن الفدائيين وجدوا أنفسهم بين فكّي كماشة، في غور الأردن، بين الجيشين الإسرائيلي والأردني. وبذا، أغلِق ملف الوجود الفدائي الفلسطيني العلني في الأردن، بعد أن ظلّ مفتوحاً، لأربع سنواتٍ متّصلة.

مع ذلك، لم يكفّ النظام الأردني عن مواصلة التضليل، وكسب الوقت. وبوساطةٍ مصرية-سعودية، بدأت جولة مفاوضات بين المنظمة والحكم الأردني، في جدّة، فيما بين 15 و25 سبتمبر/أيلول 1971، حيث رفض الجانب الأردني العمل باتفاق عمّان (1970/11) الذي تضمّن تنازلاتٍ قدّمتها القيادة الفلسطينية، وهو الاتفاق الذي انبثق عن "اتفاق القاهرة" (27/19709). وفي 1971/11/8، بدأت الجولة الثانية من محادثات جدّة، لتنقطع، قبل أن تعود ثانية، يوم 11/23، وتستمرّ حتى 11/25، لكي تنتهي بالفشل. وبعد ثلاثة أيام، أطلق ثلاثة شباب فلسطينيين النار على رئيس وزراء الأردن، وصفي التّل، في قاعة فندق شيراتون بالقاهرة، وأردوه قتيلاً، وذلك بعد يومين فقط من إعلان الملك حسين قيام "الاتحاد الوطني الأردني"، تنظيماً سياسياً وحيداً في الأردن[15]، برئاسة مصطفى دودين، الذي سرعان ما انتقل إلى الضفة الغربية، وترأّس "روابط القرى" المضادّة للثورة. وأغلق اغتيال التّل ملفّ العلاقات الفلسطينية-الأردنية، لنحو عقدٍ من الزمان.

في منتصف مارس/آذار 1972، طرح الملك حسين مشروعه "المملكة العربية المتّحدة"، الذي رفضته منظمة التحرير، وفصائلها، بكلّ قوّة. ثمّ سرعان ما قامت مجموعةٌ من شباب "فتح" بمحاولةٍ لاغتيال الملك حسين، أثناء زيارته للمغرب، وكان نصيب المحاولة الإخفاق. كما أحبطت أجهزة الأمن الأردنية، في فبراير/شباط 1973، محاولة أخرى لاغتيال بعض كبار المسؤولين الأردنيين في عمّان. وترأس مجموعة الاغتيال الثانية عضو المجلس الثوري في "فتح" محمّد داوود عودة (أبو داوود)[16]..

---

[15] لمزيدٍ من التفاصيل، يمكن الاستعانة بـ:
بلال الحسن، المقاومة الفلسطينية، شؤون فلسطينية (بيروت)، العدد السادس، كانون الثاني/ يناير 1972، ص193-200.

[16] وحيد عبد المجيد، العلاقات الفلسطينية ـ العربية، القاهرة، مركز الدراسات السياسية والاستراتيجية بالأهرام، 1979، ص17 - 20.
- عبد الرحمن، مصدر سبق ذكره، ص208.

وفي أحد أيام يوليو/تموز 1974، فاجأ الملك الجميع بوصوله إلى الإسكندرية، حيث التقى السادات، وصدر بيانٌ مشتركٌ عن هذه القمّة الثنائية، صدم قيادة المنظمة، باستثنائه الفلسطينيين في الأردن من تمثيل منظمة التحرير لهم. لكن تأثير تلك القمّة سرعان ما تبدّد، بمجرّد صدور برنامج النقاط العشرة عن الدّورة الثانية عشرة للمجلس الوطني الفلسطيني، ما فتح الباب إقليمياً ودولياً، أكثر فأكثر، في وجه المنظمة. إستمرّ الخصام بين المنظمة والحكم الأردني، خاصّة بعد أن اعترض الملك حسين -في مؤتمر القمّة العربية السابع، في الرّباط (26 – 1974/10/29)- على اعتبار المنظمة "الممثّل الشرعي والوحيد للشعب الفلسطيني"، متذرّعاً بأن ثُلثي الشعب الفلسطيني إنما يقيم في الأردن، بضفّتيه[17].

وغنيٌ عن القول بأن الأنظمة العربية أرادت بهذه "المنحة" أوّلاً التأكيد على غسل يديها من القضية الفلسطينية، وثانياً مكافأة قيادة المنظمة على تكيّفها سلباً مع الميْل الرسمي العربي لمهاودة الأعداء، وانتزاع تلك القيادة برنامج النقاط العشر، من الدّورة الثانية عشرة للمجلس الوطني الفلسطيني، صيف 1974. ولعلّ ما يؤكّد صفة المكافأة هذه أن عرفات خرج من القمّة العربية تلك إلى نيويورك، حيث ألقى كلمته الشهيرة أمام الجمعيّة العموميّة للأمم المتّحدة، معلناً بأنه يحمل البندقية في يد وغصن الزّيتون في الأخرى. وتمنّى على المحفل الدولي ألاّ يُسقِط غصن الزّيتون من يد عرفات!

بيد أن "مبادرة السادات" بالصلح مع "إسرائيل"، ثمّ توقيع اتفاقات كمب ديفيد بين مصر و"إسرائيل"، برعاية الولايات المتحدة الأمريكية، بعد عشرة أشهر من "المبادرة"، أسهم بقسطٍ وافرٍ في ترطيب الأجواء بين الأردن والمنظمة، خاصّة وقد جمعتهما معارضة تلك "المبادرة"، وذاك الاتفاق، على حدٍ سواء، من خلال قمّة بغداد العربية (2-1978/11/5)، حيث تشكّلت "اللجنة الأردنية-الفلسطينية المشتركة"، بهدف دعم صمود الشعب في الأرض المحتلّة، بصرف الدّعم السنوي الذي قرّرته القمة لذاك الصمود (150 مليون دولار). وسرعان ما زار عرفات العاصمة الأردنية، عمّان، في (1979/3/17)، من دون أن يتمكّن من إعادة المياه إلى مجاريها بين الطّرفين[18].

---

[17] الموسوعة الفلسطينية، القسم الخاص، بيروت، 1990 (أنظر: أسعد عبد الرحمن، النضال الفلسطيني في إطار منظمة التحرير الفلسطينية، ص208).

[18] المصدر نفسه، ص652.

وبمجرّد أن وضعت الحرب الإسرائيلية ضدّ لبنان، صيف 1982، أوزارها، جرى اتصالٌ هاتفيٌ بين الملك وعرفات (1982/8/12)[19].

وفي خطوةٍ تشجيعيةٍ لافتة، بدت خارج دائرة التوقّع من النظام الأردني، الذي سعد لرفض عرفات الاستجابة لإلحاح الأمين العام للجبهة الشعبية، جورج حبش، والرّجل الثاني في "فتح"، صلاح خلف (أبو إياد)، في الخروج من بيروت إلى سوريا، أرسل الملك حسين وزير خارجيّته، مروان القاسم، ورئيس الديوان الملكي الأردني، أحمد اللّوزي، ليكونا في استقبال عرفات في أثينا، حيث حملا له دعوة من الملك حسين لزيارة عمّان، في سبيل تنسيق جهود الطّرفين.

وقد زار عرفات عمّان، فعلاً، في 1982/10/9، واتفق مع الملك حسين على إقامة اتحاد كونفدرالي فلسطيني-أردني، بعد جلاء الاحتلال الإسرائيلي. وتشكّلت لجنة متابعة للحوار الأردني-الفلسطيني، ترأّسها خليل الوزير (أبو جهاد) عن الجانب الفلسطيني، وحسن إبراهيم من الجانب الأردني.

عاد عرفات وزار العاصمة الأردنية، في 1982/11/27، بحجّة افتتاح جلسة المجلس الأعلى للتربية والثقافة والعلوم التابعة للمنظمة، حيث أعلن عرفات والملك حسين، كلٌ على انفراد، تصميمهما على متابعة الحوار، ورفعا درجة تمثيل الطّرفين في لجنة المتابعة، إلى رئيس وزراء الأردن، ورئيس اللجنة التنفيذية للمنظمة. بعدها، توالت زيارات عرفات إلى عمّان، ولقاءاته مع كبار المسؤولين الأردنيين؛ لكن اللجنة التنفيذية للمنظمة رفضت الموافقة على تفويض الأردن التحدّث باسم المنظمة، لتطوير "مشروع ريغان"[*]، ما حدا بالحكم الأردني

---

[19] أسعد عبد الرحمن، مصدر سبق ذكره، ص652.

[*] مشروع ريغان: ما إن اطمأنّ الرئيس الأمريكي، رونالد ريغان، إلى خروج آخر سفينةٍ تقلّ الفدائيين الفلسطينيين من بيروت (1982/9/1)، حتى ألقى خطاباً، في اليوم نفسه، مذاعًا ومتلفزاً، حدّد فيه إطاراً عاماً ومبادئ، زعم أنها لحلّ القضية الفلسطينية. وحمل المشروع عنوان "مبادرة سلام أمريكية لشعوب الشرق الأوسط". ولم يخجل ريغان من الاعتراف بأن "الحرب في لبنان... أتاحت لنا فرصة جديدة لإحلال السلام في الشرق الأوسط"، وإن رأى "أن الوضع في لبنان ليس سوى جزءٍ من المشكلة الشاملة لنزاع الشرق الأوسط"، محاولاً التوفيق بين ما أسماه" المطالب الأمنيّة المشروعة لإسرائيل والحقوق المشروعة للفلسطينيين"؛ ثمّ عاد ريغان فأكد بأن اتفاقات كمب ديفيد "لا تزال تشكّل أساس سياستنا". إلى ذلك، قدم الرئيس الأمريكي رواية مؤدّاها أن الأمن الإسرائيلي حميم الصّلة بالسلام الحقيقي، وأن التطلّعات الوطنية الفلسطينية وثيقة بأمن "إسرائيل"، التي غدت حقيقة واقعة، وأن السلام والعدل لا يتمّان إلاّ فوق مائدة المفاوضات، مع ملاحظة بأنه لا عودة إلى حدود ما قبل 1967. ورتّب ريغان على هذه الرؤية خطوات تنفيذية مقترحة، تبدأ بحكمٍ ذاتي فلسطيني في الضفة الغربية وقطاع غزة، يوضع تحت الاختبار مدّة خمس سنوات، يُجمّد خلالها بناء المستوطنات، دون دولةٍ فلسطينيةٍ مستقلّةٍ في الضفة والقطاع، وحتى دون سيادةٍ إسرائيليةٍ عليها، بل بارتباطهما بالأردن،

إلى قطع الحوار (1983/4/10). على أن عرفات لم يقطع الأمل، فزار عمّان من جديد (1984/2/26)، مؤكّداً على ضرورة التوصّل إلى اتفاقٍ حول الاتحاد الفيدرالي بين الأردن وفلسطين؛ وتلتها زيارتان (مايو/أيار، يوليو/تموز 1984)؛ وقد توّجت هذه الزيارات بعقد دورةٍ للمجلس الوطني الفلسطيني، في عمّان (22- 1984/11/29)، إفتقرت للنصابين القانوني والسياسي، على حدٍ سواء. واستخدم عرفات هذه الدّورة حتى يمهّد لتوقيع "اتفاق عمان"** (1985/11/2). لكن التوتّر عاد وساد العلاقات الأردنية-الفلسطينية، ووصل ذروته، حين تمكّنت العناصر الرّاديكالية في "فتح"، يتصدّرها صلاح خلف، من إسقاط "اتفاق عمّان"، بعد سنةٍ من توقيعه، من دون أن يُعلن طرفٌ رسميٌ فلسطينيٌ عن ذلك الإسقاط.

وقد ردّ الأردن بإحداث انشقاقٍ في "فتح" (مارس/آذار 1986)، قاده رئيس استخباراتها العسكرية، عطا الله عطا الله (أبو الزّعيم).

في 1986/7/7، اجتمع مجلس الوزراء الأردني، برئاسة زيد الرفاعي، وأصدر ما اعتبره رداً على بيان للمجلس الثوري في "فتح"، صدر في1986/6/19، بزعم أنه "تهجّم على المملكة الأردنية الهاشمية، وسياستها القومية الواضحة تجاه القضية الفلسطينية". وكان بيان المجلس الثوري لفتح قد أشار إلى "عددٍ من الطّروحات والممارسات، تُطرح وتُنفّذ بأيدٍ عربيةٍ تلتقي، عملياً، وبشكلٍ متطابق، مع الهدف الأمريكي-الإسرائيلي". فمع طرح الولايات المتحدة وإسرائيل "مسألة ضرب منظمة التحرير الفلسطينية، وتصفية الحقوق الوطنية للشعب الفلسطيني... نلاحظ... سلسلة من الوقائع والإجراءات المترابطة، تتّخذها الحكومة الأردنية،

على أن يُعمل بمبدأ "الأرض مقابل السلام"، وعدم تقسيم القدس.

الموسوعة الفلسطينية، القسم العام، المجلّد الثاني، دمشق، 1984، ص49 - 794.

** اتفاق عمّان: أُعلِن في عمّان، في1985/2/11، بين الملك حسين وياسر عرفات. وانطلق الاتفاق من "روح قرارات قمّة فاس... وقرارات الأمم المتحدة... وتمشّياً مع الشرعية الدولية، وانطلاقًا من الفهم المشترك لبناء علاقةٍ مميّزةٍ بين الشعبين الأردني والفلسطيني"، حيث اتفقت حكومة المملكة الأردنية الهاشمية ومنظمة التحرير "على السير معاً نحو تحقيق تسويةٍ عادلةٍ لقضية الشرق الأوسط، ولإنهاء الاحتلال... وفق الأسس والمبادئ الآتية":

1) الأرض مقابل السلام.

2) دولة فلسطينية، ضمن اتحادٍ كونفدرالي أردني - فلسطيني.

3) حلّ مشكلة اللاّجئين، حسب قرارات الأمم المتحدة.

4) حلّ قضية فلسطين، من جميع جوانبها.

5) مفاوضات سلام، في مؤتمرٍ دولي، تحضره الدول الخمس دائمة العضوية في مجلس الأمن الدولي وسائر أطراف الصراع، بما فيها م. ت. ف..

يوسف حسن، اتفاق عمّان وردود الفعل الفلسطينية عليه، شؤون فلسطينية (نيقوسيا) العدد 144 - 145، آذار/مارس - نيسان/إبريل 1985، ص116 - 421.

وتمسّ بشكلٍ مباشرٍ وخطير، جوهر الثّوابت الوطنية الفسلطينية، والثّوابت القومية العربيــة". ورأى المجلس الأردني أن البيان الفتحاوي "لم يكتفِ بالعبارات التضليلية في تفسيره لمواقف الأردن القومية الثّابتة، ولإجراءاته التي يتّخذها للمحافظة علــى صــمود الــشعب العربــي الفلسطيني على أرضه، بل جاء البيان مناقضاً لروح التعاون والتفاهم، التي علــى أساســها سمحت الحكومة، خلال العامين الماضيين، وبناء على طلب السيّد ياسر عرفات، بفتح مكاتب إضافيةٍ في الأردن، غير تابعةٍ لمنظمة التحرير الفلسطينية، ومؤسساتها الرّسمية". وبعــد أن أسِفت الحكومة الأردنية لما جاء في بيان المجلس الثّوري، أعلنت "مــضطرّة" إغــلاق هــذه المكاتب الإضافية[20]. وفي الوقت نفسه، طلبت الحكومة الأردنية إلى خليل الوزير (أبو جهاد) مغادرة الأراضي الأردنية، وقد كان.

في 19/4/1987، أصدرت اللجنة التنفيذية لمنظمة التحرير الفلسطينية قرارها القاضــي بإلغاء "اتفاق عمّان"، بعد أن "ظهرت خلافاتٌ بين الطّرفين، في تفسير وفهم بعض نــصوص الاتفاق، وكيفيّة تلبيتها؛ وزاد على ذلك الضغوط التي مارستها الولايات المتحدة الأمريكيــة، وأوساطٌ أخرى، تمّ على إثرها إعلان الأردن، بتاريخ1986/2/19، وقف التنسيق السياسي مع منظمة التحرير، مع اتخاذه إجراءاتٍ معيّنة، وضعت الاتفاق في موقع الشّلل، وأوجدت حالة من الجمود، وخللاً ملحوظاً في العلاقات... وفي ضوء ما أثبتته التجربــة العمليــة مــن أن الاتفاق المذكور أصبح عقبة أمام تنمية هذه العلاقات، وحيث أنه لم يعد قائماً بالفعــل علــى أرض الواقع، فإنها [اللجنة التنفيذية للمنظمة] تعتبره لاغياً". وإن وعــدت اللجنــة التنفيذيــة بمتابعة جهودها "من أجل إيجاد أُسسٍ جديدةٍ للعمل مع الأردن والدول العربية الأخرى"[21].

لكن، سرعان ما اندلعت الانتفاضة الشعبية في الضفة الغربية وقطاع غزة، في التاسع من ديسمبر/كانون الأول 1987، واكتشف النظام الأردني بأن الانتفاضة ليست ضدّ الإسرائيليين فحسب، بل ضدّ النظام الأردني أيضاً. وبعد ارتباكٍ قصيرٍ لهذا النظام، استعاد توازنه، واتخذ جملة من القرارات، حيَّرت المراقبين. ففي 1988/7/28، قرّر مجلس الوزراء الأردني إلغاء

---

[20] راجع نصّ القرار الأردني بإغلاق مكاتب م. ت. ف. ملحقاً في:
سميح شبيب، منظمة التحرير الفلسطينية وتفاعلاتها في البيئة الرسمية العربية/دول الطّوق (1982 - 1987)، نيقوسيا، شرق برس، 1988، ص140 - 141.

[21] راجع نصّ القرار، ملحقاً في: المصدر نفسه، ص145 - 641.

خطّة التنمية في الأراضي المحتلّة "لإدراج الهويّة الفلسطينية، ولتمكين منظمة التحرير الفلسطينية من القيام بمسؤولياتها كاملة، ولإزالة الشكوك حول موقف الأردن... والتزاماً بمقرّرات قمّة الرباط... وبمقرّرات قمّة فاس... وإيماناً من الأردن بأن الشعب الفلسطيني هو الطرف الأساسي في حلّ قضيته"[22]، حسب تبريرات مجلس الوزراء الأردني لذاك الإلغاء.

وبعد يومين، أصدر الملك حسين مرسوماً، قضى بحلّ مجلس النّواب، علماً بأن نصف أعضائه من الضفة الغربية. كما ترأّس الملك حسين إجتماعاً عسكرياً عالي المستوى. وفي اليوم التّالي، أعلن الملك الأردني فكّ العلاقة القانونية والإدارية مع الضفة الغربية المحتلة، مبرّراً هذا الفك بـ"إبراز الهوية الفلسطينية"، ولدعم "النضال الفلسطيني السّاعي لكسب التأثير الدولي للضفة"[23]! وأكد الملك حسين بأن القرار لن يؤثّر على أبناء الشعب الفلسطيني من سكّان الضفة الشرقية للأردن. وهدّد النظام الأردني -في حال توتّر العلاقات مع منظمة التحرير- بسحب جوازات السفر الأردنية العائدة لنحو تسعمئة ألفٍ من أبناء الضفة الغربية، فضلاً عن إغلاق الجسور بين الضفّتين. وفي الذّروة، هدّد الملك بتخلّي نظامه عن السيادة في الضفة الغربية[24].

وقد استبعد المتحدّث الرّسمي في وزارة الخارجية البريطانية أن لا تكون خطوة فكّ الارتباط بعيدة عن تفاهم حسين-بيريز (مايو/أيار 1987)[25]. وقد سبق الخطوة دراسات مستفيضة طلبها الملك حسين عن تداعيات الخطوة المنتظرة؛ وجاءت الانتفاضة لتؤكّد رغبة الشعب الفلسطيني الجامحة في كنس الاحتلال، وتحقيق الاستقلال، حتى عن الأردن؛ ناهيك عن قلق الملك الأردني من مشروع شارون لتحويل الأردن إلى دولة فلسطينية، كما كان الملك يدغدغ مشاعر المتعصّبين للأردنة من بين الشرق أردنيين. فضلاً عن أن فك الارتباط يزيد من أعباء منظمة التحرير، ممّا يدفعها لتستنجد بالنظام الأردني، وتقع في مرمى ابتزازه؛ ناهيك عن أن فكّ العلاقة يهدّد أهالي الضفة الغربية بسحب الامتيازات الأردنية منهم، إذا هم ارتضوا منظمة التحرير قيادة لهم وخسران مكاسبهم الذّاتية، ما قد يعيد النظام الأردني أكثر

[22] صحيفة السفير (بيروت) 1988/7/29. أورده أحمد شاهين، "فكّ الارتباط" الأردني/الدوافع والتحدّيات، مجلة شؤون فلسطينية (بيروت)، العدد 186، أيلول/سبتمبر 1988، ص 103 - 211.

[23] صحيفة السفير (بيروت) 1988/8/1. أورده: المصدر نفسه.

[24] صحيفة المستقبل (باريس) 1988/8/13، ص81؛ أورده: المصدر نفسه.

[25] أنظر حديثه إلى سامي عمارة، في موسكو، الشرق الأوسط (لندن)، 2000/10/30.

قوّة إلى الضفة الغربية. لكن الأمر بدا كلعبةِ قمارٍ غير مضمونة النتائج. لقد وضع "فكّ الارتباط" قيادة المنظمة أمام تحدٍ مستعصٍ، وبدأ عرفات تنفيذ قرارٍ تحمّل فيه، باسم المنظمة، إلتزاماته حيال نحو 24 ألف موظّفٍ حكومي، قطعت الحكومة الأردنية عنهم رواتبهم. وبدا الأمر وكأنّ قيادة منظّمة التحرير على حافّة إعلان الدولة المستقلّة!

إلاّ أن حرب الخليج الثانية (صيف 1990)، جمعت بين عرفات والملك حسين، من جديد، إذ أيّدا معاً صدّام حسين في غزوه للكويت. لكن، حين هُزِمت القوّات العراقية، مطلع 1991، غيَّر الملك الأردني جلده، وأصدر "الكتاب الأبيض"، الذي حفل بمبرّرات تأييد النظام الأردني لصدّام في غزوه للكويت، فيما أفلت عرفات، ودلف سرداب "أوسلو" السرّي. وكان الاتفاق الذي حمل الإسم نفسه، في محاولةٍ من عرفات للإفلات من إصرار دول الخليج على إسقاطه من رأس "فتح" ومنظمة التحرير، في ضربةٍ واحدة.

لكن النظام الأردني أرجأ إشهار اتفاقه مع "إسرائيل"، إلى ما بعد سنة من "اتفاق أوسلو"، عبر "اتفاق وادي عربة"، في أكتوبر/تشرين الأوّل1994.

بدأت التضييقات على الفلسطينيين، المضطرّين للمرور بالضفة الشرقية إلى الضفة الغربية ومنها. وحين اندلعت "انتفاضة الأقصى والاستقلال"، خريف 2000، شدّد الجيش الأردني حراسته لأطول حدودٍ تمتلكها "إسرائيل"، وسرعان ما تباهى الملك الأردني الجديد، عبد الله الثاني، بأن نظامه منع نحو مئة محاولةٍ لتهريب الأسلحة عبر الضفة الشرقية إلى الضفة الغربية. وحين تصدّر محمود عباس (أبو مازن) تيّاراً في السلطة ضدّ الانتفاضة، فإن عمّان لم تستطع إلاّ أن تتعاطف معه، وتبدي تبرّمها من عرفات؛ وحين أُحرِج عباس من معارضته للانتفاضة، طوّر معارضته لما أسماه "عسكرة الانتفاضة". وحين قدّمت الإدارة الأمريكية والحكومة الإسرائيلية محمود عباس، لشغل منصب رئيس الوزراء، الذي اضطرّ عرفات لاستحداثه في السلطة الوطنية، فإن عباس حاز على الرّضى الملكي الأردني. وتكرّر في المصادر الإسرائيلية أن النظامين المصري والأردني يؤيّدان عباس في مزاحمته لعرفات، إلى أن اغتيل الأخير (بالسمّ من قبل إسرائيل)، وحانت فرصة عباس للحلول محلّه، انكشف مدى تحيُّز هذا النظامين لعباس، وضيقهما من سلفه!

ومنذ بدأت "انتفاضة الأقصى والاستقلال" في مناطق الحكم الذاتي الفلسطيني، في

2000/9/28، أكثر العاهل الأردني من زياراته لرئيس الوزراء الإسرائيلي، إيهود باراك، وآرييل شارون، من بعده. كما تباهى العاهل نفسه بأن قوّاته –التي تحمي أطول حدودٍ لإسرائيل– قد أحبطت نحو مائة محاولةٍ لإيصال أسلحةٍ وذخائر للمنتفضين الفلسطينيين. وحين أقدمت قوّات الاحتلال على إعادة احتلال الضفة الغربية، مطلع إبريل/نيسان 2002، لم تصدر كلمة احتجاجٍ واحدةٍ عن النظام الأردني، أو حتّى المطالبة بفكّ الحصار المضروب على كلٍ من رئيس منظمة التحرير، والسلطة الفلسطينية، ياسر عرفات.

وحين اجتاحت "حماس" الانتخابات التشريعية، سارع النظام الأردني إلى تلفيق تهمة تهريب أسلحةٍ عبر الأردن لمناضلين من "حماس"، حيث أيّد عباس الاتهام الرّسمي الأردني، بل تحمّس له!

لذا، حين تقدّم الملك الأردني عبدالله الثاني بمبادرةٍ للمصالحة بين حكومة حماس ورئاسة السلطة الفلسطينية، أهملت "حماس" تلك المبادرة، وكأنّها لم تكن.

كما قام النظام الأردني بإعادة تدريب الحرس الرّئاسي الفلسطيني، الذي سلّحته الإدارة الأميركية، في مواجهة "حماس" وحكومتها.

والمعروف أن عمّان أبدت استياءها من إقدام "حماس" على حسم الموقف في قطاع غزة (يونيو/حزيران 2007). وظلّ النظام الأردني على تحيّزه هذا إلى جانب رئاسة السلطة الفلسطينية، ما جرّ عليه نقمة الشارع الأردني، وعزّز التيار المناهض للملك داخل الإخوان المسلمين في الأردن. بل إن النظام الأردني دأب على مضايقة رئيس الدّائرة السياسية في منظمة التحرير، فاروق القدّومي (أبو اللّطف)، الذي أشهر معارضته لأداء عباس في المنظمة والسلطة، على حدٍ سواء[26].وكان "أشهر" شعارٍ رفعه الملك الأردني عبدالله الثاني مؤخّراً هو أن إيران "اختطفت" القضية الفلسطينية من بين يدي أصحابها الفلسطينيين والعرب، وأنها تسعى لما يسمّى "الهلال الشيعي" ليبرّر تقاعس الأنظمة العربية عن دعم المقاومة أو الشعب الفلسطيني، بل والتآمر عليه حتّى!

---

[26] الصحف الأردنية والعربية.

الفصل الخامس

منظمة التحرير وسوريا

عبد القادر ياسين

حافظت سوريا –حتى قبل وصول التيّار القوميّ إلى السلطة فيها– على اعتبار فلسطين "سورية الجنوبية"، إمتداداً لما كان الوضع عليه، إلى نهاية الحرب العالمية الأولى (1914-1918). وغدا هذا الأمر أحد ثوابت السياسة السورية تجاه القضية الفلسطينية[1].

ومع اشتداد التوتّر بين الحكم في كلٍ من دمشق والقاهرة، غداة إخفاق محاولة انقلابٍ "ناصرية" في سوريا (1963/7/18)، إحتضنت السلطة السورية منظماتٍ فدائية فلسطينية عدّة، خاصّة "فتح"، فيما تحفّظت دمشق على "منظمة التحرير الفلسطينية"، عند تأسيسها، لأن الأولى اعتبرت المنظمة مجرّد دميةٍ في يد خصم الحكم السوري، آنذاك، جمال عبد الناصر؛

---

[1] لمزيدٍ من التفاصيل حول موقعية فلسطين عند السوريين، وتعامل الآخرين مع أبناء الشعب الفلسطيني، منذ نكبة 1948، يمكن الرجوع إلى:

– أكرم زعيتر، الحركة الوطنية الفلسطينية (1935-1939)، بيروت، مؤسسة الدراسات الفلسطينية، 1980، ص 95، 315،325.

- صبحي ياسين، الثورة العربية الكبرى (فلسطين)، القاهرة، دار الهنا، 1959، ص19-29.

- عبد الوهاب الكيّالي، تاريخ فلسطين الحديث، ط 8، بيروت، المؤسسة العربية للدراسات والنشر، 1981، ص 334-335.

- أحمد الشقيري، أربعون عاماً في الحياة العربية والدولية، بيروت، دار النهار، 1969، ص271.

- محمّد عصمت شيخو، سوريا وقضية فلسطين، ط1، دمشق، دار قتيبة، 1982، ص115-117،142.

- محمّد عزّت دروزة، القضية الفلسطينية في مختلف مراحلها، ط3، الجزء الثاني، دمشق، منظمة التحرير الفلسطينية، دائرة الإعلام والثقافة، 1984، ص 117، 166.

- ناجي علّوش، المقاومة العربية في فلسطين (1917-1948)، ط2، بيروت، دار الطليعة، 1970، ص160.

- إمام محمود غريب، سوريا والصراع العربي – الإسرائيلي(1947-1958)، رسالة ماجستير مقدّمة إلى معهد البحوث والدراسات العربية (مخطوط)، القاهرة، 1998، ص5-26، 96،70.

- جابر رزق، الإخوان المسلمون والمؤامرة على سوريا، القاهرة، دار النصر للطباعة الإسلامية، 1980، ص5.

- د.صلاح العقاد، المشرق العربي المعاصر، ط1، القاهرة، مكتبة الأنجلو المصرية، 1993، ص71-470،83.

- باتريك سيل، الصراع على سوريا، دراسة للسياسات العربية بعد الحرب (1945-1958) ص3، ترجمة سمير عبدة، ومحمود فلاحة، دمشق، دار طلاس، 1983، ص 290.

جلسة مع أوّل مسؤول وحدات الفدائيين الفلسطينيين، المرتبطين بالجيش السوري، أكرم صفدي، في منزله بالقاهرة، 2000/11/27.

فضلاً عن تصنيف دمشق لها بأنها "مؤسسة بيروقراطية*". يقول الشقيري في مذكّراته: "كنتُ في عمّان، فقالوا إن منظمة التحرير جهازٌ مصري. وسافرتُ إلى دمشق، فقالوا إن الشقيري سلّم المنظمة للملك حسين[2]"! بيد أن هذا كلّه لم يمنع سوريا من الاعتراف بالمنظمة، والسّماح بفتح مقرّاتٍ لها في العاصمة السورية، فضلاً عن موافقة دمشق على تطبيق التجنيد الإجباري على الفلسطينيين المقيمين في سوريا[3].

كان عبد الناصر يحتضن منظمة التحرير، والشقيري، لكنّه يتشكّك في "فتح" وأغراضها، خاصّة بعد أن تأكّد من أن مؤسّسيها هم في "الإخوان المسلمين"، الذين يناصِبون عبد الناصر العداء. فضلاً عن أن دولاً عربية رجعية احتضنتهم، وشجّعتهم، حتى يشاغبوا على الحكم الناصري، ويظهِروه في ثوب المقصّر في أمر تحرير فلسطين، أو خوفاً من أن تورّط "فتح عبد الناصر في حربٍ مع "إسرائيل"، وتقصِم ظهره؛ ما جعل الصحف العربية الموالية لعبد الناصر تتّهم "فتح" (1965-1967) بأنها تعمل بوحيٍ من "الحلف المركزي" (بغداد سابقاً). واستند هذا الاتهام إلى كلّ ما فات، فضلاً عن شعار "فتح"، آنذاك، الذي يلخّص في التّاءات الثلاث (التمويل/التوريط/التحرير)! ما يعني أن "فتح" ستعمد إلى أن تتموّل مالياً، بما يكفي للاشتباك مع "إسرائيل"، التي ستردّ بالقوّة المنتظرة منها؛ وتتوالى ردود الفعل بينها وبين بعض "دول الطّوق"**، حتى تجد الأخيرة نفسها متورّطة في حربٍ مع "إسرائيل"، لا تريدها تلك الدول، فضلاً عن أنها لم تكن مستعدّة لها! لكن "فتح" رتّبت على هذا التوريط تحريراً حتمياً لفلسطين، في تفكيرٍ إراديٍ لا تُحسد عليه[4].

---

* رفض كبار المسؤولين السوريين استقبال الشقيري، صيف 1964. ثم أرسِل إليه في "فندق أميّة" بدمشق – حيث كان ينزل – بعض أعضاء القيادة القطرية الفلسطينية في حزب البعث، ليناكِفوه، فتجنّب الشقيري مقابلتهم، وتركهم يلتقون بأعضاء من اللجنة التنفيذية لمنظمة التحرير. وفجأة، دخل الشقيري على المجتمعين، وهو يرتدي ملابس النوم، واكتفى بالقول: يحاربوننا بأبنائنا"!

عبد الله الحوراني، فى ندوة أحمد الشقيري، فندق شبرد بالقاهرة، مايو/أيار 2005.

[2] لمزيدٍ من التفاصيل في هذا الصّدد، يمكن الرجوع إلى:

- أحمد الشقيري، من القمّة إلى الهزيمة مع الملوك والرؤساء العرب، بيروت، دار العودة، 1971، ص224.

- أسعد عبد الرحمن (تحرير)، منظمة التحرير الفلسطينية/جذورها، تأسيسها، مساراتها، نيقوسيا، منظمة التحرير الفلسطينية، مركز الأبحاث، 1987، ص71-72.

[3] المصدر نفسه، ص 114-115.

** دول الطّوق : مصطلح سكّه المفكّر القومي المعروف، عبد الله الديجاوي، وشمل به الدول العربية الأربع المحيطة بإسرائيل (مصر/سوريا/الأردن/لبنان). ولم يمتّد العمر بالديجاوي، حتى يرى الطوق، وقد تحزّمت به إسرائيل، وأخذت ترقص "الهيلاهوب"!

[4] عبد القادر ياسين، منحنى العلاقات السورية - الفلسطينية، البيان (دبي)، الحلقة الثانية، 2000/7/6.

بمجرّد وقوع هزيمة 1967، تداعت الفصائل الفدائية الفلسطينية (شباب الثّأر/أبطال العودة/جبهة التحرير الفلسطينية/فتح/جبهة تحرير فلسطين–طريق العودة/جبهة التحرير الوطني الفلسطيني (ج.ت.ف)/والفرع الفلسطيني في "البعث")، في محاولةٍ لدمج الفصائل الفلسطينية. إلاّ أن المحاولة لم تنجح إلاّ في توحيد الأطراف الثلاثة الأولى فحسب، فيما عرِف، لاحقاً، باسم "الجبهة الشعبية لتحرير فلسطين"، فيما اندمجت "ج.ت.ف" بفتح، واندثرت "طريق العودة"، وعمد الفرع الفلسطيني لحزب البعث إلى تشكيل فصيله الفدائي الخاصّ "طلائع حرب التحرير الشعبية" المعروف باسمه المختصر "الصّاعقة"[5].

"أنا الغريق، فما خوفي من البلل"، قولٌ كان الزّعيم عبد الناصر يردّده، وهو يركّز رعايته على "فتح"، ويتحوّل من التشكيك فيها إلى منحها الأولويّة في التعامل من بين كلّ الأطراف الفلسطينية. إذ لم يعد عبد الناصر يحسب أيّ حسابٍ للتورّط في حربٍ مع "إسرائيل"، بعد أن تورّط فعلاً، وأخذ يستعدّ لخوض حربٍ أخرى؛ لذا غيّر عبد الناصر نظرته إلى العمل الفدائي الفلسطيني، وألحّ على ضرورة "إحراق الأرض من تحت أقدام المحتلّين".

لم تنزعج دمشق من لقاء عبد الناصر وقادة "فتح"، بعد أن كانت الأولى قد أعادت الرّوح للعلاقات السورية–المصرية، خاصّة بعد انقلاب 23 فبراير/شباط 1966، الذي أطاح بخصوم عبد الناصر في سدّة الحكم بدمشق. وشدّد الحكم السوري الجديد على ضرورة "حرب الشعب"[6].

وغنيٌ عن القول أن دمشق وقفت مع إقصاء الشقيري عن رئاسة المنظمة. وحتى بعد أن استحوذت "فتح" على نصيب الأسد في منظمة التحرير، منذ الدّورة الرابعة للمجلس الوطني، صيف 1968، فإن سوريا لم تنزعج، خاصة وأن قيادة "فتح" جعلت من "الصّاعقة -المحسوبة على سوريا- الشريك الأوّل في قيادة المنظمة، وتسيير أمورها[7].

في سبتمبر/أيلول 1970، نظّمت السلطة الأردنية المجازر "الشهيرة" بحقّ الفلسطينيين وحركتهم الفدائية. فنزل رئيس الجمهورية السورية، آنذاك، نور الدّين الأتاسي، بنفسه، إلى

---

[5] المصدر نفسه، الحلقة الثالثة، 2000/7/7.

[6] وحيد عبد المجيد، العلاقات الفلسطينية - العربية، القاهرة، مركز الدراسات السياسية والاستراتيجية بالأهرام، ص106-107.

[7] عبد الرّحمن، مصدر سبق ذكره، ص114-115.

الشارع، يتقدّم المظاهرات الحاشدة في دمشق، ضدّ مجازر السلطة الأردنية، بينما انـدفعت الدبّابات السورية لتحتلّ شمال الأردن، الأمر الذي جعل الإدارة الأمريكية وإسرائيل تهـدّدان بالردّ العسكري على التدخّل السوري والوجود الفلسطيني، على حدٍ سواء. وبخروج الفصائل الفلسطينية من شمال الأردن (يوليو/تموز 1971)، لم تجد تلك الفصائل أرضـاً تحتـضنها، سوى سوريا[8].

وصلت "الحركة التصحيحية" بقيادة الفريق حافظ الأسد إلى رئاسة السلطة في سوريا، في 1970/11/16. بيد أن هذا الانتقال في السلطة لم يؤثّر على العلاقة مع أيٍ مـن "فـتح" أو منظمة التحرير، إلى أن اشتعلت الحرب الأهلية اللبنانية، ربيع 1975. وحين حاولت دمشق إنهاء تلك الحرب، توتّرت العلاقات الفلسطينية-السورية.

فقد بدأت تلك الحرب، بمجرّد أن أطلق مسلحون من ميليشيا "الكتائب" في عين الرّمانـة، في 1975/4/13، النار على أوتوبيس كان يقلّ مدنيين فلسطينيين، عادوا لتوّهم مـن إحـدى احتفالاتهم، فانجرّ السوريون والفلسطينيون إلى مواجهةٍ فيما بينهم، وإن بالتدريج. وقد تبلورت بذرة الخلاف بين الطّرفين، حين عملت سوريا على إطفاء نار الأزمة، فيما دعم الفلسطينيون "الحركة الوطنية اللبنانية"، التي رأت في الحرب الأهلية فرصتها لتحقيق طموحاتها المشروعة في كسر هيمنة "الانعزاليين" السياسية على لبنان.

صحيح أن الفلسطينيين التزموا الصّمت، في الأشهر الأولى من الحـرب الأهليـة. إلاّ أن "الانعزاليين" اجتاحوا مخيّم ضبيّة للاجئين في (1976/1/14)، وفرضوا حصاراً محكماً على مخيّمي تلّ الزّعتر وجسر الباشا، أغلب الظّن حتى يصوّروا الحرب على أنها بين الفلسطينيين واللبنانيين، وليست حرباً أهلية[9]. وردّت الفصائل الفلسطينية باحتلال الـسّعديات والـدّامور (1/20) على طريق بيروت–صيدا. وبذا تورّط الفلسطينيون في تلك الحـرب، دون رغبـةٍ منهم؛ ولكنّهم غدوا القوّة الرئيسية فيها. وقد صرّح الرّجل الثاني في "فتح"، صلاح خلف (أبو إياد)، بأن "الطّريق إلى القدس يمرّ في عين طورة، ومن عيون السّيمان، ومن جونية ذاتها"[10].

نـزل السوريون بكلّ ثقلهم، من أجل تحقيق تسويةٍ سياسيةٍ في لبنان، فاقترحوا ما أسموه

[8] ياسين، مصدر سبق ذكره، الحلقة الثالثة .
[9] صلاح خلف (أبو أياد)، فلسطيني بلا هوية، الكويت، دار كاظمة، د.ت، ص250.
[10] صحيفة السفير (بيروت)، 1976/5/24.

"الوثيقة الدستورية" (1976/2/14)، وتعهّدوا بضمان تطبيق اتفاقي "القاهرة" و"ملكارت" (1973)، الأمر الذي لم يرُق للحركة الوطنية اللبنانية، ولا للفلسطينيين. وأيّد الطّرفان "جيش لبنان العربي"، الذي انشقّ –بقيادة الملازم أحمد الخطيب- عن الجيش اللبناني؛ ثمّ نفّذ الأخير إنقلاباً عسكرياً، فمنحه الطّرفان تأييدهما؛ لكن هذا الانقلاب ولِد ميتاً. وردّ الرئيس حافظ الأسد، في 1976/7/21، على شعار أبي إياد بقوله "إن من يريد تحرير جونية وطرابلس، لا يريد تحرير فلسطين"[11].

صعّدت دمشق مع منظمة التحرير، فنظّمت حملة دعاويّة ضدّ قيادتي المنظمة و"الحركة الوطنية اللبنانية". ثمّ أوعز الحكم السوري بإحداث انشقاقٍ في الثانية، لتخرج "الجبهة القومية اللبنانية"، بزعامة كمال شاتيلا، الأمين العام لحركة "اتحاد قوى الشعب العامل" الناصرية[12].

في 4/16، توصّل عرفات إلى "اتفاق دمشق" الذي قضى بوقف إطلاق النار. لكن الاتفاق لم يتعدّ الحبر على الورق. وتمزّق الفلسطينيون بين التزامهم تجاه "الحركة الوطنية اللبنانية"، وبين تشبّثهم بقاعدة انطلاقهم في لبنان، وبين العلاقة الضّرورية والتاريخية مع سوريا. لكنّهم انحازوا للاختيار الأوّل لأسبابٍ ثلاثة، أوّلها نشوة النصر على الانعزاليين، والحرص عليه، وثانيها الخشية من أن يؤدّي اتساع التدخّل السوري المباشر إلى فقدان المنظمة حرّية الحركة، وثالثها سوء تقدير الموقف من جانب القيادة الفلسطينية، حيث افترضت، خطأً، أن السوريين لن يدخلوا في مواجهةٍ مسلّحةٍ مع الفلسطينيين. لكن المواجهة حدثت بدخول قوّاتٍ عسكريةٍ ضخمةٍ إلى لبنان (6/4) من المصنع، وقعت بينها وبين الفدائيين الفلسطينيين معارك طاحنة. وبذا، إنتقل مركز النزاع إلى قوّتين خارجيّتين[13]، هما السوريون والفلسطينيون.

يوم 6/6، دوهمت المراكز الفلسطينية الموالية لسوريا في لبنان (الصّاعقة/وقيادة جيش التحرير الفلسطيني)، ودخل جميع الأطراف في أزمةٍ أخذت في الاستفحال. فأوقف الرئيس حافظ الأسد الهجوم العسكري، مكتفياً بمفاوضاتٍ تدعمها عمليات عسكرية محدودة. وافق الحكم السوري على ما انتهى إليه وزراء الخارجية العرب، في إطار الجامعة العربية

---

[11] الصّحف السورية (دمشق)، 1976/7/22.

[12] رؤوبين آفي – ران، النزاع السوري- الفلسطيني في لبنان: قومية سورية مقابل استقلالية فلسطينية. سكيروت (تل أبيب)، مايو/أيار،1985، مركز دايان لأبحاث الشرق الأوسط وأفريقيا، معهد شيلواح، جامعة تل أبيب. أورد ترجمتها العربية: الملف (نيقوسيا)، العدد (46/10)، المجلّد الرابع، كانون الثاني/يناير 1988، ص868-885.

[13] المصدر السابق نفسه.

بالقاهرة(8 - 6/9) بشأن وقف إطلاق النار. وحاول رئيس الوزراء اللّيبي، عبد السلام جلّود، عبثاً، عقد ثلاثة اتفاقاتٍ بين الفلسطينيين والسوريين(12، 6/20 و7/29).

وقد انتهز الانعزاليون انشغال المقاتلين الفلسطينيين، فاجتاح هؤلاء مخيّم جسر الباشا للاّجئين (6/29)، وحيّ النبعة الشيعي (8/6)، ومخيّم تل الزعتر للاّجئين (8/12).

فجأة، إقتحمت مجموعةٌ من جماعة صبري البنّا (أبو نضال) فندق سميراميس في العاصمة السورية، دمشق (9/26) واحتجزت رهائن. إلاّ أن أجهزة الأمن السورية تمكنت من إحباط العملية الإرهابية، وتخليص الرهائن، واتهمت "فتح" بالمسؤولية عن هذه العملية الإرهابية[14]؛ وأُعدِم الإرهابيون، علناً.

هذه العملية الفاشلة وفرّت مبرّراً للجيش السوري كي يطوّر هجومه العسكري في لبنان، بعد يومين فقط (9/28 - 1976/10/17)، ما أنهى (مرحلة من) الحرب الأهلية في لبنان، ومهّد لعقد قمّةٍ عربيةٍ في الرياض، في 10/15.

وافق السوريون على اقتراحٍ سعوديٍ بوقف إطلاق النار، وطار عرفات، على متن هليوكوبتر سورية إلى دمشق، ومنها إلى الرّياض، حيث انعقدت قمّة عربية ضيّقة (16- 10/18)، اقتصرت على قادة مصر، سوريا، والسعودية، ولبنان، والكويت، ورئيس م.ت.ف. وقرّر المؤتمر وقف إطلاق النار، وتشكيل "قوّات ردعٍ عربية"، قوامها ثلاثين ألف جندي، تتبع رئيس الجمهورية اللبنانية. وكانت الهيمنة في تلك القوّات للجيش السوري. ثمّ صادقت قمّة عربية في القاهرة (25-10/26) على بنود اتفاق الرياض[15].

مع بداية العام 1977، أخذت المياه تعود إلى مجاريها في لبنان، وأخذت الثلوج بين منظمة التحرير وسوريا في الذّوبان، خاصةً بعد وصول أقصى اليمين الإسرائيلي، ممثّلاً باللّيكود، إلى سدّة السلطة في الكيان (مايو/أيار1977)، ما زاد في احتمال جرّ سوريا إلى حربٍ معه، فيما خشيت منظمة التحرير من احتلال "إسرائيل" لجنوب لبنان. وبرعاية سوريا، تمّ توقيع "اتفاق شتورا" بين المنظمة والحكم اللبناني (1977/7/25)، والذي تضمّن آليةً لتنفيذ "اتفاق القاهرة" وملحقاته.

---

14 المصدر السابق نفسه.

15 المصدر السابق نفسه.

في 1977/11/9، ألقى الرئيس المصري أنور السادات خطاباً في مجلس الشعب المصري، أعلن فيه استعداده للسفر إلى "إسرائيل" طلباً للسلام! وبعد يومين، وصلت إلى الرئيس المصري موافقة رئيس الوزراء الإسرائيلي، مناحيم بيغن، على هذا العرض بالزيارة. وفي 19 من الشهر نفسه، إنتقل السادات بطائرةٍ من مطار القاهرة إلى مطار بن غوريون، تنفيذاً لما عرِف باسم "مبادرة السادات"، فازدادت نقاط الالتقاء بين دمشق ومنظمة التحرير. واضطرّت هذه "المبادرة" الطّرفين، السوري والفلسطيني، إلى توثيق علاقتهما الثنائية، في إطار إجماعٍ رسميٍ عربي، تجلّى في قمّة بغداد العربية التاسعة (2-1978/11/5)، التي أدانت "مبادرة السادات"، بالإجماع. ووصل الأمر بعرفات أن هتف في مقبرة الشهداء بمخيّم اليرموك في دمشق، أثناء دفن الشهيد عزّ الدين القلق، مدير مكتب منظمة التحرير في باريس، الذي اغتالته مجموعة صبري البنّا، صيف 1978: "قُدنا في طريق صلاح الدين يا أبا سليمان*" ! كما ألقى عرفات خطاباً في المقبرة نفسها، غصّ بالأفكار البعثية، حتى أنه أنهى الخطاب بشعار البعث المعروف: "أمّة عربية واحدة/ذات رسالة خالدة"[16].

وبقدر اقتراب السوريين والفلسطينيين من بعضهم البعض، كان ابتعاد السوريين عن "الانعزاليين" في لبنان. لقد شجّع وجود المنظمة والحكم السوري في "جبهة الصمود والتصدّي" العربية، وصدور القرار الإسرائيلي بضمّ الجولان إلى الكيان (1981/12/14)، بعض قادة "فتح" على تقديم مبادرات لإقامة تحالفٍ استراتيجيٍ سوري-فلسطيني. وبدأت محادثاتٌ في هذا الصّدد، إبتداء من 1982/2/27، في مقرّ الخارجية السورية بدمشق، بين قياديين من "فتح" ونظرائهم من أعضاء القيادتين القطرية والقومية في حزب البعث**. وتوصّلت المحادثات إلى تقديرٍ موحّدٍ للموقف، قبل أن تقوم لجنة مشتركة*** ببلورة الأفكار والمبادىء، وصولاً إلى استراتيجيةٍ مشتركة[17]. لكن عرفات شاغب على المحادثات فتعثّرت!

---

* قصد به الرئيس السوري، حافظ الأسد، وهذه هي الكنية التي عرف بها، قبل كنية "أبو باسل".

[16] عبد القادر ياسين، أزمة فتح، ط3، دمشق، دار الجرمق، 1985، ص 73.

** مثّل "فتح" أعضاء اللجنة المركزية "صلاح خلف (أبو إياد)، ومحمّد غنيم (أبو ماهر)، وهاني الحسن (أبو طارق)، وسميح كويك (قدري). وعن حزب البعث حضر: عبد الحليم خدّام (وزير الخارجية وعضو القيادة القومية)، و محمّد حيدر (قيادة قومية)، وتوفيق صالحة و وهيب طنوس (قطرية)، ووزير الدولة للشؤون الخارجية، فاروق الشّرع.

*** تكوّنت من نمر صالح، وهاني الحسن (فتح)، ومحمّد حيدر وفاروق الشّرع (سوريا).

[17] سميح شبيب، منظمة التحرير الفلسطينية وتفاعلاتها في البيئة الرسمية العربية/دول الطوق(1982-1987)، نيقوسيا، شرق برس، 1988، ص14.

ثم جاء العدوان العسكري الإسرائيلي المنتظر على لبنان، إبتداء من 1982/6/4، والـذي حمل اسم "عملية سلامة الجليل". وفي بعض المواقع، تصدّى مقاتلون لبنانيون وفلسطينيون، في بسالةٍ عزّ نظيرها، للعدوان الإسرائيلي الكاسح.

وبعد ثلاثة أيام، انجرّ الجيش السوري إلى الحرب، بعد أن تحرّشت به القوّات الإسرائيلية، التي تقدّمت من محورين في اتجاه الشمال، بهدف قطع طريق دمشق – بيروت. وبعد قتالٍ شرس، أمكن تعطيل تقدّم المدرّعات الإسرائيلية، وكأن التحرّش الإسرائيلي جاء لإلزام القوّات السورية بعدم التدخّل.

في الأيام الأولى من الحرب، سارع نمر صالح وصلاح خلف إلى الاتصال هاتفياً برئيس الأركان السوري، ناجي الشهابي، يُلحَّان عليه للتدخّل العسكري إلى جانب المقاومة الفلسطينية و"الحركة الوطنية اللبنانية". وتدخّل الطّيران السوري فعلاً، لكن خسائره فاقت تلك التي قدّمها في حرب أكتوبر/تشرين الأوّل 1973[18].

إنهارت دفاعات الفدائيين بسرعةٍ في الجنوب اللبناني. لكن بيروت صمدت على نحوٍ أسطوري، بفضل بسالة الفدائيين الفلسطينيين ومقاتلي "الحركة الوطنية اللبنانية" وجنود الجيش السوري (6/12-8/12). واضطرّت "إسرائيل" للموافقة على اتفاقٍ يقضي بخروج الفدائيين الفلسطينيين من بيروت؛ وقد كان. لكن الملاحظ أن عرفات أصرّ على ألاّ يخرج إلى سوريا، بل إلى تونس، عبر أثينا. واحتدم الخلاف داخل "فتح"، أوّلاً بفعل الإخفاق المشرّف، والاضطّرار إلى الخروج من لبنان، وثانياً بعد أن فردت القيادة الفلسطينية المتنفّذة قلوع أوهامها لرياح مشاريع التسوية الأمريكية، والتعاون مع الحكم الأردني. وفي الوقت الذي تعامل عرفات مع "مبادرة ريغان"، فإن دمشق رفضتها، واتهمت عرفات بالتخلّي عن الحلّ العسكري لصالح الخيار السياسي[19].

اندلعت "انتفاضة فتح" في (1983/5/9)، بعد أن فاحت رائحة فساد معظم قادتها، الذين عمدوا إلى احتضان كل قائدٍ عسكريٍ جبُن في المواجهة مع الإسرائيليين، وبعد أن أصدر عرفات قراراتٍ قضت بنقل 40 ضابطاً من البقاع اللبناني إلى أقطارٍ عربية، بعيداً عن خطّ

---

[18] عبد القادر ياسين، البيان، الحلقة الثالثة، مصدر سبق ذكره.

[19] حسب وزيرة الثقافة السورية، آنذاك، نجاح العطار، تشرين (دمشق) 1983/7/25، أوردها آفي ران، مصدر سبق ذكره.

المواجهة مع إسرائيل[20]. ومن ثمّ، إبعاد عرفات من سوريا (1983/6/24)، وفشلت كلّ محاولات إصلاح ذات البيْن التي بذلتها اللجنة التنفيذية والمجلس المركزي لمنظمة التحرير[21].

وفجأة، وصل عرفات إلى طرابلس الشام، بعد ظهر 1983/9/16، في "خطوةٍ لتفجير الأوضاع" هناك، بحسب المصادر الرّسمية السورية. ثمّ كان الاقتتال الفلسطيني – الفلسطيني في مخيّمات الشمال[22]، قبل أن يخرج عرفات على ظهر سفينةٍ فرنسيةٍ من طرابلس، ليفاجئ الجميع بنزوله في ميناء بورسعيد المصري، والتقائه بالرئيس المصري حسني مبارك (12/24). وبذا، اخترق عرفات الإجماع الرّسمي العربي بمقاطعة الحكم المصري، وازداد بعداً عن دمشق، وأخذت "فتح الانتفاضة" دفعة قوية إلى الأمام، بعد أن كانت شعبيّتها قد تراجعت، بفعل الاقتتال الذي جرّها إليه عرفات في طرابلس. وازدادت الشقّة اتساعاً بين عرفات وخصومه الفلسطينيين والسوريين، على حدٍ سواء، خاصّة بعد أن ضرب عرفات عرض الحائط بكلّ الاعتراضات التي أبدتها فصائل المقاومة على نيّته عقد الدّورة السابعة عشرة للمجلس الوطني الفلسطيني في دمشق؛ وهو عقدها فعلاً في عمّان، فيما بين ذكرى صدور قرار مجلس الأمن 242، وصدور قرار التقسيم (22-1984/11/29). ثمّ أضيف بندٌ جديدٌ إلى مسبّبات التوتّر، تمثّل في "اتفاق عمّان". وخرجت الجبهة الشعبية وجناح طلعت يعقوب في "جبهة التحرير الفلسطينية" من "التحالف الديمقراطي"، وبدأ الطرفان محادثات مع أطراف "التحالف الوطني"، لتتشكّل من الجميع "جبهة الإنقاذ" (مايو/أيار 1985). وبعد أيامٍ قليلة (5/19)، بدأت الحرب المؤسفة بين حركة "أمل" والمخيّمات الفلسطينية في لبنان، والتي استمرّت ثلاث سنوات متّصلة؛ ذلك أن "أمل" كانت تقوم بدورٍ مزدوج؛ إذ شاركت في النضال ضدّ المحتلّ الإسرائيلي، وسعت، في الوقت نفسه، لإحكام قبضتها على الجنوب اللبناني.

---

[20] لمزيدٍ من التفاصيل حول هذه الانتفاضة، يمكن الرجوع إلى:
-عبد القادر ياسين، أزمة...، مصدر سبق ذكره، ص 13-64.

[21] لمزيدٍ من التفاصيل حول هذه المحاولات، يمكن الرجوع إلى:
- شبيب، مصدر سبق ذكره، ص 24-28.

[22] للمزيد:
- المصدر نفسه، ص 28-32.
- ياسين، أزمة .....، مصدر سبق ذكره، ص 77-85.
- آفي ران، مصدر سبق ذكره.

وأعرب وزير الدّفاع الإسرائيلي، آنذاك، إسحق رابين، عن أمله في أن تسيطر "أمل" على المنطقة، حتى تضبط الفصائل التّابعة للمنظمة. وبالمعنى ذاته، تحدّث منسّق النشاطات الإسرائيلية في جنوب لبنان، أوري لوبراني. وترافق ذلك مع إعلان "أمل" عن رغبتها في وقف النشاط الفدائي ضد "إسرائيل" من الجنوب، بسبب الممارسات الفلسطينية المسيئة لأهل الجنوب وللدولة اللبنانية.

وإثر هذه الحرب، عُقِد "اتفاق دمشق" (1985/6/17) بين حركة أمل وكلٍ من "الجبهة الوطنية الديمقراطية اللبنانية"، و"جبهة الإنقاذ الفلسطينية". ونصّ الاتفاق على وقف إطلاق النار، وانسحاب مقاتلي "أمل"، وإطلاق سراح المعتقلين، وإجراء مصالحاتٍ شعبية، والاتفاق على صيغةٍ أمنيةٍ للمخيّمات، وتعزيز التحالف بين الموقّعين على الاتفاق المذكور[23].

على أن "اتفاق دمشق" نسخ "اتفاق القاهرة" (1969) بين السلطة اللبنانية ومنظمة التحرير، على ما يتمتّع به الاتفاق الأخير من طابعٍ رسمي.

وقد شهدت أيام صيف 1985 انفجارين مدوّيين في وسط العاصمة، دمشق، أوّلهما في مقرّ "وكالة الأنباء السورية" (سانا)، والآخر في ساحة المرجة. وأوقع الانفجاران خسائر بشرية غير قليلةٍ بين المدنيين السوريين. وسرعان ما ألقت أجهزة الأمن السورية القبض على الجناة، واتضح بأن مرسلهم هو "هواري"، مسؤول المندوبين في "أمن فتح"؛ وشنّ الأمن السوري حملة اعتقالاتٍ واسعة، طالت العشرات ممّن لهم صلة بهذين الانفجارين، فضلاً عن المرتبطين تنظيمياً بفتح الأم.

لكن "اتفاق دمشق" لم يمنع حصول حربٍ أخرى مع المخيّمات، ابتداءً من 1986/3/28، وحتى 1986/6/14. وفي الحربين، اتّحدت كلّ الفصائل الفلسطينية ومقاتليها. وتدخّل نائب رئيس الجمهورية السورية، عبد الحليم خدّام، لعقد "اتفاق دمشق الثاني" (1986/6/14)، بين "أمل" و"جبهة الإنقاذ"؛ لكن قيادة منظمة التحرير في تونس لم تؤيّد هذا الاتفاق. وتجدّدت الاشتباكات بين الطّرفين، اعتباراً من 1986/9/30. ثمّ طرحت دمشق مبادرة لإيقاف إطلاق النار، بدءاً من 1987/2/12، بعد فشل مبادرةٍ إيرانيةٍ في هذا الخصوص. وتضمّنت المبادرة السورية وقفاً فورياً وشاملاً لإطلاق النار، وانسحاب مقاتلي الطّرفين إلى مواقعهم الأصلية،

[23] راجع نصّ "اتفاق حرب المخيّمات في: الحريّة (دمشق) 30/6-1985/7/6، ص 10-11.

وتطبيق الاتفاقات المعقودة، وإدخال التموين إلى المخيّمات فوراً، وتنظيم العلاقة بين القـوى الوطنية واللبنانية والفلسطينية[24].

لكن مبادرة دمشق ذهبت أدراج الرياح، ممّا فجّر قتالاً عنيفاً بين مقاتلي الحزب التقـدّمي والحزب الشيوعي (اللبناني)، من جهة، وبين مقاتلي "أمل" من جهة أخـرى (1987/2/15). وتمكّن مقاتلو الحزبين من دفع مقاتلي "أمل" إلى الضّاحية الجنوبية، ما دفع الحكم السوري إلى إدخال قوّاتٍ نظاميةٍ سوريةٍ إلى بيروت الغربية. واعتبرت منظمة التحرير هذه القوّات بمثابة دعمٍ لـ"أمل". لذا طالبت قيادة المنظمة بعودة "قوّات الردع العربية"[25].

لم تستطِع دمشق إلاّ أن تبدي استياءها من مشاركة الفصائل الأساسـية الفلـسطينية فـي الحوار الوطني، بدءاً من 1987/4/14. ولم تلاحظ السلطة السورية بأن حرب المخيّمـات، التي خاضتها حليفتها اللبنانية "أمل"، هي التي اغتالت "جبهة الإنقاذ الوطني الفلسطيني" فـي المهد، فدفعت "الجبهة الشعبية" و"جبهة التحرير الفلسطينية/جناح يعقوب" في اتجاه "فتح" الأم، التي كانت قيادتها المتنفّذة قد قنطت تماماً من المشاريع الأمريكية للتـسوية؛ فاقتربـت مـن "الشعبية" و"الفلسطينية/جناح يعقوب"، بينما كان كلٌ من "الديمقراطية" و"الشيوعي" حاضـرين ومقتربين، أصلاً، من "فتح" الأم، وفي انتظار انعطافة "الشعبية" و"الفلسطينية/جناح يعقوب".

وقد تمخّض الحوار الوطني الفلسطيني –كما هو معروف- عن عقد ما أسـموه "الـدّورة التوحيدية للمجلس الوطني الفلسطيني"، في الجزائر (20-1987/4/26)، في غياب "القيادة العامّة" و"الصّاعقة" و"النضال الشعبي". ولم يسفر اجتماع جورج حبش بالرئيس حافظ الأسـد (1987/5/5) –بناءً على تكليفٍ من القيادة الفلسطينية- عن شيءٍ بصدد تـصحيح العلاقـة السورية - الفلسطينية[26].

ومع وحدة الموقف الفلسطيني، تقدّم رئيس "أمل"، الأستاذ نبيه برّي، بمبادرةٍ لإنهاء حرب المخيّمات (1987/9/11)، قضت بانسحاب قوّات الطّرفين إلـى مواقعهمـا، قبـل انـدلاع الاشتباكات، وإقامة نقاط ارتباط، قوام كلٍ منها عنصران من "أمل" وعنصران مـن اللجنـة

[24] لتفاصيل أكثر عن الجولة الثانية من الحرب ضدّ المخيّمات، يمكن الرجوع إلى:
- شبيب، مصدر سبق ذكره، ص 107-112.

[25] المصدر نفسه، ص 112-115.

[26] المصدر نفسه، ص 119-122.

الشعبية في المخيّم المعنيّ، وعنصران من قوى الأمن الداخلي، فضلاً عن لجنة تنسيقٍ عليا، مركزها بيروت، وقوامها عنصران من كلٍ من "أمل"، و"جبهة التقرير والتوحيد"، و"اللجان الشعبية" الفلسطينية، والسوريين. وسرعان ما التقى وفدان، لبناني وفلسطيني، في منزل الأستاذ مصطفى سعد بصيدا. وضمّ الوفد الأوّل ممثّلين عن "أمل"، و"التقدمي الاشتراكي"، و"البعث"، و"الشيوعي"؛ أما الوفد الفلسطيني، فضمّ ممثّلين عن "فتح"، و"الديمقراطية" و"الشعبية"، و"فتح المجلس الثوري". وأدان الطّرفان اللّجوء إلى السّلاح في حلّ الخلافات، وأكّد الطّرف الفلسطيني إلتزامه بسحب مقاتليه إلى مواقعهم الأصلية. كما انتهى اللقاء إلى الاتفاق على إلغاء الإجراءات التي تمسّ حرّية الحركة لأبناء المخيّمات والبدء بالإعمار، ووقف الحملات الإعلامية، وتشكيل لجان مشتركة، ووضع أسسٍ للعلاقات بين الشعبين اللبناني والفلسطيني. وقد أسهمت وساطة جزائرية في هذا الإنجاز، كما نجحت في ترتيب لقاء نايف حواتمة بنبيه برّي، زاد في ترطيب الأجواء؛ وفي الإطار ذاته، اجتمع حواتمة وخليل الوزير (أبو جهاد)، في الجزائر، مع رئيس الحزب التقدمي الاشتراكي اللبناني، وليد جنبلاط، والأمين العام للتنظيم الشعبي الناصري، مصطفى سعد، وقادة الأحزاب الوطنية اللبنانية. وأكملت "انتفاضة الحجارة" الفلسطينية المهمّة، وزادت من حرج من ضرب الحصار حول المخيّمات، فأنهاه (1988/1/20)، بعد 990 يوماً[27] من هذه الحرب، ونحو شهرٍ ونصف من اندلاع الانتفاضة الفلسطينية.

لقد تطلّب استمرار الانتفاضة وتطوّرها، تعميق علاقة منظمة التحرير بسوريا، خاصّةً بعد مبادرة جورج شولتز، وزير الخارجية الأمريكي، التي اجتهدت من أجل إيجاد حلٍ للمشكلة الفلسطينية، في معزلٍ عن منظمة التحرير. وفي الوقت الذي تكثّفت الجهود لعقد قمّةٍ عربيةٍ استثنائية، في أسرع وقتٍ ممكن، أقدمت وحدة إسرائيلية خاصّة على اغتيال خليل الوزير (أبو جهاد)، في منزله في ضاحية سيدي بوسعيد، بتونس، في 1988/4/16، ما سرّع الخطى باتجاه استئناف العلاقات الرّسمية الفلسطينية-السورية.

وفي خطوةٍ مفاجئة، أبلغت دمشق، رسمياً، قيادة منظمة التحرير في تونس، موافقتها على طلب عائلة الوزير دفن جثمان الشهيد في سوريا. كما أبلغت السلطة السورية الأمين العام

[27] المصدر نفسه، ص 122-126.

للجبهة الشعبية، جورج حبش، رسمياً، ترحيبها بقدوم جميع قيادات "فتح" والمنظمة. وشيّع أبو جهاز في دمشق، بمشاركة نحو مليون ونصف مليون نسمة، (سوريون في غالبيتهم)، يتقدّمهم الأمين العام المساعد للبعث، عبد الله الأحمر، مندوباً عن الرئيس الأسد. ومن ناحيةٍ أخرى، إلتقى عرفات، في طرابلس الغرب، في 4/19، العقيد معمّر القذافي، قبل أن ينتقل إلى الجزائر، لمناقشة تفاصيل وإجراءات زيارته لدمشق.

لقد كان طبيعياً أن يذيب دفء الانتفاضة الجليد في العلاقات الرّسمية الفلسطينية-السورية، خاصّةً بعد أن تقاطع الطّرفان في الموقف من "مبادرة شولتز" وسُبل انعقاد المؤتمر الدولي، والتعاطي عربياً مع الانتفاضة. وتعزّز ذاك التقاطع برفض قيادة المنظمة تلبية دعوة الملك حسين لزيارة عمّان؛ فهدأت الحملات الإعلامية بين الطّرفين، إلى حدٍ كبير؛ وفي 4/21، عقِد اجتماعٌ بين القدّومي وخدّام والشّرع. وفي اليوم التّالي، التقى وفدٌ من "فتح" وكبار المسؤولين السوريين، حيث اشترط خدام وقف الاتصالات الفلسطينية–المصرية، وتلك التي تجريها قيادة منظمة التحرير مع من تطلق عليهم "اليسار الإسرائيلي"، فضلاً عن استكمال الوحدة الوطنية الفلسطينية. ووصل عرفات –برفقة عضو مجلس قيادة الثّورة الليبية، مصطفى الخروبي– إلى دمشق، مساء 4/24*، حيث حظِي باستقبالٍ رسمي. وبعد ثلاث ساعاتٍ من وصول عرفات، التقى خدّام بوفدٍ من "جبهة الإنقاذ"؛ وفي اليوم التّالي، إلتقى عرفات وأعضاء اللجنة المركزية لفتح** مع الرئيس الأسد لأربع ساعاتٍ متّصلة، اتّضح بعدها بأن ثمّة نقاط خلافٍ بين الطّرفين، أرجِيء البحث فيها. أمّا نقاط الإلتقاء، فتمثّلت في الانتفاضة، "ومبادرة شولتز"، والإقرار بحقّ كلّ طرفٍ بحرّية العمل، ومراعاة الوحدة الوطنية الفلسطينية والقرار الوطني الفلسطيني المستقلّ[28].

وهنا رأت الجزائر، محقّة، بأن التقارب بين دمشق والمنظمة يتيح إمكانيّة رفع سقف الموقف العربي حيال مشاريع التسوية"[29]. هذا، في حين صرّح فاروق القدّومي بأن سوريا مع

* ربما من باب الصّدفة، أن شاحنة دهست مسؤول المندوبين في أمن فتح، هواري، على الطّريق بين عمّان وبغداد، عشيّة وصول عرفات إلى دمشق، علماً بأن هواري كان المسؤول المنفّذ لتفجيرات دمشق، صيف 1982.

** لقد استمرأت قيادة "فتح" مسح الحدود بين المنظمة وحركة " فتح". ولطالما حلّت الأخيرة محلّ منظمة التحرير، واستأثرت الأولى بمهام الثانية، دون أن ينبس أيّ فصيلٍ ببنت شفة!

[28] سميح شبيب، خلاف دام خمس سنوات، مباحثات رسمية فلسطينية- سورية، شؤون فلسطينية: (نيقوسيا)، العدد 182، أيار/مايو 1988، ص107-111.

[29] صحيفة السفير، 1988/4/21.

الوجود الفلسطيني في لبنان، واعتبر وزير الإعلام السوري بأن الوجود الفلسطيني المسلّح في لبنان وجِد للتصدّي للعدو الإسرائيلي[30].

وفيما سادت موجةٌ من التفاؤل، نبّه جورج حبش إلى "أنه إلى جانب قضايا الاتفاق -وهي هامّة وأساسية ورئيسية- هناك أيضاً قضايا خلاف"، "وواجبنا أن نتابع الحوار حولها، حتى نطمئن إلى تعميق وتوحيد هذا التحالف"[31]. وقد جرى تأليف لجنةٍ مشتركةٍ على مستوىً عالٍ، ضمّت خدّام والقدّومي، حصرت مهمّتها في تطوير وتصعيد الانتفاضة، ورفض "مبادرة شولتز"، وتأييد عقد مؤتمرٍ دوليٍ للتسوية على أساس قرارات الأمم المتحدة، وحقّ الشعب الفلسطيني في تقرير المصير ودولةٍ مستقلّة، بوفدٍ مستقل، أو في إطار وفدٍ عربيٍ مشترك، وتأمين نجاحٍ للقمّة العربية الاستثنائية[32].

ورأى الأمين العام للجبهة الديمقراطية، نايف حواتمة، في استئناف العلاقات إسناداً للانتفاضة، يمكن على أساسه جذْب الأردن إلى الموقف المشترك[33].

لقد اقتنعت دمشق بضرورة المصالحة مع قيادة المنظّمة، أوّلاً بعد توفّر أرضيةٍ سياسيةٍ مشتركة، وثانياً لثبوت مدى أهمّية تلك القيادة، بحيث يصعب تجاهلها، أو تجاوزها، فيما تأكّدت قيادة المنظمة بأن لا اعتزال لها عن دمشق؛ وثالثاً جرت المصالحة كمحاولةٍ من دمشق لإبعاد قيادة المنظمة عن أنظمة الأردن، والعراق، ومصر، ولوضع حدٍ للأضرار التي لحقت بالطّرفين السوري والفلسطيني، طوال سنيّ القطيعة والخصومة. فيما كان للمنظمة مصلحة أكيدة في إعادة المياه إلى مجاريها مع سوريا، أوّلاً لتقوية المنظمة عربياً، وثانياً لتعزيز الانتفاضة، وثالثاً للتهدئة في لبنان. لكنّ الفرحة لم تستمرّ طويلاً، إذ لاذت أجهزة الإعلام السورية بالصّمت إزاء العلاقات التي تمّ إحياؤها، فيما رفضت السلطات السورية إحياء ذكرى الأربعين لخليل الوزير في دمشق؛ ناهيك عن أنه لم يتمّ الإفراج عن نحو ثلاثة آلاف معتقلٍ فلسطيني، نسبتهم الغالبة من "فتح"[34].

---

[30] صحيفة الشرق الأوسط (لندن) 1988/4/25. وردت في: أحمد شاهين، المصالحة السورية – الفلسطينية خطوة نحو تطبيع العلاقات، شؤون فلسطينية، نيقوسيا، العدد 182، ص 112-116.

[31] مجلّة الهدف (نيقوسيا) 1988/5/12. وردت في: سميح شبيب، توظيف المستجدّات لدعم الانتفاضة، شؤون فلسطينية (نيقوسيا)، العدد 183، حزيران/يونيو 1988، ص 98-101.

[32] مجلّة الحوادث (لندن) 1988/5/6.

[33] مجلّة الحرّية (نيقوسيا)1988/5/8.

[34] شبيب، توظيف ...، مصدر سبق ذكره.

ازداد قلق "فتح الانتفاضة" من المشاركة الشعبية الواسعة في جنازة الوزير، وبسبب فـتح دمشق أبوابها لعرفات[35]، خاصّة وأن القدّومي صرّح في دمشق بأن "أبواب (فـتح) سـتبقى موصدة أمام المنشقّين*". وخشيت "فتح الانتفاضة" من أن تكون دمشق أوقفت رهانها عليهـا، فاندفعت لتفتعل اقتتالاً في مخيّم شاتيلا ببيروت (مساء 5/5)[36].

وطالبت "الديمقراطية"، و"الصّاعقة"، و"النضال الشعبي"، و"القيادة العامّـة"، و"التحريـر الفلسطينية" (5/19) بوقف إطلاق النار؛ فيما تساءلت يوميّة ليبرالية بيروتية، محقّة: "إذا كان التحسّن خيّم على العلاقات بين دمشق والمنظمة، فلما بدأت الحرب بين أنـصار كـلٍ مـن الفريقين في مخيّمات بيروت؟!"[37].

وحين جرَّدت "فتح الانتفاضة" هجماتها المسلّحة على المخيّم، إلتقى قادة كلّ الفصائل في دمشق، ووصلوا إلى اتفاقٍ جديدٍ لوقف إطلاق النار، إعتباراً من صباح 6/14، فيما لم يبـق في مخيّم شاتيلا سوى 25 عائلة؛ ووجّه ياسر عرفات رسالتين، على التّوالي، إلى الـرئيس الأسد، تمنّى عليه فيهما "وقف العدوان".

وبمجهودٍ من القذافي، تمّ التوصّل إلى اتفاقٍ ثالثٍ لوقف إطلاق النـار(6/24)؛ وحمّلـت "الشعبية" و"الديمقراطية" "فتح الانتفاضة" مسؤولية تجدّد القتال، الذي لم يكن له ما يبرّره، بعد الاتفاق على إعادة الأوضاع إلى ما كانت عليه. ودخل مخيّم شاتيلا ممثّل القيادة العـسكرية الليبية، الرّائد سليم فرجاني، ومعه 16 مراقباً ليبياً، في (1988/6/27)، لتبدأ عملية انسحاب مقاتلي "فتح" من المخيّم، فجر 1988/6/28.

وانتقل مقاتلو "فتح الانتفاضة" إلى مخيّم برج البراجنة، الذي وقع تحت نيـرانهم، حتـى توصّل الوسطاء إلى خطّةٍ لإجلاء مئة وعشرين مقاتل "فتحاوي" إلى مخيّم عين الحلوة، عنـد مدخل مدينة صيدا. وأعلن قائد المجموعة المنسحبة، سلطان أبو العينين، بأن الانسحاب تـمّ بأوامر من عرفات، "حرصاً على سلامة من تبقّى من أهلنا في المخيّم"؛ وأردف: "لـم يكـن

---

[35] صحيفة النهار (بيروت) 1988/5/23.

* يُقصد بهم أعضاء "فتح الانتفاضة".

[36] لمزيدٍ من التفاصيل حول الاشتباكات، يمكن العودة إلى: يزيد صايغ، المقاومة الفلسطينية –عسكرياً، شؤون فلسطينية (نيقوسيا)، العدد 185، آب/أغسطس، 1988، ص 122-126.

[37] شبيب، توظيف ...، مصدر سبق ذكره.

القتال قتالاً بين الفلسطينيين، وإنما معركة بين سوريا والفلسطينيين"[38]. وأعاد المخيّم الشّرخ من جديدٍ بين دمشق والمنظمة[39].

لم يتأخّر عرفات في الردّ، إذ أدلى بحديثٍ مطوّلٍ لأسبوعيةٍ فلسطينيةٍ تصدر في باريس، بتمويلٍ منه، أبلغ فيه "النظام السوري": "لقد انتهى زمن الاستفراد بالثورة الفلسطينية". وذكَّر عرفات دمشق بأنها سبق لها أن "كالت الضّربات [للثورة الفلسطينية]، بسبب غياب مصر، وانشغال العراق، وحرب الخليج، وحتى الحرب العراقية–الإيرانية التي شلّت الإيرانيين"؛ وأردف عرفات: "بعض الناس كانوا يحلمون بشيئين، أن ينهزم العراق، وأن تنهزم الثورة الفلسطينية، ويذهب صدام حسين، ويذهب عرفات؛ مازالت إذاعات النظام السوري تردّد هذه المعزوفة؛ "تأسّى عرفات" لأننا في ربع الساعة الأخير، خسرنا أخي (أبو جهاد)، وخسرنا، في لحظة مهادنةٍ مع النظام السوري، مخيّمات صبرا وشاتيلا، والبرج. خسرناها بمجزرة؛ ومجزرة ستبقى عاراً إلى أبد الآبدين. ولكن، ليفهموا أن لعنة هذه المجزرة ستلاحقهم، إلى ولد الولد"[40]!

حين أعلنت قيادة منظمة التحرير نيّتها إعلان حكومة فلسطينية في المنفى، رأت يوميّة "تشرين" الحكومية السورية في تلك الحكومة "محاولة لتجميد الانتفاضة"، والوصاية عليها[41]. فيما اشترط الوزير الشرع إجماعاً فلسطينياً، وعدم تقديم أيّ تنازلاتٍ لإسرائيل[42]؛ وأعلن أن اقتراب أو ابتعاد الآخرين "من مواقف سوريا"، يحدّد طبيعة العلاقة بينهم وبين سوريا"[43]. فيما قال وزير الدفاع السوري، العماد مصطفى طلاس: "العالم العربي يضمّ الآن إحدى وعشرين دولة. وهذا العدد يكفي، ولسنا بحاجةٍ إلى عضوٍ جديد، أو دولةٍ جديدةٍ، لكي تضاف إلى هذا العدد[44]. وهدّد الأمين العام للجبهة الشعبية–القيادة العامّة، أحمد جبريل، بأنه سيشكّل منظمة تحريرٍ موازية، إذا ما مضى عرفات قُدماً في موضوع حكومة المنفى[45]. وأعلن الناطق بلسان

---

[38] صحيفة الشرق الأوسط (لندن) 1988/7/9.
[39] سميح شبيب، ضرب المخيّمات أعاد القطيعة/سوريا تحاول فرض الهيمنة، شؤون فلسطينية (نيقوسيا)، العدد 185، آب/أغسطس 1988، ص 105-110.
[40] مجلّة اليوم السابع (باريس)، 1988/8/22.
[41] صحيفة تشرين (دمشق)، 1988/8/7.
[42] صحيفة الأنوار (بيروت)، 1988/9/11.
[43] صحيفة الشرق الأوسط (لندن) 1988/9/10.
[44] ديرشبيغل (بون) دون ذكر تاريخ، أوردت ترجمتها العربية: القبس (الكويت) 1988/8/30.
[45] صحيفة القبس (الكويت) 1988/9/10.

"فتح الانتفاضة"، عبد الهادي النشّاش، بأن فصيله يحضّر لعقد مؤتمرٍ شعبيٍ فلسطيني، بهدف انتخاب قيادةٍ جديدةٍ للثورة الفلسطينية[46].

في المقابل، أكّد عضو اللجنة المركزية لفتح، خالد الحسن، بأن ما من دولةٍ عربيةٍ تعارض حكومة المنفى الفلسطينية –ماعدا سوريا-[47]، فيما رفض صلاح خلف فكرة أن تكون دمشق مقرّاً لتلك الحكومة[48].

من جهتها، أنهت القمّة العربية أعمالها، في الدّار البيضاء في 1989/5/26، بعد أن أعادت مصر إلى جامعة الدول العربية، وحقّقت عدداً من المصالحات بين الأنظمة العربية، وأعلنت دعمها للإنتفاضة، وأضفت الشرعية على توجّه منظمة التحرير في تسوية القضية الفلسطينية، "من خلال مصالحةٍ تاريخيةٍ مع إسرائيل"، حسب البيان الذي صدر عن القمّة[49]. واللاّفت كان ذلك الإجماع العربي على تنفيذ قرار مجلس الأمن الدولي (242)، بعد 22 عاماً من رفضه. ورأت "القيادة الوطنية الموحّدة للانتفاضة"، في بيانها رقم 41، أن "شعبنا الرّازح تحت الاحتلال في حاجةٍ لأكثر من مجرّد المواقف الكلامية المعلنة؛ فما نعانيه، منذ أكثر من عشرين عاماً، هو نتيجة مباشرة للقصور والعجز العربي المترسّخ"[50]. ولم تتشكّل لجنة الملوك والرؤساء العرب التي قرّرتها قمّة الدّار البيضاء، لزيارة الدول الكبرى في سبيل عرض وجهة النظر العربية، بصدد "تحقيق السلام في الشرق الأوسط". وتأكّد "أن العرب موجودون في غرفة الانتظار"، وليس هناك فائضٌ عسكري، أو فائضٌ نفسي يُعطى للقضية الفلسطينية؛ أي أن الظروف مواتية تماماً لاستنزاف الفلسطينيين، الذين لا يرتطمون بالحائط الإسرائيلي وحسب، بل إنهم يرتطمون بالحائط الأمريكي"[51]؛ حسب من أعطى لنفسه إسماً كتابياً، هو "المراقب العربي".

لم تفتح مقابلة عرفات –الأسد على هامش القمّة العربية (المغرب – أيار/مايو 1989) صفحة جديدة في العلاقات السورية- الفلسطينية الرسمية، كما كان متوقّعاً. كما لم يتحقّق

---

[46] صحيفة النهار (بيروت)، 1988/8/30.
[47] مجلّة الوطن العربي (باريس)، 1988/9/16.
[48] صحيفة القبس (الكويت)، 1988/8/29.
[49] صحيفة القبس (الكويت)، 1989/6/7.
[50] مجلّة فلسطين الثورة (نيقوسيا)، 1989/6/18.
[51] صحيفة القبس (الكويت)، 24-1989/6/25.

توقّع رئيس المجلس الوطني الفلسطيني، الشيخ عبد الحميد السّايح، بزيارة القدّومي لدمشق، بعد عيد الأضحى، تمهيداً للقاء عرفات-الأسد[52]، الأمر الذي أكّده الشرع. لكن شيئاً من هذا لم يحدث.

إستبدّت الظاهرة الصّوتية بالنشاط العربي في الموضوع الفلسطيني، حتى أن "صندوق دعم صمود الأراضي المحتلّة" هوى تقريباً، حسب عضو اللجنة التنفيذية لمنظمة التحرير، وكذلك "اللجنة الأردنية- الفلسطينية المشتركة[53]. فيما سارت المصالحة بين سوريا والمنظمة بخطىً جنائزية[54]!

وفجأة، عادت العلاقات الدبلوماسية بين القاهرة ودمشق (1989/12/27)، وبرّر رئيس وزراء سوريا، محمود الزّعبي، هذا "الانقلاب" بقوله: "ما التقت سوريا ومصر، إلاّ وكان في ذلك قوّة للعرب".! وكان الرئيس الأسد مهّد لعودة العلاقات، بحديثٍ إلى صحيفةٍ كويتية، عشيّة عودة العلاقات، أكّد فيه أنه "لا توجد قوّة عربية أخرى يمكن أن تكون مساوية [لمصر]... السادات هو المسؤول الأساسي عن كامب ديفيد... ومبارك "شخصٌ آخر غير السادات". وأردف الرئيس السوري: "إن شعب مصر لا يختلف في نظرته إلى الخطر الذي تجسّده "إسرائيل"، وتطلّعاتها نحو التوسّع، لا يختلف عن الشعب السوري، وعن الشعب الكويتي، وعن أيّ شعبٍ آخر ... التعاون بيننا قد يخفّف من تأثير هذا الخطأ... نحن نكمل بعضنا بعضاً"[55]. وبعد يومين، ركّزت صحيفة الحكومة السورية على أهمية التضامن العربي "لأسبابٍ اقتصادية، وسياسية، وأمنيّة ملحّة... والأمن المائي"[56].

ونقِل عن مصادر سوريةٍ مطّلعةٍ قولها أن المحادثات الإسرائيلية – الفلسطينية على وشك الإنطلاق. وبالتّالي، فإن اقتراب دمشق من القاهرة يسمح للأولى بالتأثير في "عملية السلام"، وتوفّر للمفاوض الفلسطيني ورقة ضغطٍ قوية، وهامشاً أوسع للمناورة[57]. وهكذا ضاقت الهوّة

[52] أحمد شاهين، فسيفساء غير متناسقة، شؤون فلسطينية (نيقوسيا)، العدد 197، أغسطس/آب 1989، ص116 – 120.

[53] صحيفة الحياة (لندن)، 1989/6/28.

[54] لمزيدٍ من التفاصيل يمكن العودة إلى: أحمد شاهين، الموقف العربي بعد "القمّة"، شؤون فلسطينية (نيقوسيا)، العدد 196، تموز/يوليو 1989، ص110-115.

[55] صحيفة القبس (الكويت)، 9-1989/12/10.

[56] صحيفة تشرين (دمشق)، 1989/12/13.

[57] صحيفة الحياة (لندن)، 1989/12/13.

بين مواقف دمشق ومواقف القاهرة، ما أحدث تحــوّلاً ملحوظــاً فــي تحالفــات المنظمــة، وتوازناتها[58].

على هامش قمّة عدم الانحياز (أوائل أيلول/سبتمبر 1989)، إلتقى عرفات خــدّام الــذي ترأّس وفد بلاده إلى تلك القمّة. وكانت سوريا الدولة العربية الوحيدة التي لم تعترف بالدولة الفلسطينية المستقلّة، التي كانت دورة المجلس الوطني الفلسطيني التاسعة عشرة قد أعلنتها في (1988/11/15).

ومن ثمّ، قرّرت القيادة القطريّة لحزب البعث، وقيادة الجبهة الوطنية السورية، فتح صفحةٍ جديدةٍ في العلاقة الرّسمية السورية–الفلسطينية، وإقناع عرفات بالتخلّي عن العمــاد ميــشال عون، رئيس الحكومة العسكرية اللبنانية، وإعادة اللّحمة للجسم الفلسطيني. لكن، فجأة، هاجم وزير الدفاع السوري العماد مصطفى طلاس، رئيس المنظمة، بكلماتٍ جارحة[59].

وحين تعالت الأصوات بضرورة عقد قمّةٍ عربيــة، لمواجهــة الهجــرة اليهوديــة إلــى "إسرائيل"، التي ارتفع منسوبها كثيراً، صرّح رئيس الوزراء الــسوري، محمــود الزّغبــي "...وكلّ قمّةٍ عربيةٍ تؤدّي إلى تحقيق هذا الهدف [موقف عربي-موحّد ودائم]، فــإن ســوريا تؤيّدها، وتشارك فيها، بكلّ إمكاناتها[60]. فيما دعا الرئيس حافظ الأسد إلى قمّةٍ عربيةٍ عاجلة، مؤكّداً بأن جميع نظرائه العرب يشاركونه هذا الرأي[61].

بعد بضعة أيام، طالب وزير خارجية العراق، طارق عزيــز، بقمّــةٍ عربيــةٍ لمواجهــة التهديدات للأمن القومي العربي، واتخاذ الإجراءات اللاّزمة لحماية كلّ قطرٍ عربي[62]. وفــي السياق نفسه، وتناغماً مع الحكم العراقي، نظّم عرفات لنفسه جولة، استمزج فيها آراء الحكّام العرب في إمكان عقد القمّة. وقرّرت اللجنة التنفيذية لمنظمة التحرير (بغداد 4/19) الطلــب رسمياً إلى جامعة الدول العربية عقد قمّةٍ عربيةٍ طارئة؛ ثمّ جال عرفات على الدول العربيــة

---

[58] أحمد شاهين، الشأن الفلسطيني في محاور ثلاثة، شؤون فلسطينية (نيقوسيا)، العدد، 20 كانون الثاني/يناير 1990، ص124-131.

[59] أحمد شاهين "النقاط العشر" مبادرة تحريك، شؤون فلسطينية (نيقوسيا)، العدد 199، تشرين الأول/أكتوبر 1989، ص 110-123.

[60] صحيفة الحياة (لندن)، 1990/2/12.

[61] صحيفة الأهرام (القاهرة)، 1990/3/19.

[62] صحيفة الأهرام (القاهرة)، 1990/4/16.

كافّة، مستثنياً لبنان وسوريا[63]. فوافقت كلّ هذه الدول، عدا الأخيرتين، على عقد القمّة، التي التأمت فعلاً في بغداد، في 1990/5/28. وكان الرئيس الأسد أعلن أن بلاده لن تحضر مؤتمراً، إذا عقِد في بغداد، ويكون محدّداً بالبندين المعلنين، دون التشاور مع الدول العربية حول مكان الانعقاد، وجدول الأعمال[64]. وهذا الأمر عاد وأكّده الناطق باسم القصر الجمهوري، جبران كوريّة، في أعقاب استقبال الرئيس الأسد الأمين العام للجامعة العربية، الشّاذلي القليبي (5/7)[65]؛ وكذا صحيفة الحزب الحاكم[66].

حين قطعت الإدارة الأمريكية محادثاتها مع قيادة منظمة التحرير (آخر أيار/مايو)، سارعت سوريا إلى إدانة "سياسة التنازلات"، ودعت إلى تحرّكٍ عربي، دون أن تحدّده[67].

إلى ذلك، لم تتناول قمّة الإسكندرية بين الرئيسين حسني مبارك وحافظ الأسد (يوليو/تموز 1990)، العلاقات السورية-الفلسطينية[68]، بل أعقبها توتّرٌ مفتعلٌ بين الحكم المصري وقيادة منظمة التحرير، بعد ما أشيع عن مهاجمة عرفات لزعيم الوفد المصري السابق، مصطفى النحّاس باشا[69]!

وبعد اجتياح القوّات العراقية الكويت (1990/8/1)، أعرب صدّام حسين عن استعداده لسحب قوّاته من الكويت، في ارتباطٍ مع تسوية الصراع العربي- الإسرائيلي، عبر مؤتمرٍ

---

[63] صحيفة الحياة (لندن)، 1990/4/25.

[64] صحيفة القبس (الكويت)، 1990/5/4.

[65] صحيفة الحياة (لندن)، 1990/5/9.

[66] صحيفة البعث (دمشق)، 1990/5/8.

[67] صحيفة البعث (دمشق)، 1990/6/25.

- صحيفة تشرين (دمشق)، 1990/6/25.

[68] لمزيد من التفاصيل حول هذه القمّة، يمكن الرجوع إلى:

- صحيفة الأهرام (القاهرة)، 13، 14، 16، 18، 19 /1990/7.
- صحيفة الحياة (لندن)، 2، 14، 15، 16، 18، 1990/7/24.
- صحيفة جيروساليم بوست، 1990/7/6. أوردتها القدس العربي (لندن)، 1990/7/7.
- صحيفة البعث (دمشق)، 1990/7/12.
- سميح شبيب، مواجهة سلبيات الموقف الأمريكي، شؤون فلسطينية (نيقوسيا)، العدد 209، آب/أغسطس 1990، ص 114-117.

-أحمد شاهين، القمّة المصرية- السورية، شؤون فلسطينية(نيقوسيا)، العدد 209، آب/أغسطس 1990، ص 118-123.

[69] لمزيدٍ من التفاصيل حول هذه الشائعة وتداعياتها، يمكن الاستعانة بـ:

- الصّحف المصرية، 1990/7/19.
- فلسطين الثورة (نيقوسيا)، 1990/7/29.
- صحيفة الشرق الأوسط (لندن)، 1990/7/21.

دولي[70]. إلاّ أن سفير السعودية في واشنطن، الأمير بندر بن سلطان، أصرّ على أن يسبق الانسحاب العراقي المؤتمر الدولي[71]. وهنا تطابق موقف سلطان مع الموقف الرّسمي الأمريكي. ومن إذاعة دمشق، قال تعليقٌ سياسي (9/17): "إن معركة الأمّة العربية ومستقبلها يتقرّران في فلسطين، وليس في إيران والكويت. ومن يريد الانتصار لفلسطين، يسيّر جيوشه إلى الساحة الفلسطينية، ويعمل على إحياء الجبهة الشرقية، والوحدة العراقية–السورية"[72].

في هذا السّياق، اتّسعت الهوّة بين الحكم في دمشق وبين قيادة منظمة التحرير الفلسطينية، حيث وقفت الأولى مع الكويت، وانحاز عرفات إلى صدّام حسين. وزاد صدّام طين العلاقات السورية-الفلسطينية الرّسمية بلّة، حين دعا (1990/8/12) إلى حلّ مشكلات المنطقة كافّة، حسب ترتيب حدوثها، زمنياً، بدءاً من أقدمها (الإحتلال الإسرائيلي 1967). وأيّدت قيادة منظمة التحرير الرئيس العراقي في طرحه هذا! لكن المجزرة التي ارتكبتها قوّات الاحتلال الإسرائيلي بحقّ الفلسطينيين في المسجد الأقصى بالقدس (10/8)، أثارت الدّفء في العلاقات الرّسمية العربية مع قيادة المنظمة، في سياق الإجماع الرسمي والشعبي، الذي صبّ لصالح الشعب الفلسطيني وقضيته الوطنية.

حين ضربت الصواريخ العراقية الأراضي الإسرائيلية، أعلنت سوريا بأنها لن تجرّ إلى حربٍ مع إسرائيل[73]. وفي 1991/1/17، نفّذت الإدارة الأمريكية وعيدها بشنّ هجومٍ عسكريٍ على الكويت، امتدّ إلى عمق العراق. لكن مواقف الدول العربية تجاه "حرب الخليج الثانية" ظلّت على حالها، ووجدت قيادة منظمة التحرير نفسها في مأزق، أخذ يضيّق عليها الخناق، باطّراد. فيما تحرّكت الإدارة الأمريكية سريعاً لاستثمار الهزيمة العربية في الخليج؛ فبدأ وزير الخارجية الأمريكي، جيمس بيكر، رحلاته المكّوكية إلى أقطار الوطن العربي، بهدف فصل القضية الفلسطينية عن غيرها من مسارات الصراع العربي – الإسرائيلي؛ وعارضت "الشعبية" و"الديمقراطية"، و"الشيوعي" تعامل قيادة المنظمة مع طروحات بيكر،

---

[70] صحيفة القدس العربي (لندن)، 1990/9/2.

[71] صحيفة الحياة (لندن)، 1990/9/9.

[72] صحيفة السفير (بيروت)، 1990/9/18.

[73] صحيفة القدس العربي (لندن)، 1991/1/21.

- الصّحف السورية،1991/1/20.

- صحيفة الحياة (لندن)، 1991/1/20.

لكن تلك القيادة –كعادتهـا- لـم تلتفـت إلـى المعارضـة؛ فتفجّـر الخـلاف الـسياسي الفلسطيني-الفلسطيني، داخل "دورة الشهيدين أبو أياد وأبـو الهـول" للمجلـس المركـزي (4/24-21)[74]؛ في وقتٍ سرت شائعات عن إمكانية بدء عملية السلام بدون سوريا ومنظمة التحرير، ممّا دفع الطّرفين للتقارب. وفي 5/25، وصل إلى دمشق وفدٌ فلـسطيني، برئاسـة القدّومي، حيث التقى الشّرع، وخدّام، فالرئيس الأسد. واتفق الطّرفان على الدّعوة إلى مؤتمر سلامٍ بإشراف الأمم المتحدة، على أساس قراري مجلس الأمن الدولي 242 و338، ورفـض الطرفان الحلول الجزئية والمنفصلة، واتفقا على العمل لتعزيز التنسيق بين الدول العربية[75].

ما بين 23 و9/28، انعقدت في الجزائر، الدّورة العشرين للمجلس الوطني الفلـسطيني. واتضح التباين داخلها في وجهات النظر، وهي انتهت بالاتفاق مجدّداً على الثّوابت الفلسطينية المستندة إلى الشرعية الدولية، وتفويض اللجنة التنفيذية لمنظمة التحرير بالتعامل، إيجابياً، مع مساعي السلام، مع ترك البتّ للمجلس المركزي فيما يستجدّ، وضرورة مـصادقة المجلـس الوطني الفلسطيني على أيّ اتفاق سلامٍ نهائي. وقد أدّى ذهاب دمشق ومنظمة التحرير إلـى "مؤتمر مدريد" (10/30) إلى مزيدٍ من ذوبان الجليد بينهما، حتى تطابقـت كلمتـا الوفـدين السوري والفلسطيني في المؤتمر[76].

لكنّ خشيته من اعتماد الأمريكيين والإسرائيليين قيادة فلسطينية بديلة، وحتى يفلـت مـن المحاولات الدؤوبة لدول الخليج الهادفة إلى تنحيته عن رئاسة "فتح" والمنظمة، عقابـاً علـى موقفه في حرب الخليج الثانية، اندفع عرفات إلى نفق أوسلو، وقدّم أدنى سعرٍ في التـسوية، فرست عليه المناقصة، وكان "اتفاق أوسلو" سيّء الصيت. وتمّ منذئذٍ، تهميش منظمة التحرير ومؤسساتها، في انتظار أن توقّع على الاتفاق النهائي، قبل أن تمضي، دون أن يمنـع هـذا عرفات من الاستقواء باللجنة التنفيذية للمنظمة، في صراعه المحموم مع محمود عباس (أبـو

---

[74] لمزيد من التفاصيل، يمكن الرّجوع إلى:
- سميح شبيب، السلام الأمريكي والتحرّك الفلسطيني، شؤون فلسطينية (نيقوسيا)، العدد 217-218، نيسان/إبريل-أيار/مايو 1991، ص 110-114.

[75] سميح شبيب، تحرّك لتنقية الأجواء، شؤون فلسطينية (نيقوسيا)، العدد219-220، حزيران/يونيو- تموز/يوليو 1991، ص102-105.
- أحمد شاهين، نحو بناء موقفٍ عربي مشترك، شؤون فلسطينية (نيقوسيا)، العدد نفسه، ص106-110.

[76] لمزيدٍ من التفاصيل حول هذه الدّورة، يمكن الرجوع إلى:
- سميح شبيب، الدّورة العشرون للمجلس الوطني الفلسطيني، شؤون فلسطينية (نيقوسيا)، العدد 223-224، تشرين الأوّل/أكتوبر – تشرين الثاني/نوفمبر 1991، ص100-103.

مازن)، الذي فرضه الأمريكيون والإسرائيليون رئيساً لوزراء الحكم الذاتي الفلسطيني، ونقلوا إليه -عبر الضّغط على عرفات- معظم صلاحيّات رئيس السلطة عام (2003)، الأمر الذي كرّره عباس في صراعه الدّامي مع "حماس"، منذ اكتسحت الانتخابات التشريعية في (2006/1/25). ومع كلّ هذا التهميش، لم يعد أمام دمشق منظمة تحرير تتعامل معها؛ لكن هذا لم يمنعها من احتضان الفصائل المعارضة للقيادة الفلسطينية المتنفذة. ففي العاصمة السورية، تمّ الإعلان عن تحالف الفصائل العشرة، في مواجهة مؤتمر مدريد، و"تحالف القوى الفلسطينية"، مطلع 1994، لمواجهة "اتفاق أوسلو".

وكان طبيعياً أن يؤدّي اندلاع "انتفاضة الأقصى والاستقلال" الفلسطينية، ابتداءً من 2000/9/28، إلى التخفيف من التوتّر الذي ساد العلاقات بين قيادة منظمة التحرير وسوريا. كما حرصت دمشق على استقبال رئيس الدّائرة السياسية في المنظمة، فاروق القدّومي، من وقتٍ لآخر، وكلّما أبدى القدّومي رغبته في زيارة العاصمة السورية.

وقد حرص القدّومي على إبقاء الحوار مع قيادات المعارضة الفلسطينية، المقيمة في دمشق، والمتمثّلة في قادة فصائل "تحالف القوى الفلسطينية"، بداية من قادة "الجبهتين الشعبية" و"الديمقراطية". وبعد وفاة ياسر عرفات، واستعار الصراع السياسي بين القدّومي وعباس، وسّع القدّومي دائرة اتصالاته، لتشمل "حماس"، و"الجهاد"، و"الشعبية-القيادة العامّة"، و"النضال الشعبي" -جناح خالد عبد المجيد، و"التحرير الفلسطينية"-جناح أبو نضال الأشقر، و"الصّاعقة"، فضلاً عن رئيس المجلس الوطني الفلسطيني السّابق، خالد الفاهوم. وإن حرص القدّومي على تجنّب اللقاء مع "فتح الانتفاضة".

فيما استقبلت دمشق عباس، غير مرّة، بعد خلافته لعرفات في رئاسة المنظمة والسلطة، في الشهر الأول من سنة 2005. وبذل الحكم السوري جهداً ملحوظاً في محاولة إصلاح ذات البيْن بين قيادتي "حماس" و"فتح"، ما مهّد لعقد "اتفاق مكّة" بين هذين الفصيلين الكبيرين في (2007/2/8).

بيد أن دمشق تمنّت على الفصائل الفلسطينية تأجيل المؤتمر الذي دعت إلى عقده في العاصمة السورية، في 2007/11/7، في مواجهة مؤتمر أنابوليس، الذي دعت إليه الإدارة الأميركية، فوافقت الفصائل على تأجيل مؤتمرها، الذي عاد وانعقد، فعلاً، في دمشق، ما بين

23 و2008/1/25، في سبيل تحقيق الوحدة الوطنية الفلسطينية، وتفعيل منظمة التحرير، والتمسك بالحقوق الوطنية التاريخية الفلسطينية، مع اعتبار المقاومة الأسلوب الأجدى لإنجاز هذه الأهداف.

وتستمرّ سوريا في خطابها الدّاعي إلى حلّ الخلافات بين الفصائل الفلسطينية، من دون التخلّي عن دعمها للمقاومة، في ظلّ انسداد أفق التسوية، وتنامي قوى التطرّف في "إسرائيل" التي ترفض التنازل أو التراجع عن أيّ حقٍ اغتصبته من الفلسطينيين والعرب.

الفصل السادس

لبنان ومنظمة التحرير

عبد القادر ياسين

بدأ التباين في مواقف قطاعات الشعب اللبناني من القضية الفلسطينية، منذ كانت هذه القضية، مطلع عشريّنيات القرن العشرين. وهي مواقف ارتبطت ارتباطاً حميماً، بموقف كلّ قطاعٍ من القومية العربية، والاستعمار الغربي، والعدل الاجتماعي، إلى حدٍ بعيد.

ولقد شارك لبنان بقيّة الدول العربية الموقف من قضية فلسطين، منذ إقامة جامعة الدول العربية، سنة 1946، فيما كان للشارع اللبناني وقواه الوطنية والقومية والتقدّمية، مواقف حاسمة إلى جانب الشعب الفلسطيني، وقضيته الوطنية. وتوجّت هذه المواقف برفض ذاك الشارع وقواه قرار تقسيم فلسطين[1]. وإن جاءت مشاركة الجيش اللبناني في حرب فلسطين (1948) في حدودٍ ضيّقة[2].

خلال الحرب العربية–الإسرائيلية الأولى (47-1948)، نفّذت القوّات الإسرائيلية خططها لتهجير أهالي المدن والقرى الفلسطينية. وكان طبيعياً أن يجتذب جوّ الحرّية في لبنان المهاجرين الفلسطينيين، فتدفّقت نسبةٌ غير قليلةٍ منهم إلى لبنان (1948)، بلغت 104 آلاف

---

[1] لمزيدٍ من التفاصيل، يمكن الرجوع إلى:

- حسّان حلاق، موقف لبنان من القضية الفلسطينية(عهد الانتداب الفرنسي وعهد الاستقلال 1918-1952)، بيروت، منظمة التحرير الفلسطينية، مركز الأبحاث، 1982، ص159-195، 200، 225، 226، 241.

- رغيد الصّلح، لبنان على طريق المستقبل، بيروت، دار الطّليعة، 1979، ص68.

[2] لمزيدٍ من التفاصيل عن هذا الدّور، يمكن الإطّلاع على:

- الموسوعة الفلسطينية، القسم العام، المجلّد الثاني،دمشق، 1984، ص 150، 158، 161.

- د. خيريّة قاسميّة (إعداد)، مذكّرات فوزي القاوقجي،ط2، دمشق، دار التحرير، 1995، ص 121، 403، 433.

- محمّد فائز القصري، حرب فلسطين عام 1948، الصراع السياسي بين الصهيونية والعرب، الجزء الأوّل، القاهرة، دار المعارف،1961، ص 157، 184.

- حسن البدري، الحرب في أرض السلام، بيروت،دار الوطن العربي، والمؤسسة العربية للدراسات، 1976، ص117، 121.

- حرب فلسطين 47-1948، الرّواية الإسرائيلية الرسمية، ترجمة أحمد خليفة، بيروت، مؤسسة الدراسات الفلسطينية، 1984، ص 521، 705.

-القضية الفلسطينية والخطر الصهيوني، بيروت، وزارة الدفاع الوطني، مؤسسة الدراسات الفلسطينية، 1973، ص543، 575.

شخص[3]، نسبتهم الأعلى وفدت من مدن وقرى شمال فلسطين، وقد حملوا معهم 150 مليـــون جنيه فلسطيني[*]، ما أهّلهم للإسهام في الازدهار الاقتــصادي اللبنـــاني، خـــلال خمـــسينيّات وستينيّات القرن العشرين[4].

لقد أقام خُمسا الفلسطينيين في المدن اللبنانية، وخاصة في العاصـــمة بيـــروت، وثلاثـــة أخماسهم في ستّة عشر مخيّماً، ثلاثة منها في محيط صور (البرج الشمالي/البصّ/الرّشيدية)، وإثنان قرب صيدا (عين الحلوة/ والميّه وميّة)، وخمسة في بيروت (شـــاتيلا/صـــبرا/بـــرج البراجنة/مار الياس/وضبيّه)، وإثنان في طرابلس (نهر البارد/ والبدّاوي)، وواحد قرب بعلبك (ويفل)[**]، فضلاً عن مخيّم النبطية، الذي دمّرته الطائرات الإسرائيلية سنة 1974.

وبفعل الوزن الاقتصادي لفلسطينيّي لبنان، وبتأثير الهامش الديمقراطي الواسع هناك، شهد لبنان ميلاد حركتين، غدا لهما شأنٌ كبيرٌ في الحركة الوطنية الفلسطينية: أولاهمـــا "حركـــة القوميين العرب" (1951)، ونسبة كبيرة من صفّها الأوّل احتلّه فلسطينيون، وثانيهمـــا "فـــتح" (1965)، وقد انطلقت معظم عملياتها الفدائية – قبل حرب 1967- في الأراضي اللبنانيـــة، التي صدرت منها المجلّة التي بشّرت بميلاد "فتح" (1959-1964)، وهي مجلّة " فلسطيننا"[5].

بتردّدٍ ملحوظ، أيّد الحكم اللبناني قيام "منظمة التحرير الفلسطينية"، وإن حرص ذاك الحكم على قمع العمل الفدائي الفلسطيني، والمنخرطين فيه.وتجلّى التأييد الرّسمي اللبناني في السماح بافتتاح مكتبٍ لمنظمة التحرير في بيروت، إلى جانب مركز الأبحاث التابع للمنظمة، ومنحهما ذاك الحكم حصانة دبلوماسية[6].

---

[3] روزماري صايغ، الفلسطينيون من الاقتلاع إلى الثورة، ترجمة خالد عايد، بيروت، مؤسسة الدراسات الفلسطينية، 1980، ص 136.

[*] كان الجنيه الفلسطيني مرادفاً للجنيه الإسترليني، آنذاك.

[4] صقر أبو فخر، الفلسطينيون في لبنان: أيام تطوي أياماً، والحال لا يتغيّر، السفير (بيروت)، 2006/2/18.

[**] للمزيد من المعلومات عن هذه المخيّمات، يمكن الرجوع إلى:

- ملفّ معلومات، بيروت، المركز العربي للمعلومات، حزيران /يونيو 2007، ص 31.

- يزيد صايغ، الكفاح المسلّح والبحث عن الدولة، ترجمة باسم سرحان، بيروت، مؤسسة الدراسات الفلسطينية، 2002، ص 292، 296، 437، 516، 530، 537، 564، 572، 651، 813، 817، 826، 833، 867، 868، 911.

[5] المصدر السابق نفسه.

[6] الموسوعة الفلسطينية، القسم الثاني، بيروت، 1990، (انظر: د. أسعد عبد الرحمن، النضال الفلسطيني في إطار منظمة التحرير الفلسطينية، ص 208).

بعد هزيمة 1967، اندفع التأييد الشعبي اللبناني للعمل الفدائي الفلسطيني، فاستظلّ الأخير بذاك التأييد،واستحدث العمل الفدائي مواقع له في الجنوب اللبناني[7].

لكن رزح الفلسطينيون في لبنان تحت عسفٍ أمنيٍ شرس، حيث منِعوا من الانتقال من مخيّمٍ إلى آخر، إلاّ بإذن، كما أبعِدوا عن مناطق الحدود مع "إسرائيل"، وتسلّطت عليهم مخافر الأمن، ورجال "المكتب الثاني". وقد أثار مقتل الفدائي الفلسطيني، جلال كعوش (1966/1/9)، ردّات فعلٍ غاضبةٍ بين فلسطينيّي لبنان. وشدّدت أجهزة الأمن اللبنانية قبضتها، أكثر فأكثر، على المخيمات الفلسطينية في لبنان؛ كما عمدت تلك الأجهزة إلى ملاحقة من تشتبه بانتمائهم إلى العمل الفدائي الفلسطيني، ولم تتورّع عن قتل بعضهم. وبعد نهوض العمل الفدائي الفلسطيني، كشفت القوى الانعزالية اللبنانية عن عدائها السافر لذاك العمل، وردّ 30 حزباً وجمعيّة ورابطة لبنانية بتأسيس "الهيئة اللبنانية لنصرة النضال الفلسطيني"، في 1968/12/22. واللاّفت أن "الكتائب" كانت ضمن الأحزاب المؤسّسة لتلك الهيئة[8]!

لقد ناصبت القوى الانعزالية اللبنانية العمل الفدائي الفلسطيني العداء، وتذرّعت تلك القوى بالهجمات العسكرية الإسرائيلية على لبنان. لذا كان طبيعياً أن تتصادم الإرادات المتعارضة فوق الأرض اللبنانية، فاندلعت، غير مرّة، الصدامات، الجماهيرية والمسلّحة، بين القوى الوطنية والجماهير الفلسطينية وفدائيّيها من جهة؛ وبين القوى الانعزالية وبعض الجيش اللبناني من جهةٍ أخرى. فكانت الأزمة الأولى، أواخر نيسان/إبريل، وأوائل أيار/مايو 1969، تلتها صداماتٌ متفرّقة، توّجت بالأزمة الثانية، في تشرين الأوّل /أكتوبر من السنة نفسها، وكانت أوسع نطاقاً من سابقاتها.

وانتهى الأمر بتدخّل الرئيس المصري الرّاحل، جمال عبد الناصر، الذي استضاف، في القاهرة، لقاءً بين رئيس منظمة التحرير، ياسر عرفات، ورئيس المكتب الثاني اللبناني، إميل البستاني، حيث انتهى اللقاء بعقد "اتفاقيّة القاهرة" بين الطرفين، في 1969/11/3، التي نظّمت

---

[7] د. أسعد عبد الرحمن، تطوّرات وتفاعلات مع البيئة الرسمية العربية (1967-1973)، شؤون فلسطينية (نيقوسيا)، العدد 136-137، آذار/مارس-نيسان/إبريل 1983، ص65-92.

[8] السفير (بيروت)، 2006/2/18.

الوجود الفدائي الفلسطيني في لبنان، وسهّلت تنقّل الفلسطينيين بين سوريا ولبنان، حيث نصّت الاتفاقية على حقّ أبناء الشعب الفلسطيني المقيمين في لبنان في الإقامة، والتنقّل، والعمل، مع السماح للسلاح بالوجود داخل المخيمات الفلسطينية، وتسهيل مرور الفدائيين الفلسطينيين، مقابل عدم تدخّلهم في الشؤون الداخلية اللبنانية، مع الإفراج عن المعتقلين، والأسلحة المصادرة من الطّرفين، والتسليم بسيادة السلطة اللبنانية على كلّ الأراضي اللبنانية[9].

ساد هدوءٌ حذرٌ في لبنان بفعل "اتفاقيّة القاهرة"، تخلّلته بعض الاشتباكات بين بعض الجيش اللبناني و"الكتائب" من جهة، والفدائيين الفلسطينيين من جهةٍ أخرى، والتي اقترنت بتظاهراتٍ جماهيريةٍ لبنانيةٍ في بيروت، وطرابلس، وصيدا، وصور، اصطدمت بقوّات الأمن اللبناني.

على أن خروج الفدائيين الفلسطينيين الاضطراري من الأردن، صيف 1971، دفعهم إلى لبنان، ما صبّ الزّيت على نار الصراعات الداخلية اللبنانية. فيما توالت الاعتداءات العسكرية الإسرائيلية على الأراضي اللبنانية، لإرباك الحركة الفدائية الفلسطينية، ومدّ القوى اللبنانية المعادية للوجود الفلسطيني بمزيدٍ من الذرائع، وتعزيز مواقع تلك القوى، في مواجهة الحركة الفدائية والقوى الوطنية اللبنانية، على حدٍ سواء. وتوّجت "إسرائيل" ضرباتها، باجتياحٍ جزئيٍ للجنوب اللبناني، صيف وخريف 1972؛ وقد جاء الاجتياح الأخير (9/16)، إنتقاماً للقتلى الإسرائيليين في عملية ميونيخ[10]، التي نفّذها فدائيّو "منظمة أيلول الأسود" ضدّ رياضيين إسرائيليين، في مدينة ميونيخ (9/5)، ما زاد التوتّر بين السلطة اللبنانية ومنظمة التحرير. وأخذت الشقّة بين الطّرفين تتّسع، باطّراد، فيما ازداد تلاحم القوى الوطنية اللبنانية مع منظمة التحرير، وفصائلها الفدائية[11].

حين نجحت "إسرائيل" في اغتيال القادة الفلسطينيين الثلاثة، في حيّ "فردان" ببيروت (كمال عدوان/كمال ناصر/محمّد يوسف النجار)، في 1973/4/9، تمّ تنظيم جنازةٍ غير

---

[9] عبد الرحمن، تطوّرات...، مصدر سبق ذكره.
أنظر نصّ الاتفاقيّة في: الوثائق العربية الفلسطينية لعام 1969، بيروت، مؤسسة الدراسات الفلسطينية،1971، ص 149-150.

[10] للمزيد عن عملية ميونيخ، يمكن الرجوع إلى :
بلال الحسن، المقاومة الفلسطينية، مجلة شؤون فلسطينية (بيروت)، العدد 14، تشرين الأول/أكتوبر 1972، ص 234-240.

[11] الكتاب السنوي للقضية الفلسطينية لعام 1970، بيروت، مؤسسة الدراسات الفلسطينية، 1974، ص 4.
- الوثائق العربية الفلسطينية لعام 1973، بيروت، مؤسسة الدراسات الفلسطينية، 1976، ص 149-150.

مسبوقةٍ في ضخامتها وهيبتها، لهؤلاء الشهداء، أزعجت القوى الانعزاليــة، داخــل الــسلطة اللبنانية وخارجها، فاندلعت الاشتباكات بين بعض الجيش اللبناني وبين الفدائيين الفلسطينيين، في أيار/مايو 1973. وكانت هذه الاشتباكات أكثر اتساعاً وعنفاً مــن ســابقاتها، حتــى أن الطّيران الحربي اللبنــاني اشــترك فيهــا، لأوّل مــرّة؛ حيــث تــدخلّت أنظمــة ســوريا، والعراق،والكويت، وتونس، والجزائر، لنزع فتيل الصّدام، وتجلت وحــدة القــوى الوطنيــة اللبنانية والفلسطينية في هذه الأزمة، كما لم تتجلّ من قبل. ورضخت السلطة اللبنانية لمطالب إلغاء حالة الطّوارئ، دون أن ينتهي التوتّر، وإن عاد فهدأ، بعد القمّة العربية في الرّباط، في أيلول/سبتمبر1974، التي منحت منظمة التحرير صفة "الممثّل الــشرعيّ الوحيــد للــشعب الفلسطيني". ومن هذه القمّة، توجّه ياسر عرفات، ورئــيس الجمهوريــة اللبنانيــة، ســليمان فرنجية، معاً إلى نيويورك، لحضور دورة الجمعيّة العموميّة للأمم المتّحدة[12].

ما إن هلّ العام 1975، حتى تسارعت خطى التحضير للحرب الأهلية اللبنانية، إذ دأب رئيس " الكتائب " الشيخ بيار الجميّل، على توجيه رسائل تحريضية ضدّ الشعب الفلسطيني، إلى رئيس الجمهورية اللبنانية، سليمان فرنجية. ثمّ كانت مظاهرة الــصيّادين فــي صــيدا، وخلالها قتلت قوى الأمن الزّعيم الناصري، معروف سعد (1975/2/26)، ما ألهب الاحتقان الشعبي.

وفي 1975/4/13، فتح مسلّحون من "الكتائب" النار على ركّاب حافلةٍ كانت مارّة بمحلة عين الرمانة، آتية من حي الطريق الجديدة ببيروت، في طريقها إلى مخيّم تلّ الزّعتر، وهي تقلّ فلسطينيين ولبنانيين، عائدين من احتفالٍ بذكرى مذبحة دير ياسين، فقتِل 26 وجــرِح 29 من ركّاب الحافلة، مقابل مقتل كتائبيين. واعتبِر هذا الحادث بداية الحرب الأهلية اللبنانيــة، وإن حرص الانعزاليون على تصوير هذه الحرب على أنها ضدّ الوجود الفلــسطيني. وفــي 10/24، تشكّلت "القيادة الوطنية اللبنانية-الفلسطينية" والقوّات الوطنية اللبنانيــة–الفلــسطينية المشتركة، التي دحرت قوّات الانعزاليين، في كثيرٍ من المواقع.

بعد التدخّل العسكري السوري، الذي سبق أن عرضنا له، وضعت قمّة عربية مصغّرة في الرّياض (10/18) حداً للحرب الأهلية اللبنانية. وفيما بين 25و26 تــشرين الأوّل /أكتــوبر

---

[12] المصدر السابق نفسه، ص150،149-155.

1976، إلتأمت قمّة عربية في القاهرة، أقرّت تشكيل "قوّات الرّدع العربية"، بهـدف فـرض هدنةٍ في لبنان. وكانت القوّات السورية عماد تلك القوّات، وإن أوكِلت قيادتها إلـى ضـابطٍ سوداني.

خلال الحرب الأهلية، وفي أيام صيف 1976، إجتاحـت القـوّات الإنعزاليـة اللبنانيـة مخيّمات: الضبيّة، وتلّ الزعتر (1976/8/12)، وجسر الباشا (6/30)، ودمّرتهـا، وقتلـت المئات من اللاّجئين، وهجّرت من تبقّى حياً منهم*. وقد تناغم المعسكر الانعزالي اللبناني مع الاعتداءات العسكرية الإسرائيلية على المخيّمات الفلسطينية، والقرى والمدن اللبنانية، حتى أن ذاك المعسكر سعد كثيراً بالاجتياح الإسرائيلي للبنان، صيف 1982. على أن القوى الوطنية اللبنانية قاتلت، كتفاً إلى كتف، مع الفدائيين الفلسطينيين، والجنود السوريين، دفاعاً عن التراب الوطني اللبناني.

كما حرص رئيس الوزراء اللبناني، شفيق الوزّان، على التنسيق مـع عرفـات، بـشأن المفاوضات مع المبعوث الأمريكي، فيليب حبيب، أثناء الاجتياح، حتى تم التوصل إلى اتفاقٍ قضى بخروج المقاتلين الفلسطينيين من بيروت، حيث أقلّتهم سفنٌ أجنبيةٌ إلى كلٍ من العراق، واليمنين، وتونس، والجزائر، والسودان، وسوريا.

فجأة، اغتيل رئيس الجمهورية اللبنانية، بشير الجميّل، في 9/15، واعتبر عرفـات هـذا الاغتيال إستمراراً للمؤامرة الإسرائيلية. كما هنّأ عرفات أمين الجميّل، بمجرد تولّيـه موقـع شقيقه. وقد سمح الرئيس الجديد ببناء ما تهدّم مـن أبنيـة الفلـسطينيين، بـسبب الاجتيـاح الإسرائيلي!

بعد يومين من اغتيال بشير الجميّل، إشتركت "القوّات اللبنانية" مع القوّات الإسرائيلية في تنظيم مذبحةٍ بشعةٍ للفلسطينيين واللبنانيين، في صبرا وشاتيلا ببيروت[13]، ذهب ضحيّتها أكثر من 3 آلاف شخص.

---

* للمزيد حول مجازر المخيمات الفلسطينية، يمكن الرجوع إلى :

صايغ، مصدر سبق ذكره، ص 533، 534، 546، 564-567، 570،571، 572، 757، 815.

[13] لمزيدٍ من التفاصيل حول هذه المذبحة، يمكن الرجوع إلى:

- آمنون كابليوك، صبرا وشاتيلا، تحقيق حول مجزرة، ترجمة محمّد علي اليوسفي، تونس، م.ت.ف، دائرة الإعلام، 1982.

لقد رافق انحسار حضور منظمة التحرير عن الحياة السياسية اللبنانية، منذ خريف 1982، توالي اللّغط عن توطين الفلسطينيين، بهدف التحريض ضدّهم، والحضّ على تهجيرهم. والغريب أن أطرافاً من السلطة اللبنانية استمرأت الزّعم بأن تحسين معيشة الفلسطينيين سيفضي إلى نسيانهم وطنهم الأصلي، ويسهّل، بالتالي، توطينهم! وظلّ الفلسطينيون في لبنان في أمسّ الحاجة إلى الحماية والرّعاية، في آن[14].

فيما بعد، أغلقت الحكومة اللبنانية مكتب منظمة التحرير الفلسطينية في بيروت، والذي ظلّ مغلقاً حتى 2006/4/19. وقد غدا عضواللجنة المركزية لفتح، عباس زكي، مديراً لهذا المكتب[15]. لكن بعد أن تدفّقت مياه كثيرة في نهر علاقة الحكم اللبناني بمنظمة التحرير، على مدى نحو أربعة وعشرين عاماً متّصلة!

فمنذ بداية السبعينيات وحتى الاجتياح الإسرائيلي للبنان (1982)، إلى المرحلة الأولى من الانسحاب الإسرائيلي (1985)، استمرأ اليمين اللبناني التلويح بـ"الخطر الفلسطيني"، طارحاً ضرورة التخلّص من هذا الخطر على الوجود المسيحي خاصة!

وسرعان ما لاحت الحرب ضدّ المخيّمات الفلسطينية في الأفق، منذ تقدّم وزير الدفاع الإسرائيلي، أواخر 1984، إسحق رابين، بخطّته الرامية إلى سحب القوّات الإسرائيلية من لبنان، على ثلاث مراحل؛ ما جعل عرفات يطالب الأمين العام للأمم المتحدة بتوفير الحماية والأمن للفلسطينيين في مخيّمات الجنوب اللبناني[16].

لم يطل الزمن على تحقّق المخاوف الفلسطينية.ففي نيسان /إبريل 1985، قصفت "القوّات اللبنانية"، و"جيش لبنان الجنوبي"، بالصواريخ والمدفعية، كلاً من مخيّمي عين الحلوة والميّه وميّه. وتبع القصف محاولاتٌ عدّة لاقتحام المخيّمين، لكنّها أخفقت، وإن تسبّبت في نزوح عددٍ كبيرٍ من سكّان المخيّمين.

- د. بيان نويهض الحوت، صبرا وشاتيلا، بيروت، مؤسسة الدراسات الفلسطينية، 2003.
- صفاء حسن زيتون، صبرا وشاتيلا: المذبحة 16، 17، 18 أيلول/ سبتمبر 1982، القاهرة، دار الفتى العربي، 1983.
- تقرير كاهان حول مجازر صبرا وشاتيلا، بيروت، المركز العربي للمعلومات، 1983.

[14] صقر أبو فخر، مصدر سبق ذكره.

[15] السفير (بيروت)، 2006/4/19.

[16] مجلّة فلسطين الثورة (نيقوسيا)، 1985/2/2.

فيما رأى المحلّل السياسي اللبناني، سركيس نعّوم، أن في مقدّمة وسائل سوريا للسيطرة على المخيمات الفلسطينية، الاتكال على حلفاء سوريا اللبنانيين، أو الجيش اللبناني، أو "فتح الانتفاضة". وإلاّ، فعلى الجيش السوري نفسه، وذلك لمنع قيادة م.ت.ف. من تحقيق أغراضها[17].

عشيّة الحرب ضدّ المخيّمات، كتبت صحيفة "تشرين" الدّمشقية، مشدّدة على ضرورة إغلاق الملفّ الأمنيّ والسياسيّ اللبناني، "كي تتفرّغ سوريا لمهمّاتها القوميّة الكبرى".

بعد المرحلة الأولى من الانسحاب الإسرائيلي،طمأن قائد المنطقة الشمالية، الجنرال أوري أور، مستوطني "إسرائيل"، بأن أفراد (أمل) يسيطرون، الآن، على منطقتي النبطية وصيدا، ولا يمكّنون (المخرّبين) من العمل ضدّ إسرائيل[18]!

قبل أن ينتصف مساء الاثنين،1985/5/19، بدأت المعارك الدّموية بين حركة أمل والمخيّمات الفلسطينية في بيروت (صبرا، وشاتيلا، وبرج البراجنة)[19]. وبعد أسبوعٍ من اندلاع هذه الحرب، لاحظ راديو "إسرائيل"، بالعبرية، ارتفاع منسوب عمليات الفدائيين، فلسطينيين، وشيعة، وشيوعيين لبنانيين.

وأعاد الرّاديو ذاك الارتفاع إلى ما أسماه تراخي قدرة الشيعة على إغلاق الطّرقات في منطقتي صور والنبطية في وجه الفدائيين، بعد أن توجّه معظم مقاتلي "أمل" إلى بيروت. وفي مواجهة هذه الحرب، انمحت الفواصل بين فصائل المعارضة وسواها من الفصائل الفلسطينية، واشترك الجميع في الدّفاع عن المخيّمات. في 1985/6/17، أعلِن، في دمشق، عن اتفاقٍ لوقف إطلاق النار، وقّعته كلّ من "الجبهة الوطنية الديمقراطية اللبنانية" و"أمل" و"جبهة الإنقاذ الوطني الفلسطينية". لكن، لم يتمّ الالتزام بهذا الاتفاق، واستمرّت أعمال القتل، الاغتيال، والاعتقال، والحصار،والتهجير القسري للفلسطينيين[20].

---

[17] صحيفة النهار(بيروت)، 1985/1/26.

[18] صحيفة النهار (بيروت)، 1985/5/14.

[19] لمزيدٍ من التفاصيل حول وقائع الشهرين الأوّلين من هذه الحرب، يمكن العودة إلى:
يوسف فرج الله، الحرب ضدّ المخيّمات، شؤون فلسطينية (نيقوسيا)، العدد 148-149، تموز-آب (يوليو-أغسطس) 1985، ص 84 - 106.

[20] للمزيد، يمكن الرجوع إلى :

وحاول رئيس "أمل" نبيه بري، تبرير الاستمرار في الحرب بانسياق الفلسطينيين "وراء اتفاق عمّان"[21].فيما بين 8 و1985/8/10، عقدت اللجنة التنفيذية لمنظمة التحرير الفلسطينية إجتماعاً لها في بغداد، ناقشت فيه، ضمن ما ناقشته من موضوعات، "الأخطار التي يتعرّض لها أبناء شعبنا الفلسطيني في لبنان". وانتهت اللجنة إلى مناشدة الجامعة العربية وكلّ المنظمات الدولية توفير الحماية للفلسطينيين في لبنان. كما أعرب بيان اللجنة التنفيذية عن "حرص المنظمة على الرّغبة في عودة العلاقات بين الجانبين، السوري والفلسطيني، إلى مسارها الطبيعي، على الاحترام المتبادل، واستقلاليّة القرار الفلسطيني... بهدف خلق الظروف الملائمة لتحقيق الأهداف القومية الواحدة، بما يتلاءم والمصلحة العربية، ومحاربة الإمبريالية والصهيونية العالمية". ولم يفت البيان "توجيه التحيّة" للرئيس العراقي (السابق) صدّام حسين، على مبادرته لوقف الحرب العراقية-الإيرانية! كما ورد في البيان نفسه استنكارٌ للقاء إيفران، بين ملك المغرب، الحسن الثاني، ورئيس وزراء "إسرائيل"، شيمون بيريز، فيما أغفل بيان اللجنة التنفيذية للمنظمة لقاء مبارك-بيريز، في الإسكندرية، ما بين 11و1986/9/12[22].

في أيار/مايو 1986، كانت الحرب الثانية ضدّ المخيّمات. وفي 1986/9/30، تعرّض مخيّم الرّشيدية لرمايات مختلفةٍ من قوات "أمل"، ولقصفٍ بحريٍ وجوّيٍ من الجيش الإسرائيلي، قبل أن تتشكّل قوّة مشتركة من الأحزاب والميليشيات في لبنان. وحتى آخر تشرين الأوّل/أكتوبر 1986، كان حجم الضحايا قد بلغ 850 قتيلاً، و2300جريح[23].

وقد انبثقت عن اجتماع لمجلس الجامعة العربية (كانون الأوّل/ ديسمبر 1986) "اللجنة العربية"، بهدف العمل على حلّ مشكلة المخيّمات الفلسطينية في لبنان.

لكن الاشتباكات تجدّدت في 1987/2/2، فتمّ دفن المبادرتين، العربية والإيرانية، لوقف إطلاق النار، ما أدخل تلك الحرب منعطفاً جديداً، إذ شنّت منظمة التحرير الفلسطينية حملة

يوسف فرج الله، "أمل" تسدّد كشف الحساب بعدما رجحت كفّة الفلسطينيين، شؤون فلسطينية (نيقوسيا)، العدد150-151، أيلول/سبتمبر- تشرين الأوّل/أكتوبر1985، ص110-119.

[21] صحيفة النهار (بيروت)،1985/9/1.

[22] انظر نصّ البيان في: شؤون فلسطينية (نيقوسيا)، العدد 162-163، أيلول/سبتمبر- تشرين الأوّل/أكتوبر 1986، ص60-63.

[23] صحيفة السفير(بيروت)، 1986/11/1.

إعلامية "ضد حملة التجويع"، فيما طالبت اللجنة الشعبية لمخيّم برج البراجنة كبار علماء الدّين بإصدار فتوىً تبيح للاّجئين الفلسطينيين المحاصرين أكل لحوم البشر، بعد أن نفدت القطط والكلاب من المخيّم (1987/2/6) ! فانبرى العلاّمة سماحة السيّد محمّد حسين فضل الله، مطالباً بالتحرّك لإنقاذ سكان المخيّمات الفلسطينية، وتبعه شيخ الأزهر، والنّظامين الليبي والسعودي؛ ما اضطرّ "أمل " إلى السماح بإدخال مواد تموينية إلى المخيّمات المحاصرة (2/15)،بعد أن كانت دمشق أعلنت مبادرتها (2/12) بوقف إطلاق النار، وفك الحصار عن المخيّمات. فيما اندلع قتال آخر بين "أمل " من جهة ومقاتلي "الشيوعي اللبناني" و"التقدمي الاشتراكي"، من جهة أُخرى، ما عكس مدى عزلة "أمل" في هذه الحرب. وبناءً على طلبٍ من الحكم اللبناني، أدخلت سوريا قوّاتها المسلّحة إلى بيروت الغربية، "لأن ما يحصل في بيروت هو تهديد لسوريا، ولأمنها"، حسب الرئيس السوري حافظ الأسد[24].

في أوج الحرب الثانية ضدّ المخيّمات، عمد رئيس الجمهورية اللبناني، أمين الجميّل، إلى إصدار القانون رقم 87/25، بتاريخ 1987/6/15، الذي قضى بإلغاء "اتفاق 17 أيار" مع "إسرائيل". وفي سياقه، صادق الجميّل على قرار مجلس النوّاب اللبناني، في 1987/5/21، القاضي بإلغاء "اتفاقيّة القاهرة"[25].

وربّ ضارةٍ نافعة. فقد أقنعت هذه الحرب "الجبهة الشعبية" بضرورة الاستقواء بالوحدة الوطنية الفلسطينية، وكانت "الجبهة الديمقراطية" في انتظار هذا الاقتناع، ومعها "الحزب الشيوعي"، وجناح طلعت يعقوب في "جبهة التحرير الفلسطينية". وقد بدأت هذه الفصائل الأربعة حواراً مع "فتح" الأم، في تونس، فأصدرت اللجنة التنفيذية قرارها القاضي بإلغاء "اتفاق عمّان". وسرعان ما انعقدت "الدّورة التوحيدية" للمجلس الوطني الفلسطيني، في الجزائر، في نيسان/إبريل1987[26]، فكانت خطوة مهمّة، أسهمت في التحضير لانتفاضة الحجارة، في الضفة الغربية وقطاع غزة المحتلّين، أواخر العام نفسه.

---

[24] المجلّة (لندن)، 1987/3/10، ص13.

[25] صحيفة السفير(بيروت)، 1987/6/17.

[26] لمزيدٍ من التفاصيل حول هذه الدّورة، يمكن العودة إلى:

سميح شبيب، الدورة الثامنة عشرة للمجلس الوطني الفلسطيني، شؤون فلسطينية (نيقوسيا)، العدد170-171، أيار/مايو-حزيران/يونيو 1987، ص 113، 118.

مع اندلاع انتفاضة الحجارة (1987/12/9)، تخصّبت الأرض لمصالحةٍ سوريةٍ مع قيادة م.ت.ف، خاصّة مع اغتيال قوّةٍ إسرائيليةٍ للقائد الفتحاوي البارز، خليل الوزير(أبو جهاد)، في تونس، في 1988/4/16؛ وبالتّالي، وقْف الحرب ضدّ المخيّمات الفلسطينية في لبنان. ثمّ كان المؤتمر العام الخامس لفتح (تونس، 1988/8/3). ولكن بعد أن شنّت " فتح الانتفاضة" حرباً ضدّ مخيّم شاتيلا، في أيار/مايو 1988، في محاولةٍ لكسر خطّ "فتح" الأم الصّاعد، بفعل الانتفاضة. وسرعان ما تحوّل المقاتلون الفلسطينيون، في مخيّمات صيدا، إلى الفصل بين المقاتلين من "أمل" و"حزب الله"، مطلع 1990، بعد أن كان الاقتتال بينهما قد اندلع، ابتداءً من البقاع الغربي، في 1989/12/23[27]. وقد عاد الفتور إلى العلاقة بين قيادة م.ت.ف. والحكم السوري، بعد قمّة بغداد (1990/5/28)، التي قاطعتها كلٌ من سوريا ولبنان، فيما تحمّس لها عرفات. وازداد الفتور، بعد وقوف قيادة م.ت.ف. إلى جانب صدّام حسين في حرب الخليج الثانية (1990-1991). لكن اضطّرار الأنظمة العربية وقيادة م.ت.ف. للذهاب إلى مؤتمر مدريد (1991/10/30)، خفّف من ذاك التوتّر.

نعود إلى لبنان، حيث تمّ تشكيل لجنةٍ من وزيرين، في 1991/7/3، لبحث حقوق الفلسطينيين في لبنان. وقد طلبت اللجنة إلى الفصائل الفلسطينية التقدّم بمطالبها، فيما يخصّ هذه القضية، حيث أعدّت الفصائل مذكّرة في هذا الصّدد، في الشهر التالي.

في 1992/12/17، أقدمت الحكومة الإسرائيلية على خطوةٍ قمعيّةٍ غير مسبوقة، تمثّلت في إبعادٍ جماعيٍ لـ418 قيادياً وكادراً من "حماس"، و"الجهاد"، في "بروفة" للتطهير العرقي. ووصل المبعدون إلى مرج الزهور، في جنوب لبنان؛ فيما أدان مجلس الأمن الدولي (12/19) هذا الإجراء التعسّفي، وطالب "إسرائيل" بإعادة من أبعدتهم. وقد رفضت الحكومة اللبنانية قبول المبعدين، أو تقديم أيّ عونٍ لهم، واعتبرت الإبعاد "إنتهاكاً لسيادة الأراضي اللبنانية" من قِبل "إسرائيل"، فيما أيّدت محكمة العدل الإسرائيلية، في 1993/1/28، قرار الإبعاد الجماعيّ ذاك[28].

---

[27] للإطلاع على تفاصيل هذا الاقتتال، يمكن الرّجوع إلى:

د. يزيد صايغ، الانتشار شرق صيدا، شؤون فلسطينية (نيقوسيا)، العدد 203، شباط/فبراير 1990، ص122-127.

[28] لمزيدٍ من التفاصيل:

وبعد طلب النظام الليبي إلى الفلسطينيين المقيمين في الجماهيرية الليبية مغادرتها، بزعم أن دولة الفلسطينيين قد قامت، غادرت نسبةٌ كبيرةٌ من فلسطينيّي لبنان الجماهيرية بالسّفن. وبينما هم في عرض البحر، إذا بوزير الداخلية اللبنانية، ميشال المرّ، يصدر قراره التعسّفي، في 1995/9/9، يُمنع بموجبه الفلسطينيون من دخول لبنان، دون الحصول على تأشيرة دخولٍ مسبقةٍ من أيّ قنصليةٍ لبنانية. في حين حظّر المرّ على سفارات لبنان في الخارج منح مثل هذه التأشيرة، قبل استئذان الأمن العام اللبناني[29] وإن كان سليم الحص، حين ترأّس وزارة لبنانية جديدة، أصدر قراراً، في 1999/1/12، شطب فيه قرار المرّ هذا[30].

في كانون الأول / ديسمبر 2002، قدّمت الفصائل الفلسطينية مذكّرة إلى السلطات اللبنانية، ضمّنتها مطالب الشعب الفلسطيني في لبنان، الخاصّة بحقوقه المدنية، وإزالة الغُبن عنه[31].

وفي 2004/12/8، زار رئيس السلطة الفلسطينية، محمود عباس، لبنان، وتبعه وزير الدولة لشؤون اللاّجئين، عباس زكي، ففتح حواراً مع الدولة الفلسطينية (8/8 و2005/11/9). ولعلّ ما يدعو للاستهجان أن السلطة اللبنانية استقبلت وفدين فلسطينيين مختلفين. مثّل الأوّل منظمة التحرير، فيما مثّل الوفد الثاني الفصائل المعارضة. وقد ذرّت مشكلتان عويصتان قرنيهما: عدم وحدة الصفّ الفلسطيني، والسلاح الفلسطيني خارج المخيمات؛ ناهيك عن اشتداد ساعد بعض الجماعات السلفية والأصولية في المخيّمات، وأهمها: "الشباب الفلسطيني المسلح"، و"عصبة الأنصار"، و"أنصار الله"، و"الحركة الإسلامية المجاهدة"، و"جند الشام" و"حزب التحرير الإسلامي"، و"جماعة النور". هذا في الوقت الذي تطوّرت فيه حركة الدّفاع عن حقّ العودة، وثقافتها، وإن تلازمت مع هجرةٍ شبابيةٍ فلسطينيةٍ ملحوظةٍ من لبنان إلى أوروبا.

- بكر عبد المنعم، المبعدون الفلسطينيون وعملية السلام، شؤون فلسطينية (نيقوسيا)، العدد 240-241، آذار/مارس-نيسان/إبريل 1993، ص3-8.

- أحمد شاهين، حرج أمام قضية المبعدين الفلسطينيين، المصدر نفسه، ص 127-132.

[29] صحيفة السفير (بيروت)، 1995/9/11.

[30] صحيفة السفير(بيروت)، 1999/1/13.

[31] صحيفة المستقبل(بيروت)، 2002/12/27.

في 2005/6/27، سمح وزير العمل اللبناني المقرّب من حزب الله، طراد حمادة، للفلسطيني المولود في لبنان بالعمل في بعض المهن، التي لا تتطلّب الانتساب إلى نقابة لبنانية. ومع ذلك، ظلّ منسوب البطالة عالياً في أوساط الفلسطينيين[32]، وهي التي بلغت 38%، حسب إحصاءات سنة 1992[33].

وفي 12 /2005/4، قدّمت منظمة التحرير مذكّرة إلى السلطات اللبنانية، حول مطالب اللاّجئين، والمتمثّلة في: حقّ الإقامة، وحقّ العمل، وحق التملّك، وحقّ الاحتفاظ بالجنسيّة الفلسطينية[34].

في آب/ أغسطس 2005، تقدّم عضو اللجنة المركزية لفتح، وزير شؤون اللاّجئين، عباس زكي، إلى رئيس الوزراء اللبناني، فؤاد السنيورة، بمجموعةٍ من المطالب، مثل: إعادة افتتاح مكتب منظمة التحرير في بيروت، والاعتراف بجوازات السلطة الفلسطينية، وتأمين حقوق الفلسطينيين، وحمايتها بالتشريعات[35].

وفي 2006/4/18، أعيد افتتاح مكتب منظمة التحرير في بيروت، وأصبح عباس زكي مديراً له[36].

فجأة، دخلت "فتح الإسلام" على الخطّ، بعد تراجع دور مكتب الكفاح المسلّح في المخيّمات الفلسطينية، مع إلغاء الرئيس أمين الجميّل "اتفاق القاهرة". ولقد كان صدور القرار (1559) عن مجلس الأمن الدولي –والذي تبعه اغتيال رفيق الحريري- الذي قضى بانسحاب القوّات السورية من لبنان، وتجريد الميليشيات اللبنانية من أسلحتها، وبسط سلطة الدولة اللبنانية على جميع أراضي لبنان، هو نقطة التحوّل، التي تمّ بعدها التشكيل الفعليّ لجماعة "فتح الإسلام"، بدعمٍ من أطرافٍ رئيسية، في تحالف الموالاة، كمعادلٍ سنّيٍ مسلّحٍ لحزب الله، مستغلّة الفراغ الأمنيّ في المخيّمات الفلسطينية، وغياب مؤسّسات منظمة التحرير شبه الكلّي عنها. لقد كان "التحالف الضمنيّ" بين التيّار السنّي في الموالاة و"القاعدة" يشي باحتمالات تفجّره، في أيّ

---

[32] صحيفة السفير(بيروت)، 2005/6/28.

[33] سهيل محمود النّاطور، أوضاع الشعب الفلسطيني في لبنان، بيروت، دار التقدّم العربي،1993، ص28.

[34] صحيفة السفير (بيروت)، 2005/4/13.

[35] صحيفة السفير(بيروت)، 2006/2/18.

[36] الصحف اللبنانية، 2006/4/19.

لحظة، وبانقلاب السحر على الساحر. فقد تمّ القضاء على الجسم العسكري لفتح الإسلام، في 2007/9/3، حين انتهت الأعمال العسكرية في مخيّم نهر البارد، بعد أن كانت اندلعت في 5/20، مخلّفة 170 شهيداً من ضبّاط وجنود الجيش اللبناني، مقابل مقتل 222 من مسلّحي "فتح الإسلام"، واعتقال 212، فضلاً عن مقتل 48 مدنياً فلسطينياً[37]، وتدمير العدد الأكبر من منازل مخيّم نهر البارد!

لقد توقّع الكثيرون أن توفّر جماعة " فتح الإسلام" ذرائع جديدة، للهجوم على الوجود الفلسطيني في لبنان، حيث أن قائد الجماعة فلسطيني-أردني (شاكر العبسي)، وإسم الجماعة كذلك. وهي التي اتخذت من مخيّمٍ فلسطينيٍ قاعدة لها (نهر البارد)، لولا أن قطع قائد الجيش اللبناني (في حينه)، العماد ميشال سليمان، الطّريق على هذا التوقّع، بتأكيده أن "فتح الإسلام" تتبع "القاعدة"، الأمر الذي عاد فأكّده مدير مخابرات الجيش اللبناني. وضرب عباس زكي "الحديد وهو ساخن"، فطرح "إعلان فلسطين"[38]، وفيه مارس-باسم القيادة الفلسطينية- النقد الذّاتي على بعض الممارسات الفلسطينية السابقة، ودعا إلى فتح صفحةٍ جديدةٍ بين الفلسطينيين ولبنان. فهل تنفتح مثل هذه الصفحة، بعد كلّ هذه التعقيدات التي استجدّت على الوضعين الفلسطيني واللبناني، على حدٍ سواء؟!

---

[37] مالك القعقور، حرب، الجيش اللبناني مع "فتح الإسلام" تتأدّى باغتيال مدير عملياته وفرار العبسي، الحياة (لندن)، 2008/1/1.

[38] للإطلاع على نصّ البيان، يمكن الرّجوع إلى:
صحيفة الحياة (لندن)، 2008/1/8.

الباب الثالث: علاقات منظمة التحرير مع الدول الأجنبية

الفصل الأوّل

الولايات المتحدة الأمريكية ومنظمة التحرير

رباب يحيى

كان اهتمام الولايات المتحدة بالمنطقة العربية –في فترة ما قبل الحرب العالمية الثانية- محدّداً، يدور في إطار مصالحها التجارية المحدودة نسبياً، وكذلك النشاط التبشيري، الذي ركّز على التعليم، بالدرجة الأولى، إذ كانت الولايات المتحدة تعدّ المنطقة العربية، "منطقة نفوذ أوروبي". وظلّ ذلك المسار خطاً ثابتاً في سياستها، حتى السنوات الأولى من الحرب العالمية الثانية، عندما دخلت الولايات المتحدة طرفاً فيها، إلى جانب الحلفاء، وراحت تبحث عن إطارٍ جديدٍ لسياستها الخارجية، تجاه المنطقة العربية، يعبّر عن المتغيّرات التي أوجدتها الحرب، فتلعب دور الشريك، ثمّ الوريث للقوى الاستعمارية التقليدية المسيطرة على تلك المنطقة، ذات الأهمّية الاستراتيجية البالغة بالنسبة للولايات المتحدة؛ فهي تضمّ معظم احتياطات البترول العالمي، كما أنها تقع بالقرب من الاتحاد السوفياتي، العدوّ التقليدي للولايات المتحدة الأمريكية.

بدأت الولايات المتحدة بالتفاعل مع المشكلة الفلسطينية، في الشهور الأولى من عام 1948. ومنذ البداية، سخّرت الحكومة الأمريكية جميع طاقاتها للحصول على تأييدٍ دوليٍ لفكرة إنشاء دولةٍ يهوديةٍ في فلسطين، والاعتراف بتلك الدولة عند قيامها، وإدخالها في عضويّة الأمم المتحدة. ومنذ أن انتقلت الدولة اليهودية من حيّز الأمل الصهيوني إلى حيّز الواقع في فلسطين، وحتى عام 1967، وضعت السياسة الأمريكية في مقدّمة أهدافها، المحافظة على وجود "إسرائيل" ضمن خطوط الهدنة (1949)، مع الحيلولة دون قيام أيّ تهديدٍ عربيٍ جدّيٍ للكيان الإسرائيلي. وقد جسّدت أمريكا المبدأ العام الذي قامت عليه سياستها في تلك المرحلة في "البيان الثلاثي" الذي صدر في مايو/أيار 1950، عن أمريكا وبريطانيا

وفرنسا، ورمى إلى تجميد الخطوط العسكرية التي توقّف عندها القتال "خطوط الهدنة"، وتحويلها إلى خطوطٍ فعلية[1].

خلال تلك الفترة، لم تضطّر الولايات المتحدة إلى التعامل مباشرة مع مشكلة الفلسطينيين، الناتجة عن طردهم عنوة من أراضيهم. وبدلاً من ذلك، تعاملت الولايات المتحدة مع الحكومات العربية، التي عيّنت نفسها وصيّة على المصالح الفلسطينية في الصراع. كما دأبت السياسة الأمريكية في نفس الفترة، أيضاً، على تجاهل القضية الفلسطينية، وتقليصها إلى قضية لاجئين، بحاجةٍ إلى الإغاثة والإعالة، حتى يتمّ استيعابهم في الدول العربية! ولعلّ هذا يفسّر الجفاء الشديد الذي استقبلت به الولايات المتحدة ميلاد "منظمة التحرير الفلسطينية"، عام 1964[2].

بحلول ربيع 1966، غدا ردّ فعل الكونغرس قوياً تجاه المقاومة الفلسطينية المتصاعدة، خاصّة بعد تصريح أحمد الشقيري (رئيس منظمة التحرير، آنذاك)، بأن جمهورية الصين الشعبية تسلّح اللاجئين الفلسطينيين وتدرّبهم[3].

وبعد حرب 1967، برزت منظمة التحرير الفلسطينية كقوّةٍ مستقلّة. وقد مرّت السياسة الأمريكية تجاهها، خلال الفترة من 1967 حتى 1993، في عدة أطوارٍ مميّزة:

الطّور الأوّل (1967–1976):

في خلفيّة إغلاق الجمهورية العربية المتّحدة لمضيق تيران (مايو /أيار 1967)، سلسلة من الاشتباكات والإعتداءات الإسرائيلية المتصاعدة. فالهجوم الجوّي الإسرائيلي على العمّال السوريين، في 14 يوليو/تموز 1966، كان رئيسياً في هذه السلسلة، تبعه الهجوم الغادر على قرية "السموع" الآمنة في الضفة الغربية، في 13 نوفمبر/تشرين الثاني 1966. وقد تبنّت الولايات المتحدة مشروع قرار إدانة الاعتداء الإسرائيلي على هذه القرية. وفي يوم 7 إبريل/نيسان 1967، شنّت "إسرائيل" اعتداءً جويّاً على سوريا، دارت بعض معاركه الجوّية فوق سماء دمشق نفسها. وكان المقصد الإسرائيلي وراء هذه السلسلة من الاعتداءات، جرّ

[1] السيّدة زهرة، السياسة الأمريكية وقضايا الصراع العربي- الإسرائيلي، مجلة السياسة الدولية (القاهرة)، العدد 66، أكتوبر 1981، ص93-97.
[2] المصدر السابق نفسه.
[3] د. محمّد شديد، الولايات المتحدة والفلسطينيون: بين الاستيعاب والتصفية، بيروت، المؤسّسة العربية للدراسات والنشر، ط1981،1، ص 118.

العرب إلى الحرب، من خلال إذلال الحكومات العربية أمام شعوبها[4]. كما قامت "إسـرائيل"، أيضاً، بحشد قوّاتها على الحدود السورية، ممّا حدا بالجمهورية العربية المتحدة كي تطلب إلى يوثانت، سكرتير الأمم المتحدة، سحب قوّات الطوارىء الدولية المرابطة في شرم الشيخ، على خطوط الهدنة المصرية–الإسرائيلية.

بخروج قوّات الطوارىء الدولية، أخذت القوّات المصرية مكانها، في مواجهة "إسرائيل"، وأعلنت مصر إغلاق مضيق تيران في وجه الملاحة الإسرائيلية، استناداً إلى أن حقّ المرور البرّي غير ممكن تطبيقه في حالة الحرب، وأن الهدنة المصرية-الإسرائيلية عام 1949 لـم تنه حالة الحرب. واعتبرت "إسرائيل" في حينه أن هذا سببٌ وجيهٌ لإعلان الحرب، مـستندة إلى وثيقة اتفاقيّة جنيف المزعزعة الأساس، والتي أقرّها مؤتمر الأمم المتحدة الثاني لقـانون البحار، عام 1958، والتي اعتبرت الفقرة الرابعة من مادّتها السادسة عشرة، خليج العقبـة، ومضيق تيران، مياهاً دولية. وقد سنّت الدول الغربية هذه الاتفاقيّة، بقيادة الولايات المتحدة، عام 1958، في أعقاب "العدوان الثلاثي"، في محاولةٍ مكشوفةٍ لتغيير قواعد القانون الـدولي، ولتبرير حقّ "المرور البرّي" لـ"إسرائيل"[5]. بينما استندت مصر إلى أن حقّ "المرور البرّي" يُمنح، طالما أنه لا يوجد هناك خطرٌ من استعماله على الدولة المحاذية للشاطىء، وأن حالـة الحرب لم تزل قائمة، آنذاك، بين مصر وإسرائيل؛ فالهدنة لا تشكّل صلحاً، وإنمـا تعنـي، قانونياً، إيقاف النزاع العنيف، فترة من الزمن، حتى يتوصّل الطرفان إلى نتيجـة. كمـا أن وجود "إسرائيل" على خليج العقبة جاء نتيجة عدوانٍ اختلقته هي أصلاً.

وفي ردّ فعل الولايات المتحدة على إغلاق خليج العقبة، ومضيق تيران، في وجه الملاحة الإسرائيلية، ألقى الرئيس الأمريكي، ليندون جونسون، في 23 مايو/أيار 1967، خطاباً هاماً أكّد فيه على أن: "الولايات المتحدة تساندِ الاستقلال السياسي، وتحافظ على مبدأ عدم التجزئة الإقليمية لجميع الدول في منطقة الشرق الأوسط". وأكّد جونسون، كذلك، اعتباره إغلاق خليج العقبة عملاً غير شرعي، وأن الولايات المتحدة تعارض بشدّة قيام أيّ دولةٍ بالعـدوان علـى جارتها. وكرّر آرثر غولدبرغ، مندوب الولايات المتحدة لدى الأمم المتحدة، آنذاك، هذا الوعد في اليوم التّالي، أي في 24 مايو/أيار 1967، مشدّداً على أن الولايات المتحدة ستحافظ على

[4] د. كامل أبو جابر، الولايات المتحدة الأمريكية وإسرائيل، القاهرة، معهد البحوث والدراسات العربية، ص 123.
[5] المصدر السابق، ص 125.

سلامة أراضي جميع دول المنطقة، وأن سياسة بلاده غير منحازة إلى طرفٍ من الأطراف. وقد أصرّ المندوب الأمريكي على شرعيّة خطوط الهدنة لعام 1949، وأنه لا يجب الاعتداء عليها أو تخطّيها[6].

لقد انكشفت السياسة الأمريكية المتحيّزة إلى "إسرائيل"، إبّان العدوان الإسرائيلي في 5 يونيو/حزيران 1967، حيث أثبتت الأحداث أن تصريح جونسون لم يعن سوى المحافظة على سلامة الأراضي الإسرائيلية فحسب، لا سلامة جميع أراضي دول المنطقة. وكان لمندوب الولايات المتحدة اليد الطّولى في إعطاء "إسرائيل" أكبر فسحةٍ من الوقت لاحتلال الأراضي العربية، قبل السّماح لمجلس الأمن بإصدار قرار وقف إطلاق النار.

في ظلّ هذه الأجواء، اتسع نطاق المقاومة الفلسطينية المسلّحة الفلسطينية، بعد حرب يونيو/حزيران 1967، ليشمل جميع الأراضي العربية المحتلّة، خاصّة وأن التحفّظات العربية التي كانت تعرقِل نشاط منظمات المقاومة، قبل سنة 1967، زالت بنتيجة الأعمال العسكرية، وهزيمة الجيوش العربية في يونيو/حزيران. وقد تنبّهت المقاومة الفلسطينية إلى ضرورة المحافظة على المؤسّسة الفلسطينية المعترف بها-أي منظمة التحرير الفلسطينية – وتمكّنت من ذلك، على الرّغم من النتائج المدمّرة لحرب 1967.

وقد أدّى انطلاق الكفاح الفلسطيني المسلّح بقوّةٍ بعد الحرب، عبر منظماتٍ فدائيةٍ وجماهيريةٍ استقطبت قطاعات شعبية ووطنية فلسطينية واسعة، وانخراط هذه المنظمات في صيغةٍ ائتلافيةٍ ضمن إطار منظمة التحرير، إلى بقاء هذه المؤسّسة الكيانية قائمة، لتنطلق في مرحلةٍ لاحقة، قائدة للنضال الفلسطيني، وممثّلة شرعية ووحيدة للشعب الفلسطيني[7].

عاشت "منظمة التحرير الفلسطينية" أزمة داخلية، سبّبتها تمزّقات العمل الفلسطيني في الظروف المستجدّة، بعد سنة 1967، حيث انقسمت اللجنة التنفيذية للمنظمة إلى جناحين: أوّلهما، جناح أحمد الشقيري، الذي رأى أن تستمرّ "منظمة التحرير الفلسطينية" في عملها، كما تعوّدت عليه، في الظروف السابقة، تاركة للدول العربية مهمّة "إزالة آثار العدوان، أوّلاً"؛ وجناحٌ آخر قال بضرورة تعبئة العمل الفلسطيني، وحقنه بجرعاتٍ من الثّورية المسلّحة، تسمح له بالمشاركة في القتال المسلّح ضدّ "إسرائيل". وكان ممّا ساعد الجناح الأخير، أن

[6] المصدر السابق، ص126.

[7] فلسطين: تاريخها وقضيتها، المرحلة الثانوية، مؤسّسة الدراسات الفلسطينية، نيقوسيا، ط1، 1983، ص 175.

أصداء مدافع حرب الاستنزاف على الجبهة المصرية-الإسرائيلية تجاوبت في آفاق المنطقة، داعية كلّ القوى إلى الاشتراك في المعركة، أو الاقتراب من أجوائها[8].

قدّم الشقيري استقالته من رئاسة اللجنة التنفيذية لمنظمة التحرير، في 24 ديسمبر/كانون الأوّل 1967، فقبلتها اللجنة التنفيذية، وعهدت، في اليوم نفسه، إلى يحيى حمّودة، أحد أعضاء اللجنة، برئاسة المنظمة بالوكالة، بينما كانت الجهود الدولية، ممثّلة بمهمّة المبعوث الدولي الخاصّ، الدكتور غورنار يارينغ، من أجل تطبيق القرار 242، تدور في حلقة مفرغة، بسبب إصرار "إسرائيل" على رفض التفسير العربي للقرار، وبالتالي الانسحاب من الأراضي المحتلّة. وبينما كانت الجهود العربية من أجل عقد قمّةٍ عربيةٍ خاصّة، لمواجهة الأوضاع المستجدّة، بعد القرار 242، تتعثّر وتصطدم بالمواقف المختلفة، والتحفّظات المعلنة وغير المعلنة، كانت الساحة الفلسطينية تشهد نشاطاً متواصلاً من أجل تحقيق وحدة الكفاح المسلّح، وتطوير أجهزة "منظمة التحرير الفلسطينية". وفي هذا المجال، بدأ تنظيمٌ عسكريٌ تابعٌ للمنظمة، القيام بعملياتٍ فدائيةٍ في المناطق المحتلّة، باسم "قوّات التحرير الشعبية"، التابعة لجيش التحرير الفلسطيني[9].

أمّا في هيئة الأمم المتحدة، فقد وقف آرثر غولابرغ، المندوب الأمريكي، آنذاك، في 13 يونيو/حزيران، ليقول: "إن العودة إلى حدود 5 يونيو/حزيران، هي دعوةٌ لتجديد القتال، وإن منطقة الشرق الأوسط بحاجةٍ إلى سلامٍ دائم، لإيقاف إطلاق النار، وإن على مجلس الأمن ودول العالم الضغط لتحقيق هذا السلام، بدلاً من إصدار قرار إدانة ل"إسرائيل"، والضّغط عليها للإنسحاب من المناطق المحتلّة[10]. إن التناقض واضحٌ بين السياسة الأمريكية قبل بدء العدوان، وبعده. إذ نراها هنا وهي تحاول فرض تسويةٍ جميع المسائل المتعلّقة بالقضية الفلسطينية، بدلاً من إدانة المعتدي. فسياسة الولايات المتحدة، كما أعلن عنها الرئيس ليندون جونسون، قبل بدء العدوان، كانت تقضي بوجوب العودة إلى خطوط الهدنة لعام 1949، وعدم البدء في إطلاق النار. أما بعد العدوان، فأصبحت ترمي، ولا تزال، إلى تصفية القضية الفلسطينية، وفرض حلولها هي على الأمّة العربية.

---

[8] محمّد حسنين هيكل، المفاوضات السرّية بين العرب وإسرائيل، ج3، القاهرة، دار الشروق، ط3، 1996، ص20.

[9] المصدر السابق نفسه، ص 77.

[10] أبو جابر، مصدر سبق ذكره، ص 129.

وتتناقض هذه السياسة الأمريكية، كذلك، مع سياسة الرئيس دوايت إيزنهاور، الذي أصرّ عليها، بعد "العدوان الثلاثي" على مصر، عام 1956، بأنه لا يحقّ للمعتدي أن يجني ثمرة عدوانه. أما جونسون، فقد ارتأى عكس ذلك، وبرّر العدوان، ودعمه، قولاً وفعلاً[11]. وقد استمرّت الولايات المتحدة في معارضتها أيّ مشروع قرارٍ لإدانة "إسرائيل"، وأصرّت على أن العودة إلى حدود ما قبل 5 يونيو/حزيران، تعني العودة إلى حالة الحرب.

لقد تأكّدت خطوط هذه السياسة الأمريكية الجديدة، في خطاب الرئيس جونسون، في 19 يونيو/حزيران 1967، حيث أرسى قواعدها في مبادىء خمسة، لم تزل حتى الآن، المرتكز الأساس للسياسة الأمريكية، تجاه الصراع العربي-الإسرائيلي[12].

- **المبدأ الأوّل**: يؤكّد حقّ كلّ دولةٍ من دول منطقة الشرق الأوسط بالعيش، واحترام جاراتها لهذا الحق. وهذا يعني، عملياً، إصرار أمريكا على وجوب الاعتراف بإسرائيل من قبل الدول العربية، من خلال المفاوضات المباشرة بين العرب و"إسرائيل".
- **المبدأ الثاني**: نادى بالعدل للاّجئين، بمعنى أن حلّ مشكلة اللاّجئين لن يأتي إلاّ من خلال الأطراف المعنيّة.
- **المبدأ الثالث**: شدّد على حقّ "المرور البريء" من المضائق الدولية.
- **المبدأ الرابع**: تطرّق إلى سباق التسلّح في الشرق الأوسط، ودعا إلى تحديد الأسلحة في المنطقة.
- **المبدأ الخامس**: شدّد على اهتمام الولايات المتحدة بسلامة جميع أراضي دول المنطقة واستقلال هذه الدول السياسي. لكنّه ربط انسحاب قوّات الاحتلال الإسرائيلية من المناطق العربية، بتحقيق هذه الأهداف الخمسة، وأصرّ على أن الأطراف المعنيّة بالنزاع يجب أن تكون الأطراف المعنيّة بالوصول إلى السلام.

إن نظرة فاحصة إلى هذه المبادىء الخمسة، تظهِر مدى تغيّر السياسة الأمريكية بعد العدوان. إذ أنها تعترف بالعدوان، وتجعل منه حقيقة يجب الإنطلاق منها، أوّلاً، لتحقيق السلام والتسوية. كما أن هذه المبادىء لم تتطرّق، ولا مرّة واحدة، إلى العدوان، أو إدانته، بل هي عارضت ولم تزل تعارض، منذ ذلك التاريخ – أيّة محاولة لإدانته.

[11] المصدر السابق، ص130-131.
[12] المصدر السابق، ص 130.

إنطلقت سياسة الرئيس الجديد، ريتشارد نيكسون، تجاه الصراع العربي- الإسرائيلي، من قرار هيئة الأمم المتحدة، 1967، بحذافيره. ولكنّه، كسَلَفه، لم يدِن العدوان، بل اعترف بواقعه، وأصرّ على وجوب اعتراف العرب بهذا الواقع، والانطلاق منه، نحو تسويةٍ نهائية.

ثمّ تطوّر الموقف الأمريكي في مرحلة ما بعد سنة 1967، من "مبادىء جونسون الخمسة"، إلى تأييد قرار مجلس الأمن رقم (242) الصّادر عن الأمم المتحدة في 22 تشرين الثاني 1967. وتحوّلت نظرة الأمريكيين إلى المسألة الفلسطينية من اعتبارها قضية لاجئين، إلى التفكير في إيجاد حلٍ بين الأنظمة العربية و"إسرائيل". وتميّزت هذه المرحلة، أساساً، بمحاولة حصر الصراع، ومنع نشوب أيّ حربٍ شاملةٍ في الشرق الأوسط؛ وحقّقت إدارة نيكسون هدفها بإبقاء ما أسمته توازن القوى في المنطقة، مع ضمان امتلاك "إسرائيل" لقدراتٍ عسكريةٍ تفوق قدرات كلّ البلدان العربية مجتمعة. وبالتّالي، فإن اعتراف العرب بعدم القدرة على استعادة أراضيهم بالوسائل العسكرية، سيجعلهم أكثر مرونة في المفاوضات، وأكثر رغبة في تقديم التنازلات. لقد أعربت منظمة التحرير الفلسطينية عن رفضها لمبادرة روجرز، إذ رأت أن المبادرة تهدف إلى تحجيم حركتها، وتصفيتها، في النهاية، في الوقت الذي كانت السياسة الأمريكية في مرحلة تحوّل. فالإدارة الأمريكية لم تعد تتعامل مع الفلسطينيين كلاجئين عرب أو كلاجئين فلسطينيين، واعترفت بوجود الشعب الفلسطيني ككيانٍ مستقل، لكنّها لم تعترف بحقّه في تقرير المصير، وصوّتت ضدّ كلّ قرارات الجمعيّة العامّة للأمم المتحدة، التي اعترفت بحقّ الفلسطينيين في تقرير مصيرهم. وقد برزت في المرحلة الأولى من ديبلوماسية الخطوة – خطوة (1970-1973)، هذه المؤشّرات الخمسة[13]:

1- لن تتعامل الولايات المتحدة، مباشرة مع الفلسطينيين، بل عبر الحكومات العربية.
2- عدم قبول منظمة التحرير الفلسطينية، كطرفٍ في أيّة مفاوضاتٍ للتسوية، بسبب موقفها المعلن، مجاهرة "بتحرير كل فلسطين"، ورفضها الاعتراف بإسرائيل أو قبول القرار رقم242.
3- لن تتخذ الولايات المتحدة موقفاً يتعلّق بالفلسطينيين، "إلاّ عندما يقرّر الفلسطينيون ماذا يريدون". لكن بما أن "منظمة التحرير الفلسطينية" أعلنت ما هو مقبول بالنسبة

[13] شديد، مصدر سبق ذكره، ص 147.

للفلسطينيين، وبما أن ذلك مرفوض تماماً، فإن التصريح الأمريكي يعني أن موقف منظمة التحرير يجب أن يعدّل، جوهرياً، أو أن تبرز قيادة فلسطينية معتدلة وبديلة، ليتمّ إشراكها في عملية السلام.

4- إن التصريحات الأمريكية الرّسمية تشير إلى أن القضية الفلسطينية لم تعد قضية لاجئين فحسب، فقد اعترفت الولايات المتحدة بالفلسطينيين كشعبٍ له مصالح.

5- لم يتمّ إشراك الفلسطينيين، مباشرة في أيّ مبادرة سلام، خلال فترة ديبلوماسية "الخطوة-خطوة".

لكن، بعد إقدام مقاتلين من "فتح"، العمود الفقري لـ"منظمة التحرير الفلسطينية"، على قتل السفير الأمريكي في الخرطوم، كيوتيل، ومساعده جورج مور، مطلع مارس/آذار 1973، مالت الإدارة الأمريكية إلى إقامة اتصالٍ سرّيٍ بقيادة "المنظمة". وفي أواسط العام نفسه، أخبر السفير الأمريكي في طهران، ريتشارد هيلمز، مستشار الأمن القومي الأمريكي آنذاك، هنري كسينجر، بأن أحد مساعدي عرفات طرح أمر إقامة اتّصالٍ سرّي. وبعد أيام، وصل موقف المنظمة ذاته عبر المغرب[14].

حرب أكتوبر 1973

كانت منظمة التحرير الفلسطينية الرّابح الأكبر من حرب أكتوبر. ذلك أنه بالإضافة إلى الإعترافات الدولية الفردية، فقد أصدرت الجمعيّة العامّة للأمم المتحدة، قرارين مهمّين، تعلّقا بالمنظمة: الأوّل، بتاريخ 14 أكتوبر/تشرين الأوّل 1974، وفيه دعت منظمة التحرير الفلسطينية، الممثّلة للشعب الفلسطيني، إلى الاشتراك في مداولات الجمعيّة العامّة بشأن قضية فلسطين في جلساتها العامّة.

والثاني، بتاريخ 22 نوفمبر/تشرين الأوّل 1974، وفيه دعت منظمة التحرير الفلسطينية إلى الاشتراك في دورات كلّ المؤتمرات الدولية، بصفة مراقب، كما أن المنظمة قبِلت أيضاً عضواً مراقباً في اليونسكو.

وفي 10/25، خلال الاستنفار السوفياتي والأمريكي، استجابت الإدارة الأمريكية للطّلب الفلسطيني، وأرسلت الجنرال والترز، الذي التقى في المغرب، قائد القوّة(17) الخاصّة بياسر

[14] مقابلة مع عبد القادر ياسين، في منزله بالقاهرة، 2004/4/24.

عرفات، أبو حسن علي سلامة، وعقِد اتفاق بين الطرفين، قضى بوقف هجمات "فتح" على الأمريكيين ومصالحهم، مقابل ضمان حياة قادة "فتح" من قبل الأمريكيين[15].

طوال سنتي 1974 و1975، حين تمّ توقيع " فكّ الاشتباك الثاني " بين مصر و"إسرائيل"، أيقنت القيادة الفلسطينية أن مصر خرجت من معادلة القوّة العسكرية العربية، وأنها لن تقبل مخاطرة القتال، مرّة أخرى، على الأقلّ في المدى المنظور. ولم يترك الرئيس السادات نفسه شكاً لدى أحد، فأعلن، مجدّداً، أن حرب أكتوبر كانت آخر الحروب. ومعنى ذلك أنه رفع الضّغط العسكري المصري، بمجرّد وجوده المعنوي –وحتى إذا لم يقاتل فعلاً– وأطلِقت يد "إسرائيل" على بقيّة الجبهات. وبالتّالي، فإنه أصبح محكوماً على الثّورة الفلسطينية أن تعمل، ولأوّل مرّةٍ في تاريخها، دون غطاءٍ مصري، سياسيٍ أو عسكري؛ فراحت المنظمة تحاول تعزيز موقعها في لبنان، لتجعل من هذا البلد، بتركيبته الفريدة، قاعدة واسعة تقف عليها، وتعمل من فوقها، حتى بعد اندلاع الحرب الأهلية اللبنانية، في ربيع سنة 1975[16].

الطّور الثاني (1977–1979)

في مارس/آذار 1977، طُرِح موضوع إجراء اتصالاتٍ مع شخصياتٍ إسرائيلية على الدّورة (13) من المجلس الوطني الفلسطيني. وكانت تلك هي المرّة الأولى التي يُناقَش فيها مثل هذا الأمر، علانية. وبالفعل، فقد أصدر المجلس الوطني الفلسطيني قراراً، يوم 12 مارس/آذار 1977، دعا فيه "إلى اتصالاتٍ مباشرةٍ مع القوى اليهودية، بما يتلاءم ومصلحة الشعب الفلسطيني"[17].

كان النصّ على "القوى اليهودية" قصداً، أريد منه تمرير القرار، بحيث يبدو كأنه اتصال بالقوى اليهودية خارج "إسرائيل"، وبالتحديد في أوروبا وأمريكا. وكانت القاعدة المقرّرة في أسلوب التعامل مع هذه الاتصالات أن تظلّ القيادة العليا للمنظمة بعيدة عنها، تغطّي وتحمي، من بعيد. لكن إذا انكشف أمرها، فعلى الكلّ أن يتوقعوا أن لا أحد يستطيع أن يغطّي أو يحمي. كانت المنظمة تحاول عبر قنواتٍ سرّيةٍ موازيةٍ أن تتّصل بالجماعات اليهودية، وبقوى التأثير الصهيونية في الولايات المتحدة. لكن المطلب الأمثل والأمل المرتجى، تركّز في

---

[15] المصدر السابق.

[16] هيكل، مصدر سبق ذكره، ص 57.

[17] المصدر السابق، الصفحه نفسها.

إجراء اتصالٍ مباشرٍ مع السياسة الأمريكية، وبطريق أيّ ممثّلٍ عن أجهزتها النافذة. غير أن تعاطي إدارة جيمي كارتر مع المنظمة كان امتداداً لإدارة سلفه فورد، حيث كانت منظمة التحرير على قائمة وزارة العدل للمنظمات الإرهابية، التي تشكّل "خطراً سياسياً" على الولايات المتحدة. وقد اشترط كارتر على أن تعترف المنظمة بحقّ "إسرائيل" في الوجود، وبالقرار 242، قبل أن يتعامل معها[18].

على الرّغم من ذلك، فإن الرئيس كارتر دفع بسياسة الولايات المتحدة في اتجاه القبول، مستقبلاً، بالفلسطينيين عامة، وبمنظمة التحرير الفلسطينية خاصّة، في مفاوضات السلام، حيث تمكّن كارتر من رفع تهمة "الإرهاب" عن منظمة التحرير، وسهّل زيارة مسؤوليها للولايات المتحدة. وفي 17 أغسطس/آب 1977، وقّع كارتر قانوناً يلغي شرط حصول المنظمة وأعضاء الحزب الشيوعي الأجانب على إذنٍ خاصٍ من وزارة العدل، كي يزوروا الولايات المتحدة؛ وكان قدّم القانون السيناتور جورج ماكغفرن. لكن بعد عامين فقط، في 10 مايو/أيار 1979، استطاع مؤيّدو "إسرائيل" في الكونغرس إبطال هذا القانون. وعلى الرّغم من مناشدات السيناتور ماكغفرن، وإدارة كارتر، فإنه لم يُسمح لأعضاء منظمة التحرير الفلسطينية بالدخول إلى الولايات المتحدة، إلاّ عند موافقة وزير الخارجية، والمدّعي العام، على منحهم ترخيصاً خاصاً[19].

كان كارتر يحاول إسداء النّصح لمنظمة التحرير، بأن عليها الاعتراف بالقرار رقم 242، قبل أن يتمكّن من أن يهيّء لها دوراً في محادثات جنيف المقترحة للسلام. فالاعتراف بقرار (242) كان يعني الاعتراف غير المباشر بإسرائيل وبحقّها في الوجود، ضمن حدودٍ آمنة، ومعترفٍ بها. لكن في 25 أغسطس/آب 1977، رفض المجلس المركزي للمنظمة، من دمشق، القرار 242، مرّة أخرى، حيث اعتبرت قيادة المنظمة أن من البلاهة التنازل عن ورقة منظمة التحرير الفلسطينية الرّابحة، وهي "الاعتراف بإسرائيل"، في مقابل امتياز الاتصالات المباشرة بالولايات المتحدة الأمريكية. فقد كانت المنظمة ترغب في عرضٍ وضماناتٍ ملموسةٍ أكثر من الولايات المتحدة[20].

---

[18] شديد، مصدر سبق ذكره، ص 197.

[19] المصدر السابق، ص 198.

[20] المصدر السابق، ص 199.

في نهاية سنة 1978، كانت السياسة الأمريكية تجاه منظمة التحرير الفلسطينية قد تقدّمت في ثلاثة اتجاهات:

1- لم تعد الولايات المتحدة تعتبر أن منظمة التحرير الفلسطينية تغطّي أعمال العنف التي تقوم بها عناصر من منظمة التحرير.
2- لم تكن الولايات المتحدة تعتبر أن منظمة التحرير هي الممثّل الشّرعي الوحيد للفلسطينيين، بل كانت تعتبرها أكبر الجماعات تمثيلاً لهم.
3- ستُجري الولايات المتحدة اتصالاتٍ مباشرة بمنظمة التحرير الفلسطينية، بعد اعترافها بالقرار 242، قبل أن تضغط على "إسرائيل" لقبول المنظمة في محادثات السلام المقبلة.

في نوفمبر/تشرين الثاني 1979، عندما احتلّ الطّلبة الإيرانيون السفارة الأمريكية في طهران، واحتفظوا برهائنهم فيها، ذهب ياسر عرفات لزيارة الإمام الخميني في "قم"، طالباً منه أن يأمر بتسليم الرّهائن المحتجزين في السفارة الأمريكية إلى منظمة التحرير، ليقوم عرفات أو ممثّلٌ شخصيٌ له، باصطحاب هؤلاء الرّهائن في طائرةٍ إلى واشنطن، ثمّ يجري تسليمهم هناك للحكومة الأمريكية، في مقابل أن تعلن الولايات المتحدة اعترافها بمنظمة التحرير، وقبول التفاوض معها على حلٍّ للقضية الفلسطينية؛ لكن الإمام الخميني رفض رفضاً قاطعاً، حيث شعر،على حدّ تعبيره "إنهم يريدون عقد صفقةٍ مع الشيطان الأكبر،الولايات المتحدة،على حساب الثّورة الإسلامية الإيرانية"[21].

كامب ديفيد والقضية الفلسطينية

مثّل اتفاق كامب ديفيد تحوّلاً تاريخياً في مجرى الصراع العربي-الإسرائيلي. فللمرّة الأولى في تاريخ هذا الصراع، توقّع دولةٌ عربيةٌ اتفاقاً تعاقدياً مع العدوّ، تعترف فيه بشرعيّة وجوده، مع ما يترتّب على ذلك من تنازلاتٍ عن عروبة فلسطين، وعن الحقّ العربي التاريخي فيها، حيث أن جوهر الصراع العربي-الإسرائيلي يدور حول من يمتلك الحقّ في أرض فلسطين. ولا يزال الصراع دائراً بين العرب والصهاينة حول هذا الجوهر؛ وكلّ دولةٍ اعترفت بإسرائيل أو تعترف بها، تقرّ لها بحقٍ مشروعٍ في أرض فلسطين؛ وبالتّالي؛ تنكِر

[21] هيكل، مصدر سبق ذكره، ص 83.

على الشعب العربي الفلسطيني أيّ حقٍ في أرضه. ذلــك أن الموقــف لا يحتمــل الحيــاد؛ فالصراع يدور حول أرضٍ واحدة، إسمها فلسطين، بين طرفين، كلٌ منهما يقول إنه صاحبها الشّرعي: الشعب العربي الفلسطيني من ناحية، والصهاينة من ناحيةٍ أخرى. ومــن يعتــرف بإسرائيل يكون بذلك قد حدّد موقفه من كلا الطّرفين.

لكن، بالنسبة إلى صانعي السياسة الأمريكية، فقد حقّقت اتفاقيّات كامب ديفيد ثلاثة أهداف:

1- قضت على خطرٍ عسكريٍ قائمٍ على "إسرائيل"، على الأقلّ في المستقبل القريــب. وبالتّالي، جرى تنفيس خطر الحرب الشّاملة في الشرق الأوسط.

2- عزلت مصر بفاعليّةٍ عن الجبهة العربية. وبالتالي، شلّت أيّ عملٍ عسكريٍ عربــيٍ مشترك، لتحرير الأراضي العربية المحتلّة.

3- نجحت عن طريق ضمّ مصر إلى المعسكر الحربي الأمريكي في تحقيــق مكــسبٍ استراتيجيٍ مهمٍ للولايات المتحدة. فقد ربحت الولايات المتحدة حليفاً ذا قدرةٍ عسكريةٍ كافيةٍ للوقوف ضدّ الأنظمة الوطنية والرّاديكالية، لحماية المصالح الأمريكيــة فــي الوطن العربي. وقد رشّح أنور السادات مصر لهذا الدور، طواعيّة وبحماسة.

الطّور الثالث (1980 – 1987)

في أوائل ثمانينيّات القرن العشرين، بلغت وسائل القوّة الفلسطينية مداها، حيث أصــبحت المقاومة الفلسطينية تملك قاعدة هامّة، سياسية وعسكرية في لبنان، وتمكّنت في ظرفٍ دوليٍ وإقليميٍ ملائم، من التمركز في هذا البلد. وبالرّغم من ذلك، أصبحت منظمة التحرير علــى اقتناعٍ كاملٍ بأنها مضطرّة إلى الاقتراب من الباب الأمريكي، لبحث إمكانيّات الحصول على تصريحٍ بالمرور منه؛ فالمنظمة أصابها اليأس من أن تعطيها الأوضاع الدولية أملاً معقــولاً. فالاتحاد السوفياتي مشغول بمشكلة الخلافة في الكرملين، وبالتوازنات الإقليمية في المنطقــة. كما أن غياب مصر عن العمل العربي لا يزال يترك فراغاً لم يملأه أحــد؛ ثــمّ إن الثــورة الإسلامية في إيران لم تلبث أن أصبحت أحد المواقع الضّائعة، سواء باختلاف المقاصــد، أو بقيام الحرب الإيرانية – العراقية، ربيع 1980.

أعطى الاقتراب من الباب الأمريكي معادلة جديدة، لكن واشنطن ما تزال غير مــستعدّة. وكانت ترى، طبقاً لنظرية ريتشارد هاس –من أعضاء مجلس الأمن القومي الأمريكي وأمانته

الدّائمة في البيت الأبيض- أن الوضع الفلسطيني لم " ينضج " بعد، ولم يصبح جاهزاً للتسوية المطلوبة، وأن أمامه بعض الوقت تحت الحرارة والضّغط حتـــى يلـــين، ويـــصبح جـــاهزاً للتناول[22]!

ومع أن منظمة التحرير كانت على خلافٍ مع سياسات السادات، على أساس أنها أدّت إلى إخراج مصر من معادلة القوّة العربية، ووضعتها في العراء، فإن قيادة المنظمة ظلّت تـــسعى باستماتة، للإبقاء على علاقةٍ طيّبةٍ بمصر، وبالسادات، مهما كانت الظّروف. فالمتنفّذون فـــي المنظمة قدّروا أن ما فعله السادات قد أصبح أمراً واقعاً، والرّجوع عنه صعب؛ وأن الإصرار على مقاومته يهدّد المنظمة بضياع مساندة مصر لها. وفي المحصّلة النهائية، فإن المنظمـــة ذاتها انساقت إلى خياراتٍ لا تختلف كثيراً عمّا وصل إليه السادات، وكان يهمّها أن تـــستعمل نفوذه لدى الولايات المتحدة خاصّة، وفي الغرب عموماً، بأمل أن يفتح لها باباً، أو يوفّر لهـــا جسراً إلى مائدة مفاوضاتٍ تُجرى تحت اشتراطاتٍ معقولة.

لكن الأحداث تطوّرت، وتلاحقت، خلال تلك الفترة، حيث تمّ تبادل السفراء بـــين مـــصر و"إسرائيل"، فعلاً، تطبيقاً لاتفاقيّتي كامب ديفيد. وصدر عن الكنيـــست الإســـرائيلي، عـــام 1980، قانونٌ يؤكّد ضمّ القدس، نهائياً، إلى "إسرائيل"، بحيث تصبح عاصمة موحّدة وأبديّة للدولة اليهودية. فيما احتدمت الحرب بين العراق وإيران، و"اضطرّت" منظمة التحرير إلـــى الانحياز للعراق، حيث جرت تصفية بقايا مواقعها في إيران؛ ثمّ جاء ريغـــان إلـــى رئاســـة الولايات المتحدة، ومعه الجنرال ألكسندر هيغ وزيراً للخارجية، وكلاهما من أشـــدّ أنـــصار إسرائيل؛ ثمّ حدثت الغارة الإسرائيلية على المفاعل العراقي، في يوليو/تموز 1981، بعد عدّة أيامٍ من لقاء السادات بمناحيم بيغن في شرم الشيخ.

بعد رحيل السادات، أحسّت المنظمة أن أحد أهمّ خطوطها مع الولايات المتحـــدة، وغيـــر المباشرة، ب"إسرائيل"، قد ضاع من يـــدها. فالولايـــات المتحـــدة وإســـرائيل وقّعتـــا فـــي نوفمبر/تشرين الثاني 1981، بعد شهرٍ واحدٍ من اغتيال السادات، اتفاق تعاونٍ اســـتراتيجي، رفع العلاقات بين البلدين إلى مستوىً غير مسبوقٍ في تـــاريخ علاقاتهمـــا الوثيقـــة. وفـــي ديسمبر/كانون الأوّل 1981، أي بعد شهرٍ واحدٍ من هـــذا الاتفـــاق الاســـتراتيجي، قامـــت

[22] المصدر السابق، ص 106.

"إسرائيل" بإقرار قانونٍ في الكنيست قضى بمدّ الولاية القانونية لإسرائيل على مرتفعات الجولان السورية، بما يعني ضمّ جزءٍ من سوريا، مباشرة إلى إسرائيل[23].

في أوائل عام 1982، ومع تولّي شارون وزارة الدفاع، بدأت الخُطط توضع لاجتياحٍ إسرائيليٍ عسكريٍ للبنان، يؤدّي إلى إقصاء المنظمة عن لبنان كلّه. كان من أهداف "إسرائيل" الأساسية، إثبات أنها قوّة عظمى إقليمية، وأنها تستطيع تأكيد ذلك بتحطيم القوّة العسكرية لمنظمة التحرير، حتى تفقدها استقلالها السياسي. كما أرادت أن تحوّل لبنان إلى "تابعٍ" عربيٍ ل"إسرائيل"، وبذلك تمارس ضغطاً أكبر على سوريا، سواء عن طريق إثبات عجزها عن حماية لبنان، أو عن طريق إرغام دمشق **بأن تسير** في طريق التسوية.

كان "الشيخ" بشير الجميل يلقى تأييداً من جانب المبعوث الأمريكي الخاصّ للرئيس رونالد ريغان، السفير فيليب حبيب، الذي حاول بكلّ جهده إخراج المقاومة الفلسطينية من بيروت، والتمهيد لرئاسة الجميل للبنان، في مقابل معاهدة صلحٍ بين لبنان وإسرائيل[24].

إزداد الموقف تعقيداً في لبنان، خاصّةً وأن الكسندر هيغ، وزير الخارجية الأمريكي، اضطّر للاستقالة من منصبه، بعد أن اتضح أنه وافق شارون على حصار بيروت، بينما كان المسموح أمريكياً للعدوان الإسرائيلي ألاّ يتعدّى الأربعين كيلو متراً، أي إلى مدينة صيدا جنوبي بيروت، ثمّ يتوقّف بعد أن تكون البُنية العسكرية للفلسطينيين في جنوب لبنان قد تمّ القضاء عليها. وكانت هذه أوّل مرّةٍ في تاريخ الصراع العربي- الإسرائيلي، تحاصر فيها "إسرائيل" عاصمة عربية؛ ثمّ تركّز الضّغط كثيفاً على منظمة التحرير، لكي تقبل بالخروج من لبنان. ولم يكن هناك من بديلٍ عن الخروج، خاصّة بعد أن توجّه السفير السوفياتي في بيروت لمقابلة ياسر عرفات، ليقول له: "إن الخروج الآن في صالح المنظمة. وإلاّ، فإن تدمير قوّتها بالكامل يصبح أمراً يصعب تجنّبه".

وفي نهاية المطاف، رتّبت الولايات المتحدة الأمريكية ملجأ للمنظمة، في تونس، على بعد ثلاثة آلاف كيلو مترٍ تقريباً من أرض شعبها. وراحت المنظمة إلى ملجئها الجديد تلعق جراحها وتنتظر[25].

---

[23] المصدر السابق، ص 117.
[24] المصدر السابق، ص 133.
[25] المصدر السابق، ص 140.

كان "هيغ" هو الذي رتّب مع "إسرائيل" عملية كسر ظهر المقاومة الفلسطينية في لبنـــان، بينما خليفته جورج شولتز، أخذ على عاتقه مهمّة إخراج المقاومة الفلسطينية مـــن بيـــروت، وترحيلها إلى تونس.

إندلعت الانتفاضة الفلسطينية، نهاية عام 1987، وقد فوجئت منظمة التحرير في تـــونس بها. وهي حاولت أن توحي بأن الانتفاضة خطّة مقرّرة، وأنها تحركت وفقاً لتوجيهاتٍ تقرّرت وصدرت، وأوامر وصلت، فأُطيعت. وفي 1988/11/15، أعلن المجلس الوطني الفلسطيني، المنعقِد في الجزائر، قيام دولة فلسطين على أساس قرار الأمم المتحدة رقـــم (181)، بـــشأن تقسيم فلسطين[26].

الطّور الرابع (1988–1993)

أمام الجمعيّة العامّة في جنيف، ألقى ياسر عرفات خطاباً، يـــوم 1988/12/13، ضـــمَّنه الصيغة المطلوبة للشروط الأمريكية، حين أعلن نبذ منظمة التحرير الكفاح المسلّح، باعتباره "إرهاباً". ولم يكن هذا التنازل إلاّ مقدّمة لمسلسل التنازلات المجّانية، في سبيل موافقة الإدارة الأمريكية على مجرّد التفاوض مع منظمة التحرير الفلسطينية[27].

واعتبر شولتز أنه حصل على انتصارٍ باهر. ونقل في مذكّراته تعليقاً لجريدة "نيويـــورك تايمز" قالت فيه: "إن اللاّءات الثلاثة الشهيرة في مؤتمر الخرطوم، سنة 1967، تحوّلت فـــي جنيف لتصبح (نعم) ثلاث مرّات، أيضاً"[28].

في 1988/12/14، قرأ شولتز بياناً سياسياً خاصّاً إلى الصحفيين، يعلِن فيه بدء الحـــوار الأمريكي مع منظمة التحرير الفلسطينية. وجاء فيه:

"إن منظمة التحرير الفلسطينية قد أصدرت، اليوم (1988/12/14)، بياناً اعترفـــت فيـــه بقراري مجلس الأمن الدولي، 242 و338، واعترفت بحقّ "إسرائيل" بـــالعيش فـــي ســـلامٍ وأمان، ورفضت الإرهاب. وكنتيجة لذلك، فإن الولايات المتحدة على استعدادٍ لبدء حوارٍ بنَّاءٍ مع ممثّلي منظمة التحرير الفلسطينية"[29].

---

[26] بهاء فاروق، فلسطين بالخرائط والوثائق، القاهرة، الهيئة المصرية العامّة للكتاب، مكتبة الأسرة، 2000، ص 126.
[27] عبد القادر ياسين، الحركة الوطنية الفلسطينية: المحطّات الرئيسية، القاهرة، دار الكلمة، ط1، 2000، ص 75.
[28] هيكل، مصدر سبق ذكره، ص 214.
[29] عبد السلام مصاروة، وتيرة السلوك الأمريكي في الحوار مع م.ت.ف، مجلة شؤون فلسطينية، (نيقوسيا)، العدد 201، كانون الأوّل/ديسمبر 1989، ص85-87.

لكن عملية الإنزال التي حاولت القيام بها مجموعة مسلّحة تابعة لجبهة التحرير الفلسطينية على شاطئ تل أبيب، استخدِمت كذريعةٍ من قبل الإدارة الأمريكية لتعليق الحوار الأمريكي-الفلسطيني، حيث أقدم الرئيس الأمريكي، جورج بوش، على إعلان تعليق الحوار مع المنظمة، متذرّعاً بأنها لم تتجاوب مع طلب الإدانة الصريحة للعملية البحرية، ولم تتّخذ إجراءاتٍ بحقّ منفّذيها[30].

توقّفت معارك حرب الخليج الثانية، يوم 28 فبراير/شباط 1991، بعد أسبوعٍ واحد. وفي خطاب الاحتفال بالنصر، أمام الكونغرس، يوم 1991/3/6، أعلن الرئيس الأمريكي جورج بوش، أن الولايات المتحدة عازمةٌ وبحزمٍ على تسوية الصراع العربي – الإسرائيلي، بحيث تستطيع شعوب الشرق الأوسط كلّها أن تعيش في "سلامٍ وازدهار". وانعقد مؤتمر مدريد، في 1991/10/30، حيث صمّم رئيس وزراء "إسرائيل" آنذاك، إسحاق شامير، على أن يرأس بنفسه وفد كيانه إلى مدريد، وعلى استبعاد "منظمة التحرير الفلسطينية" من العملية، بسبب انحيازها للعراق في غزو الكويت. وترتيباً على ذلك، فإن الذي يتفاوض نيابة عن الفلسطينيين، لابدّ أن يكون من فلسطينيي الداخل، وبلا علاقة بينه وبين المنظمة؛ ثمّ إن هذا الوفد الفلسطيني ينبغي أن يكون جزءاً من الوفد الأردني إلى المؤتمر. وتقرّر أن تكون العاصمة الإسبانية، مدريد، هي المقرّ الرّسمي لانعقاد المؤتمر العام الواجهة، ثمّ تجرى المفاوضات الثنائية بعد ذلك، بين كلّ دولةٍ عربيةٍ على حِدة و"إسرائيل"، في مواقع أخرى بعيدة عن أضواء المؤتمر العام في مدريد[31].

كانت رعاية المؤتمر للقوّتين العظميين (كما اقترح غورباتشوف على ريغان، قبل سنوات). وبما أن الاتحاد السوفياتي، كان وقتها يتفكّك، فإن الرّعاية الحقيقية للمؤتمر الدولي اقتصرت، في حقيقة الأمر، على الولايات المتحدة.

إتفاقيةّ أوسلو (1993)

ضمن عشرات القنوات المفتوحة سرّاً، بين الفلسطينيين والإسرائيليين في عواصم أوروبا والشرق الأوسط، ظهرت قناة اتصالٍ جديدة، عام 1993، وهي قناة أوسلو. وقد قبِلت "إسرائيل" بتوقيع اتفاقٍ مع منظمة التحرير، لأنه ظهر لها بأنها لا تزال تمثّل أغلبيّة في

---

[30] مجلة شؤون فلسطينية، العدد 208، يوليو/تموز، 1990، ص106.

[31] هيكل، مصدر سبق ذكره، ص 214.

الشعب الفلسطيني، وأن البديل الوحيد لها هو "حماس"، التي لن تعترف، أبداً، بإمكانيّة السلام مع "إسرائيل". وكان دافع الكيان من وراء تلك التسوية، هو إزاحة العائق الفلسطيني من طريق بعض الأنظمة العربية المتلهّفة لإقامة علاقاتٍ مع "إسرائيل". الأمر الذي تأكّد، حين تباهى أحد الحكّام العرب بأنه أقام علاقات مع "إسرائيل" في شتّى المجالات، منذ ثمانية عشر سنة، لكنّها ظلّت طيّ الكتمان، إلى أن عقد عرفات " اتفاق أوسلو "، فيما تذرّعت أنظمةٌ عربيةٌ أخرى باتفاق أوسلو، حتى تهرول في اتجاه العدوّ، مؤكّدة "لسنا فلسطينيين أكثر من الفلسطينيين"[32]!

من ناحيةٍ أخرى، ادّعى ياسر عرفات بأن لديه عوامل موضوعيّة دفعته إلى قبول ما جرى التوقيع عليه في أوسلو، وهو أوّل من يعرف أنه اتفاقٌ سيّء، لا يحقّق الحدّ الأدنى ممّا كان يسمّيه "الثّوابت الفلسطينية". ومن تلك العوامل: إنهيار الاتحاد السوفياتي، ودخول الدول العربية في إطار التسوية، بعد أن بدأت مصر. إضافة إلى أن رهانه على العراق انتهى بأن أصبح منبوذاً، وبالذّات في الخليج.

كان "اتفاق أوسلو" زلزالاً حقيقياً بالفعل. والشّاهد أن الفارق بين ما أعطاه عرفات وما أعطاه رابين، يصل إلى حدّ المأساة. فقد دعا عرفات إلى وقف الانتفاضة، وأقرّ بأن المقاومة الفلسطينية هي نوعٌ من العنف، كما اعترف بحقّ "دولة إسرائيل"، في الوجود، دون تدقيقٍ في حدودها، التي يعترف بها؛ أي هل هي حدود 1948، أو 1967، أو 1973؟ في المقابل، فإن رابين لم يعط إلاّ اعترافاً بمنظمة التحرير، مع الشّروع في مفاوضاتٍ مع المنظمة، ضمن إطار "عملية السلام". أي أن المقابل كان اعتراف اللّصّ بضحيّته فحسب!

إتفاق وادي عربة (1994/10/26)[33]

يعدّ اتفاق "وادي عربة"، الذي أبرِم بين الحكومتين الأردنية و"الإسرائيلية"، (خريف 1994)، حلقة في سلسلة أطر مفاوضات مدريد/ واشنطن، المتعدّدة الأطراف، الخاصّة باللاّجئين، حيث عولجت قضية اللاّجئين والنازحين، باعتبارها قضية إقليمية ثنائيّة، أردنية–إسرائيلية، بعيداً عن القرارين الأمميّين (194 – 237). وهكذا نسِج اتفاق "وادي عربة"، على منوال اتفاق "أوسلو 1-2"، بإسقاط المرجعيّة الشرعية الدولية عن قضية

[32] ياسين، مصدر سبق ذكره، ص 77.

[33] أنظر: نصّ المعاهدة في مجلة الدراسات الفلسطينية (بيروت)، العدد 20، خريف 1994.

اللاّجئين والنازحين، ممثّلة بالقرارين الأمميّين إيّاهما، وما يترتّب عليهما من التزاماتٍ للأمم المتحدة، ومجلس الأمن، ودول العالم، والدول العربية، وإسرائيل؛ وتراجعت القضية من "حقوقٍ وطنيةٍ سياسية، بالعودة" إلى "معاناةٍ إنسانية"، ومن "حلولٍ دوليةٍ" ملزِمةٍ لدول العالم و"إسرائيل"، إلى حلولٍ "ثنائيةٍ إقليمية"!

وصار حلّ قضية اللاّجئين، كما تصوّره مهندسو صيغة مدريد، حلاً في الإطار الإقليمي والدولي، بالدّرجة الأولى، أي التأهيل، والتهجير، والتوطين، وليس حلاً في إطار حقّ العودة، والتعويض، عملاً بالقرار الأمميّ رقم 194.

خارطة الطّريق (2003/4/30)

إستندت خارطة الطّريق إلى ما سمّي "رؤية بوش"، الدّاعية إلى إقامة دولةٍ فلسطينيةٍ، إلى جانب دولة "إسرائيل". وتهدف "الخارطة" إلى تحقيق "تسويةٍ نهائيةٍ وشاملة، لما أسمته "النزاع الفلسطيني/ الإسرائيلي" في العام 2005.

وفي "خارطة الطّريق"، أدرِجت قضية اللاّجئين في المرحلة الثالثة والنهائية (2004–2005)، المتضمّنة عقد مؤتمرٍ دوليٍ بإشراف اللّجنة الرباعية، تناط به مهمّة إقرار قضايا الوضع الدّائم المتعلّقة بإقامة الدولة، في عام 2005، بما في ذلك قضايا: الحدود، القدس، اللاّجئون، الاستيطان، والسلام بين (إسرائيل) والدول العربية الأخرى.

أما صاحب الرّؤية و"الخارطة"، الرئيس الأميركي جورج دبليو بوش، فقد تخلّى عنها عملياً، عندما قطع وعداً لرئيس الوزراء الإسرائيلي، آنذاك، آرييل شارون، خلال زيارته للبيت الأبيض (2004/4/14)، بالقفز عن حقّ العودة، وفق القرار (194)، وحين شرّع بوش الاستيطان والاحتلال، ودعا إلى عدم العودة إلى حدود الرابع من يونيو/حزيران 1967، تحت زعم التعامل مع الحقائق التي كرّستها "إسرائيل" على أرض الواقع، منذ عام 1948.

خطّة "دايتون"... تخريب البيت الفلسطيني وإضعاف "حماس"

كيت دايتون، جنرالٌ أميركي، يعمل منسّقاً للشؤون الأمنيّة بين السلطة الفلسطينية والسلطات الأمنيّة الإسرائيلية، منذ سنة 2005. وقبل أن يُعهد إليه بعمله هذا، بعد الاندحار الإسرائيلي من قطاع غزة، وفقاً لخطّة (فك الارتباط)، التي تُنسب لواضعها شارون، في سبتمبر/أيلول 2005، كان دايتون يشغل منصب المستشار الأمنيّ لوزير الخارجية الأميركية.

وشأن "دايتون" كشأن من سبقوه من المبعوثين الأميركيين، بدءاً من جورج ميتشيل، ومروراً بزيني، فرئيس وكالة المخابرات المركزية الأميركية جورج تينيت، إذ وضع كلٌ منهم خطّة تحمل بصماته، والتي تبدأ بنزع سلاح المقاومة، أو تنتهي بها!

في خطة "دايتون"، رأت الولايات المتحدة ضرورة تقوية حرس الرئاسة الفلسطينية، الخاضع للرئيس محمود عباس. ويبلغ عدد هذه القوّة نحو ثلاثة آلاف رجل، منتشرين في الضفة الغربية وقطاع غزة. ووفقاً لخطّة دايتون، سيكون هؤلاء مسؤولين عن تنفيذ المهام التالية: حماية السيّد عباس، ومنشآت الرّئاسة، وحماية ضيوف عباس، وكذلك المنشآت الأجنبية مثل المدارس الأميركية في غزة، وحماية النظام العام (وهو مصطلح مطّاطي، يتسع لكلّ ما قد يُعتبر أنه إخلالٌ بالنظام العام، بدءاً من قذف الحجر، مروراً بأيّ تجمّعٍ يزيد على خمسة، حسب قوانين الطّوارئ المصرية)؛ إضافة إلى حماية معبريْ رفح، وما يُطلق عليه "معبر كارني" في شمال شرق القطاع.

وحسب "خطّة دايتون"، كما نشرتها الصحافة الإسرائيلية التي قالت إنها حظيت بموافقة إيهود أولمرت، فإن على (الإدارة الأميركية) المساعدة على إقامة مكتبٍ جديدٍ لمستشار رئيس السلطة للأمن القومي محمّد دحلان، الذي سيتولّى "إجراء الإصلاحات الأمنيّة والإشراف على القوّة التابعة للسيّد عباس". ولأجل تنفيذ الخطّة التي تقضي بـ"خفض عدد الحواجز العسكرية الإسرائيلية على الطّرق مقابل وقف المقاومة"، سارع الكونغرس الأميركي إلى الموافقة على صرف مبلغ 59 مليون دولار للسلطة الفلسطينية!

في الشقّ السياسي للخطّة، يتعيّن إجراء انتخابات تشريعية مبكرة، بعد "تأمين المستلزمات القانونية والإدارية اللازمة للرئيس كي يحكم، ويزيد مصداقيّته وشرعيّته "، على أن يترافق هذا الإجراء مع خطواتٍ (إقتصاديةٍ مباشرة)، ينفّذها مكتب الرّئاسة، وحركة "فتح". ويتعلّق جزءٌ مهمٌ من الخطّة بإعادة تنظيم الحركة، التي يتزعمّها عباس، بانتخاب لجنةٍ مركزيةٍ جديدةٍ تقوّي "الحرس الجديد". هذه الخطّة لاقت ترحيباً وقبولاً دولياً، وموافقة صهيونية، باعتبارها خطوة مباشرة في إعادة دعم القدرة الأمنيّة والعسكرية لرئيس السلطة والقائد السّابق لجهاز الأمن الوقائي في غزة، العقيد محمّد دحلان.

وقد تزامن الحديث عن "خطّة دايتون" مع نشر عناصر من "الأمن الوطني" التّابع للرّئاسة

الفلسطينية، في شمال وشرق القطاع، تحت ستار منع "الفلتان الأمني"، في حين أن هذه المناطق هي المسرح الذي يُطلق منه الصواريخ، باتجاه المستوطنات المجاورة للقطاع[34].

وحسب بنود الخطّة، كما نشرتها صحيفة "المجد" الأردنية، في 1 مايو/ أيار 2007، يتمّ الانتقال، في المرحلة الثّانية، للخطّة "ب"، عبر إجراء انتخاباتٍ تشريعيةٍ مبكرة، تضمن لحركة "فتح" والرّئاسة الفوز، ثمّ تشكيل حكومةٍ يمكنها التعاون مع المجتمع الدولي، بما ينسجم مع الشّروط التي وضعتها اللّجنة الرباعية وإسرائيل للاعتراف بالحكومة!

والمعروف أن حماس أعلنت بعد الحسم العسكري (الذي سمّي انقلاباً) في حزيران 2007، وتولّيها السيطرة الكاملة على قطاع غزة، أنها أفشلت خطّة دايتون المذكورة، والتي أكدت مصادر أميركية عديدة فيما بعد صحّتها والهدف الأميركي بإسقاط حماس من خلالها!

وفي ظلّ إدارة باراك أوباما التي تظهر انفتاحاً على العالم، كما يشيع مسؤولوها، لم يتغيّر الموقف الأميركي السّلبي من المقاومة الفلسطينية وحقوق الشعب الفلسطيني، بذريعة الحفاظ على أمن "إسرائيل" والعلاقة الأميركية الخاصّة بها!

أما شعار تأييد إقامة دولةٍ فلسطينيةٍ مستقلّةٍ للفلسطينيين ورفض استمرار الاستيطان الصهيوني في الضفة الغربية، فلا يعدو كونه محاولة أميركية لشقّ الموقف الفلسطيني والعربي الرّافض لما هو أدنى من تطبيق القرارات الدولية التي تؤكّد مشروعيّة النضال الفلسطيني وحقّ عودة اللاّجئين إلى ديارهم الأصلية.

---

[34] الحياة (لندن)، 2007/5/7.

الفصل الثاني

منظمة التحرير والاتحاد الأوروبي

معالي أحمد عصمت

ما بين نكبة 1948، وقيام منظمة التحرير الفلسطينية "م.ت.ف."، صيف 1964، تأسّس الاتحاد الأوروبي، بموجب معاهدتي روما (1957)، من ستّ دول، فيما لم تكن بريطانيا بضمنها. ومنذ تأسّست المنظمة، وحتى الآن، إتخذ الاتحاد الأوروبي العديد من المواقف تجاهها، لم تكن معظمها إيجابية، وإن بدت محايدة، في أغلب الأحيان.

مدخل[1]:

ترجع المحاولات الجادّة لإنشاء "المجموعة الاقتصادية الأوروبية" إلى ما بعد الحرب العالمية الثانية، عندما أقرّت الولايات المتحدة الأمريكية "خطّة مارشال"، وقامت الدول الأوروبية بتوزيع المساعدات الأمريكية فيما بينها، ممّا استدعى نوعاً من التنسيق. وفي عام 1950، أطلق وزير الخارجية الفرنسي، آنذاك، روبير شومان، نداءه الشهير. وقد استجاب لهذا النداء بالإضافة إلى فرنسا، كلٌ من ألمانيا، وبريطانيا، وبلجيكا، وهولندا، ولوكسمبورغ.

في يونيو/حزيران 1956، إنعقدت في بروكسيل، ندوة ضمّت ممثّلين لمناقشة إقامة سوقٍ أوروبيةٍ مشتركة، بناء على اقتراح بلجيكي، مما مهّد للتوقيع على معاهدتي روما، في 25 مارس/آذار 1957، الرّاميتين إلى الوحدة الجمركية، والوحدة الاقتصادية، ضمن ما اتفِق على تسميته "المجموعة الاقتصادية الأوروبية". وقد دخلت هاتان الاتفاقيّتان حيّز التنفيذ، عام 1958.

المرحلة الأولى (1964–1967): تجاهلٌ تام:

عندما أعلن المؤتمر الوطني الفلسطيني الأوّل، المنعقِد في القدس، عن قيام منظمة التحرير الفلسطينية، وعن انتخاب أحمد الشّقيري، رئيساً للّجنة التنفيذية الأولى للمنظمة (مايو/أيار

---

[1] عبد الوهاب الكيّالي (محرّراً)، موسوعة السياسة، بيروت، المؤسسة العربية للدراسات والنشر، ط1، 1987، ص271-272.

يونيو/حزيران 1964)، كانت معظم دول العالم ترى أنه لا وجود لمشكلةٍ فلسطينية، باعتبار أن هذه المشكلة قد صفّيت، بإنشاء "إسرائيل" عام 1948.

لقد كان الأثر الوحيد المتبقّي لهذه المشكلة، على الصّعيد العالمي، هو ظهورها، سنوياً، على جدول أعمال اللّجنة السياسية للجمعيّة العامّة للأمم المتحدة، كمشكلة لاجئين، ناجمة عن الصراع العربي-الإسرائيلي[2].

أما الاتحاد الأوروبي، فلم يختلف رأيه عن رأي باقي الدول الغربية، حتى أنه كان قد تجاهل المنظمة، عند قيامها، تجاهلاً تاماً، ولم يشِر إليها من بعيدٍ أو قريب، خلال تلك الفترة. واستمرّت كلّ دولةٍ من دول الاتحاد، في سياستها الخاصّة تجاه "إسرائيل" والفلسطينيين، وكأنّ م.ت.ف لم تكن.

فلو نظرنا إلى موقف فرنسا، وقتئذٍ، سنجد أنها التزمت، بموجب البيان الثلاثي[*]، بموقفٍ سياسيٍ وعسكريٍ محدّدٍ تجاه إسرائيل؛ بالإضافة إلى أنه، على صعيدٍ ثنائي، ترتبط فرنسا بعلاقةٍ وثيقةٍ مع "إسرائيل"، بلغت عام 1958 حدّ التحالف العسكري، واستمرّت على المستوى ذاته، حتى تسلّم الجنرال شارل ديغول الحكم، عام 1962.

في عام 1964، بدأت في أُفق العلاقات العربية–الفرنسية بوادر تقاربٍ جديد، مهّد له، لدى الجانب الغربي، قبول فرنسا باستقلال الجزائر، ولدى الجانب الفرنسي، اتجاه ديغول نحو سياسةٍ أوروبية، أقلّ ارتباطاً بحلف الأطلسي، وأكثر تقرّباً من دول العالم الثالث[3].

وقد جاء قطع علاقات الدول العربية بألمانيا الغربية، عام 1965، بعد إعلان صفقة الأسلحة الألمانية ل"إسرائيل"، ليسهِم في توثيق العلاقات التجارية بين الدول العربية وفرنسا[4].

---

[2] أسعد عبد الرحمن (مشرفاً)، منظمة التحرير الفلسطينية – جذورها، تأسيسها، مساراتها، نيقوسيا، م.ت.ف.، مركز الأبحاث 1987، ص 118.

[*] صدر في 25 مايو/أيّار 1950، عن (أمريكا، وبريطانيا، وفرنسا)، إثر اجتماع وزراء خارجيتها، من أجل وضع أسس جديدةٍ موحّدةٍ للدول الثلاث، إزاء الصراع العربي – الإسرائيلي. وقد تضمّن البيان ثلاثة بنود: يعترف أوّلها بحاجة الدول العربية، وإسرائيل، إلى رفع مستوى تسليحها. بينما يؤكّد البند الثاني على وجود تعهّدٍ مسبقٍ من الدول المعنيّة بعدم استعمال السلاح المصدّر لها لأيّة "أغراضٍ عدوانيّة". فيما يؤكّد البند الثالث على ضرورة ترسيخ فكرة " عدم اللّجوء إلى القوّة " بين بلدان المنطقة.

[3] الكتاب السنوي للقضية الفلسطينية لعام 1964، بيروت، مؤسسة الدراسات الفلسطينية، 1966، ص 268.

[4] الكتاب السنوي للقضية الفلسطينية لعام 1965، بيروت، مؤسسة الدراسات الفلسطينية، 1967، ص 482.

أمّا الجمهورية الاتحادية الألمانية، فقد اتّسمت سياستها في الشرق الأوسط بتردّدٍ ظاهر، تجاه الصراع العربي-الإسرائيلي. وهذا التردّد أملاه، إلى حدٍ ما، الواقع الألماني الغربي، بعد 20 سنة من الهزيمة في الحرب العالمية الثانية؛ فألمانيا لم تكن، آنذاك، ممثّلة في الأمم المتحدة، بالإضافة إلى كونها مجزّأة إلى دولتين. ولهذا، كانت سياستها تتأرجح بين العرب و"إسرائيل"، نسبة إلى المصالح السياسية الألمانية، وظروفها الجغرافية، واحتياجاتها الدفاعية، بين السياسة الديغولية الاستقلالية، والسياسة الأطلسية[5].

أمّا بريطانيا، التي لم تكن قد انضمّت بعد إلى المجموعة**، فقد حاولت أن تظهر، في تلك الفترة، بمظهرٍ جديد، يعدّل الصّورة التي ترسّخت في أذهان العرب، وهي صورة، "حليف إسرائيل". فعمدت من جهة إلى ترك زمام المبادرة الغربية في المنطقة للولايات المتحدة الأمريكية؛ ومن جهةٍ أخرى، حاولت تركيز سياستها في الشرق الأوسط، على أساس "البيان الثّلاثي"[6].

وربّما كانت سياسة بريطانيا تلك نابعة من تسلّم حزب العمّال البريطاني الحكم (1964)، بعد سنواتٍ من حكم حزب المحافظين، الذي تعاون مع "إسرائيل" بشكلٍ وثيقٍ خلال فترة حكمه.

في المجمل، كان التعاون بين دول المجموعة في تلك الفترة إقتصادياً فحسب، وكانت سياسة كلّ دولةٍ تجاه الصراع العربي – الإسرائيلي تعتمد على مصالحها، وتوازناتها الفردية، دون المجموعة. إلاّ أنه في أواخر الستّينيات، بدأ شكلٌ آخر من أشكال التعاون بين دول المجموعة، وهو إطار "التعاون السياسي"، والذي نجم عن الرّغبة في الوحدة وتأمين السلام بين دول غرب أوروبا.

المرحلة الثانية (1967–1973)

شهدت تلك المرحلة تطوّرات هامّة في إطار القضية الفلسطينية والصراع العربي–الإسرائيلي، لكنّها لم تشهد تطوّرات مماثلة يعتدّ بها على صعيد الموقف الأوروبي،

[5] الكتاب السنوي لعام 64، مصدر سبق ذكره، ص 260.

** في أغسطس/آب 1961، طلبت بريطانيا الانضمام إلى المجموعة. إلاّ أن الرئيس شارل ديغول رفض الطلب، عام 1963، خشية أن تصبح بريطانيا أداة أمريكية داخل المجموعة. وقد تقدّمت بريطانيا بالطّلب مرة أخرى، عام 1967، مع الدنمارك وآيرلندا. وقد قبلت عضوية الدول الثلاث، عام 1973.

[6] المصدر السابق، ص 265.

باستثناء فرنسا، التي استمرّت في انتهاج سياسةٍ استقلاليةٍ عن حلف الأطلسي، وأكّدت، مراراً، على ضرورة انسحاب القوّات الإسرائيلية من الأراضي العربية المحتلة.

فقد زاد التفهّم الفرنسي للمقاومة الفلسطينية. ففي خطابٍ للرئيس الفرنسي، ديغول، في 27 فبراير/شباط 1968، جاء أن التسوية يجب أن تتضمّن "إعادة توطين اللاّجئين، الذين تسمح لهم الترتيبات بالعودة إلى ديارهم"؛ على أن يؤمّن مصيرٌ لائقٌ للذين لم يتمكّنوا من العودة[7].

كما رفض المندوب الفرنسي في الأمم المتحدة، الاقتراح الأمريكي بوضع الاعتداءات الإسرائيلية، وأعمال المقاومة العربية، على مستوى واحدٍ من المسؤولية[8].

وفي يناير/كانون الثاني 1971، تحدّث الرئيس الفرنسي، جورج بومبيدو، عن وجوب حلّ قضية الشعب الفلسطيني، "باستفتاءٍ حرٍ للأهالي المعنيّين"[9]. كما أكّد ممثّل فرنسا في الأمم المتحدة، لويس دوجيرانجو، "أن أيّ حلٍ عادلٍ لمشكلة الشعب الفلسطيني، يجب أن يأخذ بعين الاعتبار الحقوق المشروعة للشعب الفلسطيني"[10].

كذلك حصل في تلك المرحلة، بعض التغيير، في موقف بريطانيا، على الرّغم من أن موقفها ظلّ أقرب إلى الموقف الأمريكي، حيث تحدّث وزير الخارجية البريطاني، آنذاك، عن كون الفلسطينيين، "مركز الصراع في الشرق الأوسط"[11].

الجدير بالذّكر أن انضمام بريطانيا للمجموعة الأوروبية، أواخر عام 1973، كان ضمن عوامل إضعاف الاتحاد الجماعي (فوق القومي)، لصالح اتجاه (مجرّد) التعاون الاقتصادي بين الدول الأعضاء في الجامعة، ما أثّر سلباً على النشاط الجماعي الأوروبي عموماً.

في العام 1971، برز أوّل موقفٍ أوروبيٍ مشتركٍ تجاه الصراع العربي–الإسرائيلي، حينما أقرّ مؤتمر وزراء خارجية دول المجموعة الأوروبية المشتركة، في 14 مايو/أيّار 1971، وثيقة شومان*[12]، والتي تحدّد موقف دول المجموعة من "نزاع الشرق الأوسط".

---

[7] الكتاب السنوي للقضية الفلسطينية لعام 1968، بيروت، مؤسسة الدراسات الفلسطينية، 1969، ص 824.

[8] عبد الرحمن، مصدر سبق ذكره، ص 200.

[9] الكتاب السنوي لعام 1971، بيروت، مؤسسة الدراسات الفلسطينية، 1972، ص 402.

[10] عبد الرحمن، مصدر سبق ذكره، ص 238.

[11] المصدر السابق، ص 239.

* تُعرف هذه الوثيقة، في بعض الأحيان، بوثيقة باريس.

[12] لمزيدٍ من التفاصيل عن بنود الوثيقة، أنظر:

– عبد الرحمن، مصدر سبق ذكره، ص 240.

وجوهر الوثيقة كان في الطّلب بأن "تنسحب "إسرائيل" وجاراتها، ويتمّ تـدويل القـدس". وفيما يتعلّق بالفلسطينيين، فإنه بموجب النقطة السادسة من الوثيقة، "يُعطى اللاّجئون الخيار بين العودة التدريجيّة إلى وطنهم، أو التوطين في دولةٍ أخرى، مع تعويضٍ مناسب". ولم تذكر الوثيقة ما هو التعويض المناسب "عن العودة إلى الوطن"!

تتحدّث النقطة السابعة من الوثيقة عن "إطلاق مبادرةٍ أوروبية، هدفها حلّ مشكلة اللاّجئين، ضمن إطار هيئة الأمم، وبالارتباط مع دول الشرق الأوسط، والدول القادرة على تحمّل نفقات تمويل برنامج عون اللاّجئين".

والمتأمّل لبنود الوثيقة، يجد أن الموقف الأوروبي لم يتزحزح عن كون القضية الفلسطينية مجرّد مشكلة لاجئين!

وقد أثار إعلان الوثيقة مقداراً من الاختلاف بين الدول الأعضاء. حتى أن وزير الخارجية الألماني آنذاك، وبضغطٍ من "إسرائيل"، صرّح بأن الوثيقة لا تتمتّع بأيّ قيمةٍ عملية[13].

المرحلة الثالثة (1973–1982)

في خضمّ الأحداث التي أعقبت حرب أكتوبر/تشرين الأوّل 1973، ولِـدت فـي نطـاق السياسة الدولية، فكرة "الحوار العربي-الأوروبي"، كنتيجةٍ مباشرةٍ للانتصار العربي، ولقرار وزراء النفط العرب، يوم 17 أكتوبر/تشرين الأوّل، فرض الحصار النفطي علـى الولايـات المتحدة الأمريكية، وتخفيض مستوى الضخّ، حتى يتحقّق الجلاء الإسرائيلي عن الأراضـي العربية المحتلّة، وتؤمّن الحقوق الوطنية لشعب فلسطين.

وقد تلا هذا القرار فرض الـدول العربيـة الحظـر النفطـي علـى هولنـدا، فـي 20 أكتوبر/تشرين الأوّل، لموقفها العدائيّ من العرب.

هزّ هذان الحدثان دول المجموعة الأوروبية بقوّة. فقد بدا واضحاً أن هذه الدول تتعـرّض بشكلٍ جاد لآثار الحرب التي نشبت. فما كان منها إلاّ أن بـادرت لإصـدار بيـانٍ فـي 6 نوفمبر/تشرين الأوّل 1973، في بروكسل، بشأن الوضع في الشرق الأوسط. وأعلنته ضمن

– محمّد خالد الأزعر، الجماعة الأوروبية والقضية الفلسطينية، عمّان، دار الجليل للنشر والدراسات والأبحاث الفلسطينية، ط1، 1991، ص 169.

[13] آلان غريش، الاتحاد الأوروبي ومسألة اللاجئين، www.group194.net، 2008/2/26.

"تصريح الدول التّسع"*[14]، كما ضمّنته في رسالةٍ إلى الأمين العام للأمم المتحدة، في اليـوم نفسه.

وقد أشار البيان إلى أن "أيّة تسويةٍ للصراع العربي-الإسرائيلي، يجب أن تُبنى على:

1- عدم جواز الاستيلاء على أراضي الغير، بالقوّة.
2- إنسحاب "إسرائيل" من الأراضي التي احتلّتها في حرب 1967.
3- إحترام سيادة ووحدة الأراضي الإقليمية، لكلّ دول المنطقة.
4- الاعتراف بأن إيجاد سلامٍ عادل، يجب أن يأخذ الحقوق المشروعة للفلسطينيين بعين الاعتبار.

وكان هذا البيان إيذاناً بتوجّه دول المجموعة الأوروبية للحوار مع الدول العربية، ربّمـا للتحايل على قرارات حظر تصدير النفط فحسب. وقد رفعت الدول العربية الحظر، فعلاً، بعد بضعة أشهرٍ من إقراره، دون أن يحقّق الأهداف المرجوّة منه!

الحوار العربي-الأوروبي

بدأ الحوار العربي–الأوروبي، بأزمة تمثيل الشعب الفلسطيني في الحوار، والتي أدّت إلى تأجيل أوّل اجتماعٍ حواري، على مستوى اللّجنة العامة، والذي كان مقـرّراً انعقـاده فـي 4 ديسمبر/كانون الأوّل 1974، إذ اعترض الجانب الأوروبي علـى اشـتراك، م.ت.ف، فـي الاجتماعات، وذلك بالرّغم من أن المجموعة الأوروبية كانت قد اقترحت ترك أمر التمثيل في الجانب العربي لقرارٍ يتّخذه مجلس الجامعة العربية[15].

ويلاحظ أن مواقف الدول، داخل أروقة المجموعة الأوروبية، كانت مختلفة، حيث وافقت كلٌّ من فرنسا وإيطاليا وإيرلندا على اشتراك م.ت.ف في الحوار، بينما اعترضت بريطانيـا

---

* عدد دول المجموعة الأوروبية، آنذاك، بعد انضمام بريطانيا، والدنمارك، وإيرلندا.

[14] لمعرفة المزيد عن تفاصيل البيان، أنظر:

– أحمد صدقي الدّجاني، الحوار العربي - الأوروبي/وجهة نظر عربية ووثائق، القاهرة، جامعة الدول العربية، المنظمة العربية للتربية والثقافة والعلوم – معهد البحوث والدراسات العربية، 1976، ص 11-12.
– عبد الرحمن، مصدر سبق ذكره، ص 241.
– الأزعر، مصدر سبق ذكره، ص 174.

[15] أنظر تفاصيل الأزمة:

– عبد الرحمن، مصدر سبق ذكره، ص 296.
– الأزعر، مصدر سبق ذكره، ص 157-161.

وهولندا والدنمارك. وهنا ينبغي الأخذ في الاعتبار مدى انعكاسات السياسات القومية، والسياسة الأمريكية على تلك المواقف الأوروبية.

تأكيداً لهذا النهج، صوّتت فرنسا إلى جانب قرار الجمعيّة العامّة للأمم المتحدة رقم 3210، بتاريخ 14 أكتوبر/تشرين الأوّل 1974، بشأن دعوة م.ت.ف. إلى الاشتراك في المداولات. في حين امتنعت كلٌ من بريطانيا، وهولندا، وألمانيا الاتحادية، وبلجيكا، ولوكسمبورغ عن التصويت[16].

ثمّ توصّلت المجموعة الأوروبية إلى صيغةٍ ملتويةٍ لاشتراك م.ت.ف في الحوار، تمثّلت في اقتراح أن يتمّ الحوار على أساسٍ جماعي، بوفدٍ يمثّل الجامعة العربية ككل، في مقابل وفدٍ يمثّل الجماعة الأوروبية، وعلى أن يكون مفهوماً أن الوفد العربي سيضمّ فلسطينيين[17].

ويمكن القول أن الاعتراض الأوروبي على التمثيل الفلسطيني المستقلّ في الحوار، عكس النوايا الأوروبية في ناحيتين: الأولى، هي عزل البعد السياسي عن الحوار العربي–الأوروبي، وذلك بحسب الرّغبة الأمريكية. والثانية، التفريق بين م.ت.ف. وقضية فلسطين، حيث التزمت الجماعة الأوروبية، طوال اجتماعات الحوار، بعدم الاعتراف بالمنظمة كالممثّل الشّرعي الوحيد للفلسطينيين[18].

لم تكد تنتهي أزمة التمثيل الفلسطيني في الحوار، حتى جاء الاتفاق التجاري الأوروبي-الإسرائيلي، في 11 مايو/أيّار1975. والواضح هنا، أن المجموعة الأوروبية بدأت تمارس ما عرِف باسم "السياسة المتوازنة " بين أطراف الصراع العربي-الإسرائيلي[19].

وقد بقي المطلب العربي بضرورة الاعتراف الأوروبي بالمنظمة كممثّلٍ شرعيٍ وحيدٍ للشعب الفلسطيني، أحد المطالب الثّابتة والملحّة في الحوار العربي–الأوروبي، في جميع جولاته ومراحله. وذلك من منطلق أن الاعتراف الأوروبي بالمنظمة، من شأنه تعزيز الجهود الرّامية إلى تحقيق السلام العادل في الشرق الأوسط!

---

[16] عبد الرحمن، مصدر سبق ذكره، ص239.

[17] أنظر:

– الدّجاني، مصدر سبق ذكره، ص27-28.

– الأزعر، مصدر سبق ذكره، ص157-161.

[18] الأزعر، مصدر سبق ذكره، ص159.

[19] المصدر نفسه، الصفحه نفسها.

وقد عبّرت الرّدود الأوروبية، حتى صدور "بيان البندقيّة" (يونيو/حزيران 1980)*، والذي قابلته المنظمة بفتورٍ شديد -لأنه يعترف بالمنظمة كممثّلٍ شرعيٍ للشعب الفلسطيني– إمّا عن سلبية، أو عن غموض، تجاه المطلب العربي بالإعتراف بالمنظمة.

ففي "بيان لندن"، سنة 1977، تحدّثت المجموعة الأوروبية عن "اشتراك ممثّلي أطراف النزاع، بما في ذلك الشعب الفلسطيني، في المفاوضات، بطريقةٍ مناسبة، تحدّد بالتقرير مع جميع الأطراف المعنيّة"[20]. وبالطّبع، "إسرائيل" هي من تلك الأطراف المعنيّة. وبذلك، فإن المجموعة الأوروبية لم تتحدّث عن م.ت.ف كممثّلٍ للفلسطينيين.

وقد تمسّك الجانب الأوروبي بهذه الصيغة، أيضاً، في البيان المشترك، الصّادر عن الاجتماع الرّابع للّجنة العامّة للحوار (ديسمبر/كانون الأول 1978). فما كان من م.ت.ف. إلاّ أن أعادت النظر في جدوى الحوار في بعده السياسي.ولم يكن موقف المجموعة الأوروبية في الأمم المتحدة بأفضل منه على صعيد الحوار. فقد صمت بيان المجموعة (30ديسمبر/كانون الأوّل 1975) عن ذكر م.ت.ف، بأيّة حال، أو حتى عن مشاركة الفلسطينيين بالتسوية[21].

لقد سعت م. ت.ف. لكسب الإعتراف الدولي بحقوق الشعب الفلسطيني الوطنية. وكان الهدف وضع القضية الفلسطينية في سياقها السياسي، والابتعاد عن معاملتها كمشكلة لاجئين فحسب. وعلى المستوى الدبلوماسي، نشطت الدبلوماسية الفلسطينية على الساحة الأوروبية، وبذلت جهوداً للتعريف بالوجه الإنساني لمنظمة التحرير. واتسمت دائرة التحرّك الفلسطيني على الصّعيد الثنائي مع دول الجماعة. ومع ذلك، فإن هذه اللّقاءات المباشرة لم تتمخّض عن اعترافٍ محدّدٍ من المجموعة بأن م. ت. ف. هي الممثّل الشرعي الفلسطيني؛ حيث أوضحت كلٌ من فرنسا، إيطاليا، ألمانيا الغربية، وبريطانيا، أن قبولهم بتمثيل المنظمة للشعب الفلسطيني هو رهن بتخلّيها عن "العنف" واعترافها بإسرائيل[22].

---

* هو البيان الذي جاء تتويجاً لحديثٍ طال أمده، حول مبادرةٍ أوروبيةٍ تصدّى لجهودها، والتمهيد لها، منذ عام 1979، كلٌ من فرنسا، وألمانيا الغربية، وبريطانيا. وقد تضمّن البيان ضرورة اشتراك م.ت.ف في المفاوضات الخاصّة بتسوية المشكلة الفلسطينية، ضمن الأطراف المعنّية بأزمة الشرق الأوسط.

[20] أنظر تفاصيل البيان:

– عبد الرحمن، مصدر سبق ذكره، ص298.

– الأزعر، مصدر سبق ذكره، ص176.

[21] الأزعر، المصدر نفسه، الصفحة نفسها.

[22] المصدر نفسه، ص 177.

ولم يتعدّل الموقف الأوروبي من المنظمة، منذ عام 1980، سواء على صعيد الأمم المتحدة، أو في الاجتماع الخامس للّجنة العامّة للحوار العربي-الأوروبي في أثينا، عام 1983.

ففي بيان "جاستون ثورن"، وزير خارجية لوكسمبورغ حينذاك، والذي ألقاه نيابة عن دول المجموعة أمام الجمعيّة العامّة، في يوليو/تموز 1980، بعد شهرٍ من صدور "بيان البندقيّة"، تكرّر الحديث الأوروبي عن مشاركة م.ت.ف في المفاوضات الخاصّة بالتسوية، دون ذكر أنها الممثّل الوحيد للشعب الفلسطيني. كما تكرّر الشّرط الخاصّ بضرورة تخلّي جميع الأطراف عن العنف[23].

كذلك جاء بيان لورد "كارينغتون"، نيابة عن دول المجموعة، أمام الجمعيّة العامّة في سبتمبر/أيلول 1981، خالياً من أيّ إشارةٍ إلى كون م.ت.ف ممثّلة للشعب الفلسطيني[24].

وهكذا، عكس موقف المجموعة السّلبي من م.ت.ف استمراريّة ملحوظة -إن لم يكن محاولة للتراجع- للحدّ الأدنى الذي بلغه هذا الموقف، منذ بداية الثمانينيّات.

صحيحٌ أن فرنسا رفضت، على الصعيد القومي، مبدأ القضاء على المنظمة في سياق الغزو الإسرائيلي للبنان، صيف 1982، وساعدت على توفير الحماية للقوّات الفلسطينية التي رحلت عن لبنان في ديسمبر/كانون الأوّل 1983، إلاّ أن أياً من هذه الخطوات، لم تصل بدول المجموعة إلى الاعتراف الكامل بالمنظمة كممثّلٍ شرعيٍ ووحيدٍ للفلسطينيين.

في 23 فبراير/شباط 1987، وفي اجتماعٍ لوزراء خارجية دول الإثنتي عشر في بروكسل، تمّ اقتراح حلٍ مرتكزٍ على "إعلان البندقيّة"، عن طريق "مؤتمر دولي، يُعقد تحت رعاية الأمم المتحدة". وفي 27 يونيو/حزيران، في لقاء القمّة بمدريد، تحدّث رؤساء الدول الأعضاء عن "مساندة أمن جميع الدول في المنطقة، بما فيها "إسرائيل"، ... وإقرار سلامٍ عادلٍ لجميع شعوب المنطقة، يشتمل على الحقوق المشروعة للشعب الفلسطيني". ولم يشِر أيٌّ من الاجتماعين إلى م. ت. ف، من قريبٍ أو بعيد[25].

---

[23] المصدر نفسه، ص 179.

[24] المصدر نفسه، ص 180.

[25] غريش، مصدر سبق ذكره.

عندما انعقد مؤتمر مدريد•، في 30 أكتوبر/تشرين الأوّل 1991، لم يُسمح لمنظمة التحرير الفلسطينية بحضوره، وإن شارك وفدٌ فلسطينيٌ برئاسة أحد مؤسّسي المنظمة، د. حيدر عبد الشّافي، لكن ضمن الوفد الأردني. جدير بالذّكر أن هذا المؤتمر عقِد بدعمٍ أميركي–سوفييتي، دون أيّ مشاركةٍ تُذكر للاتحاد الأوروبي.

إتفاق أوسلو، وبداية الاعتراف بالمنظمة

كما أن اتفاق أوسلو⊗، 1993، كان أوّل اتفاقٍ مباشرٍ بين "إسرائيل" وبعض قيادة م. ت. ف، كذلك كانت بداية اعتراف الاتحاد الأوروبي بالمنظمة. فقد تحقّق مطلب الاتحاد في اعتراف المنظمة ب"إسرائيل"، كشرطٍ للاعتراف بالمنظمة؛ وجرى أثناء المحادثات تبادل الرسائل بين عرفات ورابين، والتي تنصّ على اعتراف الأول "بحق "إسرائيل" في الوجود"، واعتراف الأخير "بمنظمة التحرير الفلسطينية كممثّلٍ للشعب الفلسطيني"[26].

وكنتيجةٍ مباشرةٍ لاتفاق أوسلو، تمّ تأسيس السلطة الفلسطينية، بقرارٍ من المجلس المركزي الفلسطيني، في دورته المنعقِدة في تونس، في 10 أكتوبر/تشرين الأوّل 1993. ومن ذلك الحين، حيّدت م. ت. ف. لمدّةٍ طويلة، وأصبح التعامل يتمّ بصورةٍ مباشرةٍ مع السلطة الفلسطينية. تجدر هنا الإشارة إلى أن ياسر عرفات، حين عاد على الضفة الغربية، قد جمّد م. ت. ف، وأحال كلّ مهامها إلى السلطة.

بيد أنه مع بداية محادثات مدريد، ثمّ اتفاقات أوسلو (1993)، دخل العمل الأوروبي طوراً جديداً. فمن جهة، أكّدت الأحداث أن أوروبا وضِعت في موقف المتفرّج، فهي لم تقم بأيّ دورٍ بارزٍ في مفاوضات مدريد، وأبقِيت خارج محادثات أوسلو السّرّية، وأنزِلت إلى مرتبة العمل كوكالة تمويل؛ وأصبحت، في الأعوام التي تلت الاتفاقات، أكبر الجهات المانحة للسلطة الفلسطينية.

ثمّ جاء "إعلان برشلونة"، 1995، والذي نادى ببناء فضاءٍ أوروبي – متوسّطي، ليعترف

• عقِد هذا المؤتمر بهدف تشجيع الدول العربية على توقيع اتفاقيّاتٍ مع إسرائيل، على غرار كامب ديفيد. وقد وجّهت الدّعوة إلى سوريا، ولبنان، والأردن، بالإضافة إلى مصر وإسرائيل، بينما كانت مشاركة فلسطين من خلال الوفد الأردني.

⊗ الاتفاق الذي وقع في البيت الأبيض، في 13 سبتمبر/أيلول 1993. وقد نصّ الاتفاق على انسحاب إسرائيل من الضفة الغربية وقطاع غزة، وإقامة سلطةٍ مؤقتة، لمدّة خمس سنوات، تنتهي بحلٍ دائم على أساس قراري مجلس الأمن الدولي 242 و338.

[26] www.bbc.com.uk، 2008/2/28.

بالسلطة الفلسطينية شريكاً "كاملاً ومساوياً". وتمّ افتتاح مكتب المساعدة التقنيّ للمفوّضية الأوروبية بالضفة الغربية وقطاع غزة، "لإبقاء السلطة الفلسطينية على اطلاعٍ بآخر التطوّرات في عملية برشلونة، بحيث يمكن سماع صوتها بخصوص الشؤون الأوروبية – المتوسّطية[27].

صعود اللّيكود، وبداية التحرّك الأوروبي

مع صعود اللّيكود للحكم في "إسرائيل"، عام 1996، وتولّي بنيامين نتنياهو رئاسة الوزراء، تصاعدت أعمال العنف والاستفزاز الإسرائيلي. وبدا واضحاً أن الإدارة الأميركية عاجزة عن الإمساك بأطراف المفاوضات السياسية. وفي الوقت نفسه، بدأت الدبلوماسية العربية تفكّر في ضرورة استدعاء أوروبا إلى عملية التسوية، بعد أن جرّبت لفترةٍ طويلة، الاعتماد على لاعبٍ وحيد، هو الولايات المتحدة الأميركية. وكالعادة، أتت المبادرة من فرنسا؛ ففي 26 أكتوبر/تشرين الأوّل، دعا الرئيس الفرنسي حينذاك، جاك شيراك، إلى "مشاركةٍ أوروبيةٍ في جهود السلام، بجانب الولايات المتحدة الأميركية"[28].

شهد العام 1996 بداية المبادرات الأوروبية، أو الرّغبة الأوروبية في العودة لساحة التأثير السياسي، حيث عيّن الاتحاد ممثّلاً خاصاً لعملية السلام في "الشرق الأوسط"، من بين مهامه دعم النشاطات والمبادرات التي تفضي إلى تسويةٍ نهائيةٍ للصراع، والإسهام في تنفيذ الاتفاقيّات التي تتوصّل إليها الأطراف.

وقد برز الموقف الأوروبي، في بيان فلورنسا، في يونيو/حزيران 1996، والذي دعت فيه المجموعة الأوروبية إلى تعزيز العملية السلمية، لإقامة دولةٍ فلسطينيةٍ قابلةٍ للحياة، إلى جانب دولة "إسرائيل"[29].

في العام 1997، تمّ توقيع اتفاقيّة الشّراكة بين الاتحاد الأوروبي، و(م. ت. ف)، نيابة عن السلطة الفلسطينية في الضفة الغربية وقطاع غزة. وهي تضمّنت ثلاثة بروتوكولات، تعلّق أوّلها بالتدابير الخاصّة بواردات المجموعة الأوروبية من المنتجات الزراعية، التي يكون منشؤها الضفة الغربية وقطاع غزة. أمّا الثاني، فخاصٌ بالتدابير التي تنطبق على واردات

---

[27] أنظر، موقع مكتب المفوّضية الأوروبية للمساعدات التقنية بالضفة الغربية، وقطاع غزة، http://www.delwbg.ec.europa.eu، 2008/3/1.

[28] بشارة خضر، أوروبا وفلسطين: من الحروب الصليبية حتى اليوم، القاهرة، مركز دراسات الوحدة العربية، ط1، 2003، ص 415.

[29] محمّد عبد العاطي، الموقف الأوروبي من إقامة الدولة الفلسطينية، www.aljazeera.net 2008/3/4.

الضفة الغربية وقطاع غزة من المنتجات الزراعية، التي يكون منشؤها المجموعة الأوروبية؛ واختصّ الثالث بتعريف مفهوم "المنتجات التي يكون منشؤها"، وأساليب التعاون الإداري[30].

جديرٌ بالذّكر أنه في عام 1998، وقع خلافٌ تجاريٌ بين الاتحاد الأوروبي و"إسرائيل"، حول عدم شرعيّة تصدير "إسرائيل" لمنتجات الضفة الغربية والمستوطنات إلى السوق الأوروبية المشتركة، واعتبار هذه المناطق فلسطينية مستقلّة.

وخلال العام 1999، وسّع الاتحاد الأوروبي نطاق مشاركته في الشؤون الفلسطينية، إلاّ أن جهوده ظلّت مركّزة على تسهيل تحقيق تقدّمٍ في المفاوضات السياسية بين "إسرائيل" وم.ت.ف. وقام الرّؤساء المتعاقبون للاتحاد الأوروبي بزياراتٍ متعدّدةٍ إلى "إسرائيل"، والأراضي الخاضعة للسلطة الفلسطينية، سعياً، فيما يبدو، لاكتساب دورٍ أكبر للاتحاد الأوروبي.

مع نهايات القرن العشرين، حاول الاتحاد الأوروبي إلى جانب الولايات المتحدة وروسيا والأمم المتحدة، بلورة صيغةٍ جديدةٍ لإقامة الدولة الفلسطينية. وعرِف هذا التحرّك الجديد بـ"اللّجنة الرباعية". وقد اجتهدت أوروبا، من خلال عضويّتها في هذه اللّجنة، في أن تحدّد رؤية للدولة الفلسطينية، فعبّرت عن هذا التصوّر في النقاط التالية[31]:

- السبيل إلى إقامة الدولة الفلسطينية هو المفاوضات، ولا سبيل آخر غير ذلك. ومن ثمّ، فإن عمليّات "العنف" التي تقوم بها بعض الفصائل الفلسطينية مرفوضة من وجهة النظر الأوروبية؛ والوصف الذي تطلِقه أوروبا على مثل هذه العمليّات هو "الإرهاب".
- المبدأ الحاكم الذي تنطلق منه المفاوضات الرّامية إلى إقامة هذه الدولة، هو "الأرض مقابل السلام".
- الإطار القانوني، الذي تستند إلى مرجعيّته أيّ مفاوضاتٍ تتمّ بين الطرفين الفلسطيني والإسرائيلي، بغرض التوصّل إلى صيغةٍ للدولة المنشودة، هو قرارات الأمم المتحدة ولا سيّما القرارات رقم (242، 338، 1379).
- وأخيراً، فإن الآليات المعتمدة، والتي من شأنها أن تسهّل تنفيذ تلك الرؤية، هي "خارطة الطريق" واللّجنة الرباعية.

---

[30] موقع المفوّضية الأوروبية، مصدر سبق ذكره.

[31] عبد العاطي، مصدر سبق ذكره.

مع مطلع العام 2005، تميّزت السياسة الأوروبية تجاه القضية الفلسطينية، بنوعٍ من الحيادية والموضوعية. وحاول الاتحاد الأوروبي لعب دورٍ أكثر فاعليّة، خاصّة بعد خطّة فك الإرتباط. وقد رفضت الدول الأوروبية تبنّي وجهة النظر الإسرائيلية، في جملةٍ من القضايا، منها جدار الفصل العنصري، والاستيطان. وأعلنت النّاطقة المساعدة باسم وزارة الخارجية الفرنسية، سيسيل بوزو دي بورغو، أن بناء المستوطنات والجدار، يؤثّران على نتائج مفاوضات الوضع النهائي[32].

واعتبر النّاطق باسم الخارجية الفرنسية، هيرفيه لادسو، "أن مواصلة الاستيطان، مخالفٌ لخارطة الطريق، التي تنصّ على تجميد الحركة الاستيطانية"، وأن بناء مساكن جديدة في المستوطنات، "يحكم، مسبقاً، على نتيجة المفاوضات النهائية"[33].

من جهتها، حاولت بريطانيا لعب دورٍ أكبر في تفعيل عملية السلام، من خلال الدّعوة إلى مؤتمر لندن. لكن "إسرائيل" لم تتردّد في مقاطعته، بهدف تحجيم الدور الأوروبي في عملية التسوية. وقد عقِد المؤتمر، في الأوّل من مارس/آذار 2005، بحضور الأمين العام للأمم المتحدة، كوفي أنان، ووزيرة الخارجية الأميركية، كونداليزا رايس، ووزراء خارجية أكثر من عشرين دولة[34].

وركّز البيان الختامي للمؤتمر على المطالبة بإصلاح السلطة الفلسطينية، وجمع سلاح الفصائل الفلسطينية، مع التمسّك بمواصلة الدّعم الاقتصادي للسلطة[35].

لكن فوز "حماس" في الانتخابات التشريعية (يناير/كانون الثاني 2006)، أدّى إلى موقفٍ أوروبيٍ جديد، عبّر عنه المتحدّث الرّسمي لوزارة الخارجية الفرنسية، بتأكيده على "وضع آلياتٍ جديدةٍ للحوار مع الحكومة الفلسطينية، التي ستشكّلها حماس، بما فيها مصير المساعدات الأوروبية"[36].

كما أصدر الاتحاد الأوروبي عدداً من البيانات، طالبت "حماس" بالموافقة على كلّ الاتفاقيّات التي وقّعتها السلطة الفلسطينية، ومنظمة التحرير الفلسطينية.

---

[32] القدس العربي، (لندن)، 2005/3/17، www.alquds.co.uk
[33] الأيام، (البحرين)، 2005/3/23، www.alayam.com
[34] التقرير الاستراتيجي الفلسطيني لعام 2005، www.alzaytouna.net
[35] السفير، بيروت، 2005/3/1، www.assafir.com
[36] الأهرام، (القاهرة)، 2006/1/30.

وبعد لقاءٍ لها مع رئيس الوزراء الإسرائيلي إيهود أولمرت، ومع رئيس السلطة الفلسطينية محمود عبّاس، دعت المستشارة الألمانية، أنجيلا ميركل، حماس للموافقة على تلك الاتفاقيّات، لضمان "إستمرار المساعدات"[37]!

ثمّ اتضح موقف الاتحاد الأوروبي، بشكلٍ جليّ، في القرار الذي أصدره مجلس العلاقات الخارجية والشؤون العامّة في الاتحاد، في 2006/4/10، والذي قضى "بوقف المساعدات للحكومة الفلسطينية"[38]. وقد جاء القرار بعد بيان اللّجنة الرباعية، في 29 مارس/آذار، بضرورة التزام حركة "حماس" بمبادئ السلام!

أوقف الاتحاد اتصالاته السياسية، وعلّق مساعداته المباشرة للحكومة الفلسطينية الجديدة، بهدف "حماية المصالح المالية للاتحاد"[39]. كما أخذ الحصار الأوروبي للحكومة الفلسطينية بعداً دبلوماسياً، حيث امتنعت دولٌ أوروبيةٌ بارزة عن منح تأشيرات دخول المسؤولين من "حماس" إليها، كما فعلت فرنسا.

بيد أن الموقف الأوروبي هذا من حماس لم يكن إجماعيّاً، حيث عبّرت بعض الدول، مثل السّويد وفنلندا وخبراء في المفوّضية الأوروبية، والمجلس الوزاري للاتحاد الأوروبي، عن ضرورة اتخاذ موقفٍ أكثر مرونة من الحكومة الفلسطينية. كما وصف عضو مجلس الشيوخ البلجيكي، بيير جالان، الحصار بأنه "لا يعبّر عن مشاعر الأوروبيين"[40].

وقد جرت اتصالاتٌ فلسطينيةٌ مع بعض الدول الأوروبية، بشكلٍ سرّي، ومع بعض القوى الحزبية الأوروبية، بشكلٍ علني. فمثلاً، أجرى جيري أدامز، زعيم الشّين فين (الجناح السياسي للجيش الجمهوري الإيرلندي) لقاءاتٍ مع عددٍ من مسؤولي حركتي "حماس" و"فتح"، ودعا إلى عدم وقف المساعدات عن الشعب الفلسطيني[41].

خلاصة

على مدى عقود، كان من الأمور المسلّم بها أن النظام الدولي يخضع لسيطرةٍ منفردةٍ من قِبل الولايات المتحدة، مدعومة بتأييد حلفائها الأوروبيين، الأمر الذي أوجد انطباعاً بأن الدّور

[37] الشرق الأوسط، (لندن)، 2006/1/31، www.asharqalawsat.com
[38] التقرير الاستراتيجي الفلسطيني لعام 2006، www.alzaytouna.net
[39] المصدر نفسه.
[40] الأهرام، (القاهرة) 2006/4/24.
[41] التقرير الاستراتيجي الفلسطيني لعام 2006، www.alzaytouna.net

الأوروبي لا يعدو كونه مكمّلاً للدور الأميركي، بشكلٍ عام. ولكن يبدو أن تطوّرات الأحداث، والتي أظهرت تعثّراً أميركياً، سواء على صعيد حربها ضدّ ما يسمّى "الإرهاب"، أو التدخّل المباشر في العراق، قد تزامنت مع تنامي الدّور الأوروبي في الكثير من القضايا، الأمر الذي انعكس بوضوحٍ على علاقة أوروبا بالسلطة الفلسطينية، و"منظمة التحرير الفلسطينية". وفي الخلاصة، تبرز النقاط الرّئيسية التالية:

- تمثّلت رغبة المجموعة الأوروبية، دوماً، في التوصّل إلى "الاعتراف المتبادل والمتزامن" بين الفلسطينيين و"إسرائيل".
- موقف المجموعة الأوروبية، وإن بدا محايداً، لم يخرج عن كونه مساعداً في حفظ توازن القوى بين أطراف الصراع.
- منذ بداية الثمانينيات، سجّل الموقف الأوروبي، عامّة، قمّة التراجع في تجاوز دور م.ت.ف. وقد تواكب هذا التراجع مع مزيدٍ من التنسيق الأوروبي–الأميركي نتيجة حالة الاستقطاب الواضحة على الصعيد الدولي مع صعود ريغان للحكم، وتفاقم الحرب العراقية–الإيرانية، واستمرار حالة التمزّق العربي عموماً.
- في المرحلة الرّاهنة، لا يختلف المشهد السياسي الأوروبي كثيراً عن المراحل السابقة، مع دورٍ "مميّزٍ" لفرنسا وألمانيا في تأكيد دعمهما للكيان الإسرائيلي باعتباره "معجزة القرن العشرين"، كما في السّير خلف المشروع الأميركي في المنطقة، رغم حالة التراجع أو الاحتضار التي يعيشها!

الفصل الثالث

الأمم المتحدة ومنظمة التحرير

دعاء محمّد شيحة

خرجت الأمم المتحدة إلى الوجود مع بدء فرز أوراق القضية الفلسطينية، فيما أخذت الإمبريالية تمشي خُطاها، لتأسيس المشروع الصهيوني في فلسطين. وقد ظهرت الأخيرة في سماء الأمم المتحدة منذ نيسان/إبريل 1947، حين طلبت الحكومة البريطانية في معرض لفتها الانتباه إلى "الرّغبة في الوصول إلى تسويةٍ مبكرةٍ في فلسطين"، الدّعوة في الحال إلى عقد دورةٍ استثنائيةٍ للجمعيّة العامّة للأمم المتحدة، من أجل تشكيل لجنةٍ خاصّة، والطّلب إليها إعداد دراسةٍ أوّليةٍ لقضية فلسطين كي تنظر فيها الجمعيّة، في دورتها العادية التّالية. وفي أوّل نيسان 1947، تمّ تشكيل لجنةٍ خاصّةٍ بفلسطين[1].

وبناءً على التقرير الذي قدّمته لجنة التحقيق الخاصّة بالقضية الفلسطينية إلى الجمعيّة العامّة، صدر في 29 تشرين الثاني/نوفمبر 1947، عن الجمعيّة العامّة القرار (181) الذي كان بمثابة كارثةٍ على فلسطين والوطن العربي ومنطقة الشرق الأوسط؛ فهو قضى بـ: تقسيم فلسطين إلى ثلاثة أجزاء:

(1) دولة يهودية.

(2) دولة عربية.

(3) مع تدويل القدس.

مع وضع حدودٍ طويلةٍ ومتعرّجة، تفصل الدولة العربية عن الدولة اليهودية، مع وجود نقاط عبور، لربط المناطق المعزولة في شرق الجليل، والسهل الساحلي، والنّقب. وحدود هاتين الدولتين ذات الشّكل الشّاذ، والتي تشبه ثعبانين يتقابلان، كانت عبارة عن كابوسٍ استراتيجي[2].

---

[1] الأمم المتحدة: الأمم المتحدة وقضية فلسطين، نيويورك، الأمم المتحدة، إدارة شؤون الإعلام، حزيران/يونيو 1995، ص 3.

[2] آفي شليم: الحائط الحديدي، ترجمة ناصر عفيفي، القاهرة، مؤسسة روزاليوسف، د.ت، ص31.

مع صدور القرار (181)، إندلعت الصّدامات المسلّحة في جميع أنحاء فلسطين، حيث قدّمت بريطانيا مساعدات وتسهيلات إلى العصابات الصهيونية، للاستيلاء على المناطق التي خصّصت لدولتها، وفقاً للقرار "181"، في حين أنها وقفت ضدّ الفلسطينيين، وجرّدتهم من أسلحتهم، وأخذت موقف التحيّز التامّ لليهود. وقد لقي الألوف من العرب مصرعهم، وتهدّمت قرىً ونسِفت مدن، وارتكِبت مذابح ومجازر في حقّ الشعب الفلسطيني؛ وكانت مذبحة دير ياسين أكثرها شهرة، وأبشعها وحشيّة.في أثناء ذلك، حاولت الأمم المتحدة التراجع عن قرارها السّابق، حيث سعت لإبقاء بريطانيا أطول فترةٍ داخل فلسطين، بعدما أعلنت أنها سترحل في تمّوز/مايو 1948. وقرّرت الأمم المتحدة إرسال وسيطٍ دولي، ودعوة الأطراف المتنازعة للتوقّف عن الأعمال العدوانيّة. لكن تلك المحاولات باءت بالفشل، بإعلان قيام "دولة إسرائيل" في أيار/مايو 1948.

إندلعت الحرب العربية–الإسرائيلية، فسعى الوسيط الدولي الكونت فولك برنادوت، إلى تهدئة الأوضاع داخل فلسطين، حيث عقِدت الهدنة بين العرب واليهود. كما حاول برنادوت تعديل القرار (181)، ولكن تلك المحاولة فشلت، وتمّ اغتيال برنادوت على أيدي أعضاء عصابة " شتيرن" الصهيونية في 7 أيلول/سبتمبر 1947.

قبل مقتل برنادوت، كان قد بعث بمقترحاته إلى الأمم المتحدة، فأصدرت الجمعيّة العامّة قرارها رقم (194) في 11 كانون الأوّل/ديسّمبر 1948، الذي ينصّ على: "(1) السّماح للاّجئين بالعودة لمن يرغب في العودة، وتعويض من يختارون عدم العودة عن ممتلكاتهم. (2) جعل مدينة القدس منزوعة السلاح، وتدويلها وحماية الأماكن المقدّسة، وضمان الوصول إليها. (3) إنشاء لجنة التوفيق لتتولّى مهام وسيط الأمم المتحدة في فلسطين. وبمقتضي القرار (194)، أصبحت قضية فلسطين محصورة بين شقّين، هما: اللاّجئون والقدس". إنتهت الحرب العربية–الإسرائيلية الأولى، بعقد اتفاقيّات هدنةٍ بين كلٍ من الدول العربية وإسرائيل في رودس (بين "إسرائيل" ومصر، "إسرائيل" ولبنان، "إسرائيل" وسوريا، "إسرائيل" والأردن). ولكن "إسرائيل" استمرّت في خرق تلك الاتفاقيّات.

في عام 1950، تغيّر الوضع في الأراضي الفلسطينية، بعد إعلان "إسرائيل" أن القدس العربية هي عاصمة لها. وأخذت الحكومة الإسرائيلية تنقل وزاراتها إلى القدس العربية، فيما نقلت بعض الدول الغربية سفاراتها إلى القدس الغربية.

وفي 4 نيسان/إبريل عام 1950، أعلن مجلس الأمّة الأردني، الذي ضمّ ممثّلين عن الأجزاء الفلسطينية التي دخلها الجيش الأردني، توحيد هذه الأجزاء مع "شرق الأردن" في دولةٍ واحدة، أطلِق عليها "المملكة الأردنية الهاشمية"[3].

وما بين عامي 1950 و1967، قامت "إسرائيل" بالإعتداء على الأراضي الفلسطينية، وضربت كافّة قرارات الأمم المتحدة التي ندّدت بالإعتداءات الإسرائيلية عرض الحائط، فيما تصاعد تحيّز الولايات المتحدة الأمريكية لإسرائيل بشكلٍ مطّرد.

وفي محاولةٍ لجمع الصفّ العربي في مواجهة الخطر الإسرائيلي، الذي تصاعد مع ظهور العديد من فصائل المقاومة الفلسطينية ضدّ الاحتلال الإسرائيلي، في الرّبع الثاني من ستّينيات القرن العشرين، دعا الرئيس جمال عبد الناصر – خشية من تورّطه في حربٍ مع "إسرائيل" بعد عدوان 1956، الملوك والرّؤساء العرب إلى مؤتمر قمّة، لإعداد مشروعٍ عربيٍ يواجهون به المشروع الإسرائيلي لتحويل مجرى نهر الأردن؛ كما اقترح الرئيس المصري عليهم إحياء الكيان الفلسطيني. وقد كلّف مؤتمر القمّة الأوّل الذي عقِد في 1 كانون الثاني/ينـاير 1964، أحمد الشّقيري باستمزاج رأي الشعب الفلسطيني في الطريقة التي يودّ إظهار الكيان عليها.

وأعلن الشّقيري في مؤتمر القمّة العربي الثاني في الإسكندرية، خريف 1964، أنه أسّس "منظمة التحرير الفلسطينية " بكافّة مؤسساتها. وهكذا وضع الملوك والرّؤساء العرب أمام الأمر الواقع.

بعد حرب حزيران 1967، دخلت القضية الفلسطينية منعطفاً جديداً، حيث احتلّت "إسرائيل" الضفة الغربية وقطاع غزة، ودعا مجلس الأمن إلى وقف إطلاق النار. وبعد أن تمّ تثبيت وقف النار، اتخذ مجلس الأمن القرار (237)، في 14 حزيران/يونيو 1967؛ وفيه دعا "إسرائيل" إلى ضمان سلامة ورفاهة وأمن سكّان المنطقة، التي جرت فيها عملياتٌ عسكرية، وتيسير عودة النازحين.

وبعد ثمانية أيام، اعتمد مجلس الأمن، بالإجماع، بعد مفاوضاتٍ طويلة، في 22 تشرين الثاني/نوفمبر، القرار 242 (1967)، الذي أرسى المبادىء لتسويةٍ سلميةٍ في الشرق الأوسط. ونصّ القرار على أن إقامة سلامٍ عادلٍ ودائمٍ يجب أن تتضمّن تطبيق مبدأين: "إنسحاب

[3] شفيق الرشيدات، فلسطين: تاريخاً وعبرة ومصيراً، ط2، بيروت، مركز دراسات الوحدة العربية، 1991، ص247.

القوّات الإسرائيلية من الأراضي التي احتلّتها في النزاع الأخير"، و"إنهاء جميع ادعـــاءات أو حالات الحرب، واحترام السيادة والوحدة الإقليمية والاستقلال السياسي لكلّ دولةٍ في المنطقة، وحقّها في العيش بسلامٍ داخل حدودٍ آمنةٍ ومعترفٍ بها، وغير معرّضةٍ للتهديد، أو اســتخدام القوّة والاعتراف بذلك. وأكد القرار الحاجة إلى تسويةٍ عادلةٍ لمشكلة اللاجئين"[4].

من بين جملة النتائج المهمّة التي ترتّبت على الاحتلال الإســرائيلي لكــلٍ مــن الــضفة والقطاع، انحسار سيادة الدولة الأردنية عن الضفة، والإدارة المصرية عن القطاع. وقد تحقّق هذا الانحسار بقوّة الحرب الإسرائيلية، منذ دخول القوّات الغازية أراضي هاتين المنطقتــين. إلاّ أن الحكومة الإسرائيلية قرّرت في أوائل عام 1968، تقنين حالة الأمر الواقع، وإضــفاء الصبغة القانونية على تعامل الأفراد والأشخاص المعنويين الإسرائيليين، مع هاتين المنطقتين المحتلّتين. ففي آخر شباط/فبراير 1968، أصدر وزير الداخلية الإسرائيلية قــراراً، أعلــن بموجبه أن الضفة والقطاع، وكذلك مرتفعات جولان وصحراء سيناء، لم تعد مناطق "تحــت سيطرة العدوّ"، بل أصبحت من "الناحية العملية مناطق إسرائيلية"[5]!

وبذلك، ضربت "إسرائيل" كلّ قرارات الأمم المتحدة التي تدعوها للإنسحاب من المناطق المحتلّة، وعدم التغيير في أوضاعها، ولعيش المنطقة في سلامٍ وهدوء. كان الاهتمام الــدولي يتركّز في خمسينيّات القرن العشرين، ومطلع الستّينيات، بشكلٍ رئيسي، على مشكلة اللاّجئين الفلسطينيين، والصراع بين دول المنطقة. لكن، علــى إثــر حــرب 1967، بــدأت قــضية الفلسطينيين من أجل نيْل حقوقهم الوطنية[6].

أما الممارسات الإسرائيلية داخل الضفة والقطاع من هدم بيوتٍ وتغييرٍ في وضع مدينـــة القدس، ومحاولة تهويدها وطرد سكّان هذه المناطق، وإنشاء المستوطنات الجديدة، فقد شكّلت انتهاكاً لاتفاقيّة جنيف الرّابعة 1949 لحماية المدنيين وقت الحرب، والتي طالبت "إســرائيل" بإلغائها والامتناع عن ارتكابها.

مــنذ حــرب 1967، بدأت القضية الفلسطينية تظهر كقضيةٍ قوميةٍ لشعبٍ يطالب بحقوقه

[4] الأمم المتحدة، الأمم المتحدة وقضية فلسطين، 1995، ص1029.

[5] عيسى الشّعيبي، الكيانية الفلسطينية: الوعي الذاتي والتطور المؤسساتي، ط1، بيروت، منظمة التحرير الفلسطينية، مركز الأبحاث، 1979، ص 135-136.

[6] الأمم المتحدة، قضية فلسطين والأمم المتحدة، نيويورك، الأمم المتحدة، إدارة شؤون الإعلام، آذار/مارس 2003، ص31.

المشروعة، بعد أن كانت تناقش في المنظمة الدولية كواحدةٍ من مشاكل اللاّجئين في العالم.

في كانون الأوّل/ديسمّبر 1968، سلّمت الجمعيّة العامّة بأن مشكلة اللاّجئين من عرب فلسطين نشأت عن حرمانهم من حقوقهم غير القابلة للتصرّف، بموجب ميثاق الأمم المتحدة، والإعلان العالمي لحقوق الإنسان. لذلك أنشأت الجمعيّة العامّة لجنة خاصّة، من ثلاثة أعضاء، للتحقيق في الممارسات الإسرائيلية التي تمسّ حقوق الإنسان لسكّان الأراضي المحتلّة.

ومنذ عام 1969، توالت قرارات الأمم المتحدة التي تعترف بالشعب الفلسطيني، وحقوقه المشروعة، بما فيها حقّه في تقرير المصير، وإقامة دولته المستقلّة.

في السّياق، اتسمت علاقات منظمة التحرير الفلسطينية مع السلطة الأردنية بالتوتّر، لأن الملك حسين لم يكن راضياً عن إنشاءالمنظمة. ففي عام 1966، هاجم الملك حسين المنظمة، ورئيسها، متّهماً إيّاه، بتمزيق وحدة البلاد؛ وتبادل الجانبان الحملات الإعلامية. وظلّ التوتر يتصاعد بينهما، بسبب العمليات الانتقامية الإسرائيلية من جهة، وتحدّيات رجال المقاومة لسلطة الدولة الأردنية، من جهةٍ أخرى[7].

ومع تراخي قبضة السلطة الأردنية بتأثير هزيمة حزيران/يونيو 1967، أمكن لفصائل فدائيةٍ فلسطينيةٍ عدّة أن تجد لها موطىء قدمٍ في الضفة الشرقية للأردن. وقد تعزّز وجود تلك الفصائل، بعد الانتصار الجزئي الذي تحقّق، بمساعدة الجيش الأردني، في "معركة الكرامة" (1968/3/21)؛ لكن، وما إن أخذ النظام الأردني يستردّ أنفاسه، حتى حاول الإجهاز على تلك الفصائل. وفي أعقاب الإجراءات التي اتخذتها القيادة الأردنية للتخلّص من الفدائيين الفلسطينيين في أعقاب مذابح جرش في تموز/يوليو 1971، إنتقل ما تبقّى من فصائل المقاومة إلى لبنان[8].

على الجانب المصري، نجحت القوّات المصرية في 6 تشرين الأوّل/أكتوبر 1973، في عبور قناة السويس، واسترداد جزءٍ من سيناء، من أيدي القوّات الإسرائيلية، وتحطّمت

---

[7] طاهر شاشي، مفاوضات التسوية النهائية والدولة الفلسطينية، بيروت، مركز دراسات الوحدة العربية، 1991، ص31، 32.

[8] عبد القادر ياسين، الحركة الوطنية الفلسطينية: المحطّات الرئيسية/الدروس المستفادة، ط1، القاهرة، دار الكلمة، 2000، ص51، 52.

أسطورة "الجيش الذي لا يُقهر". وأدّت إنجازات عام 1973 إلى تغيير مكانة الشرق الأوسط على الساحة الدولية، وبثّت الثقة في نفوس العرب، في حين بدأت المنظمة تتطلّع إلى انفتاح طريق التسوية السلمية مع "إسرائيل".

وفي كانون الأوّل/ديسّمبر 1973، عقِد مؤتمرٌ دوليٌ للسلام، برعاية الاتحاد السوفييتي والولايات المتحدة، تحت إشراف الأمم المتحدة. لكن مصر وسوريا شكّكتا في نوايا "إسرائيل". وبعد ثلاثة اجتماعات، فشل المؤتمر، وأُرجىء إلى أجلٍ غير مسمّى.

الاعتراف الدّولي بمنظمة التحرير

(1) عقد المجلس الوطني الفلسطيني دورته الثانية عشرة، في القاهرة، بين 1 و1974/6/9. وهي وإن كانت دورة عادية بالنسبة إلى المجلس الوطني، من حيث التوقيت، إلاّ أنها من أخطر الدّورات التي عقدها هذا المجلس، نظراً للظروف التي عقِدت فيها. فقد جاءت في أعقاب حدثٍ تاريخيٍ في حياة الأمّة العربية والشعب الفلسطيني، هو حرب أكتوبر 1973، حيث تمّ التشديد على أن منظمة التحرير هي الممثّل الشّرعي والوحيد للشعب الفلسطيني، وأنه لا يجوز لأيّة دولةٍ عربية، أو حاكمٍ عربي، التفاوض نيابة عن الشعب الفلسطيني، وممثّله الحقيقي الوحيد "منظمة التحرير الفلسطينية".

وقد اتّفق ممثّلو الشعب الفلسطيني على برنامجٍ سياسي، تعاهدوا على تطبيقه، نصّاً وروحاً، لمواجهة المرحلة المقبلة، وهو برنامج النّقاط العشر الذي سيصبح أساساً للبرامج المقبلة[9].

واقترح البرنامج المذكور: إنشاء سلطةٍ وطنيةٍ فلسطينية على أيّ جزءٍ محرّرٍ من الأراضي الفلسطينية المحتلّة، أو أيّ جزءٍ تنسحب منه إسرائيل!

(2) في أيلول/سبتمبر 1974، اتخذ مجلس جامعة الدول العربية قراره الدّاعي إلى: الموافقة على طلب إدراج قضية فلسطين بنداً مستقلاً في جدول أعمال الجمعيّة العامّة للأمم المتحدة، في دورتها 29، وأن تعمل الوفود العربية لدى الأمم المتحدة على دعوة منظمة التحرير الفلسطينية لعرض وجهة نظر الشعب الفلسطيني، أثناء بحث القضية الفلسطينية في الجمعيّة العامّة للأمم المتحدة.

---

[9] منظمة التحرير الفلسطينية، وثائق فلسطين: مائتان وثمانون وثيقة مختارة (1839-1987) م.ت.ف، دائرة الثقافة، 1987، ص 381، 382.

(3) في أيلول/سبتمبر 1974: إقترحت 56 دولة إدراج قضية فلسطين بنداً في جدول أعمال الجمعيّة العامّة، وأشارت إلى أن قضية فلسطين، وحالة الشعب الفلسطيني، ومصيره، لم تُعرض على الجمعيّة العامّة كبندٍ مستقل، منذ ما يزيد على 20 سنة. وقُبِل ذلك الاقتراح.

(4) في تشرين الأوّل/أكتوبر 1974: انعقد مؤتمر القمّة العربي، في الرّباط. وأصدر القادة العرب قرارهم، بتاريخ 28 تشرين الأوّل/أكتوبر 1974، بعد استماعهم لوجهة نظر الملك حسين، والذي أعلن قبوله للقرار الجماعي للقمّة وتعهّد بتنفيذه، بتعاونٍ كاملٍ مع المنظمة؛ وقضى القرار: "بالتأكيد على حقّ الشعب الفلسطيني في العودة إلى الوطن، وفي تقرير مصيره، وتأكيد حقّه في إقامة السلطة الوطنية المستقلّة، بقيادة منظمة التحرير الفلسطينية، بوصفها الممثّل الشّرعي الوحيد للشعب الفلسطيني، على أيّ أراضٍ فلسطينية يتمّ تحريرها، ودعم منظمة التحرير في ممارسة مسؤوليّاتها،على الصعيدين القومي والدولي، وفي إطار الالتزام العربي"[10].

(5) في 14 تشرين الثاني/نوفمبر 1974، اتخذت الجمعيّة العامّة للأمم المتحدة، في دورتها(29)، القرار رقم 3210، وهذا نصّه: "إن الجمعيّة العامّة، إذ ترى أن الشعب الفلسطيني هو الطّرف الأساسيّ المعنيّ بقضية فلسطين، تدعو منظمة التحرير الفلسطينية، الممثّلة للشعب الفلسطيني، إلى الاشتراك في مداولات الجمعيّة العامّة للأمم المتحدة، بشأن قضية فلسطين في جلساتها العامّة".

وقد تكلّم رئيس اللجنة التنفيذية لمنظمة التحرير الفلسطينية، ياسر عرفات، في الجمعيّة العامّة في 14 تشرين الثاني/نوفمبر 1974، عن الشعوب التي لم تنل استقلالها وحرّيتها، ضحيّة للعدوان والقهر والبطش، وذلك باسم كلّ حركات التحرّر الوطني المناضلة ضدّ العنصرية والاستعمار.

لقد أعاد عرفات جذور المشكلة الفلسطينية إلى أواخر القرن التاسع عشر، أو بكلماتٍ أخرى، إلى ذلك العهد الذي كان يسمّى "عصر الاستعمار والاستيطان وبداية الانتقال إلى عصر الإمبريالية"، حيث بدأ التخطيط الصهيوني-الاستعماري لغزو أرض فلسطين بمهاجرين من يهود أوروبا، كما كان الحال بالنسبة للغزو الاستيطاني لأفريقيا. وأكّد "أن أساس المشكلة

---

[10] طه الفرنواني، الصراع العربي - الإسرائيلي في ضمير دبلوماسي مصري، القاهرة، دار المستقبل العربي، 1994، ص 106.

ليس خلافاً دينياً، أو قومياً، بين دينين أو قوميّتين، وليس نزاعاً على حدودٍ بين دول متجاورة. إنه قضيّة شعبٍ اغتصِب وطنه وشرّد من أرضه، لتعيش أغلبيّته في المناطق والخيام[11]. وأضاف: إن منظمة التحرير الفلسطينية هي الممثّل الشّرعي الوحيد للشعب الفلسطيني. هي بهذه الصّفة المعبّر عن رغبات وأماني هذا الشعب؛ وهي بهذه الصّفة تنقل إليكم كلّ الرّغبات والأماني، وتحمّلكم مسئوولية تاريخية كبيرة تجاه قضيتنا العادلة. إننا عندما نتحدّث عن آمالنا المشتركة من أجل فلسطين الغد، فنحن نشمل في تطلّعاتنا كلّ الذين يعيشون الآن في فلسطين، ويقبلون العيش معنا في سلام، ودون تمييز، على أرض فلسطين".

وناشد رئيس المنظمة الدّول الأعضاء في الجمعيّة العموميّة للأمم المتحدة بقوله: "كما أتوجّه إليكم بأن تمكّنوا شعبنا من إقامة سلطته الوطنية المستقلّة، وتأسيس كيانه الوطني على أرضه"؛ منهياً خطابه بتحذير: "لقد جئتكم بغصن الزيتون مع بندقية قائد، فلا تسقِطوا الغصن الأخضر من يدي. سيادة الرئيس، الحرب تندلع من فلسطين، والسّلم يبدأ في فلسطين"[12]. وبعد استماع الجمعيّة العامّة إلى بيان عرفات، أصدرت عدّة قراراتٍ عبّرت فيها عن قلقها العميق لعدم التوصّل إلى تسويةٍ سلميةٍ لمشكلة فلسطين، التي تهدّد السلام والأمن الدوليين.

وسرعان ما أصدرت الجمعيّة العموميّة القرار رقم (3236)، في 1974/11/22، وأهمّ ما تضمّنه:

(1) تؤكّد جميع الحقوق الثّابتة للشعب الفلسطيني، بما في ذلك حقّ تقرير المصير، وحقّ الاستقلال الوطني والسيادة، وعودة اللاّجئين، وتعويضهم.

(2) تناشد كلّ الدّول والمنظمات الدولية تقديم دعمها إلى الشعب الفلسطيني، في كفاحه لاستعادة حقوقه.

(3) تطلب من الأمين العام للأمم المتحدة إقامة اتصالاتٍ مع منظمة التحرير الفلسطينية، حول كلّ المسائل المتعلّقة بقضيّة فلسطين.

(4) تقرّر إدراج البند المعنون "مسألة فلسطين" في جدول الأعمال المؤقّت للدّورة الثلاثين[13].

---

[11] الوثائق العربية 1974: بيروت، الجامعة الأمريكية، مكتبة يافت التّذكارية، ص676، 677.

[12] منظمة التحرير الفلسطينية، وثائق فلسطين: مئتان وثمانون وثيقة مختارة (1839-1987)، م.ت.ف، دائرة الثقافة، 1987.

[13] الوثائق العربية 1974: بيروت، الجامعة الأمريكية، مكتبة يافت التّذكارية، د.ت.

وعن الدّورة نفسها، صدر أيضاً القرار 3237 (الدّورة 29) في 1974/11/22، وتضمّن:

"إن الجمعيّة العامّة، تلاحظ أن كلاً من المؤتمر الدبلوماسي المعني بإعادة تأكيد القانون الإنساني الدولي السّاري على المنازعات المسلّحة، وانتمائه، ومؤتمر السكّان العالمي، والمؤتمر الغذائي العالمي، قد دعا فعلاً منظمة التحرير الفلسطينية إلى الاشتراك في مداولاته. وإذ تلاحظ، أيضاً، أن مؤتمر الأمم المتحدة الثّالث لقانون البحار قد دعا منظمة التحرير الفلسطينية إلى الاشتراك في مداولاته بصفة مراقب:

(1) تدعو منظمة التحرير الفلسطينية إلى الاشتراك في دورات الجمعيّة العامّة، وفي أعمالها بصفة مراقب.

(2) وتدعو منظمة التحرير الفلسطينية إلى الاشتراك في دورات كلّ المؤتمرات الدّولية التي تُعقد برعاية الجمعيّة العامّة وفي أعمالها بصفة مراقب.

(3) تعتبر أن من حقّ منظمة التحرير الفلسطينية الاشتراك بصفة مراقب، في دورات، وفي أعمال كلّ المؤتمرات الدولية، التي تُعقد برعاية هيئات الأمم المتحدة الأخرى.

(4) وترجو الأمين العام أن يتّخذ الخطوات اللاّزمة لتنفيذ هذا القرار[14].

كما أصدرت منظمة الأمم المتحدة للتربية والعلوم والثقافة (اليونسكو) عدّة قراراتٍ في مؤتمرها العامّ حول تمثيل منظمة التحرير. وهذه القرارات هي:

(1) قرار رقم 18م/6.33، في 25 تشرين الأوّل/أكتوبر 1974، ويقضي بمنح جامعة الدول العربية المعونة من أجل المساهمة في النشاطات التي تهمّ منظمة التحرير الفلسطينية.

(2) قراررقم 18م/17/3، في 25 تشرين الأوّل/أكتوبر 1974، وتضمّن قبول منظمة التحرير الفلسطينية عضواً مراقباً في منظمة " اليونسكو".

(3) قرار رقم 18م /18.2، في 25 تشرين الأوّل/أكتوبر 1974، وتضمّن ضرورة دعوة منظمة التحرير الفلسطينية إلى اجتماعات اليونسكو.

ثمّ تتابعت قرارات الأمم المتحدة بعد قرارات عام 1974؛ ولعلّ أهمها:

---

[14] فلسطين: إعلان الدولة وقرارات الأمم المتحدة، ط1، قرطاج، منشورات وفا، مطبعة تونس، 1989، ص88.

- تتعامل مؤسّسات الأمم المتحدة كافّة مع منظمة التحرير الفلسطينية باعتبارها الممثّل الشرعي والوحيد للشعب الفلسطيني.
- في 1975/11/10، أصدرت الجمعيّة العامّة للأمم المتحدة قرارها رقم 3375، وتضمّن "دعوة منظمة التحرير الفلسطينية، كممثّلٍ للشعب الفلسطيني، للاشتراك في جميع الجهود والمحادثات والمؤتمرات التي تُعقد بشأن الشرق الأوسط، تحت رعاية الأمم المتحدة".
- في 1975/11/10، أصدرت الجمعيّة العامّة قرارها رقم 3376، الذي يدعو لجنة ممارسة الشعب الفلسطيني لحقوقه غير القابلة للتصرّف إلى القبول بمنظمة التحرير، وأن تتلقّى منها أيّة أفكارٍ أو مقترحاتٍ تنظر فيها.
- في أيار/مايو 1975، أصدر المجلس التنفيذي لليونسكو القرار رقم 97م ت 4.1.1، الذي يقضي بدعوة منظمة التحرير الفلسطينية إلى الاشتراك في المؤتمر الدّولي للوزراء وكبار الموظّفين المسؤولين عن التربية البدنيّة والرياضية الذي سيُعقد عام 1976.

قرّرت منظمة الصّحة العالمية بموجب قرارها رقم ح ص ع 28- 35 ألف، في 1975/5/18- دعوة الأمين العام للأمم المتحدة أن يتعاون مع منظمة التحرير الفلسطينية، بشأن المساعدة المطلوبة للشعب الفلسطيني.

واتخذ المجلس الاقتصادي والاجتماعي قرار رقم 2.26، في 4 آب/أغسطس 1976، والقاضي بتقديم مساعدة الشعب الفلسطيني.

قرار رقم 2089، في 22 تموز/يوليو 1977، القاضي بقبول منظمة التحرير الفلسطينية عضواً كاملاً في اللجنة الاقتصادية لغربي آسيا.

قرارات الأمم المتحدة حول الاعتداءات الإسرائيلية

منذ أواخر سنة 1971، شنّت "إسرائيل" إعتداءاتٍ عسكرية واسعة على جنوب لبنان، في حزيران/يونيو 1972 وفي أيلول/سبتمبر1972، واعتداء ثالثاً على شمال لبنان في شباط/فبراير 1973. كما أدّى قيام فريقٍ من الكوماندوس الإسرائيلي، باغتيال عددٍ من القادة الفلسطينيين، من ضمن أسبابٍ أخرى، إلى اندلاع الحرب الأهلية في لبنان عام 1975، والتي تورّطت فيها منظمة التحرير بشكل مباشر.

وفي آذار/مارس 1978، قامت "إسرائيل" بالاعتداء على جنوب لبنان رداً على قيام

فدائيين فلسطينيين بشنّ غارةٍ داخل فلسطين المحتلة. ودعا مجلس الأمن "إسرائيل" إلى سحب قوّاتها فوراً؛ وهي انسحبت، لكنها سلّمت منطقة الحدود إلى ميليشياتٍ مواليةٍ لها؛ فظلّ جنوب لبنان موضعاً لتبادل إطلاق النار بين القوّات الإسرائيلية والميليشات التابعة لها، وبين عناصر مسلّحةٍ من منظمة التحرير الفلسطينية والحركة الوطنية اللبنانية. وتدخّلت الأمم المتحدة والولايات المتحدة لوقف إطلاق النار، حيث ساد الهدوء منذ تموز/يوليو 1981 حتى أيّار/مايو 1982.

في أيّار/مايو 1982، وعلى إثر هجومٍ مشبوهٍ على دبلوماسيين إسرائيليين في لندن وباريس، شنّت "إسرائيل" غاراتٍ جوّية على أهدافٍ لمنظمة التحرير الفلسطينية في لبنان، حيث نشب قتالٌ عنيفٌ بين الطرفين.

في 5 حزيران/يونيو 82، دعا مجلس الأمن إلى وقف جميع الأنشطة العسكرية فوراً عبر الحدود الإسرائيلية–اللبنانية. فأكدت منظمة التحرير الفلسطينية، من جديد، إلتزامها بوقف جميع العمليات العسكرية عبر الحدود، فيما أبلغت "إسرائيل" الأمين العام بأن قرار المجلس سيُعرض على مجلس الوزراء الإسرائيلي. وفي اليوم التالي، 6 حزيران/يونيو، غزت القوّات الإسرائيلية لبنان، واجتاحت أو التفّت حول مواقع قوّة الأمم المتحدة المؤقّتة في الجنوب. وقد وصلت القوّات الإسرائيلية، فيما بعد، إلى بيروت، وطوّقتها قبل أن تحتلّها، غدراً، بمجرّد انسحاب المقاومة الفلسطينية منها، حيث نفّذت مع بعض عناصر ميليشيا حزب الكتائب "مذبحة صبرا وشاتيلا" (1982/9/15)[15].

وقد طلب مجلس الأمن الدولي، الذي استمرّ في عقد جلساته خلال أشهر حزيران/يونيو وتموز/يوليو وآب/أغسطس 1982، من "إسرائيل" رفع حصارها عن بيروت حتى يمكن تزويد المدنيين بالإمدادات، وأذِن بتوزيع مراقبين عسكريين تابعين للأمم المتحدة باسم "فريق المراقبين في بيروت"، لمراقبة الأوضاع في المدينة، وحولها[16].

جرى إرسال قوّاتٍ متعدّدة الجنسيات إلى لبنان بناءً على طلب الحكومة اللبنانية للمساعدة في جلاء القوّات الفلسطينية عن بيروت. وهذا ما تمّ في أيلول/سبتمبر 1982، حيث انتقلت القيادة الفلسطينية إلى تونس، وتفرّقت قوّات جيش التحرير الفلسطيني في بلدانٍ عربيةٍ عدّة.

[15] الأمم المتحدة، الأمم المتحدة وقضية فلسطين، 1995، ص12211.
[16] المرجع السابق، ص12.

في العام نفسه، بدأت منظمة التحرير الفلسطينية مسيرة المفاوضات (المذلّة) تحت إشراف الدول العربية والأمم المتحدة من أجل التوصّل إلى تسويةٍ سلميةٍ مع "إسرائيل".

وفي 9 أيلول 1982، تبنّت منظمة التحرير مع عدّة دولٍ عربيــة، فــي مدينــة (فــاس) المغربية، ما سمّي في ذلك الوقت بمبادرة الملك فهد، أو خطّة "فاس" للسلام. قد ذكرت تلــك المبادرة بوضوح أن "مجلس الأمن يضمن السلام بين كلّ الدول في المنطقة، بما فيها دولــة إسرائيل"؛ لكنّها دعت جلاء إلى انسحاب "إسرائيل" من الأراضي التي احتلّت عام 1967، بما فيها القدس الشرقية، وإزالة المستوطنات الصهيونية اليهودية من الضفة الغربية وقطاع غزة، وإقامة دولةٍ فلسطينيةٍ مستقلّةٍ فوق هذه الأراضي، تكون القدس الشرقية عاصمتها، مع عــودة لاجئي 1948 إلى وطنهم. وقد صادق المجلس الوطني الفلسطيني على خطّة فاس في دورته السادسة عشر التي عقِدت بالجزائر في شباط 1983[17].

في الإطار عينه، انعقد المؤتمر الدّولي لقضية فلسطين في مكتب الأمم المتحدة في جنيف، في الفترة من 29 آب/أغسطس إلى 7 أيلول/سبتمبر 1983. وحضر المــؤتمر ممثّلــو 137 دولةٍ ومنظمة التحرير الفلسطينية، لكنّه لم يلق تأييد جميع الأطراف، بينما عارضت "إسرائيل" والولايات المتحدة عقده.

وبسبب الجمود الذي ساد مساعي "السلام"، إتفق الملك الأردني حسين مع زعماء منظمــة التحرير الفلسطينية، بأن تكون مشاركتهما في المؤتمر الدّولي تحت إشراف الولايات المتحدة، من خلال وفدٍ أردني-فلسطيني مشترك، وأن تنضمّ الدولة الفلسطينية، بعد اســتقلالها، إلــى الأردن في اتحادٍ كونفيدرالي. غير أن الخلاف نشب بين الجانبين لاحقاً، وألغِي اتفاق عمّان!

الإعلان الدّولي حول قيام دولة فلسطين

إزاء تمادي السلطات الإسرائيلية في إجراءاتها التعسّفية، أخذ السّخط الشعبي الفلــسطيني يتصاعد، حتى واتته شرارة استشهاد ثمانية عمّالٍ عرب فلسطينيين قرب حاجز إيريــز فــي قطاع غزة (1987/12/8). ففي أعقاب تلك المجزرة، هبّ الفلسطينيون في الضفة الغربيــة والقطاع ضدّ قوّات الاحتلال الإسرائيلي، حيث نبّهت هذه الانتفاضة العالم، وفقاً للتقارير التي قدّمت للأمم المتحدة. فقد أكّدت التقارير استخدام الذخيرة الحيّة ضدّ المتظاهرين وسقوط أكثر

[17] بكر عبد المنعم، دولة فلسطين: مؤتمر السلام من مدريد إلى أوسلو، ط1، القاهرة، دار الشروق، 1994، ص23.

من 1000 فلسطيني وإصابة عشرات الألوف، واعتقال آلاف الفلسطينيين. كما لجأت سلطات الاحتلال إلى أساليب الانتقام الجماعيّ، من تدمير البيوت وحظر التجوال، وإغلاق المدارس، إلى إتلاف المحاصيل الزراعية.

وقد ردّ مجلس الأمن والجمعيّة العامّة والأمين العام للأمم المتحدة على التدابير التي اتخذتها سلطات الاحتلال ضدّ جماهير الانتفاضة بالإعراب عن القلق العميق لما يجري. ومنذ الأيّام الأولى للانتفاضة، بدءاً بقرار مجلس الأمن 655 في كانون الأوّل/ديسمبر 1987، وجّه اهتمامٌ خاصٌ لمسألة كفالة سلامة وحماية الفلسطينيين في الأراضي المحتلة وفقاً لاتفاقيّة جنيف الرّابعة المتعلّقة بحماية المدنيين وقت الحرب[18].

إزاء التعاطف العربي والإسلامي والدولي مع الانتفاضة الشعبية الفلسطينية، لجأت الإدارة الأمريكية إلى محاولة احتواء هذه الانتفاضة. وقام وزير الخارجية الأمريكية "جورج شولتز" بزيارة الأراضي المحتلة، في محاولةٍ لإيجاد قيادةٍ بديلةٍ لمنظمة التحرير من بين أهالي الضفة والقطاع. أمّا منظمة التحرير، فقد تمسّكت بأنها الممثّل الشّرعي الوحيد للشعب الفلسطيني، وأكدت هي والشخصيات التي التقى بها شولتز على رفض المحاولات الأمريكية لخلق قيادةٍ بديلة[19].

وهكذا بدأ الحوار بين الولايات المتحدة والمنظمة في تونس. لكنّه ما لبث أن توقّف نتيجة لإحدى العمليات الفدائية التي رفضت المنظمة إدانتها وفصْل من ارتكبها*.

في 15 نوفمبر/تشرين الثاني 1988، أصدر المجلس الوطني الفلسطيني إعلان استقلال دولة فلسطين، واقترح قيام دولتين، معرِباً عن استعداده للتفاوض دون شروطٍ مسبقة. كما دعا إلى عقد مؤتمرٍ دوليٍ في إطار الأمم المتحدة، بحضور كلّ الأطراف لتسوية الصراع العربي- الإسرائيلي، وفقاً لقراري مجلس الأمن 242 و338. وأعلن المجلس استقلال الدولة الفلسطينية على أساس حقّ تقرير المصير والشّرعية الدولية، المتمثّلة في قرار التقسيم رقم (181)، الذي اعترفت به أكثر من مائة دولة. وكلّف المجلس الوطني اللجنة التنفيذية لمنظمة

---

[18] الأمم المتحدة، الأمم المتحدة وقضية فلسطين، 1995، ص17.

[19] طاهر شاشي، مرجع سبق ذكره، ص37.

* ذكرت الإدارة الأمريكية، أن منفذي هذه العملية ينتمون إلى "جبهة التحرير الفلسطينية" التي كان يتزعّمها محمّد عبّاس، المعروف بـ"أبو العبّاس" (المسؤول عن خطف السفينة الإيطالية أشيلي لاورو).

التحرير بصلاحيّات ومسؤوليات الحكومة المؤقّتة، لحين إعلان تشكيل الحكومة. وكانت الأردن انفصلت عن الضفة الغربية بقطع جميع الروابط القانونية والإدارية بها، في 31 تموز/يوليو 1988.

من جهتها، رفضت الإدارة الأمريكية دخول ياسر عرفات نيويورك لحضور جلسات الجمعيّة العموميّة للأمم المتحدة، للمرّة الثانية. وبناءً على ذلك، وافق ممثّلو 154 دولة على عقد جلسةٍ خاصّةٍ لمناقشة القضية الفلسطينية، في جنيف، كي يحضرها عرفات.

وقد أكد عرفات في خطابه أمام هذه الجمعيّة العامّة على أنه:

لا بدّ أن تشارك وتضع الأمم المتحدة حدّاً للمآسي التي تتعرّض لها البشرية، وأن ترسي قواعد الحقّ والعدل والسلام والحرّية للجميع.

كما دعا عرفات المنظمة الدولية للوقوف بجانب قرار المجلس الوطني الفلسطيني - الذي أعلن قيام دولة فلسطين، مذكّراً بأن دور الأمم المتحدة والأعضاء الدّائمين في مجلس الأمن وكلّ الكتل والهيئات الدولية، حيويٌ وهامٌ في هذه المرحلة، من أجل تحقيق السلام الدائم في منطقة الشرق الأوسط.

كما اعترف عرفات أيضاً "بحقّ جميع الأطراف المعنيّة بالصراع في الشرق الأوسط في العيش بأمنٍ وسلام"، بما فيها دولة فلسطين، ودولة "إسرائيل" والدول المجاورة الأخرى، بموجب قرار مجلس الأمن 242 (1967)[20]!

وفي 15 كانون الأوّل/ديسمبر 1988، أصدرت الجمعيّة العامّة قرارها رقم 177/43، الذي اعترفت فيه بإعلان دولة فلسطين، الصّادر عن المجلس الوطني الفلسطيني. وأعادت الجمعيّة تأكيد الحاجة إلى تمكين الشعب الفلسطيني من ممارسة سيادته على أرضه المحتلّة منذ عام 1967، كما قرّرت استخدام إسم "فلسطين" بدلاً من "منظمة التحرير الفلسطينية" في منظومة الأمم المتحدة، وذلك دون الإضرار بمركز "المراقب" الممنوح لمنظمة التحرير الفلسطينية، ومهامها ضمن هذه المنظومة.

في 1989/3/30، انتخِب ياسر عرفات رئيساً "بالإجماع" لدولة فلسطين. إلاّ أنه نتيجة لانهيار الاتحاد السوفياتي، وانتهاء الحرب الباردة، واندلاع حرب الخليج الثانية (1990 –

[20] الأمم المتحدة، الأمم المتحدة وقضية فلسطين، 2003، 43.

1991)، وتداعياتها، لم تتجسّد مرحلة تمخّض الدولة على أرض الواقع. وحين أخرجت قوّات التحالف الدولي، القوّات العراقية من الكويت، أراد الرئيس الأميركي السابق، "بوش الأب"، أن يعيد ترتيب المنطقة، وإنهاء الصراع العربي–الإسرائيلي، عبر دعوة أطراف الصراع إلى مؤتمر مدريد للتسوية. وهنا برزت مشكلة تمثيل الوفد الفلسطيني، بسبب رفض كلٍ من الولايات المتحدة الأميركية، ودولة الاحتلال، الاعتراف بمنظمة التحرير، والسّماح لها بحضور المؤتمر كممثّلةٍ عن الشعب الفلسطيني. لذلك، شاركت المنظمة، وراء قناع الوفد الأردني، في مداولات المؤتمر، والإشراف على وفدٍ لا يضمّ أيّ أعضاء رسميين من المنظمة. وقد "نجحت" المنظمة في إثبات وجودها، مع إشرافها المباشر على المفاوضات "الفلسطينية–الإسرائيلية"، والتي تواصلت في واشنطن عقب الجلسة الافتتاحيّة لمؤتمر مدريد.

ويمكن القول إن مؤتمر مدريد، الذي عقِد في (1991/10/30)، هو الذي افتتح "رسمياً" المفاوضات الفلسطينية مع الكيان الصهيوني، التي استمرّت في النرويج، سّراً حتى أغسطس/آب 1993، والذي انبثق عنها "إعلان مبادئ"، بشأن ترتيبات حكمٍ ذاتيٍ مؤقّت، في 13 سبتمبر/أيلول 1993. وتبادلت قبلها منظمة التحرير الفلسطينية، رسائل الاعتراف المتبادل بينها وبين إسرائيل؛ وقد أعربت الجمعيّة العامّة للأمم المتحدة، في دورتها المنعقِدة في 14 ديسمبر/كانون الأوّل 1993، بعنوان "تسوية قضية فلسطين بالوسائل السلمية"، عن تأييدها لإعلان المبادئ، مع تأكيد مسؤولية الأمم المتحدة الملزِمة إزاء قضية فلسطين، حتى يتمّ التوصّل إلى حلٍ للقضية بجميع جوانبها[21].

في عام 1994، اختار رئيس منظمة التحرير ياسر عرفات، 19 عضواً، وشكّل منهم الوفد الفلسطيني، لترتيب الأمور الإدارية المتعلّقة بالحكم الذّاتي في الضفة والقطاع. وفي 28 سبتمبر/أيلول 1995، تمّ توقيع الاتفاق المؤقّت، بشأن الضفة الغربية، وقطاع غزة، الذي سمّي باتفاق أوسلو الثاني؛ وجرى فيه توسعِة سلطات الحكم الذّاتي، في بعض المناطق المحتلّة، عدا القدس الشرقية، مع تقسيم الضفة الغربية إلى ثلاث مناطق، تخضع كلٌ منها إلى درجاتٍ متفاوتةٍ من المسؤولية الإسرائيلية والفلسطينية. وقد أعربت الجمعيّة العامّة للأمم المتحدة عن دعمها لما تحقّق، حتى ذلك الوقت، من "إنجازاتٍ في عملية السلام"، في القرار

[21] أنظر قرار الجمعية العامة رقم A/RES/48/58.

الصّادر في 12 ديسمبر/كانون الأوّل 1996[22]. في 16 ديسمبر/كانون الأول 1997، أصدرت الجمعيّة العامّة القرار (170)، بشأن تقديم المساعدة إلى الشعب الفلسطيني، نتيجة الظّروف المأساوية التي يعيشها في ظلّ الاحتلال. وحثّت الدول الأعضاء، والمؤسّسات المالية الدّولية التابعة للأمم المتحدة، والمنظّمات الدولية الحكومية وغير الحكومية، على المساعدة في تنمية الضفة الغربية وقطاع غزة، بالتعاون الوثيق مع منظمة التحرير، والمؤسّسات الرّسمية التابعة لها.

ويتّضح هنا، أن آخر اتفاقيّةٍ عقدتها المنظمة هي اتفاقيّة "إعلان المبادئ"، أو "غزة – أريحا أوّلاً" عام 1994. وبعد كلّ الاتفاقيات التي أبرمتها المنظمة، منذ "اتفاق طابا" (1995)، صار الحديث عن مرجعيّة منظمة التحرير، لكن المنحصرة في صلاحيّات مؤسّسات سلطة الحكم الذّاتي؛ وأصبحت الهيئة الدولية، الممثّلة في الأمم المتحدة، مجرّد ديكورٍ سلبي، يجمّل القرارات التي تمليها كلٌّ من واشنطن و"إسرائيل". كما أن منظمة التحرير أدارت المفاوضات مع "إسرائيل"، على أساس القرارين (338/242)، واللّذان لا يتطرّقان إلى الحقوق الفلسطينية الثّابتة؛ واستبعِدت الأمم المتحدة، من إطار المفاوضات، حتى لا يتمّ الاستناد إلى قراراتها التي تتعلّق بحقوق الشعب الفلسطيني، وخاصّة القراران 194، 181، واتفاقيّات جنيف، خاصّة الثّالثة والرّابعة (1949).

هذا المسار أوصل إلى ما حدث في مفاوضات كامب ديفيد الثانية، في صيف 2000، والتي سمّيت بمفاوضات الوضع النهائي، والتي أقرّها رئيس الوزراء الإسرائيلي، آنذاك، إيهود باراك، وأيّده الرئيس الأميركي، بيل كلينتون، حينها. وقد عمد فيها الأخير إلى لوم عرفات لتعنّته والقيادة الفلسطينية علناً، وهُدِّد عرفات بنقل السفارة الأميركية، بشكلٍ غير مشروع، من القدس إلى تل أبيب؛ وهذا ما ظلّ عرفات يرفضه، إلى أن اقتحم آرييل شارون المسجد الأقصى في (2000/9/28)، فاشتعلت الانتفاضة الثانية، التي أصدر مجلس الأمن بشأنها القرار رقم 1322، وفيه شعور "بالأسف الشّديد لما حدث في ساحة المسجد الأقصى، وما تبعه من عنفٍ هناك"[23]!

---

[22] أنظر القرار رقم A/RES/51/26.

[23] أنظر فرانسيس بويل: فلسطين، الفلسطينيون والقانون الدولي، ط1، القاهرة، مكتبة الشّروق الدولية، 2004، ص 181 – 184.

ونذكر في الختام بأن تشكيل دائرة المفاوضات في منظمة التحرير الفلسطينية، استغرق مدّة طويلة. وقدّمت إليها منحٌ كثيرة، من دولٍ عديدة، لتطوير "الخبرات" القانونية في عملية التفاوض، ما جعلها من أبرز نقاط الضعف التي حكمت المفاوض الفلسطيني، خاصّة بعد خروجه من إطار الهيئة الدولية المتمثّلة في الجمعيّة العامّة للأمم المتحدة، والتي كان يمكن أن تعطيه قوّة دفعٍ كبيرة، من خلال قراراتها كما حدث فيما سبق.

غنيٌ عن القول، أنه بعد دخول القيادة المتنفّذة في منظمة التحرير إلى غزة في (1994/7/4)، عمدت تلك القيادة إلى تهميش منظمة التحرير لحساب سلطة الحكم الإداري الذّاتي المحدود، ما سحب إسم ودور المنظمة من التداول في المحافل الدّولية، وفي مقدّمتها هيئة الأمم المتحدة!

الفصل الرابع

منظمة التحرير والاتحاد السوفييتي (السابق)

نهى منصور

لعلّ من أهمّ الصّعوبات التي تواجه الباحث في القضية الفلسطينية، تحليل سياسة الاتحاد السوفييتي تجاه منظمة التحرير الفلسطينية، منذ قيامها، صيف عام 1964، حتى انفراط عقد هذا الاتحاد، مع نهاية عام 1991.

وقد تذبذبت هذه السياسة، من حينٍ لآخر، بداية من تجاهل الاتحاد السوفييتي قيام المنظمة، إلى فتح قناة اتصالٍ غير رسميةٍ مع المنظمة، طوّرها إلى اتصالٍ رسمي، قبل أن يسمح بفتح مكتب للمنظمة في موسكو، عام 1974، ليرفع مرتبة المكتب إلى درجةٍ دبلوماسية، فسفارة؛ ثمّ عادت العلاقات بين موسكو ومنظمة التحرير إلى الفتور؛ فيما عجزت الأولى عن التدخّل في قضايا مسَّت المنظمة. ووراء هذا التذبذب في مواقف الاتحاد السوفييتي أسبابٌ عديدة، منها: مصالحه مع الدول الكبرى، القضاء على فكرة مدّ نفوذ دولةٍ أخرى في الشرق الأوسط، مثل الصين أو الولايات المتحدة الأمريكية، أو أن المكاسب المحتملة ستكون محدودة جداً قياساً لحساب المخاطر.

أوّلاً: خلفيّة تاريخية

لم ينكِر السوفيات وجود أمّةٍ يهوديةٍ فحسب، بل إنهم عادَوا الصهيونية، أيضاً، على خطى زعيمهم مؤسّس الاتحاد السوفييتي، لينين، الذي اعتبر الصهيونية فكرة رجعيّة. فضلاً عن بقاء المسؤولين السوفييت على موقفهم المنادي بمنح فلسطين استقلالها، وإقامة دولةٍ ديمقراطيةٍ فيها[1]. على أن المفاجأة جاءت حين اقترحت غالبيّة أعضاء لجنة الأمم المتحدة الموفدة إلى فلسطين، خريف 1947، تقسيم فلسطين، وأعطى السوفييت صوتهم للتقسيم[2].

---

[1] لمزيدٍ من التفاصيل، أنظر:
الجماهير (القاهرة، 1946/10/19) صوت الأمّة (القاهرة) 10/4/28، 11، 1947/5/12، أوردها عبد القادر ياسين: السوفييت وحركة التحرّر الوطني، رؤية (غزة)، عدد (24)، السنة الثانية، تشرين الأوّل/أكتوبر 2003، ص 176، 183.

[2] محمّد كمال يحيى: السوفييت والقضية الفلسطينية (1948 – 1967)، القاهرة، دار الطّباعة العربي للطبع والنشر والتوزيع، 1968، ط.1، ص 29 – 46.

في 1929/1/11، أعلنت الحكومة السوفييتية عن عزمها تأسيس جمهوريةٍ خاصّةٍ باليهود في الاتحاد السوفييتي، على أن هذا المشروع أخفق.

أمّا بالنسبة للهجرة اليهودية من الاتحاد السوفييتي إلى فلسطين، فثمّة ضغوط قويّة تعرّض لها الاتحاد السوفييتي، في مقدّمتها الضّغط الدعائي الصهيوني، وخاصّة في غرب أوروبا والولايات المتحدة الأمريكية، بينما حرص السوفييت على ترطيب علاقاتهم بهذه الدول، فضلاً عن الضّغط الداخلي الذي مارسه الصهاينة؛ ناهيك عن إشهار سلاح حقوق الإنسان في السّفر والتنقّل، والهجرة، ما أفضى إلى سماح الاتحاد السوفييتي بهجرةٍ يهوديةٍ محدّدة، ومقنّنة، فاستُثنِي المدرّبون عسكرياً، وفرِضت ضريبة باهظة على الرّاغب في الهجرة[3].

كانت النظرة السوفييتية إلى القضية الفلسطينية باعتبارها مجرّد قضية لاجئين، دون الاعتراف بحقوق هؤلاء اللاّجئين الوطنية[4]. لقد تمّ تعديل هذا الموقف، بشكلٍ تدريجي؛ واستمرّ ذلك، حتى قام الرئيس جمال عبد الناصر بزيارةٍ إلى موسكو في نيسان/إبريل 1968، حيث قبل الاتحاد السوفييتي بأن يتضمّن البيان المشترك عبارة "الحقوق المشروعة لعرب فلسطين". وكانت هذه المرّة الأولى التي كشف فيها الاتحاد السوفييتي عن مثل هذا الفهم للمسألة الفلسطينية، في بيانٍ رسميٍ رفيع المستوى[5].

ثانياً: مرحلة التجاهل

أثناء زيارةٍ للزعيم السوفييتي، نيكيتا خروتشوف، عام 1964، إلى المنطقة، إعترف بالحقوق المشروعة والثّابتة للشعب الفلسطيني[6]. ومع ذلك، كان اهتمام الاتحاد السوفييتي بالمشكلة مركّزاً على كارثة اللاّجئين، أكثر من تركيزه على مطالب الحركة الوطنية التحرّرية الفلسطينية؛ فلم يعترف الاتحاد السوفييتي بها، كما لم يعترف بحركة الكفاح المسلّح التي بدأت تقودها "فتح"، منذ كانون الثاني/يناير 1965. وعندما تشكّلت منظمة التحرير الفلسطينية، صيف 1964، اتخذ الاتحاد السوفييتي موقفاً محايداً إزاءها، وكأنّ الأمر لا يعنيه في قليلٍ أو

---

[3] نوفوستي: هجرة اليهود السوفيت، نشرة خاصّة، مايو/ أيار، ص 1973.

[4] الموسوعة الفلسطينية: القسم العام، المجلّد الأول، دمشق، 1984، ط1، ص 54.

[5] د. هاشم بهبهاني: الاتحاد السوفيتي والقومية العربية (1917 – 1966)، ترجمة عفيف الرزاز، بيروت، مؤسسة الأبحاث العربية، 1989، ط1، ص 183 – 185.

[6] د. محمّد عزيز شكري، الإتحاد السوفييتي والقضية الفلسطينية، الموسوعة الفلسطينية، القسم الثاني، المجلّد السادس، بيروت 1990، ص 39.

كثير، الأمر الذي دفع أحمد الشقيري، رئيس المنظمة الوليدة، إلى التصريح بأن مبادرته للتقرّب من موسكو قد تمّ صدّها، ممّا لم يترك لديه خياراً آخر، غير الالتفات إلى الصين، التي استجابت له بشكل إيجابيٍ وعملي[7]. في أيار/مايو 1965، أعلن الشقيري أن منظمة التحرير أسّست "جيش التحرير الفلسطيني"، البُنية العسكرية للمنظمة. ولم يقدّم الاتحاد السوفييتي أيّة مساعدةٍ عسكرية، لأسبابٍ عدّة، لعلّ في مقدمتها[8]:

1-إرتباط الاتحاد السوفييتي بعلاقاتٍ دبلوماسيةٍ مع "إسرائيل".

2- إتّسام المنظمة بطابع حركةٍ قوميّة، غير يسارية.

وفي أيار/مايو 1966، وصل رئيس الوزراء السوفييتي، كوسيغين، إلى القاهرة، في زيارةٍ رسمية، واجتمع برئيس منظمة التحرير الفلسطينية، الشقيري، حيث وصفت محادثاتهما بأنها هامّة. وطلب الشقيري في هذا الاجتماع إنهاء الاتحاد السوفييتي علاقاته الدبلوماسية مع "إسرائيل"، ووضع حدٍ للهجرة اليهودية السوفييتية إلى فلسطين[9].

إلى ما بعد حرب حزيران/يونيو 1967، ظلّت اتصالات ياسر عرفات بالاتحاد السوفييتي سرّية. ولم تحدث نقطة تحوّلٍ في الموقف السوفييتي إلاّ في منتصف عام 1968، للأسباب التالية[10]:

1- تقارب مصر، وتعاونها مع العمود الفقري لمنظمة التحرير الفلسطينية، حركة "فتح".

2- المساعدة التي قدّمتها الصين إلى المنظمة، ما جعل الاتحاد السوفييتي يقبل التحدّي، ويدخل في منافسةٍ مع الصين تجاه المنظمة.

3- استقالة الشقيري من رئاسة المنظمة، وهو الذي تعاون مع الصين.

4- مساندة الولايات المتحدة الأمريكية ل"إسرائيل"، في حرب حزيران /يونيو 1967.

5- تزايد نشاط المنظمة، وإثبات وجودها، بحيث حازت اهتماماً كبيراً في الشرق الأوسط عموماً.

---

[7] موشي ماعوز: السياسات العربية الفلسطينية، مطبعة القدس الأكاديمية، 1975، ص 91- 92. أورده غوليا غولان، الاتحاد السوفييتي ومنظمة التحرير، لندن، المعهد الدولي للدراسات الاستراتيجية، د. ت. أوراق يلغى رقم 131، ترجمة صبرا للدراسات والنشر.

[8] بهبهاني، مصدر سبق ذكره، ص 185.

[9] المصدر نفسه، ص 218 – 219.

[10] الموسوعة الفلسطينية، مصدر سبق ذكره، ص 54.

ثمّ جاء اصطحاب جمال عبد الناصر لياسر عرفات، في تموز/يوليو عام 1968، خلال زيارته إلى الاتحاد السوفييتي. ونتيجة لذلك، ذكرت وسائل الإعلام السوفييتية "الحلفاء الفلسطينيين"، و"المقاومة الفلسطينية"، و"منظمة التحرير"، وأثنت على عملياتها الفدائية. وبدأ الاتحاد السوفييتي بتزويد الفدائيين الفلسطينيين بالأسلحة والمعدّات لعملياتهم العسكرية، عن طريقٍ غير مباشر، وبواسطة دول أوروبا الشرقية، والدول العربية[11].

ثالثاً: من الاتصال غير الرّسمي إلى الاتصال الرّسمي:

في شباط/فبراير 1970، قام ياسر عرفات بزيارة الاتحاد السوفييتي، على رأس وفدٍ من المسؤولين الفلسطينيين، تلبية لدعوةٍ من "لجنة التضامن الأفروآسيوية السوفييتية". وكانت هذه الزيارة سبباً في ارتقاء مكانة المنظمة، وتحوّلاً آخر في الموقف السوفييتي، الذي أصبح إيجابياً. وبعد هذه الزيارة، بدأت جريدة الحزب الشيوعي السوفييتي "البرافدا" في طرح عبارةٍ جديدة، أصبحت فيما بعد، عبارة رسمية، وهي "الشعب العربي الفلسطيني". لكن ظلّ الاتصال مجرّد تصريحاتٍ تشير إلى دعم الشعب السوفييتي للنضال المعادي للإمبريالية الذي تخوضه حركة التحرّر الوطني الفلسطيني[12].

عندما وقعت أحداث أيلول/سبتمبر 1970، بين الأردن والفدائيين الفلسطينيين، إلتزم الاتحاد السوفييتي بموقف الحياد تجاه هذه الأحداث، وذلك لأسبابٍ عدّة:

1- عدم تدخّل الولايات المتحدة الأمريكية.

2- التأييد العربي للفلسطينيين (مصر وسوريا). لذلك لم يتدخّل الاتحاد السوفييتي باعتباره دولة أجنبية[13].

لقد اتسمت علاقة الاتحاد السوفييتي بالمنظمة بالتذبذب، وإن تحسّنت بشكلٍ تدريجي، نتيجة لتردّي العلاقات السوفييتية-المصرية، بعد طرد الخبراء السوفييت من مصر (تموز/يوليو

---

[11] البرافدا، 1970/2/28، ختام زيارة ناصر، تموز/ يوليو 1970 (راديو موسكو الأهلي) 1970/7/17. خطاب بريجنيف، آب/ أغسطس 1970 (راديو موسكو الأهلي) 1970/8/29. أورده غولان: مصدر سبق ذكره.

[12] الموسوعة الفلسطينية، مصدر سبق ذكره، ص 54.

[13] وثائق خاصّة، موقف السوفيات بالنسبة للقضية الفلسطينية، مجلّة الدراسات الفلسطينية (بيروت) المجلّد السادس، العدد 1، 1972 ص 187 – 212. بروتوكول الحزب الشيوعي السوري الحديث، خالد بكداش مع سوسلوف وبوناماريف، في أيار/ مايو 1971.

أورده غولان: مصدر سبق ذكره.

1972)، حيث بدأ الاتحاد السوفييتي جهوده لتحسين وضعه، ولتكوين جبهة صمود، وأولى القضية الفلسطينية اهتماماً ملحوظاً[14].

قام عرفات بزيارةٍ إلى موسكو، في تموز/يوليو 1972. وقد ذكر البيان الصّادر في ختام هذه الزيارة: "إن حركة المقاومة الفلسطينية تعبّر عن مصالح الشعب العربي". وقبل حرب تشرين الأوّل/أكتوبر 1973، رفِعت المقاومة الفلسطينية إلى دور طليعة الجيش، أو قوّة قائدة للنضال العربي[15].

لكنّ الترجمات الرّوسية لقرارات مؤتمر عدم الانحياز، المنعقِد في الجزائر، في أيلول/سبتمبر 1973، حذفت القرار الخاصّ بالاعتراف بمنظمة التحرير "الممثّل الشرعي لشعب فلسطين ونضاله". وكان هذا التذبذب في العلاقات نتيجة[16]:

1- التردّد المستمر، أو الخلافات في الرّأي داخل الكرملين.

2- الرّغبة في إبقاء جميع الخيارات مفتوحة.

عندما اندلعت حرب تشرين الأوّل/أكتوبر 1973، برز الاهتمام والدعم السوفييتي، بشكلٍ واضح، لكلٍ من سوريا ومصر ومنظمة التحرير، من خلال تزويدها بالأسلحة، باعتبار هذه الأطراف الثلاثة جبهة واحدة، أمام الدعم الأمريكي لإسرائيل[17]. وقد تجاهل الاتحاد السوفييتي قرار مؤتمر القمّة العربي السادس، في الجزائر (تشرين الثاني/نوفمبر1973)، الذي منح المنظمة صفة "الممثّل الشرعي للشعب الفلسطيني"، الأمر الذي يعود إلى أن الاتحاد السوفييتي لم يكن قد اعترف رسمياً بعد بالمنظمة[18]. وأمام مؤتمر السلام في الشرق الأوسط في جنيف، خلال شهر كانون الأوّل/ديسمبر 1973، تجاهل وزير الخارجية السوفييتية، أندريه غروميكو، في خطابه، القضية الفلسطينية، وجعلها تحتلّ مكاناً بين العديد من الجوانب الاخرى للتسوية، التي تُحلّ إذا حلّت "العقدة الرّئيسية"، وهي الاحتلال الإسرائيلي للأراضي العربية[19].

---

[14] أ. د.حسن السيّد نافعة (محرّراً)، المجتمع الدولي والقضية الفلسطينية، القاهرة، معهد البحوث والدراسات العربية 1993، ص 257.

[15] تاس 1972/9/19.

برافدا 10/17/ 1972. أورده غولان: مصدر سبق ذكره.

[16] برافدا 1973/10/19. أورده: غولان، مصدر سبق ذكره.

[17] شكري، مصدر سبق ذكره، ص 41.

[18] المصدر نفسه، ص 43.

[19] الموسوعة الفلسطينية، مصدر سبق ذكره، ص 54.

كان وراء عدم التأييد السوفييتي المطلق للقضية الفلسطينية والنضال الوطني الفلسطيني، الخشية من أن يفرض مثل هذا التأييد على السوفييت إرسال أسلحةٍ للفدائيين الفلسطينيين، في وقتٍ كانت عملياتهم العسكرية مدانة، دولياً ورسمياً. إلى ذلك، أشار الاتحاد السوفييتي، خلال العام 1974، مرّات عدة، إلى الاعتراف الذي منحه الآخرون للمنظمة، وبلغت هذه الإشارات ذروتها، في بيان بونوماريف-عرفات، في ختام زيارة الأخير لموسكو، بين تموز/يوليو، آب/أغسطس1974. وكانت هذه الزيارة ذات طابعٍ رسمي، حيث تمّ استقبال عرفات، رسمياً، كرئيس دولة، ونزل في دار الضّيافة الرسمية، واستقبله المسؤولون الحزبيّون والحكوميّون. ولعلّ النتيجة المهمّة لهذه الزيارة، هي إعلان الاتحاد السوفييتي عن موافقته على فتح مكتبٍ لمنظمة التحرير الفلسطينية، في موسكو، حيث تولّى إدارة هذا المكتب الضّابط الشيوعي المعروف، اللّواء محمّد الشاعر[20].

رابعاً: من المكتب إلى الدبلوماسية

كان لتبنّي الجمعيّة العامّة للأمم المتحدة عدداً من القرارات المؤيّدة للفلسطينيين، ما ساعد الاتحاد السوفييتي على القيام بتحرّكٍ ديبلوماسيٍ نحو الولايات المتحدة الأمريكية، رمى إلى إحياء "مؤتمر جنيف"، بمشاركة منظمة التحرير الفلسطينية، في تشرين الثاني/نوفمبر 1975. ووجّهت الحكومة السوفييتية رسالةً إلى الإدارة الأمريكية، طالبت فيها، رسمياً، بدعوة مؤتمر جنيف إلى الانعقاد، وحضور كافّة الأطراف المعنيّة، بما في ذلك منظمة التحرير الفلسطينية. ولم تشِر الرسالة السوفييتية إلى أيٍ من قراري مجلس الأمن الدولي 242، 338، بل أشارت إلى قرار الجمعيّة العامّة للأمم المتحدة رقم 3236، كأساسٍ لعقد المؤتمر[21].

وفي نيسان/إبريل 1975، توجّه عرفات، على رأس وفدٍ من المنظمة إلى موسكو، ضمّ أعضاء اللجنة التنفيذية، فاروق القدومي، زهير محسن، ياسر عبد ربه، فضلاً عن مستشار عرفات، أحمد الأزهري[22].

---

[20] هيلين كارير دانكوس، السياسة السوفييتية في الشرق الأوسط (1955 – 1975)، بيروت، دار الكلمة للنشر 1981، ترجمة عبد الله اسكندر، ص 196.

[21] د.غازي ربابعة: الولايات المتحدة الأمريكية والاتحاد السوفييتي والصراع في الشرق الأوسط (1967 – 1987)، عمّان، دار الفكر العربي للنشر والتوزيع 1989، ط1، ص 136.

[22] USSR and third world, volv, No. Four, 1 April – 12 May 1975, P. 167.
أورده: نبيل حيدري، الاتحاد السوفييتي ومنظمة التحرير الفلسطينية (1975 – 1976)؛ شؤون فلسطينية (نيقوسيا)، العدد (240 – 241) آذار/ مارس، نيسان/ إ بريل 1993، ص 16.

وقد أكد البيان المشترك الذي صدر إثر اختتام المباحثات مع كلٍ من وزير الخارجية السوفييتي أندريه غروميكو، وعضو المكتب السياسي للحزب الشيوعي السوفييتي، بوناماريف، اتفاق الطّرفين على شرعيّة مطالب الشعب الفلسطيني، باحترام حقوقه الوطنية، التي تحظى باعترافٍ دوليٍ متزايد، بما في ذلك قرارات الدّورة التاسعة والعشرين للجمعيّة العامّة للأمم المتحدة، أيضاً[23].

خلال المواجهة السورية-الفلسطينية، التي امتدّت من حزيران/يونيو إلى تشرين الأوّل/أكتوبر 1976، بدا وكأن الموقف الذي اتخذه الاتحاد السوفييتي من هذه المواجهة فيه بعض التناقض، خاصّةً وأن السوفييت تحرّكوا ببطءٍ وحذر، ممّا عكس تجاهلهم لتطوّر الأحداث وتسارعها[24].

عندما توقّفت المجابهة بين القوات السورية والفلسطينية واللبنانيين الوطنيين، في تشرين الأوّل/أكتوبر 1976، شعر السوفييت بالارتياح. فقد كان موقفهم، خلال أسابيع المواجهة هذه، حرجاً، بسبب التضارب في مصالحهم، الأمر الذي شلّ، إلى حدٍ كبير، جهودهم الرّامية إلى التغلّب، بشكلٍ فعال، على الوضع[25].

كان الإتحاد السوفييتي يمدّ المنظمة بالأسلحة، والتدريب، والمعلومات الاستخباراتية، والوثائق، حتى عام 1982، حيث تلقّى ضبّاط المنظمة تدريباتٍ في المدارس العسكرية السوفييتية، بعد أن تمّ إرسال بعثةٍ عسكريةٍ فلسطينيةٍ إلى الاتحاد السوفييتي، عام 1980. وضمّت هذه البعثة ممثّلين من "فتح"، و"جبهة التحرير الفلسطينية"، "والجبهة الشعبية"، و"الجبهة الديمقراطية"، و"الصاعقة"[26].

قام عرفات بزيارةٍ إلى موسكو، في 18 تشرين الأوّل/أكتوبر 1981. وقد أعلن الاتحاد السوفييتي، خلال هذه الزيارة، رفع مستوى البعثة التمثيلية لمنظمة التحرير، ومنحها الصّفة

---

[23] المصدر نفسه، ص 16.

[24] Collins, OP. cit., P. 211, 219

أورده: سينيثيا إنكليزس، موقف الاتحاد السوفييتي من القضية الفلسطينية ومنظمة التحرير (1947 – 1982)؛ شؤون فلسطينية، نيقوسيا، عدد (148 – 149) تموز – آب/ يوليو ـ أغسطس 1985، ص 36.

[25] المصدر نفسه، ص 38.

[26] نبيل. س لفنجسنون، ديفيد هيلفي، القصّة الحقيقية لمنظمة التحرير الفلسطينية، مراجعة أحمد رائف، القاهرة، مركز الدراسات والترجمة بالزهراء للإعلام العربي، 1992، ص 148 – 151.

الدبلوماسية الرّسمية الكاملة، ممّا أعطى هذا القرار أهمّيته القصوى. لقد أبلغ الرئيس السوفييتي بريجنيف ذلك لعرفات، خلال استقباله له في الكرملين[27].

خامساً: من الفتور والعجز إلى السفارة

ورِث غورباتشوف علاقات سوفياتية–فلسطينية، سادها الفتور، والشكوك المتبادلة. ولعلّ العامل الأبرز في خلق هذه الشّكوك، هو الموقف السوفييتي من الاجتياح الإسرائيلي للأراضي اللبنانية، صيف 1982؛ فقد ظهر بأجلى صوره، ذلك الموقف السوفييتي المتذبذب تجاه منظمة التحرير الفلسطينية، حيث انصبّ اهتمام موسكو على عدم اندلاع مواجهةٍ شاملة، غير مرغوب فيها، بين "إسرائيل" وسوريا[28].

أمّا بالنسبة لقرار الاتحاد السوفييتي، غير الواضح والصّريح، في دعم منظمة التحرير الفلسطينية، أثناء الاجتياح الاسرائيلي، فلأن المكاسب المحتملة ستكون ضئيلةً جداً، بينما المخاطر ستكون فائقة[29]. أمّا مشروع بريجنيف للسلام (1982)، والذي يمثّل التصوّر السوفييتي للتسوية، فقد طرحه الرئيس السوفييتي بريجنيف، في 15 أيلول/سبتمبر 1982. وهو ركّز على حقّ شعب فلسطين في تقرير مصيره، وإقامة دولته المستقلّة، في الضفة الغربية وقطاع غزة، بما فيها القدس الشرقية، وأكّد على حقّ جميع دول المنطقة في الوجود والتطوّر السلميين والآمنين، وعلى إنهاء حالة الحرب، وإحلال السلام بين الدول العربية، و"إسرائيل"، وعلى إيجاد ضماناتٍ دوليةٍ للتسوية[30].

وقد رحّبت منظمة التحرير الفلسطينية والدول العربية بهذا المشروع، الذي لا يختلف، في جوهره، عن "مشروع فاس". وأيّد المجلس الوطني الفلسطيني السادس عشر، المنعقِد في الجزائر، في شباط/فبراير 1983، مشروع فاس، ومشروع بريجنيف، فيما رفض "مشروع ريغان"[31].

---

[27] حسّان حيدري: المفاوضات الفلسطينية، دولياً (خطوة نوعيّة على طريق الصّداقة الفلسطينية – السوفيتية)؛ شؤون فلسطينية (بيروت)، عدد 121، كانون الأوّل/ ديسمبر 1981، ص 190.

[28] د. نبيل حيدري، منظمة التحرير الفلسطينية في السياسة السوفييتية، شؤون فلسطينية (بيروت)، عدد 178، كانون الثاني/ يناير 1988، ص 124.

[29] إنكليزس، مصدر سبق ذكره، ص 38.

[30] الهور، مصدر سبق ذكره،ص 222، 223.

[31] Palestine Document ص383، 384 أورده: د.محسن محمّد صالح، فلسطين/ دراسات منهجية في القضية الفلسطينية، القاهرة، مركز الإعلام العربي، 2003، ص 463. أورده: المصدر نفسه، ص 463.

إلاّ أن علاقات السوفييت بالمنظمة، ظلّت مشوبة بالتريّث والمراقبة، ممّا أسهم في زيـادة الشكوك الفلسطينية، عندما اتخذت موسكو موقف الترقّب من انشقاقٍ كبيرٍ في صفوف "فتح"، صيف 1983، أعقبه شقٌّ طوليٌّ في منظمة التحرير الفلسطينية نفسها، وأيضاً الخلاف بـين القيادتين السورية والفلسطينية. وانعكس هذا في تغيّب السوفييت عن حضور الـدّورة (17) للمجلس الوطني الفلسطيني، التي عقِدت فـي العاصـمة الأردنيـة، عمّـان، فـي تـشرين الثاني/نوفمبر 1984[32].

وتفسير هذا الموقف، أن موسكو اعتبرت أن عرفات، بعد تلقّيه دعماً دولياً، أصبح قـادراً على السيطرة على فصائل المقاومة التّابعة له. وقد اقتصرت تعليقات السوفيات، حتى عـام 1977، على انتقاد "إسرائيل"، لعدم التزامها بقرار الأمم المتحدة عام 1947، الخاصّ بتدويل القدس. وقد أشارت مبادرة السلام السوفييتية، في تموز/يوليو 1984، إلى ضـرورة إعـادة القسم الشرقي من القدس، وجعله جزءاً من الدولة الفلسطينية، وضمان حرّية المتـديّنين فـي الوصول إلى الأماكن المقدّسة للديانات الثلاث في القدس، وإعلان الاستقلال الفلسطيني؛ حيث أعلن النائب الأوّل لوزير خارجية الاتحاد السوفييتي، آنذاك، ألكسندر بـسميرتيخ، إعتـراف الاتحاد السوفييتي بالدولة الفلسطينية. ونفى أن يكون اختيار القدس عاصمة لهذه الدولة يشكّل أيّة عقبةٍ أمام التسوية[33].

عادت العلاقات السوفييتية بمنظمة التحرير إلى الفتور. فعندما عقِد "اتفاق عمّـان"، فـي شباط/فبراير 1985، بين المنظمة والأردن، في البداية، لم تنتقد الحكومة السوفييتية الاتفاق، مباشرة، واكتفت وسائل الإعلام السوفييتية بإيراد انتقادات الآخرين له. ثمّ وجّه نائب رئـيس دائرة العلاقات الخارجية، كارين بروتنتسي، انتقاداتٍ إلى الاتفاق، لأنه يقلّل من دور المنظمة، كممثّلٍ شرعيٍ ووحيد. وغمز بروتنتسي من قناة رئيس المنظمة، عندما نفى إرسال أية رسائل إليه، زاعماً أن الاتحاد السوفييتي لا يتعامل مع أفرادٍ في المنظمة، وإنما مع التنظيم السياسي. وشارك أحد أعضاء المكتب السياسي للحزب الشيوعي السوفييتي في توجيه انتقادٍ إلى رئيس المنظمة ياسر عرفات نفسه[34].

---

[32] حيدري، مصدر سبق ذكره، ص 126 – 127.

[33] نوفوستي (دمشق) 1984/7/30،القبس 1988/11/19. أورده: محمّد شهير العبسة، السياسة السوفييتية في الشرق الأوسط، شؤون فلسطينية (نيقوسيا)، عدد 220/219، حزيران/ تموز – يونيو/ يوليو 1991، ص 85.

[34] المصدر نفسه، ص 86.

وقد طرأ تحسّنٌ ملحوظٌ لاحقاً على العلاقات السوفييتية –الفلسطينية، وتقاربت رؤية القيادة السوفييتية الجديدة لتسوية الصراع العربي-الإسرائيلي مع الجهود السّلمية لقيادة المنظمة. وفي نيسان/إبريل 1986، إلتقى عرفات والرئيس السوفييتي، غورباتشوف، في برلين الشرقية، وبذل السوفييت جهوداً مكثّفةً لإنهاء الخلاف بين "فتح" وبعض الفصائل الفلسطينية[35].في أواخر عام 1987، توجّه رئيس اللّجنة التنفيذية للمنظمة، عرفات، إلى موسكو، للمشاركة في احتفالات الثّورة البلشفية. فعقِد لقاء بين عرفات وغورباتشوف، وأكّد الناطق بلسان الخارجية السوفييتية، بأن زيارة عرفات تكتسب أهمّية خاصّة، في إطار تنسيق التحرّك السوفييتي مع المنظمة[36].

حرص السوفييت على نقل العلاقات مع منظمة التحرير إلى مرحلةٍ تتخطّى "تنسيق المواقف" إلى الإسهام في صوغ الخطّ السياسي الجديد للمنظمة. وخلال زيارة عرفات لموسكو، في نيسان/إبريل 1988، عبّر السوفييت عن سرورهم لاستعداد الزعيم الفلسطيني "للبحث في نزع سلاح الدولة الفلسطينية"[37]. لقد شجّع الاتحاد السوفييتي المجلس الوطني الفلسطيني على قبول قرار مجلس الأمن 242، خلال دورة المجلس المنعقدة في الجزائر، عام 1988، رغم أن هذا القرار لم يشمل فلسطين، ضمن الأراضي المحتلّة[38]. وفي العاشر من كانون الثاني/يناير 1989، رفعت موسكو مستوى التمثيل الفلسطيني لديها إلى مستوى السفارة، بعد أن كانت دورة المجلس الوطني في الجزائر، خريف 1988، قد أعلنت دولة فلسطين المستقلّة.

ثمّ تسارعت الأحداث، فانهار "المعسكر الاشتراكي"، مع نهاية 1989، واحتاج انفراط عقد الاتحاد السوفييتي، رسمياً، إلى عامين آخرين، قبل أن تُطوى صفحته، ومعها سفرٌ من العلاقات السوفييتية –الفلسطينية.

---

[35] التقرير الاستراتيجي العربي لعام 1986، القاهرة، مركز الدراسات السياسية والاستراتيجية في الأهرام، 1987، ص 204 – 210.

[36] النهار، (بيروت) 1988/11/7.

أورده: العبسة، مصدر سبق ذكره، ص 87.

[37] القبس (الكويت) 1988/11/19، أورده: العبسة، مصدر سبق ذكره، ص 85.

[38] سركيس نعّوم، تيّارات ومجلس وطني وسوفيت، النهار (بيروت)، 1988/11/25.

- العبسة: مصدر سبق ذكره، ص 87.
- شكري: مصدر سبق ذكره، ص 41.

في أغسطس/آب 1991، حصل انقلابٌ عسكريٌ في الاتحاد السوفييتي، حاول قطع الطريق على الثّورة المضادّة. لكن الانقلاب سرعان ما أخفق، ما أعطى الثّورة المضادّة دفعة إلى الأمام، مكّنتها من استكمال مهمّتها في تصفية ما تبقّى من النظام الشيوعي، حيث استطاعت تنحية الأمين العام للحزب الشيوعي السوفييتي، ميخائيل غورباتشوف عن رئاسة الحزب، وسدّة الحكم، في ضربةٍ واحدة (1991/12/24). وسرعان ما انفرط عقد الاتحاد السوفييتي، وغرقت روسيا في صراعات، مع تدهورٍ اقتصاديٍ مطّرد، دام لنحو عقد، انعزلت خلاله روسيا عن الصراع العربي-الإسرائيلي، والقضية الفلسطينية. لكن القرن الواحد والعشرين اتسم باستعادة روسيا لتوازنها شيئاً فشيئاً، مع وقف التدهور في أوضاعها، وتصاعد اعتراضها على السياسة الأميركية، في مختلف المجالات والمناطق. وقد حرّض الرئيس الروسي (الأسبق)، فلاديمير بوتين، المشاعر الوطنية الرّوسية، في محاولةٍ لاسترداد مكانة روسيا؛ فهو أولى الرّأي العام في بلاده الأولوية، ما عزّز صورته كمنقذٍ وطنيٍ، بمقدوره إعادة روسيا إلى موقع الدولة الكبرى. واعتمد بوتين –على مدى ثماني سنوات (2000–2008)، هي سنوات رئاسته– أربعة محاور، مسخّراً ثروة روسيا البترولية، وإعادة تسليحها. تمثّل المحور الأول في توسيع الهوّة بين ضفّتي الأطلسي، في مواجهة نشر الولايات المتحدة نظامها المضادّ للصواريخ في أراضي الاتحاد الأوروبي. أما المحور الثاني، فعبر تحسين العلاقات الدولية مع الصين. فيما تجلّى المحور الثالث لبوتين في محاولاته الدّؤوبة لكسر الحصار من حول روسيا. واستثمر بوتين في المحور الرابع غرق واشنطن المتزايد في أفغانستان، والعراق، وإيران؛ ما يعني أن الوقت قد أزف كي تستردّ موسكو فضاء المناورة، الذي سبق للولايات المتحدة أن حرمتها منه[39].

[39] منيسوس نونيث بيا بيردي، روسيا بين الحنين إلى الماضي والخوف، البابيس (مدريد)، 2007/11/8.

الفصل الخامس

منظمة التحرير والصين الشعبية

رباب يحيى عبد المحسن

توطئة

الصين الشعبية، دولة كبرى تنتمي للعالم الثالث، بحكم موقعها الجغرافي. وهي العضو الدّائم الوحيد في مجلس الأمن الذي لا ينتمي لأوروبا أو الغرب عموماً.

لذا، نجد أن لانتماء الصين هذا تأثيره في اتجاهات سياستها الخارجية. فهي ذات امتدادٍ قارّي، يبدأ من حدودها مع كوريا الشمالية في الشرق، وينتهي عند حدودها مع آسيا والاتحاد السوفييتي. وهذا الوضع الجغرافي جعلها تدخل في نزاعاتٍ إقليميةٍ شبه دائمةٍ مع جيرانها.

احتلّ الشرق الأوسط أهمّية فائقة في سياسات الصين الخارجية منذ أربعينيّات القرن العشرين، وذلك في خضمّ معارك الحرب العالمية الثانية. فقد كان التخوّف الأساسي للصين، في ذلك الحين، هو أن تؤدّي هزيمة بريطانيا في الشرق الأوسط إلى سيطرة ألمانيا عليه، وانتصار محور ألمانيا-اليابان الذي سيلتفّ لتطويق الصين.

في عام 1946، أطلق الزعيم الشيوعي الصيني الشهير، ماوتسي تونغ، على الشرق الأوسط، نظرية "المنطقة الوسيطة" الشهيرة، والتي اعتبره فيها التناقض الرئيسي في مرحلة ما بعد الإمبريالية بزعامة الولايات المتحدة الأمريكية من جهة، وبين البلدان الأفريقية والآسيوية والأمريكية اللاّتينية من جهةٍ أخرى.

لقد رأى ماو، في تلك الفترة المبكرة، أن أيّ هجومٍ أمريكيٍ على الاتحاد السوفييتي غير محتمل، طالما أن الولايات المتحدة لم تسيطر سيطرة تامّة على هذه المناطق الوسيطة. كما أطلق الصينيون تعبير "الهلال العسكري" الممتدّ من اليابان حتى الشرق الأوسط، مروراً بكوريا الشمالية، وتايوان، والهند الصينية، وباكستان، وإيران، وتركيا، والذي ستسعى

الولايات المتحدة للسيطرة عليه، من أجل إحكام عمليّة التطويق، ليس للاتحاد السوفييتي فحسب، وإنما للصين بشكلٍ خاص[1].

وهكذا تتّضح الأهمّية التي يوليها الصينيون لمنطقة الشرق الأوسط عامّة. فهم يعتقدون أنها حلقة رئيسية من حلقات تطويق الصين، إضافةً إلى أنها جزء أساسي من "المنطقة الوسيطة"، التي تحرص الصين على النشاط فيها، أيديولوجياً، ومصلحياً من أجل إبعاد شبح القوى العظمى عنها. كما ترى الصين بأن هذه المنطقة هي جزءٌ من العالم النّامي، الذي تعتبر أنها تنتمي إليه؛ هذا العالم الذي يشكّل الفلاّحون الغالبيّة العظمى من جماهيره، على غرار الصين.

من هنا، أعطت الاستراتيجية الصينية، التي وضع أسسها ماوتسي تونغ، عناية فائقة للوطن العربي، واعتبرته بوّابة آسيا من الغرب. وأدركت الصين الشعبية، كدولةٍ آسيويةٍ كبرى، أهمّية قضية فلسطين بالنسبة للأمّة العربية؛ وتأثّرت سياسة الصين تجاه هذه القضية، ولا تزال تتأثّر، إلى حدٍ بعيد، بالبعد الأيديولوجي، خلال ثلاث مراحل، كان لها انعكاساتها على تطوّر الموقف الصيني من الصراع العربي–الإسرائيلي. وهذه المراحل هي:

أوّلاً: عشيّة الصراع العربي-الإسرائيلي

إمتدّت هذه المرحلة من انتصار الثورة الاشتراكية في الصين(1949/10/1) حتى خروج الصراع الصيني-السوفييتي إلى العلن صيف 1960. وقد اتخذت الصين، في بداية تلك المرحلة، موقف الحياد من الصراع العربي-الإسرائيلي، وهو حيادٌ اتسم بالميل نحو العرب، رغم أن "إسرائيل" هي أوّل "دولةٍ" في الشرق الأوسط اعترفت بالصين الشعبية، في الوقت الذي وقفت فيه الدول العربية إلى جانب تايوان؛ ورأت الصين الشعبية أن الصراع إنما هو نتيجة تدخّل القوى العظمى الخارجية، بريطانيا والولايات المتحدة، حيث أخذت كلّ واحدةٍ تساند طرفاً من أطراف الصراع، بهدف الحفاظ على نفوذهما، وسيطرتهما على المنطقة. كما تمسّك الصينيون، في بداية هذه الفترة، بالتأكيد على ضرورة حلّ النزاع بالطّرق السلميّة والتفاوض المباشر، دون تدخلٍ خارجي؛ ونادت الصين بضرورة تنفيذ قرار التقسيم الصّادر عن الأمم المتحدة، واعتبرت العرب مسؤولين عن عدم إقامة الدولة الفلسطينية إلى جانب

[1] سلافة حجاوي، الصين والصراع العربي - الإسرائيلي حتى عام 1980، شؤون عربية (تونس)، عدد 33-34، نوفمبر/ تشرين الثاني - ديسمبر/ كانون الأول 1983، ص 363-380.

الدولة اليهودية. وفي عام 1948، حرّض الإمبرياليون البريطانيون والأمريكيون على الحرب بين العرب واليهود في فلسطين، ورفعت الجامعة العربية شعار "الجهاد المقدّس"، ودعت العرب للاشتراك في الحرب ضدّ اليهود. لقد حاولوا استغلال الحرب لتحويل كراهيّة شعوبهم العميقة للمستعمرين الأجانب والإقطاع في بلادهم، ومن ثمّ لزيادة الضرائب وبناء القوّات المسلّحة الحديثة"[2].

استمرّ هذا الموقف إلى أن اجتمع الرئيس جمال عبد الناصر وشواين لاي، للمرّة الأولى، في رانجون، عندما كانا في طريقهما إلى باندونغ، لحضور مؤتمر دول عدم الانحياز. وكان الصينيون حريصين كلّ الحرص على إجراء هذا الاتصال مع عبد الناصر. فقد كانت مصر عبد الناصر بدأت تبرز كزعيمةٍ للعالم العربي، وكان الصينيون يرقبون عن كثبٍ مسلك مصر، لأن موقف مصر من الصين، في هذه الفترة، كان يعني موقف منطقةٍ بأسرها، وليس موقفها هي وحدها[3].

شكّل العدوان الثّلاثي على مصر عام 1956، وما تمخّض عنه من نتائج، بداية دخول الولايات المتحدة إلى المنطقة، إضافة إلى صدور "مبدأ أيزنهاور"*، والإنزال الأمريكي في لبنان، والبريطاني في الأردن. وقبل هذا كان اندلاع الحرب الكورية 1950، ودخول الولايات المتحدة طرفاً فيها، وتأييد "إسرائيل" للموقف الأمريكي ضدّ الصين.

كلّ ذلك أدّى بالصين إلى وضع تحليلٍ جديدٍ للوضع العالمي والصراع العربي-الإسرائيلي ضمنه. كذلك جعلت الصين "إسرائيل" في كفّةٍ واحدةٍ مع الولايات المتحدة، بل نظرت إليها باعتبارها أداة الإمبريالية لتمزيق الشرق الأوسط، والمنطقة العربية خاصّة.

الموقف العربي إزاء الاعتراف بالصين الشعبية

تأخّرت الدول العربية عن الاعتراف بالصين الشعبية، مقارنة بالعديد من دول العالم، وخاصّة "إسرائيل". ففي الوقت الذي نرى فيه "إسرائيل" قد سارعت للاعتراف بالصين

---

[2] المصدر نفسه، نقلاً عن، LBID,p.37.

[3] محمّد حسنين هيكل، عبد الناصر والعالم، بيروت، دار النهار للنشر، 1972، ص 411.

* مبدأ أيزنهاور: سعت الولايات المتحدة الأمريكية، بعد خروج بريطانيا وفرنسا من المشرق العربي، بعد حملة السّويس، إلى ملء الفراغ في هذا المشرق، بحسب تعبير "مبدأ أيزنهاور" (1975)، أي أن تحلّ أمريكا محلّ بريطانيا وفرنسا في المنطقة!

الشعبية في 1950/1/9، ولم يكن قد مضى غير عدّة أشهر على قيام الأخيرة، نجـد أن أوّل دولةٍ عربيةٍ تعترف بالصين كانت مصر، وذلك في 16 أيار 1956[4]. ثمّ توالت الدول العربية في اعترافها بالصين.

على الرّغم من ذلك، فإن الصين لم تجعل سلوكها، إجمالاً، تجاه الدول العربيـة محـدّداً بمدى اعتراف الأخيرة بها. فرغم أسبقيّة "إسرائيل" في الاعتراف بالصين الشعبية كأوّل "دولةٍ" من منطقة الشرق الأوسط، وقبل اعتراف أوّل دولةٍ عربيةٍ بسبع سنوات، فإنها لم تتخلّ عـن تأييدها للقضية الفلسطينية، خلال تلك الفترة؛ ويؤكّد ذلك موقفها إزاء "إسـرائيل"، ورفـض الصين إقامة علاقاتٍ دبلوماسيةٍ معها، حتى كانون الثاني 1992 فحسب، حيث تمّ تأسيس هذه العلاقات، في ضوء ظروفٍ ومستجدّاتٍ في النظام العالمي.

بل إن الدبلوماسية الصينية سعت في تلك المرحلة إلى كـسب اعتـراف وتأييـد الـدول الأفريقية والآسيوية، لمواجهة سياسة الحصار والتطويق التي حاولت فرضها عليها الولايات المتحدة الأمريكية. فقد فرضت أمريكا، آنذاك، حظراً على التجارة الدوليـة مـع الـصين، وحرّضت الدول الموالية لها على عدم مدّ الصين الشعبية بالمواد الاستراتيجية، إلى جانـب إنشاء الولايات المتحدة للقواعد العسكرية في فورموزا، واليابان، وإحاطة الـصين الـشعبية بسلسلةٍ من الأحلاف العسكرية، لتطويقها، ومحاولة خنقها[5].

كما لم تقتنع الولايات المتحدة بقبول الصين الشعبية عضواً في الأمم المتحدة، لأن قبولها يعني إخراج فورموزا (الصين الوطنية). وبالتالي، تكسب الولايات المتحدة عداء هذه الجزيرة التي يوجد فيها عدد من أهمّ القواعد الأمريكية في آسيا. وحتماً ستتعرّض هذه القواعد للإلغاء، أو للسقوط في أيدي الصين الشعبية. لذا، خرجت فكرة منح الصين مقعدين؛ إلاّ أن "الـصين الوطنية" كانت تعارض ذلك. هذا إلى جانب أن مثل هذا الحلّ كان يمكـن أن يفـتح البـاب لمشكلةٍ أكبر، وهي مطالبة كلّ الدول المنقسمة الأخرى بمقعدين في الأمـم المتحـدة أسـوة بالصين[6].

[4] محمّد السيّد سليم، الصين الشعبية والقضية الفلسطينية، السياسة الدولية، (القاهرة)، عدد 25، يوليو/ تموز 1971، ص58:83.

[5] محيى الدين فوزي وإبراهيم عارف كيرة، شواين لاي وقفزة الصين للأمام، القاهرة، دار القومية للطباعة والنشر، د.ت.، ص 146.

[6] د. سامي منصور، انتكاسة الثورة في العالم الثالث، بيروت، المؤسسة العربية للدراسات والنشر، 1972، ص150.

وهكذا ظلّت الصين الشعبية خارج الأمم المتحدة لفترةٍ طويلة، على الرّغم من أنه لم يكن هناك سببٌ واحد، طبقاً للميثاق، يحول دون انضمامها. فلو وحّدت دول العالم الثالث مواقفها تجاه هذه المسألة، لما استطاعت أن تمثّل قوّة ضغطٍ على الولايات المتحدة فحسب، بل لكانت قدّمت سابقة قانونية في الأمم المتحدة أيضاً، بأن تصدر عن الجمعيّة العامّة توصـية بقبـول الصين الشعبية ممّا يضع مجلس الأمن في موقفٍ حرج، ويخلق مشكلة قانونيـة، لـم تكـن الولايات المتحدة مستعدّة لمواجهتها. وكان من شأن ذلك أن يضيف صوتاً جديداً قوياً مؤيّـداً للعرب، وليس في الجمعيّة العامّة والمنظمات المتخصّصة فحسب، بل أيضاً في مجلس الأمن، حيث كان يمكن لجمهورية الصين الشعبية أن تستعمل حقّ النقض (الفيتو)، باعتبارها عضواً دائماً في المجلس؛ لكن المشكلة أن دول العالم الثالث لم تستطع أن تصل إلى هذه التوصية من الجمعيّة العامّة حتى سنة 1971، حين قرّرت الحكومة الأمريكية تغيير موقفها من المـسألة، بمجرّد تأكّد الإدارة الأمريكية من تحوّل ميزان التصويت داخل الأمم المتحدة على ضوء ذلك. وطرِدت "الصين الوطنية" من المنظمة الدولية؛ إلاّ أن القضية سوف تبقى سجلاً لعجز العالم الثالث.

لكلّ ما تقدم، تبنّت الصين في تلك المرحلة، قضايا التحرّر الوطني، ومقاومة جميع أشكال الاستعمار. ظهر هذا في تأييدها الثورة الجزائرية، ومساندتها مصر ضدّ "العدوان الثلاثـي" سنة 1956.كما التزمت الصين بعدّة مبادىء أساسية في علاقاتها مع الدول العربية، أعلنهـا رئيس الوزراء الصيني شواين لاي أثناء زيارته للقاهرة عام 1963، وهي[7]:

1- دعم الصين لنضال الدول العربية في مكافحة الإمبريالية، ومحاربة الاستعمارين، القديم والجديد، من أجل الاستقلال.
2- إعطاء صوتها لسياسة الحياد وعدم الانحياز التي تتّبعها معظم الدول العربية.
3- تأييد الطريق الذي تختاره الشعوب العربية لتحقيق الوحدة.
4- وقوف الصين إلى جانب الحلول التي تتّفق عليها الدول العربية، لحلّ الخلافات بينها، بالطّرق السلمية، وعدم التدخّل في النزاعات العربية.
5- إحترام الدول كافّة لاستقلال وسيادة الدول العربية، وعدم التدخّل في شؤونها.

---

[7] من البيان المشترك للرئيس جمال عبد الناصر، والرئيس شواين لاي في 1963/12/21، أنظر: "الأهرام"، 1963/12/22.

أما بالنسبة للقضية الفلسطينية، والصراع العربي-الإسرائيلي، فقد أوضح وزير الخارجية الصيني آنذاك، تشياوكوان هوا، موقف بلاده، في أوّل خطابٍ له في الأمم المتحدة قال فيــه: "إن جوهر مسألة الشرق الأوسط هو العدوان ضدّ الشعب الفلسطيني والشعب العربي من قِبل الصهيونية الإسرائيلية، بدعمٍ وتشجيعٍ من جانب القوى العظمى. إن حكومة وشعب الــصين يؤيّدان بحزم الشعبين الفلسطيني والعربي، في نضالهما العادل ضدّ العدوان، ويعتقــدان أنــه بالمثابرة على النضال والتمسّك بالوحدة سيستطيع الشعبان الفلــسطيني والعربــي الــبطلان، بالتأكيد، إسترجاع أراضي الدول العربية المفقودة، واســترجاع الحقــوق الوطنيــة للــشعب الفلسطيني. إن الحكومة الصينية تعتقد بأن على جميع الدول والشعوب العربية الأخرى، وليس لأحدٍ الحقّ في عقد صفقاتٍ سياسيةٍ خلف ظهورهم، لمقايضة حقّهم في الوجود ومــصالحهم الوطنية[8].

إستمرّت الصين في تأكيد مواقفها في كلّ مناسبة. فعقب زيارة شواين لاي للمغرب، فـــي كانون الثاني 1964، جاء في البيان المشترك "تأييد البلدين لشعب فلسطين العربــي، الــذي تشكّل مأساته تهديداً دائماً لسلام وأمن هذه المنطقة"[9].

وعقب انعقاد مؤتمر القمّة العربي الأوّل، في كانون الثاني 1964، صدر تحليلٌ سياســيٌ في بكين جاء فيه: "إن الشعب الصيني قد أيّد بشدة، استرداد الشعب العربي لحقوقه الطبيعية في فلسطين. لقد أكّد الرئيس شواين لاي، خلال رحلته إلى الدول الأفريقيــة، مــراراً، هــذا الموقف العادل والمقدّس للحكومة والشعب الصيني. وإن الشعب الصيني سيدافع بشدّةٍ عن هذا الموقف، ويمنح تأييده الكامل لشعب فلسطين"[10].

هذا الموقف الصّريح الذي تميّزت به السياسة الصينية، في تلك المرحلة، لم يكــن فـــي الحقيقة، إلاّ مقدّمة للموقف الأقوى الذي اتخذته من منظمة التحرير الفلسطينية، بعد قيامها في عام 1964. هذا الموقف من جانب بكين، في تلك المرحلة، كان محاولة لتعزيــز روابطهــا بالوطن العربي.

---

[8] د. هاشم بهبهاني، سياسة الصين الخارجية في العالم العربي (55-75)، بيروت، مؤسسة الأبحاث العربية، 1984، ص 103-104.

[9] الكتاب السنوي للقضية الفلسطينية لعام 1964، بيروت، مؤسسة الدراسات الفلسطينية، 1966، ص 316.

[10] المصدر السابق نفسه، ص 317، نقلاً عن "Pekin Review, 23/3/1964 ".

تأثير الخلاف الصيني-السوفياتي

بدأ الخلاف الصيني-السوفييتي، عقب وفاة ستالين، عـام 1953، حينمـا بـدأ الحـزب الشيوعي السوفييتي في انتهاج سياسةٍ جديدةٍ تجاه المعسكر الغربي، وذلك بمحاولة التقارب مع هذا المعسكر. وكان رأي الصين، في ذلك الوقت، أنه لا بدّ أن يسبق التقارب بين المعسكرين، الغربي والشرقي، تقوية الروابط بين أعضاء المعـسكر الـشرقي أوّلاً، لأن التقـارب بـين المعسكرين سوف يكون على حساب الحركات التحرّرية والثورية في عددٍ من الدول الآسيوية والأفريقية، وأن مصلحة المعسكر الشرقي تفرض عليه الوقوف إلى جانب هـذه الحركـات وتأييدها كسباً لصداقة شعوبها أوّلاً، ومجابهة لنفوذ الغرب فيها ثانياً.

لم يكن الخلاف، في ذلك الوقت، من الحدّة بحيث يخلق القطيعة بين الدولتين، وإنما كـان مجرّد تعارضٍ في الاتجاهات. عاد الخلاف وظهر من جديد، عندما قام خـروتشوف بزيارة أمريكا خريف 1959، وبدأت العلاقات السوفييتية-الأمريكية تأخذ طريقها إلى التفاهم. هنـا أحسّت الصين بالقلق، خشية أن يكون التقارب بين واشنطن وموسكو على حسابها؛ فالـصين تدرك مدى العداء الذي تكنّه الولايات المتحدة لها.

ثم قام خُـروتشوف بزيارة دول آسيا المحايدة عام 1960، وكانت كلّ خطبه وتصريحاته تؤيّد مواقف هذه الدول في نزاعاتها مع الغرب، في الوقت الذي أظهر فيه الاتحاد السوفييتي برودة تجاه نزاع الصين مع كلٍ من أندونيسيا، والهند. علاوة على ذلك، فقد صدرت تأكيدات من موسكو، منذ بداية القتال على الحدود الهندية-الصينية، بأن الاتحاد السوفييتي سيقوم بتنفيذ اتفاقيّة مع الهند بخصوص إمدادها بطائرات الميغ[11].

ثانياً: مرحلة الثّورة الثقافية (1965–1976):

شهدت تلك الفترة بداية مرحلةٍ جديدةٍ في سياسة الصين الداخلية والخارجية، حيث ما لبثت أن طرحت تحليلاً جديداً للوضع العالمي. فقد ظلّت الصين، في هذه الفترة، تعتبر الولايـات المتحدة عدوّاً أوّلاً لها، إلاّ أنها أصبحت تنظر إلى الاتحاد السوفييتي "كمتآمرٍ أوّل". فقد اشتدّ التخوّف الصيني من أن يشكّل الشرق الأوسط موقعاً رئيسياً في تطويق الـصين مـن قبـل

[11] لمزيدٍ من التفاصيل، أنظر: فوزي وغيره، مصدر سبق ذكره، ص 131-139.

الولايات المتحدة، بسبب تزايد أهمّية النفط الاستراتيجية. كما قدّرت الصين أن الشرق الأوسط قد أصبح أحد الأهداف الرئيسية للاستراتيجية السوفييتية.

لذا، كانت الصين الشعبية أوّل دولةٍ تعترف بمنظمة التحرير الفلسطينية، إعترافاً كاملاً، كممثّلٍ شرعيٍ ووحيدٍ للشعب الفلسطيني. وقد منحت مكتبها في بكين حصاناتها الدبلوماسية الممنوحة للسفارات الأجنبية؛ وأقدمت الصين في حينه، على نقلةٍ استراتيجيةٍ نوعية، كان لها أثرها الواضح في تعزيز الشخصية الدولية للمنظمة. لقد عبّرت حكومة الصين عن هذا الموقف بأسلوبٍ عملي، وكانت أوّل دولةٍ أجنبيةٍ توجّه دعوة رسمية إلى رئيس منظمة التحرير لزيارتها؛ ففي 17 آذار 1965؛ قام وفدٌ فلسطينيٌ برئاسة رئيس المنظمة آنذاك، أحمد الشقيري، بزيارةٍ رسميةٍ إلى بكين، وأجرى مباحثات مع رئيس الوزراء شواين لاي، ووزير الخارجية شن لي؛ كما استقبله الزعيم ماوتسي تونغ. وجاء في البيان المشترك الذي صدر عقب الزيارة: "إتفق الفريقان على أن القضية الفلسطينية عادلة، في جوهرها. وهي من الجهة الأولى، عدوانٌ سافرٌ من قبل الصهيونية، التي تدعمها الإمبريالية، وعلى رأسها الولايات المتحدة الأمريكية، ضدّ كفاح الشعب العربي الفلسطيني، والشعوب العربية الأخرى؛ ومن الجهة الأخرى، فإن "إسرائيل" هي أداة للعدوان، خلقتها الإمبريالية الأمريكية في فلسطين مستخدِمة هيئة الأمم المتحدة أداة لذلك. وتهدّد الإمبريالية الأمريكية، بواسطة "إسرائيل"، الدول العربية، والبلدان الآسيوية، والأفريقية الأخرى"[12].

كما أكّدت الصين دعمها المادّي والمعنوي للشعب الفلسطيني. فجاء في البيان المذكور: "ويكرّر الجانب الصيني التأكيد بأن شعب الصين يؤيّد، بحزم، الشعب العربي الفلسطيني في كفاحة العادل ضدّ "إسرائيل"، أداة الولايات المتحدة العدوانية. كما يؤيّد مطلبه بالعودة إلى وطنه واستعادة حقوقه كاملة في فلسطين. وفيما يتعلّق بقضية فلسطين، قدّمت الصين، وستستمرّ في تقديم التأييد لشعب فلسطين العربي، دون تحفّظ"[13].

لقد أثار النشاط الدبلوماسي الصيني في المجال الأفرو-آسيوي بهذا الخصوص نقمة الأوساط الإسرائيلية الرسمية، وقلق المسؤولين الأمريكيين. وورد في أحد التعليقات على ذلك:

---

[12] أنظر: نصّ البيان المشترك الصيني – الفلسطيني في: أحمد الشقيري "من القمّة إلى الهزيمة مع الملوك والرؤساء"، بيروت، دار العودة، 1971، ص 252.

[13] المصدر السابق نفسه، ص 254.

"إن حكومة بكين تحاول استغلال النزاع العربي-الإسرائيلي، وأن تبرهن للعرب بأن تأييــدها لهم أثبت وأقوى من تأييد الاتحاد السوفييتي"[14].

في 20 مايو/أيار 1966، عقِد في بكين مؤتمر عام بمناسبة "يوم فلسطين"، أعلِن فيه باسم شعب الصين بأكمله، التأييد الثّابت لنضال شعب فلسطين العادل ضدّ الإمبريالية الأمريكيــة، وأداتها العدوانية "إسرائيل"، ولحقّهم في العودة إلى وطنهم"[15].

وقد ذهبت الصين في تأييدها إلى حدّ دعم اتجاه أحمد الشقيري، رئيس منظمة التحريــر الفلسطينية آنذاك، القائل بحتميّة استمرار الصراع مع "إسرائيل"، حتى نهايته... وعندما اجتمع الرئيس الجديد لمنظمة التحرير، ياسر عرفات، بشواين لاي، فــي شــباط 1969، تــدعّمت العلاقات الفلسطينية-الصينية، لأن عرفات كان قائداً لــ"فتح"، التي طالما ساعدتها الحكومــة الصينية، وخصتّها بعنايتها[16].لقد استغلّت الدعاية الصينية العلاقة مع الفلسطينيين، لدرجة أن "وكالة أنباء الصين الجديدة" قامت في 1969/4/6، بتصوير المقــاتلين الفلــسطينيين بــأنهم يستشهدون وهم يضمّون كتابات "ماو" إلى صدورهم![17].

مواقف الصين في الأمم المتحدة

شهدت بداية سبعينيّات القرن العشرين وفاة الرئيس المصري جمال عبد الناصر. وكــان لذلك الحدث مدلولان لدى حركة المقاومة الفلسطينية: أوّلاً، أنها فقدت أكثــر مؤيّــديها قــوّة وتأثيراً في العالم العربي؛ أما المدلول الثاني، فكان ترك المنظمة لتتعامل وحدها مع صعوبات السياسات العربية الداخلية. لذا، فقد قيّد موقف الصين من قضية فلسطين عقب دخول الصين الأمم المتحدة (1971/10/25)، بسبب الخلافات العربية حول السياسات التي يجب اتباعهــا. ولأنه لم يكن لدى الصين موقفٌ عربيٌ موحّدٌ يمكنها الانحياز إليه، فقد اختــارت سياســاتها حسب ما تمليه الأهداف الصينية. وبالتّالي، فإن تصويتها على الحلّ السياسي، عكس، مــثلاً، أولويّاتها الدولية[18].

---

[14] الكتاب السنوي للقضية الفلسطينية لعام 1965، بيروت، مؤسسة الدراسات الفلسطينية، 1967، ص 553.

[15] الكتاب السنوي للقضية الفلسطينية لعام 1966، بيروت، مؤسسة الدراسات الفلسطينية، 1967، ص 516.

[16] أنس مصطفى كامل، السياسة الصينية والصراع العربي - الإسرائيلي، المستقبل العربي، بيروت، ع 25، مارس/آذار 1981، ص 56.

[17] المصدر السابق نفسه، ص 57.

[18] بهبهاني، مصدر سبق ذكره، ص 105.

فقد عكس تصويت الصين، ما بين ديسمبر/كانون الأوّل 1971، ونوفمبر/تشرين الثاني 1974، هذا المأزق، حيث صوّتت في مجلس الأمن ثماني مرّات، مؤيّدة قضايا تدين "إسرائيل" مباشرة. وامتنعت وحدها عن التصويت مرّة واحدة، وامتنعت مع إيران عن التصويت ستّ مرّات[19]. إلى ذلك، جاءت التصريحات الصينية أقلّ حدّة، خاصّة بعد ضعف التأثير الأيديولوجي الذي كان محتدماً إبّان الثورة الثقافية من منتصف ستينيّات القرن العشرين حتى آخرها؛ إلاّ أنه لم يلاحظ تغييرٌ كبيرٌ في المسار الصيني من الصراع العربي–الإسرائيلي. ففي البيان الأوّل للصين في الجمعيّة العامّة للأمم المتحدة جاء: "إن جوهر أزمة الشرق الأوسط يتمثّل في العدوان على الشعب الفلسطيني والشعوب العربية الأخرى من جانب الصهيونية الإسرائيلية، وبمساندة وتواطؤ الولايات المتحدة الأمريكية". وفي الدّورة السابعة والعشرين للجمعيّة العامّة، أشار "تشيان غوان هواه" مندوب الصين الدّائم في الأمم المتحدة، إلى أن "وضع اللاّسلم واللاّحرب في الشرق الأوسط تستفيد منه الدولتان الأعظم في صفقاتهما السياسية.. وأن تجارة السلاح في المنطقة ما هي إلاّ تجارة للخردة، طالما أن الدولتين الأعظم لا تسمحان باستخدام السلاح إلاّ بإذنهما... وتقف الدول العربية مكتوفة الأيدي بانتظار الإذن.. والصين ترى، أيضاً، إذا كان لابدّ للسلام للمنطقة، أن يتمّ تحييد البحر الأبيض المتوسط، وسحب أساطيل الدول الكبرى منه". أما في الدّورة التاسعة والعشرين للجمعيّة العامّة، فقد تكلّم غوان، من واقع حرب أكتوبر/ تشرين الأول 1973، باعتبارها كسرت حدّة حالة اللاّحرب واللاّسلم؛ وأشار إلى أن القضية، رغم حرب أكتوبر، لاتزال قائمة، وأساس بقاء مشكلة الشرق الأوسط هو المسألة الصهيونية، وقضية حقوق الشعب الفلسطيني. ومن هذا المنطلق، أعلن رفضه للقرار رقم 242، ذلك لأنه لا يتناول القضية الفلسطينية، إلاّ لتنظيم حقوق اللاجئين، وهو ما ترفضه الصين[20].

لقد أيّدت الصين حرب 1973، باعتبارها ردّاً عربياً على العدوان الإسرائيلي. ولذا، كانت الصين تعارض، دائماً، وقف إطلاق النار وقرارات الأمم المتحدة حوله، معتبرة أن مواصلة العرب لقتالهم هو السبيل الوحيد لتحقيق أهدافهم، طالما أن قرارات الأمم المتحدة، ومنها القرار رقم 242، لم تستنكر العدوان الإسرائيلي، بأيّ صورة؛ وكذلك القرار رقم 338. كما

---

[19] المصدر السابق نفسه، ص 103.

[20] كامل، مصدر سبق ذكره، ص 45-63.

عارضت الصين مؤتمر جنيف، كونها ترفض الدخول في مباحثاتٍ من وراء الشعب الفلسطيني. فإذا كانت الصين تؤيّد المباحثات، فإنها تنطلق من تكتيك الحرب الفيتنامية، بضرورة تصعيد الحرب، كما حدث في فيتنام، وذلك أثناء مباحثات التسوية في باريس. ومن هذا المنطلق، رفضت الصين وقف حرب أكتوبر عام 1973، وقرارات الأمم المتحدة في هذا الشأن، وكذلك مباحثات جنيف، بالصّورة التي تمّت بها، وامتنعت عن التصويت على قرار مجلس الأمن في هذا الشأن بتاريخ 15 ديسمبر/ كانون الأوّل 1973[21].

ثالثاً: السياسة الصينية بعد رحيل ماو

مرّت الصين بعد وفاة ماوتسي تونغ في 1976/9/9، بفترةٍ انتقاليةٍ بين سنوات العزلة، وسنوات الانفتاح، والتحديث الصيني الشامل. وهذه المرحلة لاتزال مستمرّة حتى الوقت الحاضر، وهي حفلت بالتغيّرات الجذرية، سواء على مستوى القيادات السياسية، أو تبدّل النهج السياسي، داخلياً وخارجياً. وبمعنىً آخر، إنعكست المعادلة السابقة، فأصبحت استراتيجية الدولة لتحقيق مصالحها، تأتي على رأس سلّم الأولويات، قبل أيديولوجية الثّورة. وقد أثّر هذا التبدّل النّوعي في علاقات الصين بمنظمة التحرير الفلسطينية؛ فنلاحظ أن الصين، في تلك المرحلة، اتجهت إلى تأييد تسوية الصراع العربي - الإسرائيلي، على نحوٍ يسقِط من الحساب التواجد الأمريكي في المنطقة، وذلك بهدف إيجاد طوقٍ أمريكيٍ حول الاتحاد السوفييتي، من شأنه أن يلجم التقدّم السوفييتي في جنوب شرق آسيا. وقد احتلّت وظيفة "إسرائيل"، ضمن هذا السياق، أهمية جديدة بالنسبة للصين، التي أيّدت اتفاقات كامب ديفيد ومعاهدة الصلح المصرية-الإسرائيلية عامي 78 و79؛ كما شهدت تلك المرحلة تقدّماً في العلاقات الدبلوماسية بين الصين و"إسرائيل"، توّجت في بداية تسعينيّات القرن العشرين، بإعلان بدء العلاقات الدبلوماسية بينهما في كانون الثاني 1992 لأوّل مرّة.

اعتبِرت السياسة الصينية في ثمانينيّات القرن العشرين امتداداً للسّبعينيات، حيث استمرّ الموقف الصيني مؤيّداً للتسوية السلمية للقضية الفلسطينية، كأسلوبٍ ملائمٍ لحلّ الصراع العربي-الإسرائيلي، بديلاً عن الكفاح المسلّح، وأن الوسيلة لإتمام ذلك تتمثّل في عقد المؤتمر الدولي للسلام.

[21] الجمهورية، القاهرة، 21 أكتوبر/ تشرين الأوّل 1973.

مع ذلك، فإن الصين، رغم تبدّل وسائل التعبير عن سياساتها بين تحييد الكفاح المسلّح وتأييد التسوية السلمية، لم تغيّر موقفها الإيجابي المؤيّد للعرب وقضيتهم الفلسطينية. وما يزيد هذا الأمر تأكيداً، أنه على الرغم من توتّر العلاقات أحياناً بين بعض الدول العربية، ومنها مصر، وبين الصين، وكذلك بين الصين ومنظمة التحرير الفلسطينية، فإن الصين لم تنتهج قطّ سياسة معادية للعرب في مواجهتهم لإسرائيل والولايات المتحدة. فهي لم تتوان عن إدانة الغزو الإسرائيلي للبنان عام 1982، والإصرار، كما ورد على لسان أعلى المسؤولين فيها، على ضرورة الانسحاب الكامل للقوّات الإسرائيلية من لبنان، وبدون شروط، مع تأييدها للشعبين اللبناني والفلسطيني في كفاحهما ضدّ العدوان؛ وعلى لسان مندوب الصين الدّائم في الأمم المتحدة إشارة إلى ضرورة حضور منظمة التحرير الفلسطينية، كممثّلٍ شرعيٍ للشعب الفلسطيني، لهذا المؤتمر[22].

وقد تكرّرت الأحاديث على لسان العديد من المسؤولين الصينيين، وفي مناسباتٍ مختلفة، عن تأييد بلادهم لعقد مؤتمرٍ دوليٍ للسلام، تحضره جميع الأطراف المعنيّة، وبحضور الأعضاء الخمسة الدّائمين، وتحت رعاية الأمم المتحدة، باعتباره الطّريق نحو حلّ قضية الشرق الأوسط[23].

الصين الشعبية و"إسرائيل"

في 24 كانون الثاني 1992، أعلِن في العاصمة الصينية، بكين، عن إقامة علاقاتٍ دبلوماسيةٍ كاملة بين الصين الشعبية و"إسرائيل"، بموجب اتفاقيّةٍ وقّعها وزيرا خارجية البلدين في بكين. وقد اختارت "إسرائيل" هذا التوقيت لعدّة أسباب، منها:

1 – إن العرب لم يفيقوا بعد من الصّدمة التي سبّبها الغزو العراقي للكويت، وانشقاق الصفّ العربي إلى قسمين، وحدوث خللٍ أو تعارضٍ جوهريٍ في المصالح والتطلّعات العربية، بل في مفهوم الأمن العربي. وبالتّالي، فإن الردّ الذي توقّعته "إسرائيل" من إعلان قيام العلاقة بينها وبين الصين هو الصّمت العربي، لأن العراق أثبت من -وجهة النظر الإسرائيلية- بأن "إسرائيل" ليست المصدر الوحيد لتهديد الأمن العربي!

---

[22] القبس، الكويت، 1987/3/29.

[23] أنظر: خالد زكريا السّرجاني، الموقف الصيني إزاء المؤتمر الدولي للسلام في الشرق الأوسط، السياسة الدولية، القاهرة، عدد 90، أكتوبر/ تشرين الأوّل 1987، ص 98-102.

2- أن "إسرائيل" تجلس مع الأطراف العربية للمفاوضات، بما فيها "منظمة التحرير الفلسطينية"، في ظلّ مشاركة الصين في المفاوضات بمدريد. كما أن ياسر عرفات كان قد طلب إلى القيادة الصينية عشيّة انعقاد "مؤتمر مدريد"، (أكتوبر/ تشرين الأوّل 1991)، سرعة الاعتراف الدبلوماسي بـ"إسرائيل"، حتى يتسنّى للصين الاشتراك في المؤتمر المذكور، مع ما عرِف عنها من تأييدٍ للشعب الفلسطيني وقضيّته الوطنية.

وبالتّالي، سيكون أيّ ضغطٍ عربيٍ على الصين ضدّ إقامة العلاقات مع "إسرائيل"، بمثابة خطوةٍ تفتقر للحجّة القويّة والأسباب الجادّة، خاصّة وأن الصين تجدّ في تحسين صورتها كطرفٍ يسعى للسلام، بعد أحداث قمع الطّلبة الصينيين في حزيران 1989، كحركةٍ مطالبةٍ بالديمقراطية، والانفتاح على العالم.

ولعلّ "إسرائيل" هدفت من إقامة العلاقات الدبلوماسية مع الصين الشعبية إلى:

1- ما كشفه رئيس وزراء "إسرائيل" آنذاك، إسحاق شامير، بعد الإعلان عن إقامة العلاقات بين البلدين، وهو "إن عزلة "إسرائيل" الدولية قد انتهت الآن"، على أساس أن "إسرائيل" غدت تمتلك علاقة دبلوماسية كاملة مع الأعضاء الخمسة الدائمين في مجلس الأمن.

2- ما أعلنه وزير خارجية "إسرائيل" آنذاك ديفيد ليفي، عن اعتزامه عقد اتفاقيّةٍ مع الصين الشعبية، لمراقبة الأسلحة التي تُرسل إلى الشرق الأوسط. فقد نقلت "إسرائيل" إلى الصين قلقها من احتمال بيع صواريخ بعيدة المدى لسوريا، وأسلحة أخرى لإيران. وكانت الصين قد باعت للمملكة العربية السعودية صواريخ متوسّطة المدى أرض- أرض، حيث أثارت "إسرائيل"، في حينه (1988)، ضجّة كبرى، على أساس أن في نصْب هذه الصواريخ في الأراضي السعودية تهديدٌ لأمن "إسرائيل". وعلى هذا، لا تودّ "إسرائيل" تكرار ما حدث، أو على الأقلّ، تريد أخذ العلم به، مع إمكانيّة استغلال ذلك لصالحها، بالمطالبة بمقابلٍ لها، لتوازن الأطراف العربية عسكرياً!

"إسرائيل" تخترق سور الصين

في بداية عقد التسعينيّات من القرن الماضي، ظهرت بوادر تحوّلٍ سريعٍ في سياسة الصين الخارجية تجاه الصراع العربي–الإسرائيلي، حيث بدأت بكين تبحث عن مصالحها الوطنية، فتخلّت عن عدائها لـ"إسرائيل". واتسمت السياسة الصينية بالتوازن بين الجانبين، العربي

و"الإسرائيلي"، والسّعي إلى تطوير العلاقات مع كِليهما، بشكلٍ لا يكون لأيٍ منهما تأثيرٌ سلبيٌ على الجانب الآخر. وقد بدا ذلك واضحاً في قرار إنشاء علاقاتٍ كاملةٍ مع "إسرائيل" في 24 يناير/ كانون الثاني 1992، أي بعد أقلّ من ثلاثة أشهر فقط من بدء "مؤتمر السلام العربي–الإسرائيلي" في مدريد في أكتوبر 1991[24]. ومثل هذا التوازن، إن كان يرضي "إسرائيل"، في السّابق، فإنه لم يعد كذلك في ضوء رغبتها، في تحييد كافّة مصادر الخطر، والتهديد الاستراتيجي لأمنها الداخلي. ولذلك، كرّست "إسرائيل" جهودها للاتصال مع القادة الصينيين، وإبعاد بكين عن العرب، فكان افتتاح القنصلية الإسرائيلية في بكين عام 1990 إنقلاباً حقيقياً في العلاقة. وشهد عام 1991 اتصالات دبلوماسية مكثّفة بين الصين و"إسرائيل"، لوضع اللّمسات الأخيرة وبناء جسور الثّقة وتعميق التفاهم، بهدف إقامة علاقاتهما الدبلوماسية. وفي العام نفسه، أعلنت الدولتان، بشكلٍ رسمي، عن إقامة علاقاتٍ دبلوماسيةٍ بينهما. وأصبح المجال العسكري والصفقات العسكرية هما القاعدة الصّلبة التي شيّد فوقها صرح العلاقات "الإسرائيلية–الصينية".

وقد بلغ النشاط السياسي ذروته بين البلدين، عندما قام رئيس الوزراء الإسرائيلي آنذاك إسحق رابين، في عام 1993، بزيارة الصين، بهدف إقناعها بشراء العتاد الإسرائيلي، العسكري والتقنيّ، ومحاولة فتح الأسواق الصينية أمام المنتجات الإسرائيلية.

وكشفت صحيفة "هآرتس" الإسرائيلية النّقاب في عددها الصّادر يوم 19 نوفمبر/تشرين الثاني 1999، حقيقة العلاقات العسكرية مع الصين، حيث قدّمت سرداً مطوّلاً للصفقات العسكرية بين البلدين، والتي ترجع إلى ما قبل إقامة علاقاتٍ دبلوماسيةٍ بينهما، وهو ما دحض نفي بكين وجود علاقاتٍ عسكريةٍ بين البلدين. وأورد المحلّل الاستراتيجي الإسرائيلي "زئيف شيف"، تقريراً مطوّلاً، كشف فيه: "إنه توجد في شبكة العلاقات السائدة بين "إسرائيل" والولايات المتحدة، حالات من عدم الثّقة أبرزها يتعلّق بعلاقات "إسرائيل" مع الصين. وفي أواسط نوفمبر/تشرين الثاني 1999، تفجّر الخلاف من جديد، وهذه المرّة حول طائرة الإنذار، التي تعدّها الصناعات الأمنيّة الإسرائيلية من أجل الصين".

أضاف "شيف" بأن المصادر الرسمية الأميركية تدّعي بأن الصفقة تعرّض المصالح

[24] موقع شبكة فلسطين للحوار الإلكتروني.

الأميركية للخطر. والحديث يدور حول صفقةٍ بقيمة (254) مليون دولار، ووقّع عليها، منذ عام 1996، وقد تمّ إطلاع الولايات المتحدة أوّلاً بأوّل عليها.

لقد أشار الخبير الإسرائيلي إلى أن وفداً صينياً رفيع المستوى، برئاسة وزير الدفاع الصيني تشي هوتيان، زار "إسرائيل" لمتابعة الموضوع. واعتبر "شيف" أن الشكوك الأميركية في موضوع علاقات "إسرائيل" مع الصين، وصلت قبل عدّة سنوات، لدرجة إرسال محقّقين أميركيين إلى "إسرائيل"، لفحص المعلومات التي تلقّتها المخابرات الأميركية.

وأكد "شيف" بأن هناك التزاماً صينياً بعدم بيع صواريخ أرض–أرض متقدّمةٍ للشرق الأوسط، في حين ألغت الصين صفقة مع إيران، لبيع منشأة تتعلّق بتخصيب اليورانيوم، وصفقة صواريخ (م 9) لسوريا.

في سياقٍ آخر، أبدت (إسرائيل) إهتماماً واضحاً بالمشاريع الزراعية في الصين. وهي قامت عام 1993 بإنشاء مركز تدريبٍ زراعيٍ في جامعة الهندسة الزراعية في بكين، والعديد من المزارع النموذجية، في أماكن متفرّقةٍ في الصين. كما شكّلت مع الجانب الصيني لجنة مشتركة للإشراف على العلاقات في مجال الزراعة، وتطوير مصادر المياه؛ كما تستقبل الجامعات الإسرائيلية، اليوم، أطبّاء وعلماء صينيين زائرين، ويدرس فيها أكثر من ألف طالبٍ صيني.

إلى ذلك، يبلغ عدد الشركات الإسرائيلية التي تستثمر في الصين ما يزيد على مائة شركة. أما حجم الأموال التي تستثمرها هذه الشركات، فيبلغ 200 مليون دولار. وتُعتبر قطاعات الطّاقة الكهربائية، الأسمدة الكيميائية، إنتاج الأغذية والزراعة، الاتصالات والأحجار الكريمة والجواهر، هي المفضّلة لدى المستثمر الإسرائيلي.

فيما قامت الحكومة الصينية، سنة 2003، بمنح الإسرائيليين تسهيلاتٍ كبيرة في مجال الاستثمار والتبادل التجاري. وجاءت هذه التسهيلات نتيجة للاتفاقيّة التي سبق لإيهود أولمرت، وزير التجارة والصناعة الإسرائيلي، آنذاك، أن وقّعها مع بو كيلاي، نائب وزير التجارة الصيني، ربيع عام 2003. ونصّت الاتفاقية التي وصفها الإسرائيليون بأنها "نقطة تحوّلٍ تاريخيةٍ للاقتصاد الإسرائيلي"، على إنشاء صندوقٍ استثماريٍ مشترك، وعلى إلغاء القيود المفروضة على المقاييس، وكذلك على إزالة العوائق البيروقراطية، وتشكيل مجلس

لفضّ النزاعات بين الشركات الصينية والإسرائيلية[25]. ولا شكّ أن هناك مصالح مشتركة، تحكم سير العلاقات بين الجانبين الصيني والإسرائيلي. فالصين حريصة على لعب دورٍ سياسيٍ واقتصاديٍ أكبر في الشرق الأوسط، رغم دخولها المتأخّر إلى المنطقة. وهي حريصة على الحصول على تكنولوجيا متقدّمة، خاصّة في مجالي الكمبيوتر والدفاع. أمّا (إسرائيل)، فتنظر إلى الصين على أنها آلة لصكّ العملة، و"بقرة حلوب"، سرعان ما تتضاعف عائدات الاستثمار فيها. وهي أيضاً سوق استهلاكٍ عالمي.

وعلى الصعيد السياسي، تحاول (إسرائيل) ثني الصين عن تصدير الأسلحة إلى الدول العربية والإسلامية، كإيران، وباكستان، على اعتبار أن هذه الدول ما تزال في حالة حربٍ معها. وتعمل جاهدة على دفع الصين لتأييد "عملية السلام" في الشرق الأوسط، وفق التصوّر الإسرائيلي!

خاتمة

احتلّ العامل الأيديولوجي الموقع الرئيسي في تكييف السياسة الخارجية الصينية، خلال ثلاث مراحل، كان لها انعكاساتها على تطوّر موقف الصين من الصراع العربي-الإسرائيلي. فهذه السياسة لم تتبلور إلاّ منذ انعقاد مؤتمر باوندونغ، ربيع 1955، حتى قيام الثورة الثقافية، عام 1965. وطبقاً للأيديولوجية الصينية في تلك الفترة، فإن آسيا وأفريقيا وأمريكا اللاتينية هي "ريف العالم"، بينما البلاد المتقدّمة في الغرب الرأسمالي هي "المدن". وكما نجحت الثورة الصينية بحصار الرّيف الصيني، الثّائر لمدنه الواقعة في قبضة القوى الاستعمارية الأجنبية والرّجعية المحلّية، عن طريق الحرب الثورية المسلّحة، فإن الطّريق الوحيد لنجاح ثورات شعوب العالم الثالث إنما يكون بمحاصرة ريف العالم لمدنه، أي حصار البلاد الرأسمالية في الغرب بواسطة الثّورات المسلّحة في القارات الثلاث.

لهذا رأت الصين، في تلك المرحلة، أن إيقاف الحروب الاستعمارية ضدّ حركات التحرّر الوطني لا يكون إلاّ بالتأييد التامّ للحركات الثورية، وتحريك الجماهير في كلّ مكانٍ من العالم، في نضالٍ طويل الأمد ضدّ الإمبريالية.

وقد ترتّب على هذه الأيديولوجية في تلك المرحلة، عدّة نتائج هامّة بصدد القضية

[25] موقع مجلة فلسطين المسلمة الإلكتروني.

الفلسطينية، أهمها تأييد الصين الشعبية للكفاح الفلسطيني المسلّح، على أساس أنه جزءٌ مـــن حركة الثّورة العالمية الهادفة إلى إضعاف الاستعمار العالمي، الذي تتزعّمه الولايات المتحدة، وعلى أساس أن الحرب الثّورية في فلسطين هي نموذجٌ للمفهوم الـــصيني عـــن محاصـــرة "الرّيف الثّوري الفلسطيني" لمدن العالم (إسرائيل)! منذ رحيل ماوتسي تونـــغ وشـــواين لاي، بدأت الصين تنظر إلى منطقة الشرق الأوسط، ضمن مفهومٍ استراتيجيٍ جديد، يـــتلاءم مـــع عدائها التقليدي للاتحاد السوفييتي. وهو ما حاولت الولايات المتحدة تشجيع الصين عليه، عبر زيارات مسؤوليها ووفود الكونغرس. وقد اتضح الموقف الصيني الجديد من خلال موقفها من "مبادرة السادات"**.

لقد تركّز الموقف الصيني أساساً على الفرص التي تتيحهـــا المبـــادرة لتقلـــيص الـــدور السوفييتي في الشرق الأوسط، لا على تأثيرها على الأوضاع العربية، عموماً، وفـــي القلـــب منها القضية الفلسطينية. كما لوحظ، في ثمانينيّات القرن العشرين، وجود اتجاهٍ انحداريٍ في الموقف الصيني إزاء القضية الفلسطينية. فالصين، عوضاً عن تمسّكها برؤية مبدئية منسجمة إزاء حلّ هذه القضية، أخذت تقترب، تدريجياً، من المواقف المهادنة لإسرائيل وأمريكا، وهو الموقف الذي ينطوي حتماً على تنازلاتٍ صينيةٍ أمام هذه الضغوط. فمنذ أن بدأت الصين في انتهاك السياسة الخارجية التي تتبنّى الأساليب الواقعيّة السياسية، مورست عليها ضغوطٌ هائلةٌ من قبل الولايات المتحدة الأمريكية، ودول غرب أوروبا، ورومانيا، من أجل إجبارها علـــى الاعتراف بـــ"إسرائيل"، مقابل الحصول على فرص التعاون الاقتصادي والتكنولوجي، الـــذي تبحث عنه الصين لدى الدول الغربية. وقد أثمرت هذه الضغوط عن فتح قنوات اتصالٍ غير مباشرة، وعن إقامة تعاونٍ اقتصاديٍ وعسكريٍ وفنّيٍ بين الجانبين الـــصيني والإســـرائيلي؛ فضلاً عن أن الخطاب السياسي الصيني إزاء القضية الفلسطينية قد تبدّل جـــذرياً. فبعـــد أن كانت تعلن بأنها لن تقيم علاقاتٍ دبلوماسية مع "إسرائيل"، ما دامت الأخيرة تحتلّ الأراضـــي الفلسطينية، وبعدما كانت ترى في "إسرائيل" "أداة استعمارية"، لابدّ من العمل على القـــضاء عليها، فإن الصين أقامت مع "إسرائيل" علاقاتٍ دبلوماسية، في يناير/ كانون الثـــاني 1992، وهو ما انطوى على تبدّلٍ جذريٍ في الموقف الصيني إزاء قضية العرب والمسلمين الأولى.

** المبادرة حصلت في 19 نوفمبر/ تشرين الثاني 1977، حين قام الرئيس المصري أنور السادات بزيارة القدس المحتلّة كأوّل رئيسٍ عربيٍ يزور الكيان الصهيوني علناً منذ إنشائه، في "مبادرةٍ" سلميةٍ للصّلح مع هذا الكيان!

مستقبل منظمة التحرير وآفاق تفعيلها

مستقبل منظمة التحرير وآفاق تفعيلها

عدلي صادق

لا يمكن الحديث عن آفاق تفعيل منظمة التحرير الفلسطينية، واحتمالات استعادة دورهـــا، دون التعرّض للمناخ السياسي العربي والفلسطيني، الذي هو العامل الحاسم في مسألة التفعيل، وفي تحديد الخيارات الفلسطينية الجامعة. فموضوع "المنظمة" ليس أمراً يتعلّق ببُنيتها فحسب؛ وبعبارةٍ أخرى، ليس تفعيل المنظمة، أو إعادة بنائها، أمراً إدارياً وسياسياً يمكـــن أن تنجـــزه القوى الفلسطينية بالتوافق، فتتحقّق إنطلاقة جديدة فاعلة، لإطارها الائتلافي، ثمّ تنتهي حـــال العجز. فالمسألة ليست كذلك على نحوٍ حصري.

ففي الوقت الذي عادت فيه هذه المنظمة لكي تصبح حاجة فلسطينية وطنية أساسية، يلاحظ المرء أن العامل العربي، الذي ساعد الفلسطينيين على تلبية هذه الحاجة، في العـــام 1964، بات مفتقداً، لأسبابٍ منها ما هو موضوعي، كتراجع أو انتهاء وجود حركة التحرّر العربـــي، وغياب حال النهوض القومي، والمتغيّرات الدولية التي في مقدّمها انهيار الاتحاد السوفياتي، ونشوء النظام الأحاديّ العالمي، الذي تهيمن عليه الولايات المتحدة. ومن هذه الأسباب، ما هو ذاتيٌ عربي، يتّصل بالسياسات القطرية، المنشغلة بمشكلاتٍ داخليةٍ معقّـــدة، وارتهـــان هـــذه السياسات للإرادة الأمريكية على هذا النّحو أو ذاك، وطواعيّة النظام العربي، بمعظم حلقاته، لمفردات التسوية التي بدأت وتعثّرت، أو راوحت في مربّع عناوينها الأولى، واستحالت رهاناً وحيداً لهذا النظام العربي!

في هذا السّياق، يمكن القول إن منظمة التحرير الفلسطينية، التي انبثقت عن نظامٍ عربـــيٍ مغاير، ثمّ شهدت حيثيّاتها تغييراتٍ "ثوريّة" بعد هزيمة العام 1967، باعتبار أن القوى الفاعلة في النظام العربي آنذاك كانت معنيّة بردّ اعتبارها، وبالمقاومة المسلّحة؛ لـــم يعـــد بإمكانهـــا (المنظمة) الاستعانة بمناخٍ عربيٍ مماثل، حتى وإن شهد المناخ الفلسطيني، تحديداً، صـــعود قوىً مقاومة جديدة، إفتقرت الى عوامل المساندة العربية الرّسمية الفعلية، بل هـــي واجهـــت عجزاً عربياً عن مجرّد الامتناع عن حصارها والتحسّب منها أو إيذائها. وللإنصاف، هنـــاك

عاملٌ ذاتيٌ فلسطينيٌ سلبي، يسهِم على نحوٍ لافت، في تعقيد عملية التفعيل المرتجى، لمنظمة التحرير الفلسطينية. إنه افتقار الطّبقة السياسية الفلسطينية الى القدرة على فرز شريحةٍ منها، تتقدّم عملية التفعيل، إن توافرت عواملها الأخرى الغائبة، وأن تعيد الحياة لمنطلقات المنظمة ومفرداتها وبرامجها "التحريرية". فالطبقة السياسية الفلسطينية، وبخاصّةٍ على مستوى فصائل المنظمة، مخدّرة وتتصرّف بطريقة الاستسلام لتداعيات الانهيار الإقليمي والدولي؛ بل ويستبدّ ببعض رموزها إحساسٌ بأن عمر القضية موصول بأعمار أشخاصها الإنسانية، بالمعنى البيولوجي، وأن شباب المنظمة، كان أيام شبابهم، وخريف عمرها كان هو نفسه خريف عُمر المنظمة؛ وبالتّالي، فإن الشيخوخة مشتركة، والموت واحد!

* * *

فضلاً عن كلّ ذلك، فإن قيام السلطة الفلسطينية، على قاعدة اتفاقات "أوسلو"، أدّى إلى وجود إطارين فلسطينيين، لكلٍ منهما طبيعة مختلفة، بصرف النظر عما قيل عن كون المنظمة مرجعية سياسية للسلطة. بل إن إطار السلطة لم يكتف باستيعاب معظم هياكل المنظمة، بمفاعيل القدرة المالية للأولى، وانسداد كلّ قنوات الموارد المالية بالنسبة للثانية؛ وإنما جعل هذا الإطار (أي إطار السلطة) من فرضيّة أن المنظمة مرجعيّة سياسية له، أمراً هلامياً، لا قيمة عمليّة له. وليس أدلّ على ذلك، من تعليق أحد أعضاء اللجنة التنفيذية للمنظمة، ذات يوم، حول اعتراضات البعض، على تمسّكه بالعمل كوزيرٍ لإعلام السلطة، بالقول في صيغة الاستفهام التقريري: هل ترون أن اللجنة التنفيذية للمنظمة، هي –فعلاً- القيادة السياسية للشعب الفلسطيني؟! إن كانت اللجنة التنفيذية للمنظمة، قيادة فعلية، فلن أقبل العمل كوزيرٍ في حكومة السلطة.

لقد كانت المنظمة، منذ قيامها وحتى لحظة قيام السلطة، الكيان الذي يجسّد حال الدّولانية الفلسطينية، وكانت دوائر المنظمة، هي "وزارات" الشعب الفلسطيني في الداخل وفي الخارج. ومن المفارقات، أن إحدى أهم دوائر المنظمة، وهي "الدّائرة السياسية" التي عملت بمثابة وزارة للخارجية، لم تبق قائمة وذات دور، إلاّ بسبب اتفاقات "أوسلو"، التي حرّمت على السلطة الفلسطينية ممارسة دورٍ سياسيٍ سيادي، وبالتّالي منعتها -بمنطق النصوص- من أن يكون لها تمثيلٌ ديبلوماسي، أو "وزارة خارجية". وترتسم المفارقة، عندما يستعين فاروق

القدّومي، رئيس الدّائرة السياسية للمنظمة، غير مرّة، في خضمّ "مقاومته" محاولات إحدى وزارات السلطة (التخطيط والتعاون الدولي) لانتزاع صلاحيّاته، ببنود اتفاقات "أوسلو" ، لإثبات أحقّية الدّائرة، أو أحقّيته، في أن يكون وزيراً للخارجية، وأن لا تكون وزارة السلطة هي المسؤولة عن التمثيل الديبلوماسي المُحرّم عليها!

وكانت السلطة قد وفّرت للنظام العربي، وللأصدقاء القُدامى لمنظمة التحرير، فرصة التنصّل من الإطار التمثيلي الفلسطيني الجامع، الحرّ في خياراته المشروعة. ووجد الحاكمون العرب، وحكومات العالم ذات العلاقات الوثيقة مع منظمة التحرير، مخرجهم في اعتماد عناوين السلطة الفلسطينية ومفرداتها، باعتبارها، من جهة، ثمرة المنحى "السّلمي" الذي يدعمونه بقوّة، كسلطةٍ ذاهبةٍ إلى الدولة، ومن جهةٍ أخرى، باعتبارها مجالاً للحديث عن دعم ومساندة الشعب الفلسطيني. لكن باب التأمّل والتحليل، ينفتح واسعاً، إن قرأنا، اليوم، الفقرة الواردة في "إعلان الاستقلال الفلسطيني"، في تشرين الثاني/نوفمبر 1988، حول منظمة التحرير الفلسطينية، والتي جاء فيها: "..وصاغت الإرادة الوطنية إطارها السياسي، منظمة التحرير الفلسطينية، ممثّلاً شرعياً ووحيداً للشعب الفلسطيني، باعتراف المجتمع الدولي، متمثّلاً بهيئة الأمم المتحدة، ومؤسساتها، والمنظمات الإقليمية والدولية الأخرى. وعلى قاعدة الإيمان بالحقوق الثّابتة، وعلى قاعدة الإجماع القوميّ العربي، وعلى قاعدة الشرعية الدولية، قادت منظمة التحرير الفلسطينية معارك شعبها العظيم، المنصهر في وحدته الوطنية المثلى، وصموده الأسطوري أمام المجازر والحصار في الوطن وخارجه. وتجلّت ملحمة المقاومة الفلسطينية في الوعي العربي وفي الوعي العالمي، بصفتها" واحدة من أبرز حركات التحرّر الوطني في هذا العصر"[1]. ولعلّ أقلّ ما يمكن قوله، حيال هذه الفقرة، أن "الشرعية الدولية" ممثّلة في الأمم المتحدة، لم تكن راعية للمنحى السّلمي المخادع والمشوّه، وأن الإجماع العربي، لا ينعقد اليوم، على الحقّ الفلسطيني في المقاومة، وأن تداعيات ما جرى، لم تحفظ حتى الانصهار الفلسطيني في وحدةٍ وطنيةٍ مُثلى!

ومع تبدّد الآمال في إنجاز تسوية، يستعيد بها الفلسطينيون الحدّ الأدنى من حقوقهم الوطنية، عاد هؤلاء الفلسطينيون الى افتقاد منظمة التحرير الفلسطينية، مثلما يُفتقد البدرُ في

[1] إعلان الإستقلال الفلسطيني، الجزائر 15 تشرين الثاني (نوفمبر) 1988.

الليلة الظّلماء. وساعدت الانقسامات الفلسطينية، على جعل هذا الافتقار للمنظمـــة، محـــوراً أساسياً في النصوص التي تمخّضت عنها حوارات القوى المتصارعة علـــى الأرض. ففـــي الوثيقتين الفلسطينيتين، التي توصّلت اليهما حركتا "فتح" و"حماس" والفصائل الأخرى، ووثيقة مكّة، بين "فتح" و"حماس"، كان هناك تركيزٌ لافتٌ على ضرورة إصـــلاح منظمـــة التحريـــر وتفعيل دورها. فقد جاء في اتفاق مكّة: "المضي قُدماً في إجراءات تفعيل وتطوير وإصـــلاح منظمة التحرير الفلسطينية، وتسريع إجراءات عمل اللجنة التحضيرية، إســـتناداً لتفاهمـــات القاهرة ودمشق"[2]. كما جاء في وثيقة الوفاق الوطني: "الإسراع في إنجاز ما تمّ الاتفاق عليه في القاهرة ، في آذار 2005، فيما يتعلق بتطوير وتفعيـــل منظمـــة التحريـــر الفلـــسطينية، وانضمام حركتي "حماس" و"الجهاد الإسلامي" إليها، بوصفها الممثّل الشرعي والوحيد للشعب الفلسطيني، في كافّة أماكن تواجده، وبما يتلاءم مع المتغيّرات على الساحة الفلسطينية، وفـــق أسسٍ ديمقراطية، ولتكريس حقيقة تمثيل منظمة التحرير الفلسطينية، الممثّل الشرعي والوحيد لشعبنا، وبما يعزّز قدرة منظمة التحرير على القيام والنهوض بمسؤولياتها في قيادة شعبنا في الوطن والمنافي، وفي تعبئته والدفاع عن حقوقه الوطنية، والسياسية، والإنسانية، في مختلف الدّوائر، والمحافل، والمجالات الدولية والإقليمية"[3].

وقد وضع "إعلان القاهرة " آليّة محدّدة لإعادة بناء المنظمة، إذ جاء فيه: "وافق المجتمعون على تفعيل وتطوير منظمة التحرير الفلسطينية، وفق أسسٍ يتمّ التراضي عليها، بحيث تـــضمّ جميع القوى والفصائل الفلسطينية، بصفة المنظمة الممثّل الشرعي الوحيد للشعب الفلسطيني. ومن أجل ذلك، تمّ التوافق على تشكيل لجنةٍ تتولّى تحديد هذه الأسس؛ وتتشكّل اللجنـــة مـــن رئيس المجلس الوطني، وأعضاء اللجنة التنفيذية للمنظمة، والأمناء العامّين لجميع الفصائل، وشخصياتٍ وطنيةٍ مستقلة. ويدعو رئيس اللجنة التنفيذية لهذه الاجتماعات"[4].

اللاّفت في حرص قوى المقاومة الجديدة، على دخول منظمة التحرير، بما يناسب قوّة تلك القوى على الساحة، أن الحركتين الإسلاميتين تعتمدان البراغماتية، التي تعني، في هذه الحال، الاستفادة من الإرث النضالي الفلسطيني، ومن الكيانيّة العلمانيّة، التي تمثّلها المنظمة، لضمان

---

[2] إتفاق مكّة، مركز دراسات الشرق الأوسط، الأردن (عمّان).

[3] وثيقة الوفاق الوطني، أساس اتفاق مكّة في 2006/2/8، وثائق الهيئة العامّة للاستعلامات.

[4] إعلان القاهرة، فندق نوفوتيل، مدينة السادس من أكتوبر، القاهرة 2005/3/17، وثائق الهيئة العامّة للاستعلامات.

موقعيهما في قيادة النضال الفلسطيني، دونما أدنى شك، لدى هاتين الحركتين، بأن المنظمــة، بصيغتها وبطبيعتها، لا يمكن أن تكون إلاّ ذات طابعٍ وطنيٍ علماني. ولم تتعامل الحركتان مع المنظمة، باعتبارها كياناً لا جدوى من إصلاحه. وربما يكون لدى الحركتين نوايا مــضمرة، لإعادة النظر في اتفاقاتٍ ثبت فشلها؛ لكنّ السّياقات التنظيرية، والافتراضات المفرطــة فــي التفاؤل، التي عبّر عنها ناطقون باسم حركة حماس، ليست واقعية؛ مثال ذلك قــول محمــود الزّهار، إن "تبلور البديل الإسلامي في المقاومة، والعمل السياسي، وقيادة الجماهير، ومواجهة التنازلات، أصبح حقيقة واقعة، تفرض نفسها على كلّ هياكل وسياسات الساحة الفلسطينية"[5]. غير أن الشريحة السياسية الغائبة، التي يمكن أن تسجّل محاولة النهوض بمنظمة التحريــر الفلسطينية، وتفعيلها، يصعب توفيرها من خلال لونٍ فكريٍ واحد، يرفض، بطبيعته، الصيغة الإئتلافية والعلمانية، ويتصادم مع الكثير من قواعد عمل منظمة التحرير، بصيغتها الأصلية!

* * *

كلّما تبدّى بؤس التسوية، أحسّ الفلسطينيون بأن السلطة لم تستطع تخليصهم من الاحتلال، بعد سنواتٍ من التعاطي المباشر مع "إسرائيل"، وهو التعاطي الذي حقّق للأخيرة إختراقــاتٍ ديبلوماسية، حصدت منها الكثير، كرفع معدّلات التعاون العــسكري، والتجــارة، والتواجــد القوي، في دولٍ كانت شبه مغلقة على "إسرائيل"، كالهند وغيرها. وعلى الرّغم مــن إخفــاق عملية التسوية، فإن شريحة متنفّذة في السلطة، تعمّدت أن تحافظ على تقاطعاتها مع المنظمة، وأن تظلّ تنتسب إلى مؤسساتها القيادية؛ أصرّت على جعل السلطة هدفاً، بحدّ ذاته، وعرقلت إعادة تفعيل المنظمة وإصلاحها، ليس عن قراءةٍ أمينةٍ ورصينة، لمصاعب التفعيل وعوائقــه الموضوعية، وإنما عن رغبةٍ في البقاء على رأس الهرم البيروقراطي الباذخ، في الــسلطة. ولعلّ هذه الشريحة، هي التي قادت الفلسطينيين في الداخل الى حبسٍ طوعي، في إطار سلطةٍ بلا سيادة، ذات وجودٍ مقيّدٍ وضعيف، يمكن من خلاله احتواء الوضع الفلــسطيني، ورهنــه لميزان القوى المختلّ على الأرض.

---

[5] ندوة مركز دراسات الشرق الأوسط ،"نحومشروع فلسطيني ـ عربي لإعادة بناء وتفعيل منظمة التحرير الفلسطينية (6/29 - 2005/7/21) ، عمّان ، 2006.

لكي نكون واقعيين، يتوجّب القول، أنه مثلما تمّ حشر السلطة الفلسطينية، بين الجدار العنصري ونهر الأردن، لكي تكون هي "المشروع الوطني" البائس، تحت رحمة النّار الإسرائيلية؛ فإن فرص إصلاح المنظمة وتفعيلها، تنحصر في عملية حلّ أزماتٍ أو معضلاتٍ مزمنة، يكون حلّها في خانة الإصلاح، لا في خانة التفعيل، كتصويب وضع القيادة،وطريقة اتخاذ القرار، وتصويب الهيكلية، وإنهاء الفساد، وحلّ معضلة الفشل الذريع في تنظيم الشعب الفلسطيني في الشّتات. وبحكم صلة تفعيل المنظمة بالأوضاع العربية، تبدو عملية التفعيل شبه مستحيلة، إن لم نكن بصدد الحديث عن إصلاحٍ بيروقراطي، أو عن تدابير على صعيد الإدارة الداخلية للمنظمة، كأن يُصار الى استبدال المظهر الكاريكاتوري للأطر القيادية: اللجنة التنفيذية، والمجلس المركزي، الذي يُفترض أنه برلمان الوطن والمنفى. ويجدر القول إن الإطار الأكثر تداولاً، وهو اللجنة التنفيذية، يعاني من عدّة مشكلاتٍ بُنيويةٍ وقانونية، كاستمرار وجود الشّواغر، بعد وفاة أكثر من ثُلث الأعضاء، وفي ظلّ الغياب الدائم لأعضاء آخرين، واستنكاف بعض الأعضاء، وعدم مطابقة أعضاء للشروط القانونية للعمل في اللجنة التنفيذية، كشغلهم -في مراحل ولسنوات- وظائف تنفيذية، كرئاسة جامعةٍ أو مجلسٍ بلدي. وهناك من يعانون من الشيخوخة، وأحدهم عضو في اللجنة التنفيذية، منذ أربعين عاماً، بالتّمام والكمال!

ربّما تكون محاولات دمقرطة النظام السياسي الفلسطيني، هي دافع البعض للمطالبة بإصلاح المنظمة وتفعيلها. غير أن الإصلاح الممكن ليس مرادفاً للتفعيل، باعتبار الأوّل عاملاً ذاتياً؛ أمّا الثاني، فإنه العامل الموضوعي، الذي يحسمه الوضع العربي، أساساً. فإن كان من بين واجبات منظمة التحرير الفلسطينية، تعبئة الطاقات الفلسطينية في الشّتات، وتنظيمها، ورعاية أطرها الشعبية، يتوجّب أن نختبر بواقعية، مدى سماح النظام العربي بممارسة هذا الواجب. وإن كان جيش التحرير الفلسطيني هو الذّراع العسكري لمنظمة التحرير، وهو المؤسسة الرّكن، في بُنيتها، فإن علينا أن نختبر بواقعيّة، أيضاً، مدى سماح النظام العربي بتواجد مثل هذا الجيش على أراضيه، أو حتى السّماح بإعادة تشكيل هذا الجيش، تحت إمرة قيادةٍ سياسيةٍ فلسطينية. بالتّالي، فقد أعرب متحاورون كُثر، حول موضوع إصلاح المنظمة وتفعيلها، عن قناعتهم بأن منظمة التحرير، بشكلٍ عام، لا تزال مؤسسة قابلة

لإعادة الإحياء، ولكن بشروطٍ وظروفٍ محدّدة؛ وأن هذا الإحياء سوف يقوّي منظمة التحرير، ويقوّي الفصائل الفلسطينية مجتمعة، مما سيقوّي الموقف والصفّ العربييْن، وأن إعادة البناء هذه يجب أن تكون وفق رؤيةٍ جديدة، وبعقليةٍ جديدة ،تأخذ بعين الاعتبار المتغيّرات كلّهـا، ولكن على قاعدة تحقيق مصالح الشعب الفلسطيني، بثوابته المتّفق عليها دون اختلاف، وعلى قاعدة إنهاء الاحتلال، ودعم الكفاح والنضال الوطني الفلسطيني، بكلّ أشكاله، وبتفعيل الدّعم، والإسناد العربي الإيجابي الفاعل، لتحقيق التحرير والعودة. لكن السؤال هـو: هـل يرغـب النظام العربي في تقوية موقفه، باحتضان ومساندة حركة تحررٍ فلسطيني؟

* * *

على الرّغم من ذلك كلّه، فلا بدّ من إصلاح المنظمة، ومن إبقائها، تالياً، مرجعيّة عليـا، بميثاقها، وببرنامجٍ سياسيٍ جديد،على أساس الثّوابت الفلسطينية، وبمشاركة كلّ الفصائل. فمن شأن المجلس الوطني، عند تشكيله بطريقةٍ تعكس واقع القـوى والتوجّهـات علـى السـاحة الفلسطينية، أن يكون المؤسسة النيابية المحترمة، سيّدة نفسها وأمرها، عند المصادقة على أيّ اتفاقيّة، أو عند رفض أيّ اتفاقيّة. فالتوافق الفلسطيني على خطٍ سياسيٍ واضح، يأخذ بعـين الاعتبار المستجدّات، ويحقّق شروط التحرير اللازمة، أمرٌ ضروري، حتى وإن لم تكن هناك قدرة على إنجاز التحرير. فعلى الأقل، يمنع مجلس المنظمة، في حال إصـلاحها، التفـريط بالحقوق الفلسطينية الثّابتة؛ وها نحن نستمع، يومياً، الى أصواتٍ تحاول، منذ الآن، مصادرة الإرادة الفلسطينية، والتصرّف كأنها مخوّلة بإبرام اتفاقات، والقبول بتنازلاتٍ عـن الحقـوق الأساسية، وفي مقدّمها حقّ العودة. كما أن مجلساً وطنياً جديداً، حسن التمثيل لمكوّنات الشعب الفلسطيني، هو ضمانة منع أيّ إمكانيّة لتراجعات، أو انشقاقاتٍ داخل المنظمة، كما حصل في السابق، لا سيّما إن كان تشكيل المجلس على أساس الانتخاب المباشر الحرّ، أو على أسـاس التوافق السياسي، الذي يمكن أن يصبح بديلاً مقبولاً لذلك، في حال كان تشكيل المجلس قائماً على الحصص.

آفاقٌ مستقبليةٌ ممكنة!

في ضوء المصاعب الموضوعية الماثلة، يصبح الشعب الفلسطيني، الذي هـو صـاحب المصلحة ومقصد الطّلائع المناضلة، حين تنعقد عزائمها على اختراق أيّ انسداد؛ هو فـرس

الرّهان، بالاستفادة من وعيه، ومن تمسّكه بحقوقه، ومن انتشاره الجغرافي، ومن مبادراتٍ تنظيميةٍ اجتماعيةٍ ثقافية، تجسّدت في أطر الجاليات ،والتجمّعات، والنوادي الثقافية، واللجان الاجتماعية، والمراكز الحقوقية، ومراكز الدراسات، وغير ذلك من التشكيلات، التي يمكن أن تشكّل نواة للنّاظم الجديد، أو المتجدّد، الذي تمثّله منظمة التحرير الفلسطينية. صحيحٌ أن الإنقسام الفلسطيني الرّاهن، العمودي والأفقي، يؤثّر سلباً على وحدة الأطر الفلسطينية سالفة الذّكر، أو -بالأحرى- على توحّد رؤيتها وأهدافها؛ وصحيحٌ أيضاً، أن تجربة الشعب الفلسطيني مع المركزية في القيادة، واتخاذ القرار، مريرة من غير شك؛ إلاّ أن الصّحيح كذلك، هو أن صياغة برنامجٍ توافقيٍ واقعي، يتيح للفلسطينيين حرّية الحركة، مستفيدين من أوضاعٍ ديموقراطيةٍ في العالم، يمكن أن توحّد الأهداف، وإن اختلفت المنطلقات الفكرية.

وبالطّبع، هناك، أيضاً، التجمّعات الفلسطينية في مخيّمات اللجوء العربي القريب، وهناك وسائل الاتصال المتطوّرة، وشبكة الإنترنت. وفي حال توافر إرادةٍ سياسيةٍ فلسطينية، ذات طبيعةٍ تعدّدية، تشتمل على كلّ ألوان الطّيف الفلسطيني، لا بدّ أن تعلق الجرس، وأن تلتقط كلّ هذه الحيثيّات، لخلق النّاظم السياسي القوي، بدءاً بتنظيم عمليةٍ انتخابية، بالقدر الممكن من الصّدقية ومن الشفافيّة، للفلسطينيين في الشّتات. ونحن، هنا، ننطلق من فرضيّة أن الوضع الحالي يمثّل ركاماً، بل أسوأ من ركام، لأن الإطار البيروقراطي الهُلامي العاجز، الذي هي عليه منظمة التحرير الفلسطينية، في هذه الأثناء، يتذكّر دوره ووحدانيّة تمثيله للفلسطينيين، كلّما بادر فلسطينيون الى التجمّع لقول كلامٍ آخر، أو لمناقشة مسألة توفير النّاظم السياسي لفعالياتهم وإرادتهم السياسية، وممانعتهم الأكيدة، لأن يفرّط أحدٌ بحقوقهم، منتحلاً تمثيلهم. وفي كلّ مرّة، تكون هناك فزّاعة الإطار البديل، أو المنظمة البديلة؛ وليت المنظمة الهُلاميّة القائمة، تستكمل اعتراضها على البدائل المتوهّمة، بأيّ شقٍ إيجابي، كأن تبادر الى إعادة صياغة إطارٍ واحد، من أطر المنظمة ومؤسساتها، كاللجنة التنفيذية مثلاً، بملء الشّاغر، أو بإعادة النظر في عضوية أشخاصٍ لا لون لهم ولا رائحة، أو بعقد اجتماعاتٍ مقتصرةٍ على أعضاء اللجنة التنفيذية، لا الإعلان عن اجتماعاتٍ لخليطٍ من "وجهاء" الحالة الفلسطينية الرّاهنة، باعتبارها اجتماعاتٍ للّجنة التنفيذية.

وفي حال التقاط الحيثيّات-المكوّنات الناشئة، على مستوى الشعب الفلسطيني المنتشر،

يمكن رمي المظهر البيروقراطي إلى مزبلة التاريخ، بحيث لا يكــون العمــل فــي منظمــة التحرير الفلسطينية، وظيفة حكومة مُجزية، تتداعى مفاعيلها لتذهب بنا إلى بيروقراطيةٍ جديــدة، كما يمكن التعامل بذكاء، مع الأوضاع العربية والدولية الجديدة، بتحويــل المنظمــة الــى كيــانٍ عملاق، بانتماء الجماهير له، والتزامها بقراراته، كمرجعيّةٍ سياسية.

وفي الوقت نفسه، عدم التعويل على تجسيداتٍ لوجــود المنظمــة تــصطدم بالحكومــات، أو تزعجها، أو تفتح لها مجالاً للتأويلات الأمنية، آخذين بعين الاعتبــار، أن العنــصر الفلــسطيني، بطبيعته، بات مثيراً للشكوك وللتأويلات الأمنيّة؛ التي اتسمت، غالباً، بالشّطط وبالظّلم البيّن. ففــي النهاية، نحن شعبٌ له حقوقٌ تكفلها قرارات الشرعية الدولية؛ ويعرف العالم، أن "إسرائيل" هــي الطّرف المتصادم مع الشرعية الدولية، وهو الذي يتمسك بالاحتلال. وليس من العيب، ولا مــن التراجع، أن نعيد النظر في وسائل المقاومة، بحيث تتراوح وتيرتها، بين النضال الشعبي، حين لا تساعدنا الظروف الموضوعية على النضال المسلّح، والنضال المشروع المــسلّح، حــين تتــوافر شروطه الذّاتية والموضوعية، بحيث يُمارس بغير الطّرق العشوائية والمرتجلة، وبغير العمليــات المتلامسة مع أعمالٍ بات العالم يصفها بــ"الإرهابية".

ولمثل هذا النضال، مختصّون يعرفون أساليبه، وهناك تجارب غنيّة للــشعوب علــى هــذا الصّعيد. سيكون لإصلاح منظمة التحرير الفلسطينية، ضروراتٌ قانونية، كأن توضــع الأســس والقواعد التي يحترمها الآخرون، وتكفل ليس القضاء على الفساد فحسب، وإنما، أيضاً، ملاحقــة الفاسدين قضائياً، واسترداد مقدّرات الشعب الفلسطيني، منهم ومن ورثتهم ومن أفراد عــائلاتهم. ومن نافلة القول إن عملية تفعيل المنظمة، بعد إصلاحها، وعلى مصاعبها، وعلى غياب شروطها ومناخها، تقتضي أن لا ييأس الفلسطينيون من محاولات التقدّم في التفعيل، على المستوى العربي، من خلال دبلوماسيةٍ رصينةٍ ومنتقاة، يكون اختيار فُرسانها وناشطيها بعناية، وليس بالطريقة التي كان فيها تعيين السفراء، إذ كان يندر تعيين سفير بعد دراسة قدراته وسلوكه وملاءمته للبلد الذي يُعتمد فيه!

من الضّروري والحاسم، كذلك، عدم التعويل على معوناتٍ ماليةٍ أجنبية، أو عربية مشروطة، يرتهن وجود المنظمة بتدفّقها. فهذه المعادلة أسهمت في قتل الرّوح النضالية، وبدت، في كثيرٍ من الأحيان، كأنها رشوةٌ فاقعة، لا تُستغل في السّياق النضالي، ولا حتى في ســياق تعزيــز وحــدة الشعب الفلسطيني ومؤسساته، على طريق نيل حقوقه المشروعة.

الوثائق

وثيقة رقم – 1

الميثاق الوطني الفلسطيني

المادة(1): فلسطين وطن الشعب العربي الفلسطيني، وهي جزء لا يتجزّأ من الوطن العربي الكبير. والشعب الفلسطيني جزءٌ من الأمّة العربية.

المادة (2): فلسطين، بحدودها التي كانت قائمة في عهد الانتداب البريطاني، وحدة إقليمية لا تتجزّأ.

المادة (3): الشعب العربي الفلسطيني هو صاحب الحقّ الشرعي في وطنه، ويقرّر مصيره بعد أن يتمّ تحرير وطنه وفق مشيئته وبمحض إرادته واختياره.

المادة (4): الشخصية الفلسطينية صفةٌ أصيلةٌ لازمةٌ لا تزول، وهي تنتقل من الآباء إلى الأبناء وان الاحتلال الصهيوني وتشتيت الشعب العربي الفلسطيني نتيجة النكبات التي حلّت به، لا يفقدانه شخصيّته وانتماءه الفلسطيني ولا ينفيانها.

المادة (5): الفلسطينيون هم المواطنون العرب الذين كانوا يقيمون إقامة عادية في فلسطين حتى عام 1947، سواء من أخرِج منها أو بقي فيها. وكلّ من ولِد لأبٍ عربيٍ فلسطينيٍ بعد هذا التاريخ، داخل فلسطين أو خارجها، هو فلسطيني.

المادة (6): اليهود الذين كانوا يقيمون إقامة عادية في فلسطين، حتى بدء الغزو الصهيوني لها، يُعتبرون فلسطينيين.

المادة (7): الانتماء الفلسطيني، والارتباط المادّي والرّوحي والتاريخي بفلسطين، حقائق ثابتة. وإن تنشئة الفرد الفلسطيني تنشئة عربية ثورية، واتخاذ كافّة وسائل التوعية والتثقيف لتعريف الفلسطيني بوطنه تعريفاً روحياً ومادياً عميقاً وتأهيله للنضال والكفاح المسلّح والتضحية بماله وحياته لاسترداد وطنه حتى التحرير، واجبٌ قومي.

المادة (8): المرحلة التي يعيشها الشعب الفلسطيني هي مرحلة الكفاح الوطني لتحرير فلسطين. ولذلك، فإن التناقضات بين القوى الوطنية هي من نوع التناقضات الثانوية التي يجب أن تتوقّف لصالح التناقض الأساسي فيما بين الصهيونية والاستعمار من جهة، وبين الشعب العربي

الفلسطيني من جهةٍ ثانية. وعلى هذا الأساس، فإن الجماهير الفلسطينية، سواء من كان منها في أرض الوطن أو في المهاجر، تشكّل، منظمات وأفراداً، جبهة وطنية واحدة تعمل لاسترداد فلسطين وتحريرها بالكفاح المسلّح.

المادة (9): الكفاح المسلّح هو الطريق الوحيد لتحرير فلسطين، وهو بذلك استراتيجية وليس تكتيكاً. ويؤكّد الشعب العربي الفلسطيني تصميمه المطلق وعزمه الثّابت على متابعة الكفاح المسلّح، والسّير قُدماً نحو الثّورة الشعبية المسلحة لتحرير وطنه والعودة إليه، وعن حقّه في الحياة الطبيعية فيه وممارسة حقّ تقرير مصيره فيه والسيادة عليه.

المادة (10): العمل الفدائي يشكّل نواة حرب التحرير الشعبية الفلسطينية. وهذا يقتضي تصعيده وشموله وحمايته، وتعبئة كافة الطّاقات الجماهيرية والعلمية الفلسطينية وتنظيمها وإشراكها في الثورة الفلسطينية المسلّحة، وتحقيق التلاحم النضالي الوطني بين مختلف فئات الشعب الفلسطيني، وبينها وبين الجماهير العربية، ضماناً لاستمرار الثورة وتصاعدها وانتصارها.

المادة (11): يكون للفلسطينيين ثلاثة شعارات: الوحدة الوطنية، والتعبئة القومية، والتحرير.

المادة (12): الشعب العربي الفلسطيني يؤمن بالوحدة العربية. ولكي يؤدّي دوره في تحقيقها، يجب عليه في هذه المرحلة من كفاحه الوطني أن يحافظ على شخصيّته الفلسطينية ومقوّماتها، وأن ينمّي الوعي بوجودها، وأن يناهض أياً من المشروعات التي من شأنها إذابتها أو إضعافها.

المادة (13): الوحدة العربية وتحرير فلسطين هدفان متكاملان، يهيّئ الواحد منهما تحقيق الآخر. فالوحدة العربية تؤدّي إلى تحرير فلسطين، وتحرير فلسطين يؤدّي إلى الوحدة العربية. والعمل لهما يسير جنباً إلى جنب.

المادة (14): مصير الأمّة العربية، بل الوجود العربي بذاته، رهنٌ بمصير القضية الفلسطينية. ومن الترابط ينطلق سعي الأمّة العربية وجهدها لتحرير فلسطين. ويقوم شعب فلسطين بدوره الطّليعي لتحقيق هذا الهدف القوميّ المقدّس.

المادة (15): تحرير فلسطين، من ناحيةٍ عربية، هو واجبٌ قوميٌ لردّ الغزوة الصهيونية والإمبريالية عن الوطن العربي الكبير ولتصفية الوجود الصهيوني في فلسطين. تقع مسؤوليّاته كاملة على الأمّة العربية، شعوباً وحكومات، وفي طليعتها الشعب العربي الفلسطيني. ومن أجل ذلك، فإن على الأمّة العربية أن تعبّئ جميع طاقاتها العسكرية والبشرية والماديّة والروحيّة

للمساهمة مساهمة فعّالة مع الشعب الفلسطيني في تحرير فلسطين. وعليها بصورةٍ خاصّــة، فــي مرحلة الثّورة الفلسطينية المسلّحة القائمة الآن، أن تبذل وتقدّم للشعب الفلسطيني كلّ العون وكــلّ التأييد المادّي والبشري، وتوفّر له كلّ الوسائل والفرص الكفيلة بتمكينه من الاستمرار للقيام بدوره الطّليعي في متابعة ثورته المسلّحة حتى تحرير وطنه.

المادة (16): تحرير فلسطين، من ناحيةٍ روحيّة، يهيّئ للبلاد المقدّسة جــواً مــن الطمأنينــة والسّكينة، تُصان في ظلاله جميع المقدّسات الدينية وتُكفل حرّية العبادة والزّيارة للجميع، من غير تفريقٍ ولا تمييز، سواء على أساس العنصر أو اللّون أو اللّغة أو الدّين. ومن أجل ذلك، فإن أهــل فلسطين يتطلّعون إلى نصرة جميع القوى الرّوحية في العالم.

المادة (17): تحرير فلسطين، من ناحيةٍ إنسانية، يعيد إلى الإنسان الفلسطيني كرامته وعزّتــه وحرّيته. لذلك، فإن الشعب العربي الفلسطيني يتطلّع إلى دعم المؤمنين بكرامة الإنسان وحرّيتــه في العالم.

المادة (18): تحرير فلسطين، من ناحيةٍ دولية، هو عملٌ دفاعيٌ تقتضيه ضرورات الدّفاع عن النفس. من أجل ذلك، فإن الشعب الفلسطيني الرّاغب في مصادقة جميع الشعوب يتطلّع إلى تأييــد الدول المحبّة للحرّية والعدل والسلام، لإعادة الأوضاع الشرعية إلى فلــسطين وإقــرار الأمــن والسلام في ربوعها، وتمكين أهلها من ممارسة السيادة الوطنية والحرّية القومية.

المادة (19): تقسيم فلسطين الذي جرى عام 1947 وقيام "إسرائيل"، باطلٌ من أساسه، مهمــا طال عليه الزمن، لمغايرته لإرادة الشعب الفلسطيني وحقّه الطبيعي في وطنه ومناقضته للمبــادئ التي نص عليها ميثاق الأمم المتحدة وفي مقدّمتها حقّ تقرير المصير.

المادة (20): يُعتبر باطلاً كلّ من تصريح بلفور وصكّ الانتداب، وما ترتّــب عليهمــا. وإن دعوى الترابط التاريخية أو الرّوحية بين اليهود وفلسطين لا تتّفق مع حقــائق التــاريخ ولا مــع مقوّمات الدولة في مفهومها الصحيح. وإن اليهودية بوصفها ديناً سماوياً ليست قوميّة ذات وجودٍ مستقل. وكذلك، فإن اليهود ليسوا شعباً واحداً له شخصيّته المستقلّة، وإنما هم مواطنون في الدول التي ينتمون إليها.

المادة (21): الشعب العربي الفلسطيني، معبّراً عن ذاته بالثّورة الفلسطينية المسلّحة، يــرفض كلّ الحلول البديلة عن تحرير فلسطين تحريراً كاملاً، ويرفض كلّ المشاريع الرّامية إلى تــصفية القضية الفلسطينية، أو تدويلها.

المادة (22): الصهيونية حركةٌ سياسيةٌ مرتبطةٌ ارتباطاً عضوياً بالإمبريالية العالمية، ومعاديةٌ لجميع حركات التحرّر والتقدّم في العالم. وهي حركةٌ عنصريةٌ تعصّبيةٌ في تكوينهـا، عدوانيّـة توسّعية استيطانية في أهدافها، وفاشيّة نازيّة فـي وسـائلها. وإن إسـرائيل هـي أداة الحركـة الصهيونية، وقاعدةٌ بشريةٌ جغرافيةٌ للإمبريالية العالمية، ونقطة ارتكازٍ ووثوبٍ لها في قلب أرض الوطن العربي لضرب أماني الأمّة العربية في التحرير والوحدة والتقدّم. إن إسرائيل مصدرٌ دائـمٌ لتهديد السلام في الشرق الأوسط والعالم أجمع. ولمّا كان تحرير فلسطين يقضي علـى الوجـود الصهيوني والإمبريالي فيها، ويؤدّي إلى استتباب السلام في الشرق الأوسط؛ لذلك، فإن الـشعب الفلسطيني يتطلّع إلى نصرة جميع أحرار العالم وقوى الخير والتقدّم والـسلام فيـه، ويناشـدهم جميعاً، على اختلاف ميولهم واتجاهاتهم، تقديم كلّ عونٍ وتأييدٍ له في نضاله العـادل المـشروع لتحرير وطنه.

المادة (23): دواعي الأمن والسّلم، ومقتضيات الحقّ والعدل، تتطلّب مـن الـدول جميعهـا، حفظاً لعلاقات الصّداقة بين الشعوب واستبقاءً لولاء المواطنين لأوطانهم، أن تعتبـر الـصهيونية حركة غير مشروعة، وتحرّم وجودها ونشاطها.

المادة (24): يؤمن الشعب العربي الفلسطيني بمبادئ العدل والحرّية والسيادة وتقرير المصير والكرامة الإنسانية وحقّ الشعوب في ممارستها.

المادة (25): تحقيقاً لأهداف هذا الميثاق ومبادئه، تقوم منظمة التحرير الفلـسطينية بـدورها الكامل في تحرير فلسطين.

المادة (26): منظمة التحرير الفلسطينية، الممثّلة لقوى الثورة الفلسطينية، مسؤولة عن حركة الشعب العربي الفلسطيني في نضاله من أجل استرداد وطنه وتحريره والعودة إليه وممارسة حقّ تقرير مصيره، في جميع الميادين العسكرية والسياسية والمالية، وسائر ما تتطلّبه قضية فلـسطين على الصعيدين العربي والدولي.

المادة (27): تتعاون منظمة التحرير الفلسطينية مع جميع الـدول العربيـة، كـلّ حـسب إمكانيّاتها، وتلتزم بالحياد فيما بينها في ضوء مستلزمات معركة التحرير، وعلى أساس ذلك، ولا تتدخّل في الشؤون الداخلية لأيّة دولةٍ عربية.

المادة (28): يؤكّد الشعب العربي الفلسطيني أصالة ثورته الوطنية واستقلاليّتها، ويرفض كلّ أنواع التدخّل والوصاية والتبعيّة.

المادة (29): الشعب العربي الفلسطيني هو صاحب الحقّ الأوّل والأصيل في تحرير واسترداد وطنه. ويحدّد موقفه من كافة الدول والقوى على أساس مواقفها من قضيّته، ومدى دعمها له في ثورته لتحقيق أهدافه.

المادة (30): المقاتلون وحملة السلاح في معركة التحرير هم نواة الجيش الشعبي الذي سيكون الدّرع الواقي لمكتسبات الشعب العربي الفلسطيني.

المادة (31): يكون لهذه المنظمة علمٌ وقسمٌ ونشيد، ويقرّر ذلك كلّه بموجب نظامٍ خاص.

المادة (32): يلحق بهذا الميثاق نظامٌ يُعرف بالنظام الأساسي لمنظمة التحرير الفلسطينية، تحدّد فيه كيفيّة تشكيل المنظمة وهيئاتها ومؤسساتها واختصاصات كلٍ منها، وجميع ما تقتضيه الواجبات الملقاة عليها بموجب هذا الميثاق.

المادة (33): لا يعدّل هذا الميثاق إلاّ بأكثرية ثُلثي مجموع أعضاء المجلس الوطني لمنظمة التحرير الفلسطينية، في جلسةٍ خاصّةٍ يدعى إليها من أجل هذا الغرض.

1968/7/10

تعديل (أو إلغاء) الميثاق الوطني الفلسطيني

في 2 أيّار/مايو 1989، أعلن رئيس منظمة التحرير الفلسطينية، ياسر عرفات، خلال زيارةٍ رسميةٍ له إلى باريس، أن ميثاق منظمة التحرير (المواد التي تدعو إلى القضاء على إسرائيل) بات متقادماً (لاغياً-كادوك)، تمهيداً لاعتراف "إسرائيل" بالمنظمة!

وفي العام 1996، غيّرت اللّجنة التنفيذية للمنظمة، بصورةٍ رسمية، الجمل والعبارات الواردة في ميثاقها، والدّاعية إلى القضاء على "دولة إسرائيل". وتعهّد ياسر عرفات بمحاربة "الإرهاب"!

وفي 14 كانون الأوّل/ديسمبر 1998، تمّ شطب 12 بنداً من أصل 30، مع تغييرٍ جزئيٍ في 16 بنداً، في تصويت المجلس الوطني الفلسطيني بأغلبية ثُلثي المقاعد، في الجلسة التي حضرها آنذاك الرئيس الأمريكي (السابق) بيل كلينتون!

وثيقة رقم –2

وثيقة إعلان الاستقلال

منظمة التحرير الفلسطينية - المجلس الوطني الفلسطيني (الدورة 19) -الجزائر، 1988/11/15

على أرض الرّسالات السماوية إلى البشر، على أرض فلسطين ولِد الشعب العربي الفلسطيني، نما وتطوّر وأبدع وجوده الإنساني عبر علاقةٍ عضوية، لا انفصام فيه ولا انقطاع، بين الشعب والأرض والتاريخ.

بالثّبات الملحميّ في المكان والزمان، صاغ شعب فلسطين هويّته الوطنية، وارتقى بصموده في الدّفاع عنها إلى مستوى المعجزة. فعلى الرّغم ممّا أثاره سحر هذه الأرض القديمة وموقعها الحيوي على حدود التشابك بين القوى والحضارات، من مطامح ومطامع وغزوات كانت ستؤدّي إلى حرمان شعبها من إمكانيّة تحقيق استقلاله السياسي، إلاّ أن ديمومة التصاق الشعب بالأرض هي التي منحت الأرض هويّتها، ونفخت في الشعب روح الوطن، مطعّماً بسلالات الحضارة، وتعدّد الثقافات، مستلهِماً نصوص تراثه الرّوحي والزّمني. واصل الشعب العربي الفلسطيني، عبر التاريخ، تطوير ذاته في التوحّد الكلّي بين الأرض والإنسان؛ وعلى خطى الأنبياء المتواصلة على هذه الأرض المباركة، أعلى على كلّ مئذنة صلاة الحمد للخالق، ودقّ مع جرس كلّ كنيسة ومعبد ترنيمة الرّحمة والسلام.

ومن جيلٍ إلى جيل، لم يتوقف الشعب العربي الفلسطيني عن الدّفاع الباسل عن وطنه. ولقد كانت ثورات شعبنا المتلاحقة تجسيداً بطولياً لإرادة الاستقلال الوطني.

ففي الوقت الذي كان فيه العالم المعاصر يصوغ نظام قِيمه الجديدة، كانت موازين القوى المحلّية والعالمية تستثني الفلسطيني من المصير العام، فاتضح مرّة أخرى أن العدل وحده لا يسيّر عجلات التاريخ.

وهكذا انفتح الجرح الفلسطيني الكبير على مفارقةٍ جارحة: فالشعب الذي حُرِم من الاستقلال وتعرّض وطنه لاحتلالٍ من نوع جديد، قد تعرّض لمحاولة تعميم الأكذوبة القائلة "إن فلسطين هي أرضٌ بلا شعب". وعلى الرّغم من هذا التزييف التاريخي، فإن المجتمع الدولي في المادة 22 من

ميثاق عصبة الأمم لعام 1919، وفي معاهدة لوزان لعام 1923، قد اعترف بأن الشعب العربـــي الفلسطيني شأنه شأن الشعوب العربية الأخرى، التي انسلخت عن الدولة العثمانية هو شعبٌ حـــرٌ مستقل.

ومع الظّلم التاريخي الذي لحق بالشعب العربي الفلسطيني بتشريده وبحرمانه من حقّ تقريـــر المصير، إثر قرار الجمعية العامّة رقم (181) عام 1947م، الذي قسّم فلسطين إلى دولتين عربية ويهودية،فإن هذا القرار مازال يوفّر شروطاً للشرعية الدوليـــة تـــضمن حـــقّ الـــشعب العربـــي الفلسطيني في السيادة والاستقلال الوطني.

إن احتلال القوّات الإسرائيلية الأرض الفلسطينية وأجزاء من الأرض العربية، واقتلاع غالبيّة الفلسطينيين وتشريدهم عن ديارهم، بقوّة الإرهاب المنظّم، وإخـــضاع البـــاقين مـــنهم للاحـــتلال والإضطهاد ولعمليات تدمير معالم حياتهم الوطنية، هو انتهاكٌ صارخٌ لمبادئ الشرعية ولميثـــاق الأمم المتحدة ولقراراتها التي تعترف بحقوق الشعب الفلسطيني الوطنية، بما فيها حـــقّ العـــودة، وحقّ تقرير المصير والاستقلال والسيادة على أرضه ووطنه.

وفي قلب الوطن وعلى سياجه، في المنافي القريبة والبعيدة، لم يفقد الشعب العربي الفلسطيني إيمانه الرّاسخ بحقّه في العودة، ولا إيمانه الصّلب بحقّه في الاســتقلال. ولــم يــتمكّن الاحــتلال والمجازر والتشريد من طرد الفلسطيني من وعيه وذاته. ولقد واصل نــضاله الملحمـــي، وتـــابع بلورة شخصيّته الوطنية من خلال التراكم النضالي المتنامي. وصاغت الإرادة الوطنيـــة إطارهـــا السياسي، منظمة التحرير الفلسطينية، ممثّلاً شرعياً ووحيداً للشعب الفلسطيني، باعتراف المجتمع الدولي، متمثّلاً بهيئة الأمم المتحدة ومؤسساتها والمنظمات الإقليمية والدوليـــة الأخـــرى. وعلـــى قاعدة الإيمان بالحقوق الثّابتة، وعلى قاعدة الإجماع القوميّ العربـــي، وعلـــى قاعـــدة الـــشرعية الدولية، قادت منظمة التحرير الفلسطينية معارك شعبها العظيم، المنصهر في وحدتـــه الوطنيـــة المثلى، وصموده الأسطوري أمام المجازر والحصار في الوطن وخارج الوطن. وتجلت ملحمـــة المقاومة الفلسطينية في الوعي العربي وفي الوعي العالمي، بصفتها واحدة مـــن أبـــرز حركـــات التحرّر الوطني في هذا العصر.

إن الانتفاضة الشعبية الكبرى، المتصاعدة فـــي الأرض المحتلّة، مع الصمود الأسطوري في المخيّمات داخل وخارج الوطن، قد رفعا الإدراك الإنساني بالحقيقـــة الفلـــسطينية وبـــالحقوق الوطنية الفلسطينية إلى مستوىً أعلى من الإستيعاب والنضج، وأسدلت ستار الختام على مرحلـــةٍ

كاملةٍ من التزييف ومن خمول الضمير، وحاصرت العقليّة الإسرائيلية الرسـمية التـي أدمنـت الإحتكام إلى الخرافة والإرهاب في نفيها الوجود الفلسطيني.

مع الانتفاضة، وبالتراكم الثوري النضالي لكل مواقع الثورة يبلغ الـزمن الفلـسطيني أحـدى لحظات الإنعطاف التاريخي الحادة وليؤكد الشعب العربي الفلسطيني، مرة أخرى حقوقـه الثابتـة وممارستها فوق أرضه الفلسطينية. واستناداً إلى الحقّ الطبيعي والتـاريخي والقـانوني للـشعب العربي الفلسطيني في وطنه فلسطين، وتضحيات أجياله المتعاقبة دفاعـاً عـن حرّيـة وطـنهم واستقلاله، وانطلاقاً من قرارات القمم العربية، ومن قوّة الشرعية الدولية التي تجسّدها قـرارات الأمم المتحدة منذ عام 1947، ممارسة من الشعب العربي الفلسطيني لحقّه في تقريـر المـصير والاستقلال السياسي والسيادة فوق أرضه، فإن المجلس الوطني يعلن، باسم الله وباسـم الـشعب العربي الفلسطيني، قيام دولة فلسطين فوق أرضنا الفلسطينية وعاصمتها القدس الشريف.

إن دولة فلسطين هي للفلسطينيين أينما كانوا. فيها يطـوّرون هـويّتهم الوطنيـة والثقافيـة، ويتمتّعون بالمساواة الكاملة في الحقوق. تُصان فيها معتقـداتهم الدينيـة والـسياسية وكـرامتهم الإنسانية، في ظلّ نظامٍ ديمقراطيٍ برلمانيٍ يقوم على أساس حرّية الرأي وحرّية تكوين الأحزاب ورعاية الأغلبيّة حقوق الأقليّة واحترام الأقلّية قرارات الأغلبيّة، وعلى العدل الاجتماعي والمساواة وعدم التمييز في الحقوق العامّة على أساس العِرق أو الدّين أو اللّون أو بين المرأة والرجل، فـي ظلّ دستورٍ يؤمّن سيادة القانون والقضاء المستقلّ، وعلى أساس الوفاء الكامل لتـراث فلـسطين الرّوحي والحضاري في التسامح والتعايش السّمِح بين الأديان عبر القرون.

إن دولة فلسطين دولةٌ عربيةٌ هي جزءٌ لا يتجزّأ من الأمّة العربية، من تراثهـا وحـضارتها، ومن طموحها الحاضر إلى تحقيق أهدافها في التحرّر والتطوّر والديمقراطية والوحدة. وهـي إذ تؤكّد التزامها بميثاق جامعة الدول العربية، وإصرارها على تعزيز العمل العربي المشترك، تناشد أبناء أمّتها مساعدتها على اكتمال ولادتها العملية، بحشد الطّاقات وتكثيف الجهود لإنهاء الاحتلال الإسرائيلي.

وتعلِن دولة فلسطين التزامها بمبادئ الأمم المتحدة وأهـدافها، وبـالإعلان العـالمي لحقـوق الإنسان، والتزامها كذلك بمبادئ عدم الإنحياز وسياسته. وإذ تعلن دولة فلسطين أنها دولة محبّـة للسّلام، ملتزمة بمبادئ التعايش السلمي، فإنها ستعمل مع جميع الدول والشعوب من أجل تحقيـق سلامٍ دائمٍ قائمٍ على العدل واحترام الحقوق، تتفتّح في ظلّه طاقات البشر على البناء، ويجري فيـه

التنافس على إبداع الحياة وعدم الخوف من الغد. فالغد لا يحمل غير الأمان لمن عدلوا أو ثـابوا إلى العدل.

وفي سياق نضالها من أجل إحلال السلام على أرض المحبّة والسلام، تهيب دولـة فلسطين بالأمم المتحدة التي تتحمّل مسؤولية خاصّة تجاه الشعب العربـي الفلسطيني ووطنـه، وتهيب بشعوب العالم ودولة المحبّة للسلام والحرّية، أن تعينها على تحقيق أهدافها، ووضع حـدٍ لمأسـاة شعبها، بتوفير الأمن له، وبالعمل على إنهاء الاحتلال الإسرائيلي للأراضي الفلسطينية.

كما تعلن في هذا المجال، أنها تؤمِن بتسوية المشاكل الدولية والإقليمية بالطّرق السلمية، وفقـاً لميثاق الأمم المتحدة وقراراتها، وأنها ترفض التهديد بالقوّة أو العنف أو الإرهاب، أو باسـتعمالها ضدّ سلامة أراضيها واستقلالها السياسي، أو سلامة أراضي أيّ دولةٍ أخرى، وذلك دون المساس بحقّها الطبيعي في الدّفاع عن أراضيها واستقلالها.

وفي هذا اليوم الخالد، في الخامس عشر من تشرين الثاني 1988، ونحن نقف على عتبة عهدٍ جديد، ننحني إجلالاً وخشوعاً أمام أرواح شهدائنا وشهداء الأمّة العربية الذين أضـاءوا بـدمائهم الطّاهرة شعلة هذا الفجر العتيد، واستشهدوا من أجل أن يحيا الوطن. ونرفع قلوبنا علـى أيـدينا لنملأها بالنّور القادم من وهج الانتفاضة المباركة، ومن ملحمة الصّامدين فـي المخيّمـات وفـي الشّتات وفي المهاجر، ومن حملة لواء الحرّية: أطفالنا وشـيوخنا وشـبابنا، أسـرانا ومعتقلينـا وجرحانا المرابطين على التّراب المقدس وفي كلّ مخيّمٍ وفي كلّ قريةٍ ومدينة، والمرأة الفلسطينية الشجاعة، حارسة بقائنا وحياتنا، وحارسة نارنا الدّائمة. ونعاهد أرواح شهدائنا الأبرار، وجمـاهير شعبنا العربي الفلسطيني، وأمّتنا العربية، وكلّ الأحرار والشّرفاء في العالم، على مواصلة النضال من أجل جلاء الاحتلال، وترسيخ السيادة والاستقلال. إننا ندعو شعبنا العظيم إلى الالتفاف حول علمه الفلسطيني والإعتزاز به والدّفاع عنه ليظلّ أبداً رمزاً لحرّيتنا وكرامتنا في وطـنٍ سـيبقى دائما وطناً حراً لشعبٍ من الأحرار.

بسم الله الرحمن الرحيم

(قل اللهم مالك الملك، تؤتي الملك من تشاء، وتنزع الملك ممن تشاء، وتعزّ من تشاء، وتـذلّ من تشاء. بيدك الخير، إنك على كل شيء قدير) صدق الله العظيم.

1988/11/15

المصدر: **http://www.pnic.gov.ps/arabic/gover/plo_7.html**

وثيقة رقم 3

إعتراف "إسرائيل" بمنظمة التحرير الفلسطينية

بعث رئيس الوزراء الإسرائيلي إسحق رابين خطاباً إلى السيّد ياسر عرفات تعترف فيه "إسرائيل" بمنظمة التحرير الفلسطينية ممثلةً للشعب الفلسطيني، رداً على رسالة ياسر عرفات التي تعترف فيها المنظمة بإسرائيل، وذلك قبل توقيع اتفاق أوسلو في 13 أيلول من العام 1993. وفيما يلي نصّ الخطاب.. من إسحق رابين إلى الرئيس ياسر عرفات: السيّد الرئيس ... رداً على خطابكم المؤرّخ في 9 سبتمبر (أيلول) 1993، فإنني أحبّ أن أؤكّد لكم، في ضوء التزامات منظمة التحرير الفلسطينية المتضمّنة في خطابكم، فإن حكومة إسرائيل قرّرت الاعتراف بمنظمة التحرير الفلسطينية باعتبارها الممثّل للشعب الفلسطيني. وستبدأ مفاوضاتٍ مع منظمة التحرير في إطار عملية السلام في الشرق الأوسط.

إسحق رابين، رئيس وزراء إسرائيل

1993/9/10

وثيقة رقم –4

ميثاق الشّرف الفلسطيني

فيما يلي نصّ وثيقة الشّرف التي تبنّتها فصائل المقاومة الفلسطينية، وتضمّنت مواقف الفصائل من الثوابت الفلسطينية، والعلاقات الداخلية الفلسطينية، والعلاقات الخارجية مع الأطراف الإقليمية والدولية.

بسم الله الرحمن الرحيم

(إِنَّ اللَه يُحِبُّ الَّذِينَ يُقَاتِلونَ فِي سَبِيلِهِ صَفاً كَأَنَّهُم بُنْيَانٌ مَرصُوص).

وفاءً للشهداء والجرحى والأسرى في سجون الاحتلال، ولكلّ تضحيات شعبنا منذ أكثر من قرنٍ من الزّمان، وكون الانسحاب (الإسرائيلي من قطاع غزة) إنجازاً وطنياً للمقاومة. وتأكيداً على التمسّك بحقّنا المشروع في مقاومة العدوان والاحتلال وإزالة الاستيطان الإسرائيلي والدفاع عن أرضنا ومقدّساتنا ضدّ المخطّطات الصهيونية، والانحياز الأمريكي السّافر للعدوّ الإسرائيلي لقمع المقاومة والانتفاضة. ولإفشال المحاولات الخارجية المستمرّة للعبث بالشؤون الداخلية للشعب الفلسطيني، وعملاً على تحقيق عودة كلّ اللاّجئين الفلسطينيين إلى ديارهم التي أخرِجوا منها؛ فقد اتفقت القوى الفلسطينية على ميثاق الشّرف التالي:

أوّلاً: في ثوابت القضية الوطنية:

1) فلسطين هي جزءٌ من الأرض العربية والإسلامية، والشعب الفلسطيني هو جزءٌ من الأمّة العربية والإسلامية.

2) تحرير الأرض الفلسطينية والعمل المشترك على جميع الصّعد الفلسطينية والعربية والدولية.

3) التأكيد على وحدة الشعب الفلسطيني في كافّة أماكن تواجده، وحمايته بكلّ الوسائل الممكنة.

4) يشكّل الكيان الصهيوني العدوّ الرئيسي للشعب الفلسطيني، لاغتصابه الأرض وطرد الشعب والقتل الجماعيّ وهدم البيوت واقتلاع الأشجار وتدمير الاقتصاد والاستيلاء على مقدّرات الشعب الفلسطيني وحرمانه منها لأكثر من نصف قرنٍ من الزمان.

5) صون وحماية حقّ العودة لكلّ اللاّجئين الفلسطينيين إلى ديارهم التي طرِدوا منهـا، والعمـل على استرداد هذا الحقّ بكلّ الوسائل المشروعة.

6) الالتزام بهدف دحر الاحتلال وإقامة دولةٍ فلسطينيةٍ مستقلّة كاملة السيادة، وعاصمتها القدس.

7) حماية الشعب الفلسطيني بكافّة الوسائل الممكنة، عسكرياً وأمنياً واقتصادياً وسياسياً.

8) يؤكّد الجميع على ضرورة بناء نظام اقتصادٍ فلسطينيٍ مستقلٍ في كافّة المجـالات، وتوجيـه الموارد المتاحة لتعزيز مقوّمات الصمود، وتشجيع الإنتاج الوطني، واعتماد سياسةٍ نزيهةٍ تُنهـي حالة الهدر والتبذير العام والفساد في المؤسّسات القائمة والتوزيع العادل لعـبء المواجهـة مـع الاحتلال، ودعم صمود جميع فئات الشعب الفلسطيني.

9) إن قضية الأسرى والمعتقلين هي من أولويّات العمل الفلسطيني وجزءٌ من الـسيادة الوطنيـة والتحرير، والتأكيد على واجب العمل على إخراجهم بكلّ الوسائل المشروعة.

10) إن التعاون أو التخابر أو التنسيق الأمنيّ مع الاحتلال جريمةٌ كبرى يجب أن يُعاقَب عليهـا بأقسى عقوبةٍ حسب القانون المعمول به في فلسطين.

ثانياً: العلاقات الداخلية:

يؤكّد الجميع على المبادئ التالية:

1) إحترام عقيدة الشعب والأمّة، واحترام العرف التّام والموروث الحضاري والثقـافي وحقـوق الإنسان، وتفعيل دور المرأة وحفظ حقوقها في كلّ مناحي الحياة.

2) التأكيد على صيانة الوحدة الوطنية وعدم تعريضها للخطر.

3)حماية الحرّيات السياسية وحقّ تشكيل المؤسّسات المدنية والنّقابية والتجارية والثقافية وحرّيـة الإعلام والنشر والتعبير والتنظيم والتجمّع والتظاهر، بما لا يتناقض مع عقيدتنا وموروثنا الثقـافي وفي إطار القانون.

4) إجراء عملية إصلاحٍ شاملةٍ للوضع الفلسطيني الإداري والمالي، تكفل تحقيق العدل والمـساواة والشفافية والمساءلة من قبل الجميع، وصيانة الأموال والممتلكات العامّة، ومحاسبة مـن يـسيء استخدام منصبه والتصرّف في المال العام.

5) تطبيق سيادة القانون واستقلال القضاء التامّ وحمايته من التعدّيات من أيّ جهةٍ كانت، وتنفيـذ قراراته ضمن سياسة الفصل بين السلطات، وتحويل كلّ أجهزة السلطة إلى مؤسّـساتٍ محكومـةٍ بالقوانين تمهيداً لتحويلها إلى مؤسّسات الدولة المستقلّة.

6) اعتماد الانتخابات للبتّ في كلّ شأنٍ من الشؤون الفلسطينية ودعمها وعدم تعطيلها.

7) الحفاظ على مؤسّسات المجتمع المدنية وتطويرها ودعمها، ووضع الضّوابط التي تضمن تطورها وخدمتها للمجتمع بأسره.

8) وضع برامج تفصيليةٍ متخصّصةٍ حول التعامل مع ظاهرة العملاء، بما يكفل القضاء عليها، ويمنع تكرارها، وبما يكفل حماية المجتمع منها.

9) إعتماد ثقافة الحوار البنّاء وصولاً للقواسم المشتركة، وتحريم استخدام السلاح في حلّ النزاعات الفصائلية أو العائلية أو الفردية.

10) وضع برامج تربويةٍ تعليميةٍ تؤكّد على المعاني والمبادئ المتّفق عليها للنهوض بالتعليم والثقافة والتربية بما لا يتناقض مع عقيدة الأمّة وموروثها الثقافي والحضاري.

11) تفعيل دور المؤسسات الدينية وتطوير دور المساجد التربوي والإعلامي والثقافي.

12) تشكيل المرجعيّة الوطنية الفلسطينية الشاملة المؤقّتة ووضع برنامج عملها.

ثالثاً :العلاقات الخارجية

يؤكّد الجميع على ما يلي:

1) بناء علاقاتٍ سياسيةٍ متوازنةٍ مع الدول العربية والإسلامية، تخدم قضايا الأمّة وتحافظ على وحدتها وتقدّمها.

2) العمل على بناء نظامٍ اقتصاديٍ متكاملٍ مع الدول العربية والإسلامية، والانفتاح على بقيّة دول العالم.

3) ضرورة بناء علاقاتٍ متوازنةٍ مع كافّة دول العالم على الأسس الأخلاقية والمبادئ السياسية التي تحفظ حقوق شعبنا وحمايته وردّ العدوان عنه.

4) التأكيد على شرعيّة المقاومة المسلّحة والنضال السياسي وكافّة الوسائل الجهادية والكفاحية التي مارسها ويمارسها الشعب الفلسطيني لتحقيق الحرّية والاستقلال، وحشد كلّ الطّاقات لإدانة كل أشكال الاحتلال والطغيان في فلسطين والعراق وأفغانستان وكلّ شبرٍ يحتلّه الأجنبي.

2005/1/18

وثيقة رقم –5

وثيقة الوفاق الوطني

توصّلت جميع القوى الفلسطينية المشاركة بمؤتمر الحوار الوطني، عدا حركة الجهاد الإسلامي، لاتفاقٍ على جميع بنود وثيقة الأسرى بعد إدخال بعض التعديلات عليها.

وفيما يلي نصّ الوثيقة التي حصلت (إسلام أون لاين.نت) على نسخةٍ منها الأربعاء 28-6-2006:

بسم الله الرحمن الرحيم

برعايةٍ كريمةٍ من السيّد الرئيس محمود عباس، رئيس اللجنة التنفيذية لمنظمة التحرير الفلسطينية (م-ت-ف)، رئيس السلطة الوطنية الفلسطينية، واستجابة لدعوة المجلس التشريعي الفلسطيني، وبمشاركة السيّد رئيس الحكومة وممثّلي المجلسين الوطني والتشريعي وممثّلي القوى الوطنية والإسلامية والفعاليات والشخصيات الوطنية وممثّلي منظمات المجتمع المدني بمكوّناته كافّة، فقد عقد مؤتمر الحوار الوطني الفلسطيني الشّامل جلساته في كلٍ من مدينتي رام الله وغزّة يومي 25 و26 / 5 / 2006، وصدر عن أعماله بيانٌ ختاميٌ أكّد على وثيقة الأسرى باعتبارها أرضيّة لمواصلة الحوار الوطني الشامل، وقرّر تشكيل لجنة الحوار الوطني برئاسة الأخ الرئيس أبو مازن، التي تابعت أعمالها في مدينتي رام الله وغزّة، ووصلت للاتفاق على وثيقة الوفاق الوطني المرفقة والموقّع عليها:

بسم الله الرحمن الرحيم

(واعتصموا بحبل الله جميعاً ولا تفرّقوا)

صدق الله العظيم

مقدّمة:

إنطلاقاً من الشعور العالي بالمسؤولية الوطنية والتاريخية، ونظراً للمخاطر المحدِقة بشعبنا، وانطلاقاً من مبدأ أن الحقوق لا تسقط بالتقادم، وعلى قاعدة عدم الاعتراف بشرعيّة الاحتلال، وفي سبيل تعزيز الجبهة الفلسطينية الداخلية وصيانة وحماية الوحدة الوطنية ووحدة شعبنا في الوطن والمنافي، ومن أجل مواجهة المشروع الإسرائيلي الهادف لفرض الحلّ الإسرائيلي، ونسف حلم وحقّ شعبنا في إقامة دولته الفلسطينية المستقلّة كاملة السيادة، هذا المشروع والمخطّط الذي

تنوي الحكومة الإسرائيلية تنفيذه خلال المرحلة القادمة تأسيساً علـى إقامـة واسـتكمال الجـدار العنصري وتهويد القدس وتوسيع المستوطنات الإسرائيلية والاستيلاء على الأغوار وضمّ أجـزاء واسعة من الضفة الغربية وإغلاق الباب أمام شعبنا في ممارسة حقّه فـي العـودة، ومـن أجـل المحافظة على منجزات ومكتسبات شعبنا التي حقّقها من خلال مسيرة كفاحـه الطويـل ووفـاءً لشهداء شعبنا العظيم وعذابات أسراه وأنّات جرحاه، وانطلاقاً من أننا لا زلنا نمـرّ فـي مرحلـة تحررٍ طابعها الأساسي وطني وديمقراطي ممّا يفرض إستراتيجية سياسية كفاحية متناسبة مع هذا الطّابع، ومن أجل إنجاح الحوار الوطني الفلسطيني الشامل، واستناداً إلى إعلان القاهرة والحاجـة الملحّة للوحدة والتلاحم، فإننا نتقدّم بهذه الوثيقة (وثيقة الوفاق الوطني) لـشعبنا العظـيم الـصّامد المرابط وإلى الرئيس محمود عباس (أبو مازن) وقيادة منظمة التحرير الوطني الفلسطيني، وإلـى رئيس الحكومة إسماعيل هنيّة ومجلس الوزراء، وإلـى رئـيس وأعـضاء المجلـس الـوطني الفلسطيني، ورئيس وأعضاء المجلس التشريعي الفلـسطيني، وإلـى كافّـة القـوى والفـصائل الفلسطينية، وإلى كافّة المؤسسات والمنظمات الأهلية والشعبية، وقادة الرأي العام الفلسطيني فـي الوطن والمنافي.

تعدّ وثيقة الوفاق الوطني كلاً متكاملاً والمقدّمة جزءٌ منها:

- إن الشعب الفلسطيني في الوطن والمنافي يسعى ويناضل من أجـل تحريـر أرضـه وإزالـة المستوطنات وإجلاء المستوطنين وإزالة جدار الفصل والضمّ العنصري، وإنجاز حقّه في الحرّيـة والعودة والاستقلال، وفي سبيل حقّه في تقرير مصيره بما في ذلك إقامة دولته المـستقلّة كاملـة السيادة على جميع الأراضي المحتلّة عام 1967 وعاصمتها مدينة القدس الشريف، وضمان حـقّ عودة اللاّجئين إلى ديارهم وممتلكاتهم التي طرِدوا منها وتعويضهم، وتحريـر جميـع الأسـرى والمعتقلين بدون استثناءٍ أو تمييز، مستندين في كلّ ذلك إلى حقّ شعبنا التاريخي في أرض الآباء والأجداد وإلى ميثاق الأمم المتحدة والقانون الدولي وما كفلته الشرعية الدولية بما لا ينتقص مـن حقوق شعبنا.

- الإسراع في إنجاز ما تمّ الاتفاق عليه في القاهرة (آذار 2005) فيما يتعلّـق بتطـوير وتفعيـل منظمة التحرير الفلسطينية وانضمام كلّ القوى والفصائل إليها، وفق أسسٍ ديمقراطيةٍ ترسّخ مكانة منظمة التحرير الفلسطينية الممثّل الشرعي والوحيد لشعبنا في أماكن تواجده كافّة، بما يتلاءم مـع المتغيّرات على الساحة الفلسطينية وبما يعزّز قدرة منظمـة التحريـر فـي القيـام والنهـوض

بمسؤولياتها في قيادة شعبنا في الوطن والمنافي وفي تعبئته والدفاع عن حقوقه الوطنية والسياسية والإنسانية في الدوائر والمحافل والمجالات الدولية والإقليمية كافّة، وأن المصلحة الوطنية تقتضي تشكيل مجلسٍ وطنيٍ جديدٍ قبل نهاية العام 2006، بما يضمن تمثيل القوى والفصائل والأحزاب الوطنية والإسلامية جميعها وتجمّعات شعبنا في كلّ مكان والقطاعات والمؤسسات والفعاليات والشخصيات كافّة، بالانتخابات حيثما أمكن وفقاً لمبدأ التمثيل النسبي، وبالتوافق حيث يتعذّر إجراء الانتخابات وفق آلياتٍ تضعها اللجنة العليا المنبثقة عن حوار القاهرة والحفاظ على منظمة التحرير الفلسطينية إطاراً جبهوياً عريضاً وائتلافاً وطنياً شاملاً وإطاراً جامعاً ومرجعيّة سياسية عليا للفلسطينيين في الوطن والمنافي.

- حقّ الشعب الفلسطيني في المقاومة والتمسك بخيار مقاومة الاحتلال بمختلف الوسائل وتركيز المقاومة في الأراضي المحتلّة عام 1967، إلى جانب العمل السياسي والتفاوضي والدبلوماسي والاستمرار في المقاومة الشعبية الجماهيرية ضدّ الاحتلال بمختلف أشكاله ووجوده وسياساته، والاهتمام بتوسيع مشاركة مختلف الفئات والجهات والقطاعات وجماهير شعبنا في هذه المقاومة الشعبية.

- وضع خطّةٍ فلسطينيةٍ للتحرّك السياسي الشامل وتوحيد الخطاب السياسي الفلسطيني على أساس الأهداف الوطنية الفلسطينية، كما وردت في هذه الوثيقة والشرعية العربية وقرارات الشرعية الدولية المنصفة لشعبنا، بما يحفظ حقوقه وثوابته، تنفّذها قيادة منظمة التحرير ومؤسساتها والسلطة الوطنية رئيساً وحكومة، والفصائل الوطنية والإسلامية، ومنظمات المجتمع المدني والشخصيات والفعاليات العامّة، من أجل استحضار وتعزيز وحشد الدّعم العربي والإسلامي والدولي، السياسي والمالي والاقتصادي والإنساني، لشعبنا وسلطتنا الوطنية، دعماً لحقّ شعبنا في تقرير المصير والحرّية والعودة والاستقلال ولمواجهة خطّة إسرائيل في فرض الحلّ الإسرائيلي على شعبنا ولمواجهة الحصار الظالم.

- حماية وتعزيز السلطة الوطنية الفلسطينية باعتبارها نواة الدولة القادمة. هذه السلطة التي شيّدها شعبنا بكفاحه وتضحياته ودماء وعذابات أبنائه. وإن المصلحة الوطنية العليا تقتضي احترام "القانون الأساسي" والقوانين المعمول بها واحترام مسؤوليات وصلاحيّات الرئيس المنتخب وفقاً لإرادة الشعب الفلسطيني بانتخاباتٍ حرّةٍ ديمقراطيّةٍ ونزيهة، واحترام مسؤوليات وصلاحيّات الحكومة التي منِحت الثّقة من المجلس التشريعي المنتخب بانتخاباتٍ حرّةٍ وديمقراطيّةٍ ونزيهة، وأهمية وضرورة التعاون الخلاق بين الرئاسة والحكومة والعمل المشترك وعقد الاجتماعات

الدّورية بينهما لتحقيق وتعزيز التعاون والتكامل وفقاً لأحكام "القانون الأساسي" وللمصلحة الوطنية العليا، وضرورة إجراء إصلاحٍ شاملٍ في مؤسسات السلطة الوطنية وخاصّة الجهاز القضائي، مع ضرورة احترام القضاء بمستوياته كافّة وتنفيذ قراراته وتعزيز وتكريس سيادة القانون.

- العمل على تشكيل حكومة وحدةٍ وطنيةٍ على أساسٍ يضمن مشاركة الكتل البرلمانية والقوى السياسية الرّاغبة على قاعدة هذه الوثيقة وبرنامجٍ مشتركٍ للنهوض بالوضع الفلسطيني، محلّياً وعربياً وإقليمياً ودولياً، ومواجهة التحدّيات بحكومة وحدةٍ وطنيةٍ قويةٍ تحظى بالدّعم الشعبي والسياسي الفلسطيني من جميع القوى، وكذلك بالدّعم العربي والدولي، وتتمكّن من تنفيذ برنامج الإصلاح وتنمية الاقتصاد الوطني وتشجيع الاستثمار ومحاربة الفقر والبطالة وتقديم أفضل رعايةٍ ممكنةٍ للفئات التي تحمّلت أعباء الصمود والمقاومة والانتفاضة وكانت ضحيّة للعدوان الإجرامي الإسرائيلي، وبخاصّة أُسر الشهداء والأسرى والجرحى وأصحاب البيوت والممتلكات التي دمّرها الاحتلال وكذلك العاطلين عن العمل والخرّيجين.

- إن إدارة المفاوضات هي من صلاحيّة (م– ت– ف) ورئيس السلطة الوطنية الفلسطينية، على قاعدة التمسّك بالأهداف الوطنية الفلسطينية، كما وردت في هذه الوثيقة، على أن يتمّ عرض أيّ اتفاقٍ بهذا الشأن على المجلس الوطني الفلسطيني الجديد لإقراره والتصديق عليه، أو إجراء استفتاءٍ عامٍ في الوطن والمنافي بقانونٍ ينظّمه.

- تحرير الأسرى والمعتقلين واجبٌ وطنيٌ مقدّسٌ يجب أن تقوم به بالوسائل كافّة، القوى والفصائل الوطنية والإسلامية و(م–ت– ف) والسلطة الوطنية، رئيساً وحكومة ومجلساً تشريعياً، وتشكيلات المقاومة كافّة.

- ضرورة العمل ومضاعفة الجُهد لدعم ومساندة ورعاية اللاّجئين الفلسطينيين والدفاع عن حقوقهم، والعمل على عقد مؤتمرٍ شعبيٍ للاّجئين تنبثق عنه هيئات متابعة وظيفتها التأكيد على حقّ العودة والتمسك به ودعوة المجتمع الدولي لتنفيذ ما ورد في القرار (194) بخصوص حقّ العودة للاّجئين الفلسطينيين وتعويضهم.

- العمل على تشكيل جبهة مقاومةٍ موحّدةٍ باسم جبهة المقاومة الفلسطينية، لقيادة وخوض المقاومة ضدّ الاحتلال وتوحيد وتنسيق العمل والفعل المقاوم والعمل على تحديد مرجعيّةٍ سياسيّةٍ موحّدةٍ لها.

- التمسّك بالنهج الديمقراطي وبإجراء انتخاباتٍ عامّةٍ ودوريةٍ وحرّةٍ ونزيهةٍ وديمقراطية، طبقاً للقانون، للرئيس والتشريعي وللمجالس المحلّية والبلدية والاتحادات والنقابات والجمعيات، واحترام

مبدأ التداول السلمي للسلطة والتأكيد على مبدأ الفصل بين السلطات والتعهد بحماية التجربة الفلسطينية الديمقراطية واحترام الخيار الديمقراطي ونتائجه، واحترام سيادة القانون والحرّيات الفرديّة والعامّة وحقوق الإنسان وحرّية الصحافة والمساواة بين المواطنين في الحقوق والواجبات دون تمييز، وحماية مكتسبات المرأة وتطويرها وتعزيزها.

- رفض وإدانة الحصار الظالم الذي تقوده الولايات المتحدة وإسرائيل على شعبنا، ودعوة الأشقّاء العرب شعبياً ورسمياً لدعم ومساندة الشعب الفلسطيني و(م– ت– ف) وسلطته الوطنية، ودعوة الحكومات العربية لتنفيذ قرارات القمم العربية السياسية والمالية والاقتصادية والإعلامية الدّاعمة لشعبنا الفلسطيني وصموده وقضيته الوطنية، والتأكيد على أن السلطة الوطنية الفلسطينية ملتزمةٌ بالإجماع والعمل العربي المشترك الدّاعم لقضيتنا العادلة والمصالح العربية العليا.

- دعوة الشعب الفلسطيني للوحدة والتلاحم ورصّ الصفوف ودعم ومساندة (م–ت– ف) والسلطة الوطنية الفلسطينية، رئيساً وحكومة، وتعزيز الصّمود والمقاومة في وجه العدوان والحصار ورفض التدخّل في الشؤون الداخلية الفلسطينية.

- نبّذ مظاهر الفرقة والانقسام كلّها، وما يقود إلى الفتنة، وإدانة وتحريم استخدام السلاح بين أبناء الشعب الواحد مهما كانت المبرّرات، لفضّ النزاعات الداخلية والتأكيد على حُرمة الدم الفلسطيني والالتزام بالحوار أسلوباً وحيداً لحلّ الخلافات والتعبير عن الرأي بالوسائل كافّة، بما في ذلك معارضة السلطة وقراراتها على أساس ما يكفله القانون وحقّ الاحتجاج السلمي وتنظيم المسيرات والتظاهرات والاعتصامات، شريطة أن تكون سلميّة وخالية من السلاح ولا تتعدّى على المواطنين وممتلكاتهم والممتلكات العامة.

- إن المصلحة الوطنية تقتضي ضرورة البحث عن أفضل الأساليب والوسائل المناسبة لاستمرار مشاركة شعبنا وقواه الوطنية والسياسية والاجتماعية في أماكن تواجده كافّة في معركة الحرّية والعودة والاستقلال، مع الأخذ بعين الاعتبار الوضع الجديد لقطاع غزة وبما يجعله رافعة وقوّة حقيقية لصمود شعبنا على أساس استخدام الوسائل والأساليب النضالية الأنجع في مقاومة الاحتلال مع مراعاة المصالح العليا لشعبنا.

- ضرورة إصلاح وتطوير المؤسسة الأمنيّة الفلسطينية بكلّ فروعها على أساسٍ عصري، وبما يجعلها أكثر قدرة على القيام بمهمّة الدّفاع عن الوطن والمواطنين، وفي مواجهة العدوان والاحتلال، وحفظ الأمن والنظام العام وتنفيذ القوانين، وإنهاء حالة الفوضى والفلتان الأمني وإنهاء المظاهر المسلّحة والاستعراضات، ومصادرة سلاح الفوضى والفلتان الأمني الذي يلحِق ضرراً

فادحاً بالمقاومة ويشوّه صورتها ويهدّد وحدة المجتمع الفلسطيني، وضرورة تنسيق وتنظيم العلاقة مع قوى وتشكيلات المقاومة وتنظيم وحماية سلاحها.

- دعوة المجلس التشريعي لمواصلة إصدار القوانين المنظّمة لعمل المؤسسة الأمنيّة والأجهزة بمختلف فروعها، والعمل على إصدار قانونٍ يمنع ممارسة العمل السياسي والحزبي لمنتسبي الأجهزة، والالتزام بالمرجعيّة السياسية المنتخبة التي حدّدها القانون.

- العمل من أجل توسيع دور وحضور لجان التضامن الدولية والمجموعات المحبّة للسلام لدعم صمود شعبنا ونضاله العادل ضدّ الاحتلال وممارساته والاستيطان وجدار الفصل والضمّ العنصري، ومن أجل تنفيذ قرار محكمة العدل الدولية في لاهاي المتعلق بإزالة الجدار والاستيطان وعدم مشروعيّتهما.

2006/6/28

وثيقة رقم –6

إتفاق مكّة للمصالحة بين فتح وحماس

بسم الله الرحمن الرحيم

{سبحان الذي أسرى بعبده ليلاً من المسجد الحرام إلى المسجد الأقصى الذي باركنا حوله}

صدق الله العظيم

بناءً على المبادرة الكريمة التي أعلنها خادم الحرمين الشريفين الملك/عبد الله بن عبد العزيز -ملك المملكة العربية السعودية- وتحت الرّعاية الكريمة لجلالته، جرت في مكّة المكرّمة بين حركتي (فتح) و(حماس) في الفترة من (19- 21) محرم 1428 هجرياً، الموافق لـ(6-8) فبراير/شباط 2007، حوارات الوفاق والاتفاق الوطني.

وقد تكلّلت هذه الحوارات بفضل الله -سبحانه وتعالى- بالنجاح، حيث جرى الاتفاق على ما يلي:

أوّلاً: التأكيد على:

- حرمة الدم الفلسطيني، واتخاذ كافّة الإجراءات والترتيبات التي تحول دون ذلك.
- مع التأكيد على أهمّية الوحدة الوطنية كأساسٍ للصمود الوطني والتصدّي للاحتلال.
- وتحقيق الأهداف الوطنية المشروعة للشعب الفلسطيني.
- واعتماد لغة الحوار كأساسٍ وحيدٍ لحلّ الخلافات السياسية في الساحة الفلسطينية.

وفي هذا الإطار، نقدّم الشّكر الجزيل للإخوة في مصر الشقيقة والوفد الأمني المصري في غزة.. الذين بذلوا جهوداً كبيرة في تهدئة الأوضاع في قطاع غزة في الفترة السابقة.

ثانياً: الاتفاق -وبصورةٍ نهائية- على تشكيل حكومة وحدةٍ وطنيةٍ فلسطينيةٍ وفق اتفاقٍ تفصيليٍ معتمدٍ بين الطرفين، والشّروع العاجل في اتخاذ الإجراءات الدستورية لتكريسها.

ثالثاً: المضيّ قُدماً في إجراءات تطوير وإصلاح (منظمة التحرير الفلسطينية)، وتسريع عمل اللجنة التحضيرية استناداً لتفاهمات القاهرة ودمشق.

وقد جرى الاتفاق على خطواتٍ تفصيليةٍ بين الطّرفين بهذا الخصوص.

رابعاً: تأكيد مبدأ الشراكة السياسية على أساس القوانين المعمول بها في السلطة الوطنية الفلسطينية وعلى قاعدة التعدّدية السياسية وفق اتفاقٍ معتمدٍ بين الطرفين.

إننا إذ نزفّ هذا الاتفاق إلى جماهيرنا الفلسطينية وجماهير أمّتنا العربية والإسلامية وكلّ الأصدقاء في العالم، فإننا نؤكّد التزامنا بهذا الاتفاق -نصاً وروحاً- من أجل التفرّغ لإنجاز أهدافنا الوطنية والتخلّص من الاحتلال واستعادة حقوقنا والتفرّغ للملفات الأساسية، وفي مقدّمتها: قضية القدس والمسجد الأقصى وقضية الأسرى والمعتقلين ومواجهة الجدار والاستيطان.

والله الموفّق

مكّة المكرّمة في 21 محرم 1428هـ

الموافق 8 فبراير 2007 م

الموقّعون

برعاية خادم الحرمين الشريفين الملك/ عبد الله بن عبد العزيز

حركة حماس

حركة فتح

الدول الأعضاء

المملكة العربية السعودية

فلسطين

وثيقة رقم –7

ملخّص لاتفاق أوسلو

اعتبِر اتفاق أوسلو منعطفاً مهمّاً في مسار القضية الفلسطينية، فقد أنهى النزاع المسلّح بين منظمة التحرير الفلسطينية و"إسرائيل"، ورتّب لإقامة سلطةٍ وطنيةٍ فلسطينيةٍ في الضفة الغربية وقطاع غزة. وفيما يلي ملخّص للاتفاق الذي وقّع في الولايات المتحدة الأميركية في 1993/9/13.

الموقّعون:

- عن الجانب الإسرائيلي: إسحق رابين (رئيس الحكومة الإسرائيلية).
- عن الجانب الفلسطيني: ياسر عرفات (رئيس منظمة التحرير الفلسطينية).
- مكان التوقيع: البيت الأبيض الأميركي

ملخّص الاتفاق:

تنصّ اتفاقيّة إعلان المبادئ على إجراء مفاوضاتٍ للانسحاب الإسرائيلي من الضفة الغربية وغزة على مرحلتين:

المرحلة الأولى/الإعدادية

تبدأ في 1993/10/13، وتنتهي بعد ستّة أشهر. وفيها تُجرى مفاوضاتٌ تفصيليةٌ على محورين:

المحور الأوّل:

- الانسحاب الإسرائيلي من غزة وأريحا. وينتهي هذا الانسحاب في غضون شهرين، ويجري انتقالٌ سلميٌ للسلطة من الحكم العسكري والإدارة المدنية الإسرائيلية إلى ممثّلين فلسطينيين تتمّ تسميتهم لحين إجراء انتخابات المجلس الفلسطيني.

- لن يكون الأمن الخارجي والعلاقات الخارجية والمستوطنات من مهامّ السلطة الفلسطينية في المناطق التي سينسحب الجيش الإسرائيلي منها.

- أمّا بالنسبة للأمن الداخلي، فسيكون من مهام قوّة شرطةٍ فلسطينيةٍ يتمّ تشكيلها من فلسطينييّ الداخل والخارج، مع وجود لجنةٍ للتعاون الأمنيّ المشترك.

- كذلك يشكّل صندوق طوارئ مهمّته تلقّي الدّعم الاقتصادي الخارجي بطريقةٍ مشتركةٍ مع الجانب الإسرائيلي. ويحقّ للطّرف الفلسطيني أن يسعى للحصول على هذا الدّعم بطريقةٍ منفصلةٍ كذلك. ولا يمانع الاتفاق في وجودٍ دوليٍ مؤقّتٍ للإشراف على المناطق التي سيتمّ الانسحاب منها.

- بعد التوقيع على هذه الاتفاقية، تنسحب إسرائيل تدريجياً، وينتهي الانسحاب في غضون أربعة أشهر (1994/4/13).

المحور الثاني:

- تنصّ الوثيقة فيه على تشكيل سلطة حكمٍ فلسطينيٍ انتقالي، تتمثّل في مجلسٍ فلسطينيٍ منتخبٍ يمارس سلطات وصلاحيات في مجالاتٍ محدّدةٍ ومتّفقٍ عليها، لمدّة خمس سنواتٍ انتقالية.

- تنصّ الوثيقة كذلك على أن لهذا المجلس حقّ الولاية على كلّ الضفة وغزة في مجالات الصحّة والتربية والثقافة والشؤون الاجتماعية والضرائب المباشرة والسياحة، إضافة إلى الإشراف على القوّة الفلسطينية الجديدة، ما عدا القضايا المتروكة لمفاوضات الحلّ النهائي مثل: القدس، والمستوطنات، والمواقع العسكرية، والإسرائيليين المتواجدين في الأرض المحتلّة.

- أمّا بالنسبة لانتخابات المجلس التشريعي، فتدعو وثيقة إعلان المبادئ إلى أن تتمّ تلك الانتخابات تحت إشرافٍ دوليٍ يتّفق الطّرفان الفلسطيني والإسرائيلي عليه. وتتمّ هذه العملية في موعدٍ أقصاه تسعة أشهر من دخول الاتفاقية حيّز التنفيذ الفعلي، أي في 1994/7/13. وتفصّل الاتفاقية فيمن يحقّ لهم المشاركة في تلك الانتخابات، خاصّة من القدس. أمّا نظام الانتخاب، وقواعد الحملة الانتخابية وتنظيمها إعلامياً، وتركيبة المجلس وعدد أعضائه وحدود سلطاته التنفيذية والتشريعية، فكلّها أمورٌ متروكة للمفاوضات الجانبيّة بين الطرفين.

- تنصّ الوثيقة على أن المجلس الفلسطيني، بعد تسلّمه صلاحيّاته، يشكّل بعض المؤسسات التي تخدم التنمية مثل سلطة كهرباء فلسطينية، وسلطة ميناء غزة، وبنك تنمية فلسطيني، ومجلس تصدير، وسلطة بيئة فلسطينية، وسلطة أراضٍ فلسطينية، وسلطة إدارة المياه الفلسطينية.

المرحلة الثانية/ الانتقالية

وتبدأ بعد الانسحاب الإسرائيلي من غزة وأريحا، وتستمرّ لمدّة خمس سنوات، تُجرى خلالها انتخابات عامّة حرّة مباشرة لاختيار أعضاء المجلس الفلسطيني الذي سيشرِف على السلطة الفلسطينية الانتقالية. وعندما يتمّ ذلك تكون الشرطة الفلسطينية قد استلمت مسؤولياتها في المناطق التي تخرج منها القوّات الإسرائيلية خاصّة تلك المأهولة بالسكّان.

كما تنصّ الوثيقة على تكوين لجنةٍ فلسطينية-إسرائيلية مشتركة للتنسيق وفض الخلافات، وأخرى للتحكيم في حال عجز اللجنة الأولى عن التوصّل إلى حل الخلافات.

وتحثّ الوثيقة على ضرورة التعاون الإقليمي في المجال الاقتصادي، من خلال مجموعات العمل في المفاوضات متعدّدة الأطراف.

بالنسبة لمفاوضات الوضع النهائي، نصّت إلى الوثيقة على البدء في تلك المرحلة بعد انقضاء ما لا يزيد عن ثلاث سنوات، والتي تهدف إلى بحث القضايا العالقة مثل: القدس، والمستوطنات، واللاّجئين، والترتيبات الأمنيّة، والحدود، إضافة إلى التعاون مع الجيران، وما يجده الطّرفان من قضايا أخرى ذات اهتمامٍ مشترك. كلّ ذلك سيتمّ بحثه استناداً إلى قراري مجلس الأمن الدولي (242) و(338).

13/أيلول/1993

المصادر: النصّ الإنجليزي للاتفاقية، موقع منظمة التحرير الفلسطينية

http://www.nad.gov.ps/fact/agree1.html

http://www.aljazeera.net/in-depth/documents/2001/1/1-10-6.htm

وثيقة رقم –8

نصّ مبادرة السلام العربية

أقرّ مؤتمر القمّة العربي المنعقِد في بيروت في (27 – 2002/3/28) مبادرة وليّ العهد السعودي الأمير عبدالله، وتمّ اعتمادها كمبادرةٍ عربية.

إن مجلس جامعة الدول العربية على مستوى القمّة، المنعقِد في دورته العادية الـ 14، إذ يؤكّد ما أقرّه مؤتمر القمة العربي غير العادي في القاهرة في يونيو/حزيران عام 1996، من أن السلام العادل والشامل خيارٌ إستراتيجيٌ للدول العربية، يتحقّق في ظلّ الشرعية الدولية، ويستوجب إلتزاماً مقابلاً تؤكّده إسرائيل في هذا الصّدد. وبعد أن استمع إلى كلمة صاحب السموّ الملكي الأمير عبد الله بن عبد العزيز، وليّ عهد المملكة العربية السعودية، التي أعلن من خلالها مبادرته، داعياً إلى انسحاب إسرائيل الكامل من جميع الأراضي العربية المحتلّة منذ عام 1967، تنفيذاً لقراري مجلس الأمن 242 و338 واللّذين عزّزتهما قرارات مؤتمر مدريد عام 1991، ومبدأ الأرض مقابل السلام، وإلى قبولها قيام دولةٍ فلسطينيةٍ مستقلّةٍ وذات سيادة وعاصمتها القدس الشرقية، وذلك مقابل قيام الدول العربية بإنشاء علاقاتٍ طبيعيةٍ في إطار سلامٍ شاملٍ مع إسرائيل.
وانطلاقاً من إقتناع الدول العربية بأن الحلّ العسكري للنزاع لم يحقّق السلام أو الأمن لأيٍ من الأطراف، يقرّر ما يلي:

1- يطلب المجلس من إسرائيل إعادة النظر في سياستها وأن تجنح للسّلم، معلنة أن السلام العادل هو خيارها الإستراتيجي أيضاً.

2- كما يطالبها بالقيام بما يلي:

أ- الإنسحاب الكامل من الأراضي العربية المحتلّة، بما في ذلك الجولان السوري وحتى خطّ الرابع من يونيو 1967، والأراضي التي ما زالت محتلّة في جنوب لبنان.

ب- التوصّل إلى حلٍ عادلٍ لمشكلة اللاجئين الفلسطينيين يتّفق عليه وفقاً لقرار الجمعية العامّة للأمم المتحدة رقم 194.

ج- قبول قيام دولةٍ فلسطينيةٍ مستقلّةٍ ذات سيادةٍ على الأراضي الفلسطينية المحتلّة منذ 4 يونيو 67 في الضفة الغربية وقطاع غزة، تكون عاصمتها القدس الشرقية.

3- عندئذٍ تقوم الدول العربية بما يلي:

أ- إعتبار النزاع العربي-الإسرائيلي منتهياً، والدخول في إتفاقيّة سلامٍ بينها وبين إسرائيل مع تحقيق الأمن لجميع دول المنطقة.

ب- إنشاء علاقاتٍ طبيعيةٍ مع إسرائيل في إطار هذا السلام الشامل.

4- ضمان رفض كلّ أشكال التوطين الفلسطيني، الذي يتنافى والوضع الخاصّ للبلدان العربية المضيفة.

5- يدعو المجلس حكومة إسرائيل والإسرائيليين جميعاً إلى قبول هذه المبادرة المبيّنة أعلاه، حماية لفرص السلام وحقناً للدماء، بما يمكّن الدول العربية وإسرائيل من العيش في سلامٍ جنباً إلى جنب، ويوفّر للأجيال القادمة مستقبلاً آمناً يسوده الرّخاء والإستقرار.

6- يدعو المجلس المجتمع الدولي بكلّ دوله ومنظماته إلى دعم هذه المبادرة.

7- يطلب المجلس من رئاسته تشكيل لجنةٍ خاصّة من عدد من الدول الأعضاء المعنيّة والأمين العام، لإجراء الاتصالات اللاّزمة لهذه المبادرة، والعمل على تأكيد دعمها على كافّة المستويات، وفي مقدّمتها الأمم المتحدة ومجلس الأمن والولايات المتحدة والاتحاد الرّوسي والدول الإسلامية والإتحاد الأوروبي.

2002/3/28 – 27

وثيقة رقم –9

خطّة خارطة الطريق

النصّ الحرفيّ المترجم (غير الرّسمي)*

خارطة الطّريق للّجنة الرّباعية الدولية بصيغتها الأخيرة الصّادرة في 2002/12/20

خارطة الطّريق مبنيّة على الأداء تجاه حلٍ دائمٍ للصراع الفلسطيني-الإسرائيلي، مبنيٍ على قيام دولتين.

الوارد أدناه "خارطة طريق" تقوم على الأداء، ويحرّكها تحقيق هدف مع وضوحٍ في المراحل والجداول الزّمنية ومواعيد تحقيق الأهداف، والمحطّات؛ بهدف إنجاز التقدّم من خلال خطواتٍ متبادلةٍ بين الجانبين في المجالات السياسية والأمنيّة والاقتصادية والإنسانية، وبناء المؤسّسات تحت رعاية (اللّجنة) الرباعية.

تكون المحطّة النهائية تسوية شاملة ونهائية للصراع الفلسطيني-الإسرائيلي في العام 2005، كما جاء في خطاب الرئيس بوش في 24 حزيران، والذي جرى الترحيب به من قِبل الاتحاد الأوروبي وروسيا والأمم المتحدة في البيانات الوزارية للرّباعية الصّادرة في 16 تموز و 17 أيلول.

إن حلاً للصراع الفلسطيني-الإسرائيلي على أساس دولتين يمكِن تحقيقه فقط من خلال إنهاء العنف والإرهاب، وعندما يكون للشعب الفلسطيني قيادةٌ تعمل بحزمٍ ضدّ الإرهاب، وتكون لديها الرّغبة والقدرة لبناء ديمقراطيةٍ تُمارَس على أساس التسامح والحرّية، ومن خلال استعداد "إسرائيل" للقيام بما هو ضروريٌ لإنشاء دولةٍ فلسطينيةٍ ديمقراطية، والقبول الواضح وغير الغامض من الجانبين بهدف التسوية من خلال التفاوض كما هو محدّدٌ أدناه. (اللّجنة) الرّباعية ستساعد وتُسهّل تطبيق الخطّة، بدءاً من المرحلة الأولى، وبما يشمل النقاش المباشر بين الجانبين كما هو مطلوب.

تؤسّس الخطّة لجدولٍ زمنيٍ واقعي، وتعتمد على جهودٍ حسنة النيّة من الجانبين، والتزامهما بكلّ مسؤوليةٍ عليهما كما هو محدّد أدناه. وإذا ما طبّق الجانبان التزاماتهما بشكلٍ سريع، فإن

---

* المصدر: هذا النصّ مبنيٌ على ترجمةٍ للنصّ الإنجليزي (معدّلة) نشرتها جريدة **الأيام** في 2002/12/24.

التقدّم بين ومن خلال المراحل قد يحدث في وقتٍ أسرع ممّا هو محـــدد فـــي الخطّـــة. إن عـــدم الالتزام بالمسؤوليّات سيعيق التقدّم.

ستؤدّي التسوية التي يتمّ التفاوض حولها بين الجانبين إلى قيام دولـــةٍ فلـــسطينيةٍ ديمقراطيـــةٍ مستقلّةٍ قادرةٍ على الحياة، تعيش بسلامٍ وأمنٍ جنباً إلى جنب مع "إسرائيل" وباقي الجيران. ســـتحلّ التسوية الصراع الفلسطيني-الإسرائيلي، وتنهي الاحتلال الذي بدأ في عام 1967، علـــى أســـاس ركائز مؤتمر مدريد، ومبدأ الأرض مقابل الـــسلام، وقـــرارات مجلـــس الأمـــن "242" و"338" و"1397"، والاتفاقات السابقة التي تمّ التوصل إليها بين الجانبين، ومبادرة ولي العهد الـــسعودي، والتي تم اعتمادها في مؤتمر القمّة العربية في بيروت والتي دعت إلى قبول "إســـرائيل" كجـــارةٍ تعيش في أمنٍ وسلام، ضمن سياق التسوية الشاملة. إن هذه المبادرة تعتبر عنصراً حيوياً ضـــمن الجهود الدولية الساعية لتحقيق سلامٍ شاملٍ على كافّة المسارات، بما فيهـــا المـــسار الـــسوري-الإسرائيلي، والمسار اللبناني-الإسرائيلي.

ستجتمع (اللّجنة) الرّباعية بشكلٍ منتظم، على مستوىً رفيع، لتقييم أداء الطّرفين في تطبيـــق الخطّة. وفي كلّ مرحلة، فإنه يتوقّع من الطّرفين تنفيذ التزاماتهما بالتوازي، إلاّ ما حُـــدد عكـــساً لذلك.

المرحلة الأولى:

إنهاء الإرهاب والعنف، تطبيع الحياة الفلسطينية، وبناء المؤسسات الفلسطينية من الآن وحتى أيّار 2003

في المرحلة الأولى، يبدأ الفلسطينيون بشكلٍ فوريٍ بتنفيذ وقفٍ غير مشروطٍ للعنف، وفقاً للخطوات المحدّدة أدناه. وهذه الخطوات يجب أن تقترن مع إجراءاتٍ داعمةٍ تتّخذها إسرائيل. يستأنف الفلسطينيون والإسرائيليون التعاون الأمنيّ على أساس خطّة تينيت لإنهاء العنف والإرهاب والتحريض، من خلال أجهزةٍ أمنيةٍ فلسطينية فعّالةٍ ومُعادة الهيكليّة. يقوم الفلسطينيون بعمليّة إصلاحٍ سياسيةٍ شاملة، تحضيراً للدولة، بما يشمل صياغة الدستور الفلسطيني وإجراء انتخاباتٍ حرّةٍ ونزيهةٍ ومفتوحةٍ على أساس هذه الخطوات. تتّخذ "إسرائيل" كلّ الخطوات المطلوبة لإعادة الحياة الفلسطينية إلى طبيعتها. تنسحب "إسرائيل" من المناطق الفلسطينية المحتلّة منذ 28 أيلول 2000، ويعيد الطّرفان الوضع إلى ما كان عليه قبل هذا التاريخ، كلّما كان هناك تقدّمٌ في الأداء والتعاون الأمني. تجمّد "إسرائيل" أيضاً كافّة النشاطات الاستيطانية، بما يتوافق مع تقرير ميتشل.

مع بداية المرحلة الأولى:

- تُصدِر القيادة الفلسطينية بياناً لا يقبل التأويل، يعيد تأكيد حقّ "إسرائيل" بالعيش بسلامٍ وأمن، ويدعو لوقفٍ فوريٍ وغير مشروطٍ لإطلاق النار، ووقف النشاطات العسكرية وجميع أشكال العنف ضدّ الإسرائيليين في أيّ مكان. تُنهي كافّة المؤسسات الفلسطينية الرّسمية التحريض ضدّ إسرائيل.

- تُصدِر القيادة الإسرائيلية بياناً لا يقبل التأويل، تؤكّد فيه التزامها برؤية الدولتين ودولةٍ فلسطينيةٍ مستقلّةٍ وقابلةٍ للحياة وذات سيادة، تعيش بأمنٍ وسلامٍ إلى جانب دولة إسرائيل، كما عبّر عن ذلك الرئيس بوش، وتدعو إلى وقفٍ فوريٍ للعنف ضدّ الفلسطينيين في أيّ مكان. تُنهي كافّة المؤسّسات الإسرائيلية الرّسمية التحريض ضدّ الفلسطينيين.

الأمن:

- يعلن الفلسطينيون وقفاً لا يقبل التأويل للعنف والإرهاب، ويقومون بجهودٍ ملموسةٍ على الأرض لاعتقال وعرقلة وتوقيف الأشخاص والجماعات التي تشنّ وتخطّط لهجماتٍ عنيفةٍ ضدّ الإسرائيليين في أيّ مكان.

o تبدأ أجهزة أمن السلطة الفلسطينية، المعاد بناؤها والمركّزة، عملياتٍ مستمرّة ومحدّدة وفاعلة، تهدف إلى مواجهة كلّ الذين لهم علاقة بالإرهاب وإلى تقويض القدرات والبُنى التحتيّة الإرهابية. يشمل هذا بدء جمع الأسلحة غير المشروعة وتعزيز السلطة الأمنيّة، بعيداً عن الارتباط بالفساد والإرهاب.

o لا تتّخذ الحكومة الإسرائيلية أيّة إجراءاتٍ من شأنها تقويض الثّقة، وبما يشمل الإبعاد والهجمات ضدّ المدنيين، مصادرة أو هدم الممتلكات والمنازل الفلسطينية، كإجراءٍ عقابيٍ أو لتسهيل البناء (الاستيطان) الإسرائيلي، وتدمير المؤسّسات والبُنى التحتيّة الفلسطينية، وباقي الخطوات المحدّدة في خطّة (تينيت).

o إعتماداً على الآليّات والإمكانات الموجودة على الأرض، يبدأ ممثّلون عن (اللّجنة) الرّباعية بالمراقبة بشكلٍ غير رسمي، والتشاور مع الطّرفين لإنشاء آليّات مراقبةٍ رسميةٍ وتنفيذها.

o حسب الاتفاق المسبق، يبدأ تنفيذ الخطّة الأمريكية لإعادة البناء والتدريب واستئناف التنسيق الأمنيّ، بالتعاون مع مجلسٍ خارجيٍ للإشراف (الولايات المتحدة، مصر والأردن). وتدعم (اللّجنة) الرّباعية جهود التوصّل إلى وقف إطلاق نارٍ دائمٍ وشامل.

ü يتمّ دمج كافّة الأجهزة الأمنيّة الفلسطينية في ثلاثة أجهزةٍ تكون مسؤولة أمام وزير داخلية مُخوّل الصّلاحيات.

ü أجهزة الأمن الفلسطينية المعاد بناؤها وتدريبها، ونظراؤها في جيش الدفاع الإسرائيلي، يستأنفون التنسيق الأمنيّ بشكلٍ سريعٍ وتنفيذ الالتزامات الأخرى في خطّة (تينيت)، بما في ذلك اجتماعاتٌ دوريّةٌ على مستوىً رفيعٍ بمشاركة مسؤولين أمنيّين أميركيين.

o تقطع الدول العربية التمويل الحكومي والخاصّ وكافّة أشكال الدّعم الأخرى للجماعات التي تدعم وتشارك بالعنف والإرهاب.

o جميع المانحين الذين يقدّمون دعماً للميزانية الفلسطينية يحوّلون هذه الأموال من خلال الحساب الوحيد التّابع لوزارة الماليّة الفلسطينية.

o بينما يتقدّم الأداء الأمنيّ الشّامل إلى الأمام، يقوم جيش الدفاع بالانسحاب بشكلٍ سريعٍ من المناطق المحتلّة منذ 28 أيلول 2000، ويعيد الطّرفان الأوضاع إلى ما كانت عليه قبل 28 أيلول 2000، وتنتشر قوّات الأمن الفلسطينية في المواقع التي يُخليها جيش الدّفاع الإسرائيلي.

بناء المؤسّسات الفلسطينية:

o عملية فوريّة ذات مصداقيّةٍ لصياغة مسودّة دستورٍ للدولة الفلسطينية. توزّع اللّجنة الدستورية، وبالسّرعة الممكنة، مسودّة الدستور الفلسطيني، القائمة على أساس ديمقراطيةٍ برلمانيةٍ قويّةٍ وحكومةٍ برئيس وزراءٍ ذي صلاحيّات، من أجل الملاحظات العامّة والنّقاش. وتقترح اللّجنة الدستورية مسودّة الوثيقة لطرحها بعد الانتخابات من أجل المصادقة عليها من قِبل المؤسّسات الفلسطينية المناسبة.

o تعيين رئيس وزراء انتقالي، أو حكومة (انتقالية) مخوّلةٍ بصلاحيّاتٍ تنفيذية/ جسم صناعة القرار.

o الحكومة الإسرائيلية تسهّل بالكامل تنقّل الشخصيات الفلسطينية لجلسات المجلس التشريعي والحكومة، التدريبات الأمنيّة التي تتمّ بإشرافٍ دولي، الانتخابات وغيرها من نشاطات الإصلاح، وغيرها من الإجراءات الدّاعمة ذات العلاقة بجهود الإصلاح.

o مواصلة تعيين وزراء فلسطينيين ذوي صلاحيّاتٍ للقيام بإصلاحٍ جذري. إستكمال خطواتٍ إضافيةٍ لتحقيق فصلٍ حقيقيٍ بين السلطات، بما في ذلك أيّة إصلاحاتٍ قانونية فلسطينية ضرورية لهذه الغاية.

o إنشاء لجنة انتخاباتٍ فلسطينيةٍ مستقلّة. يراجع المجلس التشريعي الفلسطيني ويعدّل قانون الانتخابات.

o أداءٌ فلسطينيٌ في القضاء، الإدارة، الاقتصاد، وفقاً للأسس التي وضعها فريق العمل الدولي حول الإصلاح الفلسطيني.

o في أقرب وقتٍ ممكن، وعلى أساس الإجراءات المنصوص عليها أعلاه، وفي سياق نقاشٍ حرٍ وشفافيّةٍ في انتقاء المرشّحين، وعلى أساس الحرّية وتعدّد الأحزاب، يُجري الفلسطينيون انتخاباتٍ حرّة ومفتوحة وعادلة.

o تُسهّل الحكومة الإسرائيلية قيام اللّجنة الدولية المكلّفة بتيسير إجراء الانتخابات، وتسجيل الناخبين، وتحرّك المرشّحين، والمسؤولين عن (عملية) الاقتراع. دعمٌ للمنظمات غير الحكومية المنخرطة في الانتخابات.

o تعيد الحكومة الإسرائيلية فتح الغرفة التجارية الفلسطينية ومؤسّساتٍ فلسطينيةٍ أخرى مغلقةٍ في القدس الشرقية، على أساس التزام هذه المؤسّسات بالعمل بحزمٍ وفقاً للاتفاقيّات السّابقة بين الطّرفين.

الاستجابة الإنسانية:

o تقوم الحكومة الإسرائيلية بخطواتٍ لتحسين الأوضاع الإنسانية. يبدأ الجانبان الفلسطيني والإسرائيلي في تطبيق توصيات تقرير برتيني لتحسين الأوضاع الإنسانية بشكلٍ كامل. رفع منع التجوّل وتخفيف القيود المفروضة على حركة الأشخاص والبضائع، والسماح بوصولٍ كاملٍ وآمنٍ وغير معيقٍ للموظّفين الإنسانيين والدوليين.

o تراجِع لجنة عمل الدّول المانحة (AHLC)، الوضع الإنساني وإمكانيّة التطوير الاقتصادي في الضفة الغربية وقطاع غزة، وتطلِق جهداً دولياً كبيراً للمساعدات، وبما يشمل جُهد الإصلاح.

o تواصِل الحكومة الإسرائيلية والسلطة الفلسطينية عملية تحصيل العائدات وتحويل الأموال، وفقاً لآليّة رقابةٍ شفّافةٍ ومتّفقٍ عليها.

المجتمع المدني:

o استمرار دعم المانحين، بما يشمل زيادة دعم المنظمات غير الحكومية، لمشاريع شعبية-شعبية، وتطوير القطاع الخاصّ ومبادرات المجتمع المدني.

المستوطنات:

o تفكّك الحكومة الإسرائيلية فوراً بؤراً استيطانية تمّت إقامتها منذ شهر آذار 2001.

o بما يتوافق مع تقرير ميتشل، تجمّد الحكومة الإسرائيلية جميع النشاطات الاستيطانية (بما في ذلك النموّ الطبيعيّ للمستوطنات).

المرحلة الثانية:

الانتقال

حزيران 2003 **-كانون الأوّل** 2003

تتركّز الجهود في المرحلة الثانية على خيار إنشاء دولةٍ فلسطينيةٍ بحدودٍ مؤقّتةٍ وسماتٍ سياديّة، على أساس الدستور الجديد، كمحطّةٍ على الطّريق نحو الحلّ الدّائم. كما لوحظ سابقاً، فإن هذا الهدف سيتحقّق عندما يكون للشعب الفلسطيني قيادة تعمل بحزمٍ ضدّ الإرهاب، ولها الرّغبة والقدرة على بناء ممارسةٍ ديمقراطيةٍ على أساس التسامح والحرّية. مع هذه القيادة، ومع مؤسّساتٍ مدنيّةٍ وأمنيّةٍ شملها الإصلاح، سيكون للفلسطينيين الدّعم الفاعل من (اللّجنة) الرّباعية والمجتمع الدولي بشكلٍ عام لإقامة دولةٍ مستقلّةٍ قابلةٍ للحياة.

سيكون التقدّم نحو المرحلة الثانية على أساس الحكم الجماعيّ للّجنة الرّباعية فيما إذا كانت الشروط مواتية للتقدّم، آخذاً بعين الاعتبار أداء الطّرفين. لدعم تقدّم الجهود لإعادة الحياة الفلسطينية إلى طبيعتها وبناء المؤسّسات الفلسطينية، تبدأ المرحلة الثانية بعد الانتخابات الفلسطينية وتنتهي مع إمكانيّة إنشاء دولةٍ فلسطينيةٍ ذات حدودٍ مؤقّتةٍ في العام 2003. إن أهدافها الرئيسية هي: أداءٌ أمنيٌّ شاملٌ وتعاونٌ أمني فعّال، جهدٌ متواصلٌ لإعادة الحياة الفلسطينية إلى طبيعتها وبناء المؤسّسات، مواصلة البناء على تعزيز الأهداف التي حدّدت في المرحلة الأولى، إقرار دستورٍ فلسطينيٍ ديمقراطي، استحداث منصب رئيس وزراء بشكلٍ رسمي، تعزيز الإصلاح السياسي، وإنشاء دولةٍ فلسطينيةٍ بحدودٍ مؤقّتة.

o **المؤتمر الدّولي**: تعقده (اللّجنة) الرّباعية، بالتشاور مع الطّرفين، مباشرة بعد الانتهاء النّاجح للانتخابات الفلسطينية، لدعم إعادة بناء الاقتصاد الفلسطيني وإطلاق عمليةٍ تؤدّي لإنشاء دولةٍ فلسطينيةٍ بحدود مؤقّتة.

- هذا الاجتماع سيكون مفتوحاً وعلى أساس هدف تحقيق السلام الشامل في منطقة الشرق الأوسط (بما يشمل السلام بين "إسرائيل" وسوريا وإسرائيل ولبنان) وعلى أساس المبادىء التي وردت في مقدمة هذه الوثيقة.
- إعادة الروابط العربية مع "إسرائيل" التي كانت قائمة قبل الانتفاضة (المكاتب التجارية، الخ).
- إعادة إحياء الارتباطات متعدّدة الأطراف حول قضايا إقليمية، بما يشمل مصادر المياه، البيئة، التطوّر الاقتصادي، اللاّجئين وقضايا الحدّ من التسلّح.

o يتمّ صياغة وإقرار دستورٍ جديدٍ لدولةٍ فلسطينيةٍ مستقلّةٍ وديمقراطيةٍ من قِبل المؤسّسات الفلسطينية الملائمة. إذا تطلّب الأمر، ينبغي أن تجري انتخاباتٌ فلسطينية إضافية بعد إقرار الدّستور الجديد.

o تشكيل حكومة إصلاحٍ ذات صلاحيّات، مع رئيس وزراء، بشكلٍ رسمي، وبما يتوافق مع مسودّة الدستور.

o إستمرار الأداء الأمنيّ الشامل، بما في ذلك تعاونٌ أمنيٌ فعّالٌ على الأسس التي وضِعت في المرحلة الأولى.

o إقامة دولةٍ فلسطينيةٍ ذات حدودٍ مؤقّتة من خلال عملية تفاوض (تواصل) فلسطينية-إسرائيلية يطلِقها المؤتمر الدولي. كجزءٍ من هذه العملية، تنفيذ الاتفاقات السابقة، تحقيق أقصى حدٍ من التواصل الجغرافي، بما في ذلك إجراءات إضافية على صعيد الاستيطان، مقترنة بإقامة الدولة الفلسطينية ذات الحدود المؤقّتة.

o تفعيل الدّور الدولي في مراقبة الانتقال، مع دعمٍ فعّالٍ ومستديمٍ وعمليٍ من قِبل (اللّجنة) الرّباعية.

o أعضاء "الرّباعية" يدفعون باتجاه اعترافٍ دوليٍ بالدّولة الفلسطينية، بما في ذلك إمكانيّة العضوية في الأمم المتحدة.

المرحلة الثالثة:

اتفاق الوضع الدائم وإنهاء الصراع الفلسطيني-الإسرائيلي (2004-2005)

التقدّم نحو المرحلة الثالثة، على أساس الحكم الجماعيّ للّجنة الرّباعية، وأخذاً بعين الاعتبار خطوات الطّرفين ومراقبة اللّجنة الرّباعية. أهداف المرحلة الثالثة هي: تعزيز الإصلاح واستقرار المؤسسات الفلسطينية، وأداءٌ أمنيٌ فلسطينيٌ فعّالٌ ومستمر، ومفاوضاتٌ فلسطينيةٌ-إسرائيليةٌ تهدف إلى اتفاقٍ نهائيٍ في العام 2005.

o **المؤتمر الدولي الثاني**: تعقده اللّجنة الرّباعية بالتشاور مع الأطراف، في بداية العام 2004 لإقرار الاتفاق المبرم بشأن الدولة ذات الحدود المؤقّتة، والقيام رسمياً، وبدعمٍ فعّالٍ وعمليٍ من قبل اللّجنة الرّباعية لعمليةٍ تؤدّي إلى حلٍ نهائيٍ ووضعٍ دائمٍ في العام 2005، بما يشمل الحدود، القدس، اللاجئين، المستوطنات، ودعم التقدّم نحو تسويةٍ شاملةٍ في الشرق الأوسط بين "إسرائيل" ولبنان، وسورية وإسرائيل يتمّ التوصّل إليها في أسرع وقتٍ ممكن.

o إستمرار التقدّم الفعّال والشامل في جدول أعمال الإصلاحات المحدّدة من قِبل فريق العمل، تحضيراً لاتفاق الوضع الدّائم.

o إستمرار الأداء الأمنيّ الفعّال والمتواصل والتعاون الأمنيّ الفعّال والمتواصل بناءاً على الأُسس التي وردت في المرحلة الأولى.

o جهودٌ دوليةٌ لتسهيل الإصلاح واستقرار المؤسسات الفلسطينية والاقتصاد الفلسطيني، تحضيراً لاتفاق الوضع الدّائم.

o تتوصّل الأطراف إلى اتفاق وضعٍ دائمٍ وشاملٍ يُنهي الصراع الفلسطيني-الإسرائيلي في العام 2005، من خلال تسويةٍ يتمّ التفاوض حولها بين الأطراف، تقوم على أساس قرارات مجلس الأمن "242" و"338" و"1397"، التي تنهي الاحتلال الذي بدأ 1967، وتشمل حلاً واقعياً وعادلاً وشاملاً ومتّفقاً عليه لموضوع اللاّجئين، وحلاً متفاوضاً عليه حول وضع القدس يأخذ بعين الاعتبار اهتمامات كلا الطّرفين السياسية والدينية ويحمي المصالح الدينية لليهود والمسيحيين والمسلمين في العالم، ويحقّق رؤيا الدولتين، "إسرائيل" وفلسطين الديمقراطية والقابلة للحياة والمستقلّة وذات السّيادة، تعيشان جنباً إلى جنب بأمنٍ وسلام.

o قبول الدول العربية بعلاقاتٍ طبيعيةٍ كاملةٍ مع "إسرائيل" والأمن لكافّة دول المنطقة، في إطار سلامٍ عربيٍ-إسرائيليٍ شامل.

2002/12/20

المصدر: http://www.pcpsr.org/arabic/strategic/books/2003/roadmap/a-roadmap.html